التحليل المالي

مدخل صناعة القرارات

د. منير شاكر محمد
أستاذ المحاسبة المشارك

د. اسماعيل اسماعيل
أستاذ المحاسبة المشارك

د. عبد الناصر نور
أستاذ المحاسبة المساعد

المقدمة

ما من شخص قام يوماً بعمل ،إلا ووجده ناقصاً في يومه التالي . وهذا هو حسبنا في هذا الكتاب . فلا ندعي الكمال ولا الاكتمال . وندعو الله سبحانه أن يساعدنا على تلافي الاخطاء .

يهـدف هذا الكتاب الى سد بعض النقص في مصادر التحليل المالي وكتبه وهو في هذا يشكل لبنة بسيطة في بناء نأمل أن يستمر العمل فيه من قبل كل الاخوة والزملاء المختصين . وقد صيغت فصول الكتاب بشكل مبسط يسهل على طلبة الدراسات الاولية في أقسام المحاسبة والادارة والداسات المالية والمصرفية الانتفاع منه . كما توسع في فصوله الاخيرة بالشكل الذي يمكن الانتفاع منه في الدراسات الاكثر تقدماً .ويهتم الكتاب بموضوع التحليل المالي الذي ازدادت اهميته بمرور السنين في ظل تعقد وتوسع انشطة الاعمال في عالمنا المعاصر ، ولم تعد القوائم المالية الختامية لمشاريع الاعمال قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من ادوات التحليل المالي لتفسيرها وبيان جوانب القوة والضعف فيها . وقد ازدادت هذه الاهمية بتزايد سعة وتعقد مشاريع الاعمال ، إضافة الى التعقيد الذي يصاحب عملية صناعة القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد . ولذلك فإن القرارات الادارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على صانع القرار القيام بها إعتماداً على الخبرات الذاتية دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته . كما لم تعد الارقام المطلقة وحدها قادرة على تقديم العون دون محاولة قراءة ما وراء هذه الأرقام ومحاولة تفسيرها بضوء ما تمثله من الانشطة الفعلية ونتائجها ، وما توفره من مؤشرات يمكن الاستدلال بها على المستقبل وإحتمالاته .

تضمن الكتاب تسعة فصول حاولنا من خلالها تغطية معظم جوانب التحليل المالي الاساسية والتي غالباً ما يكون طالب الدراسات الجامعية الاولية بحاجة اليها ، معززة بأمثلة وتطبيقات ومجموعة من التمارين التي تعزز فهمه للموضوع وتوسع مداركه في المجالات التطبيقية .ويتضمن الفصل الاول ، وهو بعنوان « طبيعة التحليل المالي » توضيحاً لمفهوم التحليل المالي وتطوره والاهداف المتوخاة منه والجهات المتوقع استفادتها من نتائجه ، ومصادر البيانات الداخلية والخارجية التي يستتند إليها في الوصول الى استنتاجاته وتوصياته محاولين ربط التحليل المالي ووظائفة بعملية صناعة القرارات الإدارية في المجالات المختلفة، وكذلك محددات التحليل المالي والدور الذي يلعبه في ترشيد قرارات التشغيل والاستثمار والتمويل .

وخصص الفصل الثاني ، وهو بعنوان « أدوات التحليل المالي » لتوضيح الادوات والاساليب التي يستخدمها المحلل المالي في تطبيقاته والمقارنات التي يجريها للوصول الى اهداف التحليل المالي . ويتطرق الفصل الى التحليل الرأسي والتحليل الافقي بشيء من التفصيل بأعتبارهما من الادوات الاساسية لتحليل التغير والاتجاه في العلاقات بين عناصر قوائم الدخل والميزانية العامة والقوائم المالية الملحقة الأخرى .

ويعرض الفصل الثالث ، الذي يحمل عنوان « التحليل بإستخدام النسب الماليه » توضيحاً لكيفية استخدام النسب المالية في عمليات القياس والتحليل والتفسير للوصول الى نتائج عمليات التحليل المالي ، ومناقشة مضمون الفقرات المكونة لحسابي الدخل والميزانية العامة .

أما الفصل الرابع ، وهو بعنوان « تحليل المركز المالي قصير الأجل » فقد تناول موضوع تحليل المركز المالي قصير الاجل للمنشأة ويتضمن الفصل مناقشة العوامل المؤثرة في رأس المال العامل الصافي وإجمالي رأس المال العامل وأهمية كل منهما للحفاظ على السيولة النقدية في المنشأ ومقومات المركز المالي قصير الاجل الذي يمثل الحالة المثلى للمنشأة.

كما يتضمن الفصل توضيحاً لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها وقائمة التغير في المركز المالي ويتضمن الفصل الخامس تحليل موسع لقائمة التدفقات النقدية وأمثلة تطبيقية لمقارنتها مع التطبيقات الخاصة بقائمتي مصادر الاموال واستخداماتها وقائمة التغيرات في المركز المالي .

ويتضمن الفصل الخامس تحليل موسع لقائمة التدفقات النقدية وأمثلة تطبيقه لمقارنتها مع التطبيقات الخاصة بقائمتي مصادر الأموال واستخداماتها وقائمة التغيرات في المركز المالي .

ويهتم الفصل السادس وهو بعنوان « استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالفشل» بجانب حديث من الوظائف التي أصبح المحلل المالي يهتم بها وهي التنبؤ بمستقبل النشاط ومدى قدرته على الاستمرار وإحتمالات الفشل ، موضحاً النماذج الاحصائية والرياضية الممكنة الاستخدام في هذا المجال والمنافع المتوقعة من ذلك في خدمة منشأت الأعمال والجهات المعنية بالنشاط ومستقبله

وفي الفصل السابع يتعرض الكتاب لموضوع « تحليل العلاقات بين التكلفة – الحجم – الربح ، بالنقاش والتحليل موضحاً أسهامات نقطة التعادل واستخداماتها الواسعة في التحليل المالي ، ومناقشة لآثار التغيرات المختلفة في التكاليف والايرادات على السياسات المختلفة التي تتبعها المنشأة في تحقيق الربحية والاستثمار والتمويل ، مع تطبيقات واسعة ومتنوعة لتوضيح أهمية تحليلات نقطة التعادل في تخطيط الأرباح وبقية الانشطة المالية في المنشأة .

ويوضح الفصل الثامن الذي خصص لموضوع « تحليل فاعلية الاعمال ودرجة الرافعة » التحليلات المرتبطة بالرفع المالي والتشغيلي والمختلط ، مقدماً تحليلاً موسعاً لجوانب المخاطرة المرتبطة بالتغيرات في هيكل التكاليف وعلاقة الرافعة المالية برأس المال المستثمر ، ومجالات الاستفادة من تحليلات العلاقة بين التكلفة – الحجم – الربح في هذا الاتجاه .

أما الفصل التاسع فأنه يعالج ، موضوع « التحليل المالي لاغراض التمويل » حيث يناقش بالتفصيل الاساليب والادوات التي يمكن للتحليل المالي توفيرها لصانع القرار فيما يتعلق بسياسات التمويل المناسبة وكيفية تقدير الاحتياجات التمويلية وبناء الهيكل الامثل لرأس المال المستثمر .

إن هذا المؤلف ، في الوقت الذي يمثل مادة لطلبة الدراسة الجامعية في مجال التحليل المالي فإن المؤلفين يطمحون الى أن يكون نافعاً لكل من له حاجة في الاطلاع على مجالات التحليل المالي في الانشطة المختلفة .

والمؤلفون يكونوا شاكرين لأي ملاحظة أو نقد بهدف تطوير هذا المؤلف.

والله ولي التوفيق

المـؤلـفـون

الفصل الأول
طبيعة التحليل المالي
The Nature of Financial Analysis

يسعى الفصل الأول الى توضيح طبيعة التحليل المالي وتطوره وأغراضه والجهات المتوقع أستفادتها منه ومصادر البيانات الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها المحلل المالي في تحليل القوائم والوصول إلى استنتاجاته بشأنها . كما يتناول الفصل بشيء من التفصيل دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات الادارية المختلفة .

أهداف الفصل الأول :

عند الإنتهاء من هذا الفصل يفترض بالطالب أن يكون قادراً على الإجابة عن التساؤلات التالية :

١- ما هو التحليل المالي وما هي طبيعة إهتماماته ؟

٢- ما هي المجالات والاطراف التي يمكن أن تنتفع من عملياته ؟

٣- ما هي أغراض التحليل المالي ؟

٤- ما هي مصادر البيانات الداخلية والخارجية المستخدمة في التحليل المالي ؟

٥- ما هي حدود الاستفادة من التحليل المالي ؟

٦- ما هو دور التحليل المالي في دعم عملية إتخاذ القرارات الإدارية في المجالات المختلفة ؟

الفصل الأول
طبيعة التحليل المالي

مقـدمـة : *Introduction*

تعتبر قائمة المركز المالي (الميزانية) والحسابات الختامية مخرجات نظام المحاسبة المالية والتي تظهر نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة وتوضح كذلك المركز المالي للوحدة وحقوق أصحاب الوحدة . ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها تلك القوائم كافية لأغراض الاستثمار والتمويل وصناعة القرارات المختلفة ولذلك كان لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف الوقوف على حقيقة وضع الوحدة ودراسة أسباب نجاحها وفشلها ، خاصة وأن النجاح والتقدم يجب أن لايكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للوحده عليها أية تأثير كالأحوال الاقتصادية وتغيرات مستويات الاسعار ، ولذلك لابد للوحدة الاقتصادية من تخطيط نشاطاتها للفترة المقبلة ويحتاج التخطيط طبعاً الى رقابة التنفيذ وتقييم الأداء وتحديد الانحرافات .

وهذا يعني عدم إتخاذ أي قرار اداري إلا بعد دراسة معمقة وتحليل رقمي لكل ما يتعلق بالقضية موضوع القرار .

العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي :

يرجع تغير النظرة الى القوائم المالية بالشكل المجرد لما تحتويه من معلومات الى ضرورة تحليلها ودراستها الى عدة أسباب يمكن تلخيصها بما يلي :

١- التطور الصناعي الكبير :

لقد أدى التطور الصناعي الكبير الى ظهور الحاجة الى رأس المال ضخم من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها وهذا يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال عجزت المنشآت الفردية وشركات الاشخاص على توفيرها وكان لابد من ظهور الشركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير الاموال وبالتالي تم الفصل بين الادارة والملكية أي أصبح من

الضروري الاعتماد على طبقة مهنية من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين .

وقد أدى هذا الى ضرورة تقييم اداء المديرين وبالتالي زاد إهتمام المساهمين بالقوائم المالية التي توفر الفرصة والاساس في تقييم الأداء المالي لهؤلاء المديرين.

٢- الإئتمان :

الإئتمان هو عصب الحياة الاقتصادية والإئتمان سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه إنقطاع أو تأخر أية حلقة الى التأثير على بقية الحلقات فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الاطراف الاخرى ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية .

ولذلك تهتم بيوت المال والاقراض المتخصصة كالبنوك إهتماماً خاصاً بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للإقتراض قبل منحها ، ولذا نرى أن الاهتمام ينصب على دراسة وتحليل القوائم المالية .

٣- أسواق الاوراق المالية (الاسهم والسندات) :

تمثل الشركات المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين واستثمار الأموال على نطاق واسع ، ولقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الاوراق المالية في هذه الدول وخاصة في الولايات المتحدة بوضع اللوائح التي تهدف الى ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح وأمكنها أن تفرض هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص بتداول أسهمها في البورصة .

ويعتبر هذا التدخل إعترافا من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية معبرة وقادرة على أن توضح له كفاءة أداء الشركات التي يرغب الاستثمار فيها .

٤- تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية :

إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين . لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين

لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور إعترافا منها بأحقية إطلاع الاطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها .

تطور التحليل المالي :

بدء الاهتمام بالتحليل المالي مع بدايات هذا القرن وخاصة مع ازدياد انتشار الشركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الادارة والملكية . وفي البداية انصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) بإعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل .

ومع اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الإئتمانية اصبح للميزانية دوراً أساسياً في الموافقة على تقديم التسهيلات الإئتمانية المطلوبة من المنشآت، ويعود ذلك الى تاريخ ١٨٩٥/٢/٩ وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفيين ولاية نيويورك « التوصية الى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودونهم ببيانات مكتوبة حول الاصول والالتزامات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة » .

ومنذ تلك الفترة تم بحث هذا الموضوع باستفاضة ، وقد اوصى كبار المصرفين المعروفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الإئتمانية ، ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام ١٩٠٦ ، وكان الرأي حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الإئتمانية وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات ، ولقد لاقت فكرة المقارنة قبولاً جيداً وبدأوا يفكرون في أي البيانات ينبغي مقارنتها . وفي عام ١٩٠٨ تم إعتماد القياس الكمي بواسطة النسب .

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٣) بما افرزته من إفلاس لشركات كثيرة في العالم الى توجه الاهتمام في التحليل المالي الى قضيتين أساسيتين في المنشآت. الأولى وهي دراسة سيولة المنشآت وخاصة أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطع تسديد إلتزاماتها المالية عند إستحقاقها . والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة ، وهكذا تنامى الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقت في أهميتها قائمة المركز المالي (الميزانية) .

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضاً ، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمنشأة بناءً على تحليل بياناته المالية ، ولقد استخدم لورنس تشمبيرلين في كتابه « مبادىء الاستثمار في السندات » المنشور لأول مرة في عام ١٩١١ عدة نسب منها نسبة مصاريف التشغيل الى إجمالي الايرادات وأطلق عليها اسم « نسبة التشغيل» ونسبة مصاريف النقل إلى ايرادات التشغيل وأطلق عليها اسم «نسبة النقل» ونسبة هامش الربح الى صافي الدخل وأسماها بـ« عامل السلامة» ولقد بين نسبة العناصر المختلفة لبند ما الى الكل ، مثل نسبة الايرادات المختلفة الى ايرادات التشغيل الاجمالية ، ونسبة المصاريف المختلفة الى مصاريف التشغيل الاجمالية وهذه الاداة أطلق عليها «بيان الحجم العادي» أو بيان النسبة المئوية الكاملة ١٠٠٪ ـــ.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الاسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل . وينظر الان الى التحليل المالي نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الاساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث اصبح التحليل المالي يتم بمستوى عالٍ من الكفاءة ، ولم يعد هناك أهتماماً بقائمة أكثر من قائمة

بل أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول الى المطلوب من المعلومات ، ولم يعد الأمر أيضاً مقتصرا على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك الى كل البيانات المحاسبية فالتحليل المالي حاليا يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضاً بيانات خارجية تتعلق بالوحدة .

فالتحليل المالي اصبح يساعد في تقييم الاداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة .

تعريف التحليل المالي :

يهدف التحليل المالي الى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية الى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات . ويعتمد التحليل المالي أصلاً على القوائم المالية المنشورة وقائمة المركز المالي وإضافة لذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل والدراسة .

ويمكننا تعريف التحليل المالي Financial analysis بأنها دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الاساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل إتخاذ القرارات الإدارية السليمة .

طبيعة البيانات المالية :

تشكل البيانات المالية الأساس لمعظم العمليات التحليلية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي . ولذلك لابد من استعراض طبيعة هذه البيانات ومحدداتها من أجل فهم مدى المنفعة والدور الذي يمكن أن تؤديه في التحليل المالي .

وبشكل عام يمكن القول أن البيانات المحاسبية يتم اعدادها وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها وتعكس هذه البيانات آثار القرارات الإدارية السابقة والحالية.

وكما هو معروف فأن البيانات المالية يشوبها إلتباس كبير حيث أن هذه البيانات محكومة بقواعد المحاسبة المالية التي تحاول أن تقدم المعلومات بطريقة عادلة ومطابقة عن كل عملية للنشاط الاقتصادي باستخدام الاصول المحاسبية المتحفظة والتي يمكن ذكر منها ما يلي :

- يتم تسجيل العمليات بقيد التكلفة التاريخية (التكلفة وقت إجراء تلك العمليات) وتجري التعديلات على القيم الحالية إذا انخفضت فقط .
- يتم الاعتراف بالايرادات عند البيع فقط .
- يتم تكوين مخصصات للأصول المتداولة (خسائر محتملة الحدوث) وبذلك يتم تخفيض الأرباح .

مثل هذه القواعد تترك نتائج (مخرجات) المحاسبة المالية مفتوحة لقدر كبير من التفسيرات وخاصة إذا سعى المحلل لفهم الأداء الاقتصادي لمنشأة ما وقيمتها الاقتصادية ، وأهم البيانات المالية في إطار تنفيذ عمليات التحليل المالي هي :

١- الميزانية العمومية :

يطلق على الميزانية أيضاً بيان المركز المالي (بيان الحالة المالية) ويجب أن تكون الميزانية دائماً متوازنة لان الاصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها ، وبمعنى آخر نقول أن الميزانية تظهر لنا في طرف الخصوم مصادر الأموال الرئيسية في المنشأة وهي :

- حقوق المالكين .
- التزامات طويلة الاجل .

– التزامات قصيرة الاجل (خصوم متداولة) .

وتظهر لنا في طرف الاصول استخدامات هذه الاموال في المنشأة وهي :

– الاصول الثابتة .

– الاصول المتداولة .

وتشبه الميزانية الصورة الفوتوغرافية حيث أنها تعكس الوضع المالي للمنشأة لحظة اعدادها وتعتبر الميزانية ذات صفة تراكمية حيث أنها تمثل آثار جميع القرارات والاعمال الاقتصادية التي حدثت وتم بيانها حتى تاريخ اعداد تلك الميزانية .

وكما ذكرنا سابقاً فإن قواعد المحاسبة المالية تتطلب تسجيل جميع العمليات بسعر التكلفة عند حدوثها ، ويتم اجراء تعديلات رجعية على القيم المسجلة فقط في ظروف محددة جداً.

نتيجة لذلك فإن الميزانية العمومية (كونها تراكمية) تظهر اصولاً وخصوماً مكتسبة أو متكبدة في أوقات مختلفة . ولان القيمة الاقتصادية الحالية للاصول يمكن أن تتغير ، لا سيما في بنود الاصول الثابتة وبالتالي فإن القيم المذكورة في الميزانية العمومية قد لاتعكس القيم الاقتصادية الحقيقية . علاوة على ذلك فإن التغيرات في قيمة العملة التي تسجل بها العمليات يمكن مع الوقت أن تشوه الميزانية العمومية .

وفي النهاية تعكس القيمة الدفترية المتبقية لحقوق المالكين جميع هذه الاختلافات في القيمة .

وأخيراً فإن عدداً من القواعد الحديثة نسبيا تتطلب تقدير تسجيل الالتزامات الطارئة التي تنشأ من التزامات مستقبلية مختلفة مثل رواتب التقاعد وتكاليف الرعاية الصحية ، وبذلك تدخل بدرجة أكبر سلسلة من الاحكام المتعلقة بالقيمة .

أن مهنة المحاسبة ومن خلال مجلس معايير المحاسبة المالية « FASB » * تبذل جهوداً كبيرة من أجل حل هذه المسائل وغيرها التي تؤثر على معنى الميزانية العمومية

* FASB : Financial Accounting standard Board .

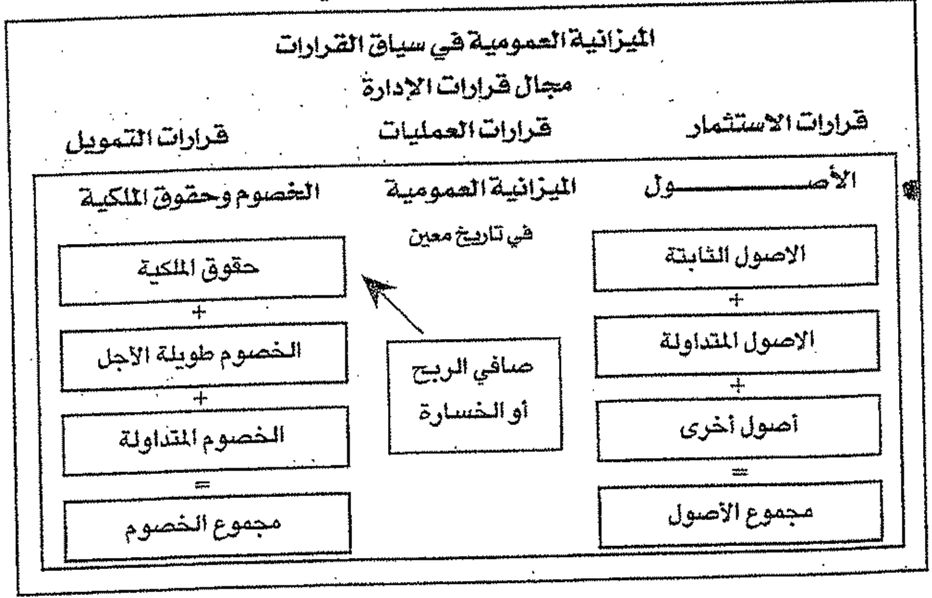
ولكنها لم تحقق إلا نجاحاً قليلاً في ذلك . فالمعايير المحاسبية تستمر في التطور ويجب أن يكون المدير أو المحلل ملماً بالأصول العلمية والعمليات الاساسية عند مراجعة الميزانية العمومية وتحليلها .

وكما قلنا سابقاً فأن الميزانية العمومية هي سجلاً تراكمياً لتأثير القرارات الادارية السابقة في مجال الاستثمار والتمويل أي أنها سجلاً تاريخياً لجميع العمليات السابقة والتي تؤثر على النشاط الحالي ، بالإضافة الى ذلك ينعكس الأثر الصافي للعمليات في شكل ربح أو خسارة دورية يظهر أثره على حساب حقوق المالكين .

ويمثل الشكل (١-١) تصويراً مبسطاً للميزانية العمومية وعلاقتها بالمجالات الثلاث موضوع قرارات الإدارة.

الشكل رقم (١-١)

الميزانية العمومية وعلاقتها بالقرارات الاساسية للمنشأة *



* Etich A. Helfert , 1994 , P27.

٢- قائمة الدخل :

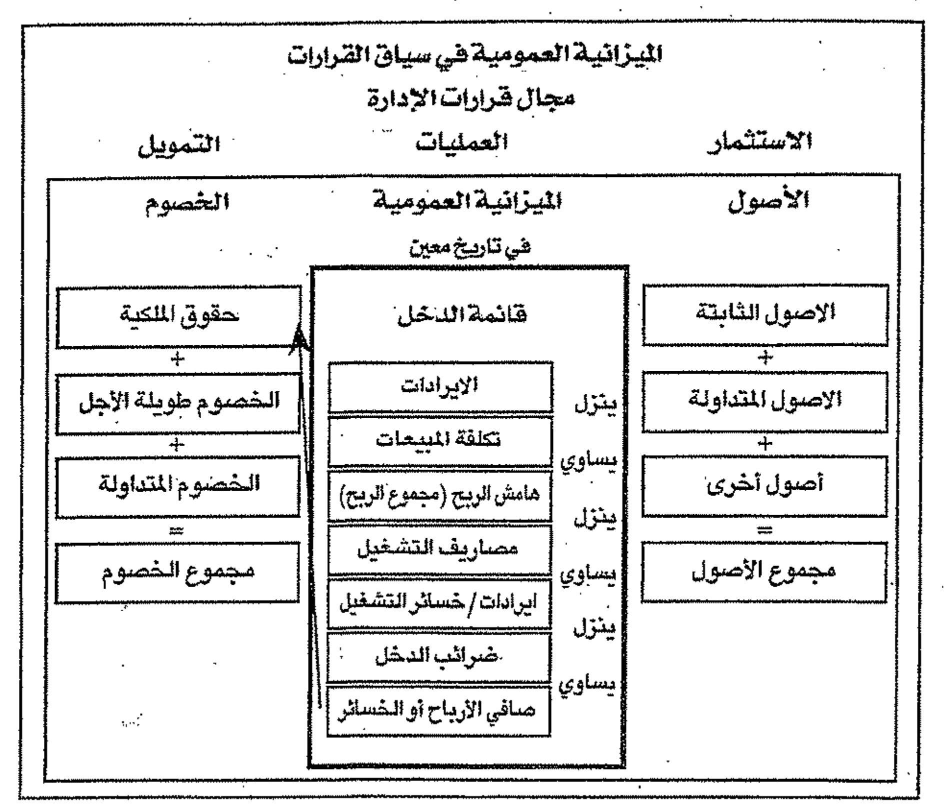
تعكس قائمة الدخل أثر القرارات التشغيليه للمنشأة والارباح والخسائر المتحققة خلال فترة زمنية محددة بوضوح والربح والخسارة الناتجة عن قائمة الدخل تظهر في الميزانية العمومية وهي تزيد أو تنقص من حقوق المالكين .

وتعتبر قائمة الدخل حساب ختامي ضروري وملحق للميزانية ويساعد على معرفة التغييرات الطارئة على حقوق المالكين من خلال ممارسة العمليات التشغيلية وتعتبر ضرورية من أجل تقييم الاداء ودراسة الكفاءة الانتاجية .

وقائمة الدخل تتضمن الايرادات المعترف بها لفترة محددة (أي التي تخص تلك الفترة) وكذلك النفقات المقيدة مقابل تلك الايرادات والتي تخص نفس الفترة أيضاً .

مرة أخرى نقول بأن إعداد قائمة الدخل تتم وفق الاصول المحاسبية المتعارف عليها، وعند النظر الى قائمة الدخل في سياق القرارات الادارية فإن هذه القائمة تظهر في الخانة الوسطى ضمن إطار قرارات العمليات (التشغيل) كما في الشكل (٢-١) حيث يتم التوسع في تقديم التفاصيل بخصوص العمليات التشغيلية ونتائج العمليات وهو عنصر الربح أو الخسارة.

الشكل رقم (٢-١)



والميزانية العمومية وقائمة الدخل معاً يعطيان معلومات أساسية أكثر مما تعطينا الميزانية العمومية بمفردها ، ولكن نظراً لأن قائمة الدخل تغطي فترة زمنية بينما تصور الميزانية العمومية الوضع القائم في نهاية الفترة الزمنية ، فمن الافضل إعداد ميزانية عمومية لكل من بداية ونهاية المدة الزمنية التي تغطيها قائمة الدخل .

٣- قائمة التدفقات النقدية

وهي من القوائم التي أصبحت ومنذ عدة سنوات جزء مهماً من القوائم الختامية لحسابات المنشآت بعد أن كشفت التطبيقات الحاجة الماسة لإعدادها ، وذلك للإنتفاع من

المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة الى المنشأة (Cash in flow) والتدفقات الخارجية (Cash aut flow) والتي تهتم بأظهار مدى السيولة النقدية التي تتوفر للمنشأة خلال الدورة المالية ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها النقدية الجارية ، وبالتالي فأن هذه القائمة غطت فجوة كانت تعاني منها قائمتي الدخل والميزانية العامة اللتان تظهران نتائج نشاط المنشأة ومركزها المالي استناداً الى مبدأ الاستحقاق ، بينما تظهر قائمة التدفقات النقدية هذه النتائج وفقاً للمبدأ النقدي. وسيتم شرح مفاهيم واهداف وتطبيقات هذه القائمة في الفصل الخامس من هذا الكتاب .

الاطراف المهتمة بالتحليل المالي :

يثير التحليل المالي إهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها ، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة ، ويمكننا تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالي بما يلي :

أ) إدارة المنشأة :

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الاعمال وعرضها على مالكي الوحدة (الهيئة العامة في الشركات المساهمة أو الادارة المشرفة على المنشأة في القطاع العام) بحيث يظهرهذا التحليل مدى كفاءة الادارة في أداء وظيفتها إذا يعتبر التحليل المالي أداة من أجل :

١- معرفة الادارة العليا لمدى كفاءة الادارات التنفيذية في أداء وظيفتها .

٢- تقييم أداء الادارات والاقسام والافراد وكذلك السياسات الادارية .

٣- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل .

ب) أصحاب المنشأة :

وهم المساهمون أو الشركاء أو اصحاب المنشآت الفردية ، ويرتبط هؤلاء بالمنشأة

الاقتصادية بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم اصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الارباح المستحقة لهم .

جـ- الدائنون :

تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعاً لنوع الدين .

١- الديون طويلة الأجل :

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية .

٢- الديون قصيرة الأجل :

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه ،لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة .

د- جهات أخرى :

١- الغرف التجارية والصناعية :

حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي .

٢- أجهزة التخطيط : وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على اعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المستحصلة من نتائج التحليل المالي

٣- المستثمرون المحتملون : لغرض دراسة أمكانية إستثمار أموالهم في منشآت الأعمال فأن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأة المختلفة .

٤- المصارف وشركات التأمين : لدراسة مدى قدرة الوحدة في سداد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك في امكانية التأمين على انشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الاقساط ، فأن المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها .

٥- العملاء والموردون .

٦- آخرون .

مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي

لايكتفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لابد لة من بيانات اضافية تساعده في اجراء عمليات التحليل وبشكل عام نستطيع القول ان المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين هما

١) المصادر الدخلية للبيانات .

٢) المصادر الخارجية للبيانات .

اولا : المصادر الداخلية للبيانات :

وتشمل البيانات التالية :

١ - قائمة المركز المالي

٢ - قائمة الدخل

٣ - قائمة التدفقات النقدية .

وتعتبر كل هذة القوائم المالية بيانات محاسبية ختامية . وإضافة الى هذة القوائم يمكننا اضافة البيانات التالية :-

١) تقرير مدقق الحسابات

٢) التقرير الختامي لاعضاء مجلس الادارة .

٣) التقارير المالية الداخلية التي تعد لاغراض ادارية .

٤) بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية :

حيث يحتاج المحلل المالي لهذه البيانات التي توضح وبشكل افضل وضع عناصر القوائم المالية وتساعد على دقة التحليل والدراسة في المجالات التالية ، مثلاً :

اولاً : الاصول وتشمل :

ا) البضاعة : اسس التقويم ، طريقة تسعير البضاعة المصروفة ، الاصناف الراكدة، متوسط المخزون ، الخ

ب) الاصول الثابتة : القيمة السوقية ، حقوق الرهن عليها .

ج) البنك : هل يحتوي ارصدة مقيدة او مجمدة .

د) الاوراق المالية : هل هي مسعرة ويمكن بيعها بسهولة ، حقوق الرهن عليها ،

هـ) المدينون : فترة الائتمان ، مخصص الديون المشكوك فيها وطريقة حسابها ، متوسط فترة المدينين .

ثانياً : الخصوم وتشمل :

أ- طويلة الاجل : تواريخ استحقاقها ، حقوقها على الاصول الثابتة .

ب- قصيرة الاجل : شروط الإئتمان الممنوحة للوحدة .

ثالثاً : التكاليف : كيفية تجميعها وتصنيفها وتوزيعها .

رابعاً : الايرادات : أنواعها وتقسيمها .

ثانياً : المصادر الخارجية للبيانات :

وتعتبر البيانات الخارجية بيانات اضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقيم والتفسير لنتائج التحليل، ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي :

١) بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الاوساط التجارية .

٢) البيانات الصادرة عن اسواق المال ومكاتب السمسرة.

٣) الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي .

٤) المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأييدات أرصدة المدينون والدائنون .

٥) المكاتب الاستشارية .

أغراض التحليل المالي :

إن الغرض الرئيسي للتحليل المالي بشكل عام يتمثل في تقييم أداء المنشأة من نقاط مختلفة تنسجم وأهداف مستخدمي المعلومات بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط قوة وضعف الوحدة الاقتصادية من خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي وتكون عونا في ترشيد قراراتهم ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية ويمكننا بشكل عام تحديد اغراض التحليل المالي في الجوانب التالية :

١- مساعدة الادارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة .

٢- تقييم الاداء للادارة والأقسام وكذلك تقييم السياسات الأدارية .

٣- دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة .

٤- دراسة وتقييم ربحية المنشأة .

٥- دراسة وتقييم مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها المالية (دراسة السيولة) .

٦- دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة .

٧- دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (الفشل المالي) .

حدود الاستفادة من التحليل المالي :

على الرغم من أهمية نتائج التحليل المالي في تقييم أداء المنشآت الاقتصادية وإعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد الادارة على اتخاذ القرارات الادارية اللازمة ، إلا أنه يعتري هذه المعلومات بعض السلبيات وأوجه قصور كثيرة تجعل امكانية الاعتماد على نتائج التحليل المالي يشوبها شيء من الحذر ويمكن أن تؤدي الى نتائج ليست على

المستوى المطلوب من الدقة . ويمكن تقسيم هذه العيوب الى عيوب في البيانات المحاسبية باعتبارها المادة الاساسية للتحليل المالي أو عيوب في ذات التحليل .*

فعلى الرغم من أهمية البيانات المحاسبية كمصدر من مصادر البيانات المستخدمة في التحليل المالي إلا أن هناك حدوداً معينة للاستفادة من هذه البيانات ترجع في الاصل الى أن القوائم المالية يتم إعدادها وفقاً لعدد من الفروض المحاسبية من بينها على سبيل المثال فرض ثبات القوة الشرائية للنقود وما يترتب على ذلك من أن قيمة الاصول بقائمة المركز المالي يتم التعبير عنها بقوة شرائية مختلفة عما تكون القيمة الحالية . كما أن نتيجة النشاط تتم على أساس وحدات النقد السائدة دون الاخذ في الحسبان التغيرات في قيمة النقود ، كما أن بعض عناصر القوائم المالية تخضع للتقدير الشخصي وخاصة بالنسبة لتحديد المخصصات والاستهلاكات وتقويم المخزون السلعي . كما أن وجود عدد من الطرائق المحاسبية المختلفة التي يقوم بتطبيقها المحاسبون عند إعداد البيانات المحاسبية قد يؤدي الى تغيير النتائج طبقاً لكل طريقة ، إضافة للتفاوت في المعالجات المحاسبية لفقرات كثيرة في القوائم المالية على سبيل المثال طرق تقييم المخزون المصروف (الوارد أولاً صادر أولاً ، الوارد أخيراً صادر اولاً ، متوسط تكلفة المخزون) وكل هذا ينعكس على قائمة المركز المالي كما ينعكس أحياناً على قائمة الدخل .

كذلك الامر فيما يتعلق بالتحليل المالي فإن ارتفاع مؤشر ما ليس دليلاً على تحسن الوضع . وعلى سبيل المثال فأن استخدام المنشأة لأموالها النقدية في تسديد بعض التزاماتها سيؤدي الى ارتفاع نسبة التداول ولكن هذا ليس دليلاً على تحسن سيولة المنشأة وعند التدقيق والدراسة يتبين لنا أن الامر على العكس أي أن سيولة المنشأة أصبحت أسوء مما كانت عليه وخاصة عند استخدامنا مؤشر السيولة السريعة (الجاهزية النقدية) ، وكذلك الامر فيما يتعلق بتغير نتائج التحليل خلال فترة قصيرة من الزمن والتي قد تكون أحياناً خلال اليوم الواحد .

---

* Britton, Ann and Wateston, chris , 1999 , P. 139

ترتيب القوائم المالية لاغراض التحليل المالي :

قبل البدء باجراءات التحليل المالي لا بد من ترتيب عناصر القوائم المالية ضمن مجموعات متجانسة تساعد المحلل على اجراءات التحليل ، وفي الواقع فأن هذا الترتيب يتعلق بشكل رئيسي بقائمة المركز المالي (الميزانية) وفيما يلي بعض النقاط الواجب مراعاتها عند ترتيب قائمة المركز المالي (الميزانية) :

١– ترتب عناصر الميزانية ضمن مجموعات متجانسة مصنفة حسب درجة السيولة بالنسبة للاصول وحسب درجة الاستحقاق بالنسبة للخصوم .

٢– يجب إظهار عناصر الاصول الثابتة بالقيم الصافية ويجب تصنيفها ضمن مجموعاتها الفرعية العائدة لها (أصول ثابتة مادية ، أصول ثابتة معنوية « غير ملموسة » ، أصول ثابتة أخرى) .

وهنا لابد من ملاحظة ما يلي :

أ– إن الاصول الثابتة الوهمية (النفقات الايرادية المؤجلة) لا تمثل أصول حقيقية ولذلك يستحسن عدم أخذ هذه المجموعة بعين الاعتبار عند التحليل المالي وتحديد المركز المالي وأستبعادها من طرف الاصول وطرح ما يعادلها من مجموعة الاموال الخاصة في طرف الخصوم .

ب– كذلك الامر بالنسبة للأصول الثابتة المعنوية ، حيث أن قيمة هذه الاصول عرضة للتقلبات بشكل كبير ومفاجيء لأسباب متعددة ، وقيم هذه الاصول تتعرض لانخفاض كبير في حالة التصفية ، ولذلك يستحسن عدم أخذ أغلبية عناصر هذه المجموعة بعين الاعتبار عند اجراء التحليل وأستبعادها من طرف الأصول مقابل طرح مايقابلها من الاموال الخاصة من طرف الخصوم .

٣– إظهار المخصصات المعدة لمقابلة تدني قيم بعض الأصول المتداولة مطروحة من هذه الاصول في طرف الأصول .

٤- تصنيف الاوراق المالية المسعرة في سوق الأوراق المالية والقابلة للبيع بشكل فوري وكذلك اوراق القبض القابلة للخصم لدى البنوك ضمن الاموال شبه الجاهزة وإضافتها الى حـ/ الصندوق و حـ/ البنك من اجل حساب بعض مؤشرات السيولة .

٥- تعبر الايرادات المستحقة والمدفوعات المقدمة في طرف الاصول بمثابة الاصول المتداولة وكذلك تعتبر المصاريف المستحقة والايرادات المقبوضة مقدما في طرف الخصوم بمثابة الديون قصيرة الاجل ، بشرط أن تمثل هذه العناصر قيما حقيقية .

٦- تضم الاموال الخاصة رأس المال والاحتياطات والارباح المرحلة وتعتبر المخصصات طويلة الاجل بمثابة الاحتياطات وتضاف الى عناصر الاموال الخاصة . ويقصد بالاموال الخاصة حقوق الملكية .

٧- تصنف الديون في مجموعتين متميزتين : مجموعة الديون طويلة ومتوسطة الأجل وهي الديون التي يتجاوز اجلها السنة ، ومجموعة الديون قصيرة الأجل وهي الديون التي لا يتجاوز أجلها السنة ، وتصنف الارباح المخصصة للتوزيع ضمن مجموعة الديون قصيرة الاجل .

٨- تستبعد الخسارة الظاهرة في طرف الاصول من الميزانية ويطرح مقابلها من الاموال الخاصة للمشروع في طرف الخصوم .

دور التحليل المالي في أتخاذ القرارات الادارية :

تعتبر البيانات المالية انعكاسا رسميا وحتميا لأي نشاط اقتصادي ، وهذا ينسجم مع منظور النظم المعلوماتية في تقديم نظرة شاملة وواسعة حول النشاط الاقتصادي في اي منشأة ، حيث يعتبر أي نشاط اقتصادي نظام مترابط لحركة الموارد المالية والتي يتم تفعيلها بقرارات ادارية ، ونظام المعلومات هذا يعكس الأنشطة الاقتصادية في أي منشأة بصورة فعالة بلغة مالية .

وبالتالي فإن نتائج هذا النظام يتمثل في :

- قائمة المركز المالي .

- قائمة الدخل .

- بيانات التغيرات في حقوق المالكين (المساهمين) .

تعتبر هذه البيانات في وضعها الراهن ضعيفة الدلالة حيث انها لاتعكس بالضرورة كفاية الاداء الاقتصادي للمنشأة .

وهنا يأتي دور المحلل المالي الذي يجب أن يبذل جهدا كبيرا في عمليات تحليل البيانات وتفسيرها بقصد التأكد من تطابق نتائج التحليل مع الاهداف المرغوبة .

وكما هو معروف فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحة ترتبط بقرارات الادارة ، هذه القرارات تتطلب اساسا سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات تستند اساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمنشأة وحركة الموارد المالية فيها .

فمثلا ينتج عن بيع بضاعة على الحساب الى اخراج بضاعة من المخزون السلعي إلى الزبون مقابل التزاما موثقا من قبل الزبون بتسديد المستحق علية خلال فترة زمنية محددة من تاريخ البيع .

وكذلك الامر فإن استثمار جديد في المنشأة سيزيد من الالتزامات المالية الواجب الوفاء بها مستقبلا وكذلك الأمر في حال الحصول على قروض من الجهات المقرضة ... الخ .

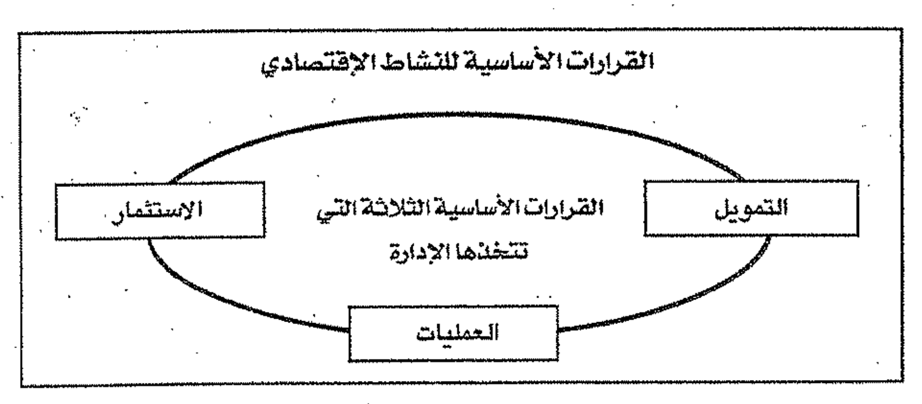
إن مثل هذه القرارات سواء أكانت كبيرة أوصغيرة من حيث التأثير على نشاط المنشأة الاقتصادي وعلى حركة الموارد المالية هي بحاجة الى موازنة بين المنافع التي يمكن الحصول عليها والتكاليف التي تتطلبها . وهنا يمكن القول أن مثل هذه الموازنة تكون سهلة بالنسبة للقرارات اليومية بسبب التأكد من كل العوامل المؤثرة وبقدر ما تكون عمليات التأكد من هذه العوامل ضعيفة فإن عمليات الموازنة لاتكون على درجة من الدقة المطلوبة .

وكما هو معروف فإن الادارة تتخذ القرارات المتعلقة بالمنشأة نيابة عن مالكيها وبهدف تحقيق أهداف المنشأة وبالتالي أهداف المالكين . ويمكننا تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الادارة يوميا وتتخذ بها القرارات المناسبة في ثلاثة مجالات أساسية وهي :

- استثمار الموارد .
- ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد .
- تمويل الموارد المالية .

والشكل (٣–١) يظهر العلاقة المتبادلة بين هذه المجالات الثلاث

الشكل (٣-١)



ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة (تجاري ، صناعي ، زراعي ، خدمي) ومهما كانت احجام هذه النشاطات (كبيرة ، متوسطة ، صغيرة) ومهماكان شكلها القانوني (شركات اشخاص ، شركات مساهمة ، منشات فردية ، منشات حكومية) فأن وظيفة الادارة في هذه المنشأت هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من اجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترداد جميع الموارد المستخدمة وتحقيق مردود مقبول على هذه الموارد ضمن ظروف تكون مطابقة لتوقعات المخاطر لمالكي المنشأة .

وفي نهاية المطاف يجب أن ينتج عن الاستخدام الناجح للموارد تحسن في الوضع الاقتصادي للمالكين وبالتالي تحسن قدراتهم على اجراء المزيد من الاستثمارات للموارد إذا اختاروا ذلك .

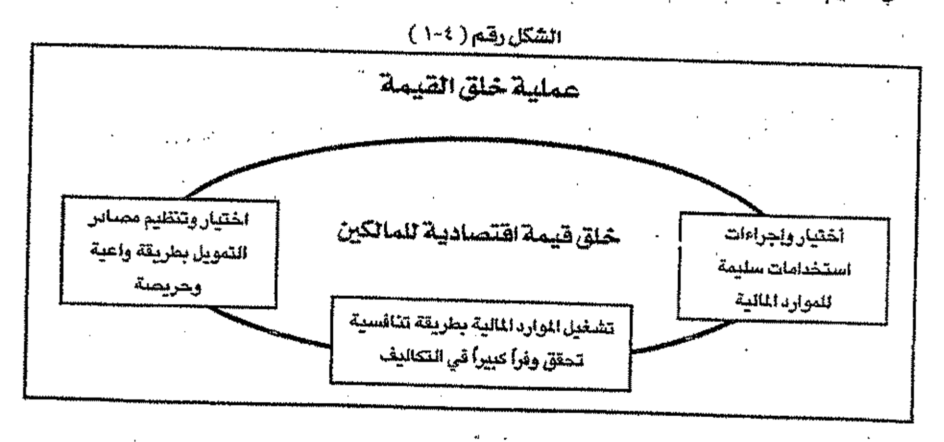
وفي النهاية فإن خلق قيم اضافية للمساهمين يعتمد اساسا على القرارات الادارية السليمة المتخذة في اطار المجالات الثلاث المذكورة وهي :

- اختيارات الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم والادارة الاقتصادية السليمة .
- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مربحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة .
- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر اقراض خارجية .

أن التوصل الى هذه القرارات الناجحة للموازنات يمثل القوة المحركة الاساسية لعملية خلق القيم .

والشكل (٤ – ١) يصور العلاقة المتبادلة بين مجالات القرارات الثلاثة في مجال خلق القيم .

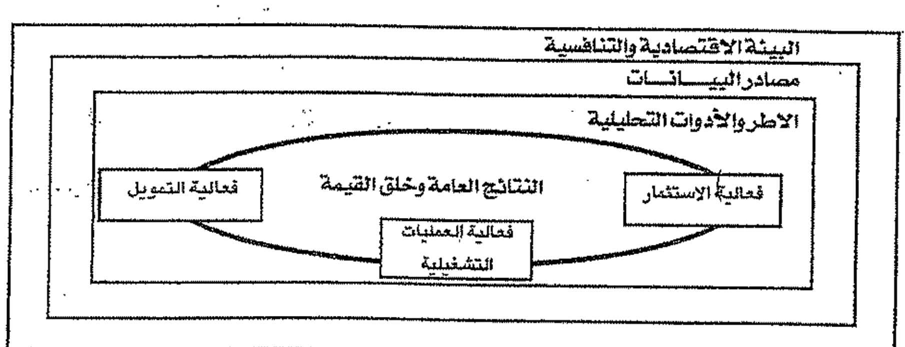
الشكل رقم (٤-١)



وعليه فإن الواجب وكذلك التحدي الاساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر وأدوات تحليلية مناسبة . وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الادارة في اتخاذ القرارات المناسبة في المجالات الثلاثة المذكورة سابقا .

والشكل (٥ – ١)يوضح السياق الواسع للتحليل المالي والذي يخلق مجموعة متكاملة من المفاهيم التي يجب أن يحدث ضمنها التفاعل بين قرارات الادارة والتحليل المالي وتفسير النتائج .

الشكل رقم (٥ - ١) السياق الواسع للتحليل المالي



وكما ذكرنا آنفا فإن جميع القرارات تؤثر على حركة الموارد بدرجات مختلفة . ويمكن تمييز هذه الحركات باستخدام مصطلح تدفقات الاموال (Funds Flows) .

فالاموال هي مفهوم مالي عام يشير الى الموارد ، سواء تم أستخدام هذه الموارد في النشاط الاقتصادي على شكل ارصدة نقدية او ذمم مدينة او اصول او تم الحصول عليها على شكل قروض او إئتمانات أو سندات او اسهم المساهمين .

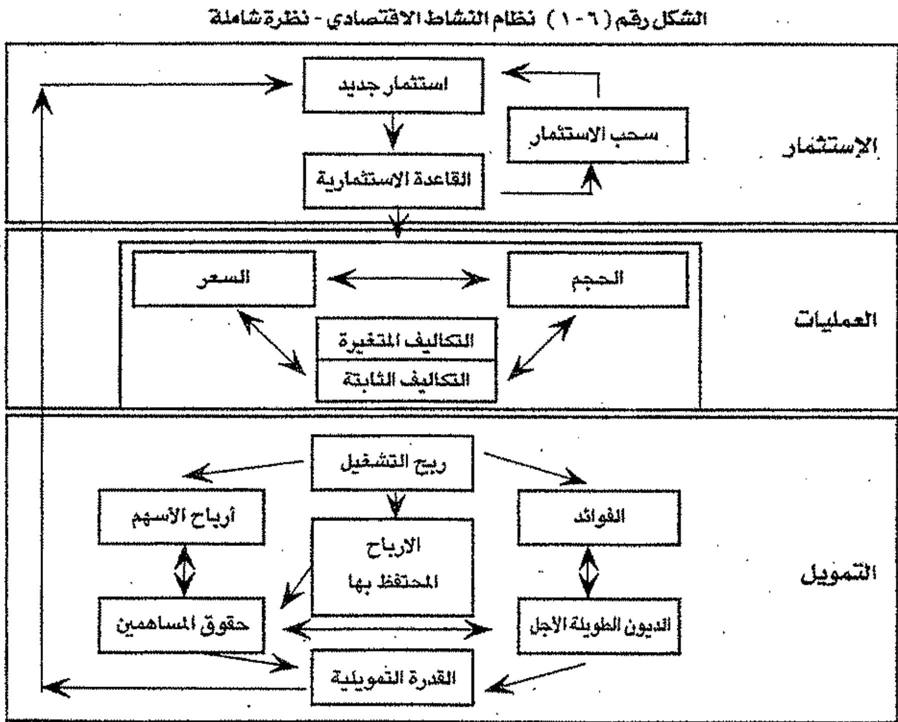
ان جميع قرارات الادارة تسبب تغيرات في حجم تدفقات الاموال ونمطها ، سواء في مصادر الاموال او استخدامات هذه الاموال . وفي اي نشاط اقتصادي

ناجح يؤدي التـأثير المتبادل لحركة الموارد الى تحقيق الزيادة المرغوبة في القيمـة الاقتصـادية .

ان اي حركة للاموال تسبب تغيرا في النقد ، وكما هو معروف بان مبدأ الربط بين النقـد الوارد (cash inflow) والنقـد الصـادر (cash outflow) يمثل القـوة المحركة لاداوات عديدة من التحليل المالي .

والشكل (٦ – ١) يقدم بيانا اساسيا يوضح تدفقات الامـوال لنشـاط اقتصـادي نموذجي.

الشكل رقم (٦-١) نظام النشاط الاقتصادي - نظرة شاملة

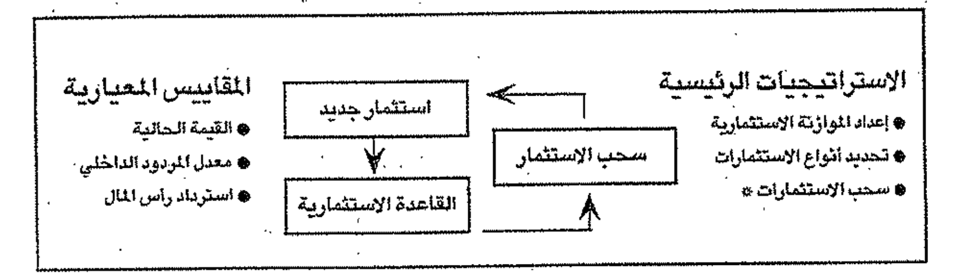


إن ترتيب أشكال المربعات والأسهم في الشكل (٦–١) يظهر أننا نتعـامل مع نظام مـغلق تكون فيه جميع الأجزاء مرتبطة مـعاً بعلاقـة متبادلة وهذا النظام منظم في ثلاثة قطاعات تطابق مجالات القرارات الثلاثة الرئيسية وهي : الاستثمار ، العمليات ، التمويل

ففي القسم العلوي من الشكل (٦–١) يظهر لنا الجزء الاستثماري، ومن أجل تنفيذ هذه العملية واتخاذ القرارات المناسبة يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة، والشكل (٧–١) يوضح لنا ذلك

الشكل رقم (٧-١)

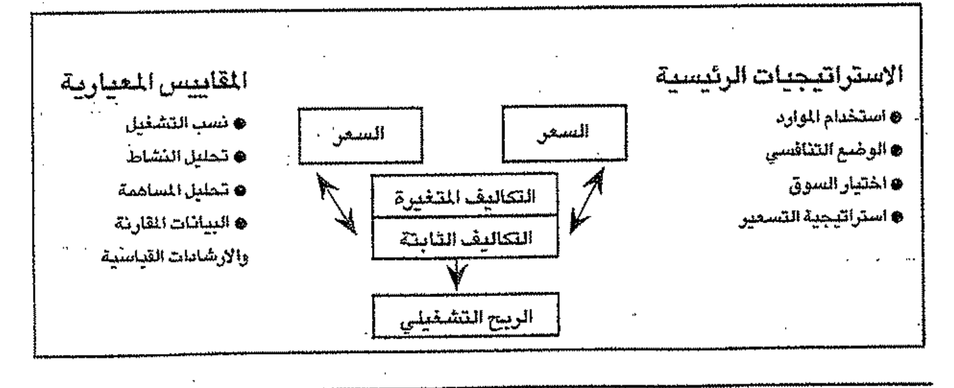
العمليات الاستثمارية



كذلك فأن القسم الاوسط من الشكل (٦–١) يظهر لنا الجزء العملياتي (التشغيلي)، ومن أجل تنفيذ هذه العمليات وإتخاذ القرارات المناسبة أيضاً يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة لذلك وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة والشكل (٨–١) يوضح لنا ذلك .

الشكل رقم (٨-١)

العمليات التشغيلية

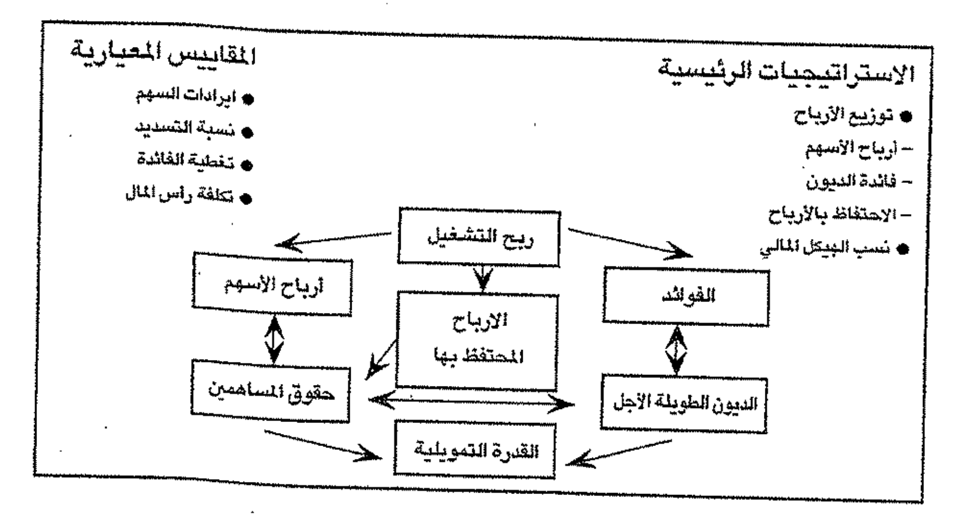


* يفترض ان مبلغاً مساوياً لاستهلاك الاصول الثابتة يتم إعادة استثماره باستمرار، وذلك من أجل المحافظة على جميع المرافق والمعدات الحالية بحالة تشغيلية جيدة، ولكن زيادة التكلفة في الأصول البديلة يتطلب بطبيعة الحال مبلغاً أكبر لإعادة الاستثمار بشكل فعلي .

أما القسم السفلي من الشكل (٦–١) فإنه يظهر لنا العمليات التمويلية وسنوضح أيضاً الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة لإتخاذ القرارات التمويلية المناسبة. الشكل رقم (٩–١)

الشكل رقم (٩-١)

العمليات التمويلية



وكما يلاحظ من الشكل فإن مجموعة الاستراتيجيات الرئيسية لأي مشروع والمرتبطه بقدرته التمويلية إنما تتمثل بالسياسات المتبعة في مجال توزيع الارباح والنسب التي تمثلها من الأرباح المحققة سنوياً أو من مجمل الأرباح المعدة للتوزيع (الارباح المحتجزة زائداً أرباح السنة المعنية) وكذلك سياسة المشروع فيما يتعلق بفائدة الديون وكيفية معالجتها وكذلك حجم هذه الديون والتي تشكل جزءاً من هيكل التمويل للمشروع ، ويوضح الشكل أن حقوق المساهمين والديون الخارجية تمثل المحاور الأساسية لقدرة المشروع على تمويل أنشطته التشغيليه والإستثمارية . وهنا فأن نسبة ما تشكله المديونية الخارجية (مصادر التمويل الخارجي) إلى حقوق الملكية ورأس المال

ومصادر التمويل الداخلي تمثلان جانباً مهما من الجوانب التي يسعى المحلل المالي إلى تحليلها وتفسيرها وبيان جوانب الضعف والقوة فيها مسلطاً الضوء على ما إذا كانت نسبة المديونية (التمويل الخارجي) تقع ضمن المستوى المسموح به أم أنها تشكل خطراً على المشروع تهدد إمكانيته على مواجهة إلتزاماته بعيدة الأجل ، وستتم مناقشة قرارات التمويل والتحليل المالي للعمليات التمويلية في الفصل الثامن إنشاء الله .

أسئلة وتمارين الفصل الأول

EXERCISES OF CHAPTER (1)

الأسئلة : ***Questions***

السؤال الأول : ما هي الأسباب التي أدت إلى تغير النظرة الى القوائم المالية ؟

السؤال الثاني : عرف التحليل المالي ؟

السؤال الثالث : ما هي الاطراف المهتمة بالتحليل المالي ؟

السؤال الرابع : ذكر المصادر الداخلية لمعلومات التحليل المالي ؟

السؤال الخامس : اذكر المصادر الخارجية لمعلومات التحليل المالي ؟

السؤال السادس : تحدث عن أغراض التحليل المالي والاهداف المتوقعة من استخدامه ؟

السؤال السابع : تحدث عن حدود الاستفادة من التحليل المالي ؟

السؤال الثامن : أذكر النقاط الواجب مراعاتها عن ترتيب قائمة المركز المالي لأغراض التحليل المالي؟

السؤال التاسع : ناقش أهمية التحليل المالي لعمليات التخطيط والرقابة في مشاريع الأعمال ؟

السؤال العاشر : ما مدى أهمية التحليل المالي للمنشآت الحكومية ؟ بين النقاط التي توضح ذلك ؟

السؤال الحادي عشر : ناقش كل من الحالات التالية :

١- يختلف التحليل المالي في المنشآت العامة عنه في المنشآت الخاصة .

٢- يمكن للتحليل المالي خدمة جميع الأقسام في مشاريع الاعمال وعلى قدم المساواة .

٣- التحليل المالي يمثل دراسة انتقادية للقوائم المالية في المشروع .

٤- يمكن للتحليل المالي التطور بأساليبه وأدواته تبعاً لتطور حاجة

المجتمع الى المعلومات .

٥- التحليل المالي وسيلة مهمة من وسائل تقييم الاداء .

٦- يمكن للتحليل المساهمة في دعم وترشيد كافة القرارات الاساسية في مشاريع الاعمال .

٧- يستطيع التحليل المالي وضع حلول نافعة لمشاكل قائمة في مشاريع الاعمال .

٨- ينبغي على المحلل المالي أن يكون ذكياً ويقرأ ما وراء الارقام .

التمرين الثاني عشر :

إليك ميزانية إحدى المنشآت في ٣١/١٢/١٩٩٩

الميزانيـــة كما في ٣١/١٢/١٩٩٩

المبلغ الكلي	المبلغ الجزئي	الاصول	المبلغ الكلي	المبلغ الجزئي	الخصوم
		الأصول الثابتة			
	٥٠٠٠٠	مباني	٤٥٠٠٠		رأس المال
	١٥٠٠٠	آلات ومعدات	٦٠٠٠		إحتياطيات
	٩٠٠٠	أثاث			**م. الاهتلاكات**
٨٠٠٠٠	٦٠٠٠	شهرة محل		٣٠٠٠	م.أ. مباني
		الأصول المتداولة		٤٠٠٠	م.أ. آلات ومعدات
	١٠٠٠٠	بضاعة	٩٠٠٠	٢٠٠٠	م.حـ أثاث
	٥٠٠٠	أوراق قبض			**مخصصات أصول متداولة**
	٣٠٠٠	بنك		١٥٠٠	مخصص هبوط أسعار البضائع
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	صندوق	٢٠٠٠	٥٠٠	م. خصم أوراق قبض
			٢٧٠٠٠		ديون طويلة الأجل
			١١٠٠٠		ديون قصيرة الأجل
١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠		

المطلوب : ترتيب عناصر الميزانية وفق قواعد التحليل المالي ؟

التمرين الثالث عشر :

إليك ميزانية إحدى المنشآت في ١٩٩٧/١٢/٣١

الميزانيـــة كما في ١٩٩٩/١٢/٣١

المبلغ الكلي	المبلغ الجزئي	الاصول	المبلغ الكلي	المبلغ الجزئي	الخصوم
	٣٥٠٠٠	عقارات	٢٥٠٠٠		رأس المال
٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	أثاث	٥٠٠٠		إحتياطي
	٧٥٠٠	بضاعة	٢٠٠٠٠		ديون طويلة الأجل
	٥٠٠٠	مدينون	١٥٠٠٠		ديون قصيرة الأجل
١٥٠٠٠	٢٥٠٠	أ. مالية		٣٠٠٠	مخصص اهتلاك عقارات
	١٥٠٠	رواتب مدفوعة مقدماً	٥٥٠٠	٢٥٠٠	مخصص اهتلاك أثاث
٢٥٠٠	١٠٠٠	ايراد عقار مستحق	٧٥٠٠		ايجار مستحق
٢٥٠٠		خسائر مدورة		١٥٠٠	مخصص ديون مشكوك فيها
٣٠٠٠		صندوق	٢٠٠٠	٥٠٠	مخصص هبوط اسعار أوراق مالية
٧٠٠٠		بنك			
٨٠٠٠٠			٨٠٠٠٠		

المطلوب : ترتيب عناصر الميزانية وفق قواعد التحليل المالي ؟

الفصل الثاني
أدوات التحليل المالي
Financial Analysis Tools

في الفصل الأول تم التعريف بمفهوم وطبيعة التحليل المالي وأغراضه ومنافعه ومدى الاستفادة منه وعلاقة التحليل المالي بالقرارات الإدارية المختلفة . وفي الفصل الحالي نحاول توضيح الأدوات والوسائل التي تستخدم في تطبيقات التحليل المالي للوصول الى أهدافه والاستفادة منه لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء .

أهداف الفصل الثاني :

بعد الإنتهاء من قراءة هذا الفصل يفترض بالطالب أن يكون قادراً على الإجابة عن الأسئلة التالية :

١- ما هي أدوات التحليل المالي ؟

٢- ما المقصود بالتحليل الرأسي وكيفية تطبيقه ؟

٣- ما المقصود بالتحليل الأفقي وكيفية تطبيقه ؟

٤- ما هي المجالات التي يمكن تقييمها من خلال التحليل الرأسي والأفقي ؟

٥- ما المقصود بتحليل التغير والاتجاه وما هي أدواته ؟

الفصل الثاني
أدوات التحليل المالي
Financial Analysis Tools

مقدمة :

يمكن تعريف أدوات التحليل المالي بأنها مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول الى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المنشأة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والتي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم .

ويمكننا التمييز بين عدة أنواع من أدوات التحليل المالي وهي :

١- تحليل التغير والاتجاه : Analysis of change and trend

ويتم تنفيذه من خلال :

أ- التحليل الرأسي (التوزيع النسبي) Vertical analysis

ب- التحليل الأفقي Horizental analysis

٢- تحليل النسب المحاسبية Analysis of Accounting ratios

٣- تحليل نقطة التعادل Analysis of Break Even point

أولاً - تحليل التغير والإتجاه : Analysis of change and trend

يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية في اجراء التحليلات اللازمة للخروج بمعلومات تفيد الاطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات . إن مدى سلامة وصحة هذه المعلومات تتوقف على مدى دقة وصحة البيانات الظاهرة في القوائم المالية وكذلك على دقة تصنيف الحسابات الواردة بتلك القوائم .

ويعتبر تحليل التغير والاتجاه الخطوة التحليلية الأولى التي يقوم بها المحلل المالي للقوائم المالية وينفذ هذا التحليل من خلال الشكلين التاليين :

أ- التحليل الرأسي : Vertical analysis

يعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية الى مجموع الميزانية أو الى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها وبكلمة أخرى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية الى نسب مئوية وهذا يعني أن مجموع الميزانية سيتحول الى رقم مئوي مساوٍ لـ ١٠٠٪ في كلا الطرفين ، أما إذا نسبت العناصر الى المجموعة التي تنتمي إليها عندئذ يصبح مجموع كل مجموعة مساوٍ للرقم ١٠٠٪ . وعملية نسب العنصر في الميزانية الى مجموع الميزانية أو الى مجموع المجموعة التي ينتمي اليها يعود الى غاية التحليل فيما إذا كانت موجهه لمعرفة الوزن النسبي لكل عنصر الى المجموعة التي ينتمي إليها أم الأثنين معاً .

ويمكننا استخدام هذا التحليل أيضاً لتحليل قائمة الدخل حيث تنسب كل عناصر قائمة الدخل الى المبيعات أو صافي المبيعات في نفس القائمة كأن تنسب تكلفة المبيعات الى قيمة المبيعات . ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلاله لأنه يعتبر تحليلاً ساكناً (Constant) ولا يصبح هذا التحليل مفيداً إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة . لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لايوفر مؤشراً جيداً على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة .

مثـــال :

يعرض الشكل رقم (١-٢) قائمة الدخل والميزانية العامة لشركة المنار (شركة أفتراضية) لأحدى السنوات .ويشير الشكل الى كيفية إحتساب النسب المالية بموجب التحليل الرأسي (العمودي) :

الشكل رقم (١-٢)

مثال على التحليل الرأسي لحسابات شركة المنار

التحليل الرأسي (التوزيع النسبي) لقائمة الدخل

البيـــــان	المبلغ	التوزيع النسبي
	دينار	٪
صافي المبيعات	٦٦٠٠٠٠	٪١٠٠
تكلفة المبيعات	٥١٠٠٠٠	٪٧٧,٢
مجمل الربح	١٥٠٠٠٠	٪٢٢,٨
المصاريف		
مصاريف تسويقية	-	
رواتب العاملين بقسم البيع	١٠٠٠٠	٪١,٥
عمولة وكلاء البيع	١٨٠٠٠	٪٢,٧
دعاية وإعلان	١٥٠٠٠	٪٢,٢
امتلاك أصول قسم بيع	٧٠٠٠	٪١,٠٠
	٥٠٠٠٠	٪٧,٥
مصاريف إدارية ومالية		
رواتب وأجور إدارية	١٠٠٠٠	٪١,٥
مصاريف عمومية	٧٠٠٠	٪١,٠
إيجار مباني	٦٠٠٠	٪٠,٩
امتلاك الأصول الثابتة	٨٠٠٠	٪١,٢
مخصصات الأصول المتداولة	٩٠٠٠	٪١,٣
	٤٠٠٠٠	٪٦
مجموع المصاريف	٩٠٠٠٠	٪١٣,٦
صافي ربح النشاط	٦٠٠٠٠	٪٩
مصاريف الفوائد	١٠٠٠٠	٪١,٥
صافي الربح قبل الضريبة	٥٠٠٠٠	٪٧,٥
ضريبة الدخل ١٠٪	٥٠٠٠	٪٧,٥
صافي الربح بعد الضريبة	٤٥٠٠٠	٪٦,٨

التحليل الرأسي (التوزيع النسبي) للميزانية العمومية

	المبلغ	التوزيع النسبي لمجموع الميزانية	التوزيع النسبي للمجموعة
	دينار	٪	٪
عقارات	٥٠٠٠٠	٪١٢,٥	٪٣٣,٣٠
آلات ومعدات	٧٠٠٠٠	٪١٧,٥	٪٤٦,٦٧
أثاث	٢٠٠٠٠	٪٥,٠	٪١٣,٣٣
براءة أختراع	١٠٠٠٠	٪٢,٥	٪٦,٧٠
مجموع الأصول الثابتة	١٥٠٠٠٠	٣٧,٥	٪١٠٠
مخزون سلعي	١٤٠٠٠٠	٪٣٥	٪٥٦
مدينون	٤٠٠٠٠	٪١٠	٪١٦
أوراق قبض	٢٠٠٠٠	٪٥	٪٨
أوراق مالية	١٠٠٠٠	٪٢,٥	٪٤
بنك	٣٥٠٠٠	٪٨,٧٥	٪١٤
صندوق	٥٠٠٠	٪١,٢٥	٪٢
مجموع الأصول المتداول	٢٥٠٠٠٠	٪٦٢,٥	٪١٠٠
مجموع الأصول	٤٠٠٠٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
رأسمال	١٥٠٠٠٠	٪٣٧,٥	٪٥٨,٨
الاحتياطيات	٦٠٠٠٠	٪١٥	٪٢٣,٥
أرباح الدورة	٤٥٠٠٠	٪١١,٢٥	٪١٧,٧
حقوق الملكية	٢٥٥٠٠٠	٪٦٣,٧٥	٪١٠٠
دائنون	٩٠٠٠٠	٪٢٢,٥	٪٦٢
اوراق الدفع	٤٠٠٠٠	٪١٠	٪٢٧,٧
حسابات التسوية	١٠٠٠٠	٪٢,٥	٪٦,٩
ضرائب	٥٠٠٠	٪١,٢٥	٪٣,٤
مطاليب متداولة	١٤٥٠٠٠	٪٣٦,٢٥	٪١٠٠
مجموع المطاليب	٤٠٠٠٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

ويوضح المثال المتقدم في جانبه الأيمن قائمة الدخل لشركة أفتراضية (المنار) لاحدى السنوات ، كما يوضح الميزانية العامة للشركة المذكورة في الجانب الآخر . ومن خلال الارقام التي يؤشرها المثال نلاحظ في قائمة الدخل أن صافي المبيعات يمثل نسبة ١٠٠٪ بأعتباره يمثل حاصل جمع المصاريف المتعلقة بكلفة البضاعة المباعة

والمصاريف التشغيلية والارباح ولذلك فهو يمثل (بافتراض أن الشركة رابحة) أعلى رقم في قائمة الدخل يمكن أن تنسب اليه بقية الأرقام ، وهكذا تقاس نسبه كل فقرة من فقرات قائمة الدخل الى صافي المبيعات لكي يمكن مقارنة هذه النسبة مع ما شكلته من نسبة للسنوات السابقة . ومنه يستنتج ما إذا كانت فقرة حساب الدخل قد ارتفعت كنسبه من المبيعات أم انخفضت ، لتؤشر أسباب هذا الارتفاع أو الانخفاض ، وكذلك الحال مع الميزانية العامة حيث يمثل مجموع الموجودات نسبة ١٠٠٪ وكذلك مجموع المطلوبات، وإحتساب ما تشكله كل فقرة في الميزانية كنسبة الى المجموع العام أو مجموع المجموعة (التبويب) الذي تنتمي إليه لكي يمكن مقارنتها مع السنوات السابقة لأغراض التقييم.

التحليل الأفقي : Horizental analysis

التحليل الأفقي يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك (Moving Analysis) وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها .

والجدير بالذكر هنا أن كلا النوعين يعتبران هامان ووسيلة ضرورية بالنسبة للمحلل المالي لا بل انهما يكملان بعضهما البعض .

والفائدة الرئيسية للتحليل الأفقي تتركز في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية ولذلك يسمى هذا التحليل أيضاً بتحليل الإتجاه (Trend analysis) .

ويتم حساب اتجاه التطور وفقاً للمعادلة التالية :

$$\frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}} \times 100$$

وتدعى معادلة الأرقام القياسية

وناتج هذه المعادلة هو نسبة التغير في كل عنصر بالزيادة والنقصان وهذه الطريقة أفضل من طريقة مقارنة الأرقام المطلقة عن طريق وضع اشارات موجبة وسالبة لأنها أكثر دلاله، ولكي نستطيع دراسة الاتجاه أي مقارنة قيمة العنصر أو توزيعه النسبي في فترة زمنية معنية مع قيمة نفس العنصر أو توزيعه النسبي ولكن في فترة زمنية أخرى سابقة أو لاحقة أو عدة سنوات متتالية ، لابد من أختيار سنة الأساس (Base year) .

إن لاختيار سنة الاساس أهمية كبيرة على صحة ودقة دراسة اتجاهات التطور ، فعلى سبيل المثال إذا تم اختيار سنة كانت متميزة نتيجة ظروف خاصة مرت بها المنشأة فإن نتائج المقارنة ستكون سلبية قياساً لتلك السنة وسيكون الحكم غير موضوعي على السنة موضوع المقارنة والعكس صحيح .

إذا لابد عند اختيار سنة الأساس من مراعات الإعتبارات التالية :

١- الابتعاد عن التحيز الشخصي ، أي أن لا تخضع عملية اختيار سنة الاساس للإختيار الشخصي .

٢- اختيار سنة اساس تتصف بأنها طبيعية ، أي لم يمر عليها ظروف استثنائية سواء إيجابية أو سلبية .

٣- أن لاتكون سنة الأساس متقادمة أو بعيدة: خاصة وأن عالمنا يتميز بسرعة التغير والتطور في الظروف الإقتصادية أو طرق الإنتاج أو الاذواق .

ويمكننا تجاوز هذه المشكلة إن وجدت بجعل سنة الأساس مكونة من متوسط بيانات عدة سنوات .

مثـــال :

الـــشكل (٢-٢) والشكل (٣-٢) يعرضـــان ميــزانيــة مقارنة لثلاث سنوات وكذلك قائمـــة الدخـل لشركة الإتحاد والمطلوب إجراء التحليل الأفقي للفترات المؤشرة (٩٥ - ٩٦ - ١٩٩٧).

الشكل (٢-٢)

الميزانيات العمومية لشركة الاتحاد للسنوات ٩٥ - ١٩٩٧

المبالغ بألاف الدنانير

البيـــــان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	البيـــــان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
أصول ثابتة				**حقوق الملكية**			
مباني	١٤٠	١٤٠	١٤٠	رأس المال	٢٥٦	٣٠٠	٣٠٠
آلات	١٦٠	٣٢٤	٣٦٠	احتياطيات	٤٠	١٠٠	١٢٠
	٣٠٠	٤٦٤	٥٠٠	أرباح مرحلة	٢٠	٢٠	٢٦
مخصص اهتلاك	(٤٦)	(١٧٤)	(٢٠٤)	مجموع حقوق الملكية	٣١٦	٤٢٠	٤٤٦
صافي الأصول الثابتة	٢٥٤	٢٩٠	٢٩٦	خصوم طويلة الاجل	٢٤	٢٤	٢٤
				خصوم متداولة	٣٤	٥٢	٥٦
الأصول المتداولة							
بضاعة	٥٠	١٠٦	١١٦				
مدينون	٦١	٨٤	٨٤				
أوراق قبض	١	٢	١٠				
صندوق	٤	٦	٨				
بنك	٤	٨	١٢				
مجموع الأصول المتداولة	١٢٠	٢٠٦	٢٣٠				
مجموع الأصول	٣٧٤	٤٩٦	٥٢٦	مجمع الخصوم	٣٧٤	٤٩٦	٥٢٦

الشكل (٣-٢)

قائمـــة الدخـــل لشركة الإتحاد للسنوات ٩٥ - ١٩٩٧

المبالغ بآلاف الدنانير

البيـــان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
صافي المبيعات	٢١٦	٤٢٦	٤٥٢
١– تكلفة المبيعات	١٥٠	٢٨٤	٣٠٠
مجمل الربح	٠٦٦	١٤٢	١٥٢
مصاريف بيع وتوزيع	٣٤	٥٤	٥٦
مصاريف ادارية	١٦	٢٦	٢٨
مجموع المصاريف	٥٠	٨٠	٨٤
صافي الربح	١٦	٦٢	٦٨

الحـــل : يمكن إجراء التحليل واحتساب النسب بموجب التحليل الافقي (تحليل الإتجاه) كما للميزانيات العموميه لشركة الاتحاد للسنوات ٩٥ – ١٩٩٧ بالشكل الموضح في الجدول التالي (الشكل (٤–٢)) كذلك يظهر الشكل (٥–٢) التحليل الأفقي لقوائم الدخل للشركة لنفس الفترة

الشكل رقم (٤-٢)

التحليل الأفقي للميزانيات العمومية لشركة الاتحاد للسنوات ٩٥ - ١٩٩٧

البيـــــان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
صافي الأصول الثابتة	٪١٠٠	٪١١٤	٪١١٦
الأصول المتداولة			
بضاعة	٪١٠٠	٪٢١٢	٪٢٣٢
مدينون	٪١٠٠	٪١٣٨	٪١٣٨
أوراق القبض	٪١٠٠	٪٢٠٠	٪١٠٠٠
صندوق	٪١٠٠	٪١٥٠	٪٢٠٠
بنك	٪١٠٠	٪٢٠٠	٪٣٠٠
إجمالي الاصول المتداولة	٪١٠٠	٪١٧٢	٪١٩٣
إجمالي الاصول	٪١٠٠	٪١٣٣	٪١٤١
حقوق الملكية			
رأسمال	٪١٠٠	٪١١٧	٪١١٧
احتياطيات	٪١٠٠	٪٢٥٠	٪٣٠٠
ارباح مرحلة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٣٠
مجموع حقوق الملكية	٪١٠٠	٪١٣٤	٪١٤٢
خصوم طويلة الأجل	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
خصوم متداولة	٪١٠٠	٪١٤٦	٪١٦٥
مجموع الخصوم	٪١٠٠	٪١٣٣	٪١٤١

الشكل رقم (٥-٢) التحليل الأفقي لقوائم الدخل

البيـــــان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
صافي المبيعات	٪١٠٠	٪١٩٧	٪٢٠٩
تكلفة المبيعات	٪١٠٠	٪١٨٩	٪٢٠٠
مجمل الربح	٪١٠٠	٪٢١٥	٪٢٣٣
مصاريف بيع وتوزيع	٪١٠٠	٪١٥٩	٪١٦٥
مصاريف إدارية	٪١٠٠	٪١٦٣	٪١٧٥
صافي الربح	٪١٠٠	٪٣٨٨	٪٤٢٥

تحليل وتفسير النتائج :

من خلال دراسة جدول التحليل يمكننا استنتاج الملاحظات التالية :

أولاً - الميزانيات :

١- دراسة المركز المالي طويل الأجل :

من خلال دراسة تطور المركز المالي طويل الأجل يلاحظ ما يلي :

لقد ازداد الاستثمار في الاصول الثابتة بنسبة ١٦٪ ولقد تم تمويل هذه الزيادة من خلال المصادر الذاتية (الداخلية) حيث يلاحظ زيادة رأس المال بنسبة ١٧٪ والاحتياطيات بنسبة ٢٠٠٪ والأرباح المرحلة المحتجزة بنسبة ٣٠٪ .

٢- دراسة المركز المالي قصير الأجل :

من خلال دراسة الاصول المتداولة والخصوم المتداولة يلاحظ ما يلي :

أ- تتجه كافة الاصول المتداولة والخصوم المتداولة للإرتفاع ولكن الاصول المتداولة ترتفع بوتيرة أسرع من الخصوم المتداولة ، وهذا يدل على إرتفاع معدل تغطية كل (١) دينار خصوم متداولة من الاصول المتداولة ويؤكد ذلك المبالغ الظاهرة في الميزانية ، ففي عام ١٩٩٥ كانت الاصول المتداولة (١٢٠٠٠٠) وكانت الخصوم المتداولة (٣٤٠٠٠) بينما في عام ١٩٩٧ كانت الاصول المتداولة (٢٣٠٠٠٠) والخصوم المتداولة (٥٦٠٠٠) .

ب- يتضح أيضاً أن الزيادة في الاصول المتداولة قد تمت بالإعتماد على التمويل الذاتي (الداخلي) حيث زادت حقوق الملكية في نفس الفترة بنسبة ٤٢٪ بينما زادت الخصوم باعتبارها مصدر التمويل الخارجي - بنسبة ٤٠٪ في نفس الفترة .

ثانياً - قوائم الدخل :

من خلال دراسة قوائم الدخل يتضح لنا أن المبيعات قد زادت بنسبة ١٠٩٪ بينما زادت المصاريف الادارية بنسبة ٧٥٪ ومصاريف البيع والتوزيع بنسبة ٦٥٪ .

ويلاحظ من دراسة اتجاه تطور المبيعات والمصاريف الادارية زيادة في المبلغين على الرغم من أن المصاريف الادارية تتصف بالثبات في أغلب عناصرها وهذا يستدعى ضرورة دراسة مكونات المصاريف الثابتة .

وكذلك الامر بالنسبة لمكونات مصاريف البيع والتوزيع حيث ينبغي دراستها لكي نصل الى نتائج أكثر دقة .

عيوب دراسة اتجاهات التطور :

يشوب اسلوب دراسة اتجاهات التطور للقوائم المالية عيوب أساسية أهمها :

١- إن إظهار التغير على شكل نسبة مئوية واتجاه هذه النسب على مدى عدة فترات زمنية لايظهر الأهمية النسبية لمختلف العناصر ، مما يترتب عليه اهتمام المحلل المالي بدراسة عناصر قد لاتكون هامة ولكن لمجرد كبر حجم التغير الخاص بها وإهمال دراسة عناصر قد تكون على قدر كبير من الأهمية ولكن حجم تغيرها صغير .

مثـــال :

العنصر	سنة الأساس	سنة المقارنة
أوراق القبض	١٠٠٠	٢٠٠٠
بضاعة	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠

ونتيجة دراسة النسب المئوية نلاحظ أن أوراق القبض زادت بنسبة ١٠٠٪ بينما زادت البضاعة بنسبة ٢٠٪ ، وهذه النتائج تعطي الاهتمام للزيادة الكبيرة في أوراق القبض وأهمال البضاعة لأن الزيادة كانت ضئيلة ، ولكن لو عدنا إلى الارقام المطلقة لوجدنا أن مبلغ الزيادة في البضاعة يعادل خمسة أضعاف الزيادة في أوراق القبض .

ويصبح هذا التحليل أكثر دلالة في حال ربطة مع الوزن النسبي لكل عنصر ضمن مجموعة الأصول المتداولة .

٢- قد لايتغير مجموع إحدى المجموعات في الميزانية بين سنتي المقارنة وتظهر نسبة التغير صفر٪ وهذا يؤدي الى إهمال المحلل لدراسة تغير هذه المجموعة على الرغم من أن مكونات المجموعة قد تتغير تغيراً جوهرياً بشكل يؤثر على الهيكل المالي للمشروع وعلى النتائج التي يخرج بها المحلل . كأن تزداد عناصر النقدية على حساب بقية العناصر ضمن مجموعة الأصول المتداولة .

٣- تنطبق الملاحظة السابقة أيضاً على مكونات المجموعة كما تنطبق على مجموع المجموعات فقد لا تتغير قيمة العنصر بين سنتي المقارنة ولكن مجموع المجموعة التي ينتسب إليها العنصر قد تتغير زيادة أو نقصاناً مما يترتب عليه أنخفاض أو زيادة وزنه النسبي ضمن المجموعة وهي ملاحظة تلفت اهتمام المحلل الى حد كبير .

- أسئلة وتمارين الفصل الثاني

EXERCISES OF CHAPTER (2)

الأسئلة : *Questions*

السؤال الأول : ما المقصود بأدوات التحليل المالي ؟

السؤال الثاني : عدد الادوات الممكن أستخدامها في التحليل المالي ؟

السؤال الثالث : ما المقصود بالتحليل الرأسي ، وما هي خطوات تطبيقه ؟

السؤال الرابع : ما هو التحليل الأفقي ، وكيفية تطبيقه ؟

السؤال الخامس : هل يكفي التحليل الأفقي لإعطاء فكرة واضحة عن أداء المنشأة ؟

السؤال السادس : ما هي علاقة التحليل الأفقي بالتحليل العمودي وهل هما متكاملان أم يمكن الاستفادة كلياً من إجراء احداهما ؟

السؤال السابع :ما هي الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها من عمليات التحليل الافقي والعمودي على قوائم المنشأة ؟

السؤال الثامن : ما المقصود بدراسة اتجاهات التطور وأي أنواع التحليلات تهتم بها ؟

السؤال التاسع : ما هي عيوب دراسة أتجاهات التطور ؟ وما هو مدى الاستفادة منها .

السؤال العاشر :إن الهدف الأساسي للمستثمرين عند تحليلهم للقوائم المالية هو الحصول على معلومات عن :

أ- العائد على استثماراتهم الذي يتلائم مع مستوى المخاطرة .

ب- تقدير مدى قدرة الشركة على سداد ديونها في الأجل الطويل .

جـ- قدرة الشركة على سداد الفوائد عند استحقاقها .

السؤال الحادي عشر :إن أداة التحليل المالي التي تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن تسمى :

أ- التحليل العمودي .   ب- التحليل الأفقي .

جـ- التحليل بالنسب المالية .   د- لا شيء مما ذكر

السؤال الثاني عشر : وضح خطوات إجراء التحليل الافقي للقوائم المالية ؟

السؤال الثالث عشر : وضح خطوات إجراء التحليل العمودي للقوائم المالية ؟

السؤال الرابع عشر : ما الفرق بين التحليل العمودي لقوائم الدخل وقوائم المركز المالي ؟

السؤال الخامس عشر : ما الفرق بين إجراء التحليل المالي لقائمة مالية لسنة واحدة وإجراءها لعدة سنوات ؟

السؤال السادس عشر : إن التحليل الافقي هو :

أ- أحد ادوات التحليل المالي .   ب- تتبع سلوك بند معين عبر الزمن .

جـ- اداة تحليل لها عيوب ولها مميزات .   د- الاجابة الصحيحة هي أ + ب + جـ .

هـ- الاجابة الصحيحة هي أ + ب .

التمرين السابع عشر : فيما يلي فقرات الاصول لقائمة المركز المالي لاحدى الشركات الأردنية لعامي ٩٥ و ١٩٩٦ .

الاصول المتداول :	١٩٩٥	١٩٩٦
النقدية	٥٠٠	٥٠٠
المدينون	٣٠٠	٦٠٠
المخزون السلعي	١٠٠٠	١٥٠٠
الاصول الثابتة :		
صافي قيمة الآلات	٤٢٠٠	٤٠٠٠
صافي قيمة السيارات	٤٠٠٠	٤٤٠٠

المطلوب :

إجراء التحليل الافقي والعمودي موضحاً تعليقك عليها .

الفصل الثالث
النسب المالية
Financial Ratios

اهتم الفصل الثاني بمناقشة انواع ادوات التحليل المالي ، حيث جرت مناقشة تحليل التغير والاتجاه من خلال التحليل الرأسي والافقي للقوائم المالية .

وفي الفصل الحالي سيتم التطرق الى أداة أخرى من أدوات التحليل المالي وهي النسب المالية وتوضيح أهميتها وأنواعها ومضمون كل منها للفقرات المختلفة في قائمتي الدخل والميزانية العامة .

أهداف الفصل الثالث :

بعد الإنتهاء من قراءة هذا الفصل يفترض بالطالب أن يكون قادراً على الإجابة عن التساؤلات التالية :

١- ما هو مفهوم النسب المالية ؟

٢- ما هي أنواع النسب المالية ؟

٣- كيفية تطبيق واستخدام النسب المالية لأغراض التحليل المالي ؟

٤- كيفية تفسير نتائج التحليل بواسطة النسب المالية ؟

٥- ما هي حدود الاستفادة من النسب المالية ؟

الفصل الثالث
النسب المالية

المقدمة : *Introduction*

تعتبر النسب المالية من أقدم ادوات التحليل المالي وأهمها ويعود تاريخ استخدامها الى منتصف القرن التاسع عشر ، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم ، ويمكن تعريف النسبة المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى) . ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية ، ولكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المنشأة واتخاذ القرارات الادارية المناسبة .

أنواع النسب المالية : *Kinds of Financial Ratios*

هناك أنواع متعددة من النسب المالية والتي تختلف تسمياتها حسب تركيب النسبة المالية أو مصادر المعلومات التي تعتمد عليها أو حسب نتيجة نشاط المنشأة ويمكن تصنيفها كما يلي:

١- على أساس مصدر العناصر :

أ- النسب المالية لقائمة المركز المالي .

ب- النسب المالية لقائمة الدخل .

جـ- النسب المالية المختلطة وتتضمن نسباً مالية لعناصر من القائمتين كنسبة صافي المبيعات الى رأس المال المستثمر .

٢- على أساس نوع العلاقة المنسوبة :

أ- نسب مالية فعلية : أي دراسة النسب من واقع القوائم المالية الفعلية للفترة الحالية أو الفترات السابقة .

ب- نسب مالية معيارية : أي دراسة النسب المعيارية (دراسة ما يجب أن تكون عليه العلاقات بين عناصر القوائم المالية) بهدف إجراء المقارنات مع النسب الفعلية ، والنسب المعيارية يمكن أن تكون :

١- النسب المعيارية الموضوعة من قبل المنشأة والمبنيه على أساس الموازنات التخطيطية للمنشأة والمأخوذة من واقع الخبرة السابقة .

٢- النسب المعيارية المستنبطة من منشآت مماثلة ومتنافسة .

٣- النسب المعيارية الموضوعة للقطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه المنشأة .

٣- النسب البسيطة والنسب المركبة :

أ- النسب البسيطة : وهي النسب التي تدرس العلاقة بين عنصرين من عناصر القوائم المالية .

ب- النسب المركبة : وهي النسب التي تدرس العلاقة بين أكثر من نسبة من النسب المالية البسيطة مثل صافي الربح إلى المبيعات مضروبة بنسبة المبيعات إلى حقوق المساهمين ، وأهمية مثل هذه النسب تبدو في إظهار العلاقة الشمولية بين عناصر القوائم المالية .

النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي :

Financial Ratios used in Financial Analysis

لقد ذكرنا سابقاً أنه يمكننا وضع عدد كبير من النسب المالية ولكن المهم هو وضع

النسب المالية ذات الدلالة والتي تساعد على تحليل وضع المنشأة ، وسنذكر أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي والتي يمكن تقسيمها إلى أربعة مجموعات أساسية هي :

١- نسب الهيكل المالي .

٢- نسب السيولة .

٣- نسب الربحية .

٤- نسب معدل الدوران .

أولاً : **النسب الهيكلية** : ***Structure Ratios***

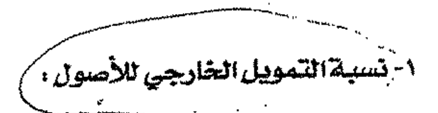
وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمنشأة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة الى مجموع الأصول أو نسبة أحد عناصر الموجودات الثابتة الى مجموعة الأصول الثابتة. وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم ، ويمكننا وضع هذه النسب لعناصر من جانب الأصول وعناصر من جانب الخصوم وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل التمويلي للمنشأة ، وستنصب دراستنا على هذه النسب فقط لأن نسب التوزيع النسبي للعناصر تم التعرض لها أثناء دراسة التحليل الرأسي والأفقي لقائمة المركز المالي .

وتساعد النسب الهيكلية إدارة المنشأة على دراسة الهيكل المالي للمنشأة وذلك من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين :

أ- التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية .

ب- كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المنشأة بشكل سليم .

وأهم النسب المالية التي تساعد على دراسة الهيكل التمويلي للمنشأة هي :



١- نسبة التمويل الخارجي للأصول :

وتحسب هذه النسبة كما يلي =

$$\frac{\text{الديون الطويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} \times ١٠٠ =$$

وتظهر هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي وإتجاه هذه النسبة للإرتفاع يعني تزايد الإعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي إزدياد عبء الفوائد ، وفي هذه الحالة يجب أن تكون المنافع المتحصل عليها أكبر من أعباء الفوائد المذكورة ، ومع ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة بشكل يزيد عن ٥٠٪ يعتبر مؤشر سلبي لأنه يفقد المنشأة استقلالها المالي.

مثال : استخدم المعلومات الواردة في الشكل رقم (١-٣) لأحتساب نسبة التمويل الخارجي للأصول .

الحل : بالعودة الى ميزانية الشركة المؤشرة في الشكل (١-٣) يمكننا حساب هذه النسبة فتكون كما يلي :

نسبة التمويل الخارجي للأصول = $\frac{٧٥+٢٥+٢٥٠+٢٥٠}{١١٠٠} \times ١٠٠ = \frac{٦٠٠}{١١٠٠} \times ١٠٠ = ٥٤,٥٤\%$

وهذه النسبة تشير إلى أن الشركة تعتمد في تمويلها على التمويل الخارجي بنسبة ٥٤,٥٤٪ وقد يكون هذا المؤشر سلبيا ويؤثر على استقلال الشركة المالي وخاصة أن بعض القروض طويلة الأجل تكون برهن أو ضمان الأصول الثابتة مما يعيق التصرف بتلك الأصول.

٢- نسبة التمويل الداخلي للأصول :

وتحسب هذه النسبة كما يلي =

$$\frac{\text{رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المرحلة (المحتجزة)}}{\text{مجموع الأصول}} \times ١٠٠ =$$

وتظهر هذه النسبة التمويل الداخلي (الذاتي) للأصول ، وارتفاع هذه النسبة مؤشر إيجابي على وضع المنشأة المالي ، إلا أنه قد لايكون في مصلحة المنشأة دائما وخاصة إذا كانت ربحية الأموال الخاصة أكبر من مبلغ الفائدة المدفوع على القروض — وهو الوضع الطبيعي للإستثمار الاقتصادي ، بكلمة أخرى نقول لابد من وجود تمويل خارجي لأنه سوف يساعد على رفع ربحية الأموال الخاصة (حقوق الملكية) ولكن في حدود لا يؤثر فيها على الاستقلال المالي للمنشأة أي لابد من وجود توازن بين الوجهتين بحيث يمكن الاستفادة من الأموال المقترضة من مصادر خارجية مع تقليص أعباء الدين (الفوائد) .

مثال : ظهرت الميزانية العمومية لاحدى الشركات في ١٩٩٦/١٢/٣١ وقائمة الدخل الخاصة بانشطتها للعام المذكور كما هما موضحان بالشكلين (١–٣) و (٢–٣) .

المطلوب : تحديد نسبة التمويل الداخلي للأصول لعام ١٩٩٦ :

$$\text{نسبة التمويل الداخلي للأصول} = \frac{٢٥+٧٥+٤٠٠}{١١٠٠} \times ١٠٠ = \frac{٥٠٠}{١١٠٠} \times ١٠٠ = ٪٤٥,٤٥$$

وتشير هذه النسبة الى التمويل الداخلي للشركة هو ٤٥,٤٥٪ وقد يكون انخفاض هذه النسبة عن ٥٠٪ مؤشراً سلبياً للشركة .

٣- نسبة تغطية الديون طويلة الأجل :

$$\text{وتحسب هذه النسبة كما يلي :} \quad \frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{الديون الطويلة الأجل}} \times ١٠٠ =$$

إن فلسفة التوازن المالي تعني أن الأصول الثابتة يجب أن تمول بالأموال الدائمة وذلك استناداً الى هدف الاستخدام الطويل الأجل للأصول الثابتة وبالتالي لايمكن ان يتم تمويلها بأموال قصيرة الأجل لان ذلك سوف يسبب إشكالا مالياً للمنشأة عند

استحقاق الدين قصير الأجل ، وكذلك يجب أن تمول الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) وبالتالي فإن الأصول الثابتة تعتبر المصدر الاخير لتسديد الديون طويلة الأجل ، على اعتبار أن الاصول المتداولة هي المعنية بتسديد الديون قصيرة الأجل .

وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً إيجابياً ودليل على اعتماد الاصول الثابتة في تمويلها على التمويل الداخلي (الذاتي) وانخفاضها عن الواحد مؤشر سلبي في عمليات التمويل في المنشأة ، وإذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني أن كل الاصول الثابتة ممولة بديون طويلة الأجل ، ولايعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً .

مثال : وبالعودة الى ميزانية الشركة المذكورة في الشكل رقم (١-٣) يمكننا حساب هذه النسبة فتكون كما يلي :

نسبة تغطية الديون طويلة الأجل = $\frac{٥٥٠}{٢٥٠}$ × ١٠٠ = ٢٢٠٪

وهذه النتيجة تعتبر من حيث المبدأ إيجابية .

٤- نسبة المديونية الكاملة :

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{الأموال الخاصة (حقوق الملكية)}}$ × ١٠٠ =

وتظهر هذه النسبة المديونية الكاملة للمنشأة وهي تقيس اجمالي الديون الى الأموال الخاصة وبقدر ما تكون هذه النسبة منخفضة يعتبر وضع المنشأة إيجابياً ويجب أن لا تتجاوز هذه النسبة الواحد ، حيث يعتبر ذلك مؤشراً سلبياً ويفقد المنشأة استقلالها المالي وإذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن اجمالي الديون تساوي الأموال الخاصة ، وقد لايكون ذلك من حيث المبدأ إيجابياً .

مثال : بالعودة الى ميزانية الشركة المشار لها في الشكل رقم (١-٣) يمكننا حساب هذه النسبة فتكون كما يلي :

نسبة المديونية الكاملة = $\frac{٧٥+٢٥+٢٥٠+٢٥٠}{٢٥+٧٥+٤٠٠}$ = $\frac{٦٠٠}{٥٠٠}$ × ١٠٠ = ١٢٠٪

الشكل (١-٣)

الميزانية العمومية لأحدى الشركات في ١٩٩٦/١٢/٣١

المبالغ بآلاف الدنانير

المبلــغ	الاصول	المبلــغ	الخصوم
٢٠٠	عقارات (صافي)	٤٠٠	راس المال (٤٠٠٠٠٠ سهم)
٢٥٠	آلات ومعدات صافي	٧٥	إحتياطيات
١٠٠	أثاث صافي	٢٥	ارباح مرحلة
٢٥٠	مخزون سلعي	٢٥٠	قرض طول الأجل ٨٪
١٥٠	أوراق قبض	٢٥٠	دائنون
١٠٠	أوراق مالية	٢٥	أوراق دفع
٥٠	نقدية	٧٥	مستحقات أخرى
١١٠٠		١١٠٠	

الشكل (٢-٣)

وكانت قائمة الدخل للشركة عن الفترة المنتهية في ١٩٩٦/١٢/٣١ كما يلي :

المبالغ بآلاف الدنانير

البيـــــان	المبالغ	المبالغ
صافي المبيعات	١٢٠٠	
تكلفة المبيعات	٨١٨	
مجمل ربح النشاط		٣٨٢
المصاريف الادارية	١٤٠	
الاهتلاكات	١٠٠	
		٢٤٠
صافي الربح قبل الضرائب		١٤٢
الضرائب على الدخل		٦٨
صافي الربح		٧٤

ومن قراءة هذه النسبة (١٢٠٪) لنسبة المديونية الكاملة نجد أن الشركة تعاني من خلل في توازنها المالي (التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي) وهذا مؤشر سلبي لابد من دراسته والانتباه إليه .

٥- نسبة المديونية قصيرة الأجل :

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأموال الخاصة (حقوق الملكية)}}$ × ١٠٠ =

تدرس هذه النسبة العلاقة بين الخصوم المتداولة والأموال الخاصة ، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك أفضل للدائنين نظراً لزيادة ضمان ديونهم ولايجوز أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد في أي حال من الأحوال لأنه لايجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من التي يجب أن يتحملها أصحاب المنشأة .

مثال : بالعودة الى ميزانية الشركة في الشكل رقم (١-٣) يمكننا حساب هذه النسبة فتكون كما يلي :

نسبة المديونية قصيرة الأجل = $\frac{٢٥٠}{٥٠٠}$ × ١٠٠ = ٥٠٪

وتعتبر هذه النسبة طبيعية .

٦- نسبة المديونية طويلة الأجل :

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{الأموال الخاصة (حقوق الملكية)}}$ × ١٠٠ =

تظهر هذه النسبة العلاقة بين الديون الطويلة الأجل والأموال الخاصة وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان وضع المنشأة المالي أفضل وإذا تجاوزت الواحد فإن ذلك يعني أن الديون طويلة الأجل أكبر من الأموال الخاصة وهذا وضع خطير على المنشأة والأفضل أن لا تزيد هذه النسبة عن ٥٠٪ .

مثال : من معطيات ميزانية الشركة في الشكل رقم (١-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \frac{٢٥٠}{٥٠٠} \times ١٠٠ = ٥٠\%$$

وهذه النتيجة تتطلب الدراسة الدقيقة لوضع المنشأة المالي.

٧- نسبة تمويل الأصول الثابتة :

$$\text{وتحسب هذه النسبة كما يلي} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} \times ١٠٠ =$$

الأموال الدائمة تضم الأموال الخاصة (رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) + الديون طويلة الأجل وتعود هذه النسبة الى فلسفة التوازن المالي التي ذكرناها سابقاً والقائلة بضرورة تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة أي ذات الاستحقاق الطويل الأجل . فإذا كانت النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن جزءاً من الاصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر سلبي وخطير على المنشأة . أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة تماماً من الأموال الدائمة وبالتالي لايوجد ما يسمى برأس المال العامل الصافي في المنشأة وهذا مؤشر سلبي أيضاً . أما إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فهذا يشير الى رأس المال العامل الصافي بشكل نسبة .

مثال : ومن معطيات ميزانية الشركة المذكورة في الشكل رقم (١-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة تمويل الأصول الثابتة} = \frac{٢٥٠+٢٥+٧٥+٤٠٠}{٥٥٠} \times ١٠٠ = \frac{٧٥٠}{٥٥٠} \times ١٠٠ = ١٣٦{,}٣٦\%$$

وتعتبر هذه النسبة طبيعية .

ويمكننا حساب التمويل الداخلي للأصول الثابتة ويتم ذلك من خلال النسبة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الداخلي للأصول الثابتة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} \times ١٠٠ =$$

وارتفاع هذه النسبة يشير الى استقلالية المنشأة لأنها تظهر مدى قدرة المنشأة على تمويل أصولها الثابتة من الأموال الخاصة .

مثال : من أرقام الميزانية المذكورة في الشكل رقم (١-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الداخلي للأصول الثابتة = $\frac{٤٠٠+٧٥+٢٥}{٥٥٠}$ × ١٠٠ = $\frac{٥٠٠}{٥٥٠}$ × ١٠٠ = ٩٠,٩٠٪

وتشير هذه النسبة الى أن التمويل الداخلي للأصول الثابتة يعتبر مقبولاً .

كما يمكننا حساب التمويل الخارجي للأصول الثابتة ويتم ذلك من خلال النسبة التالية:

نسبة التمويل الخارجي للأصول الثابتة = $\frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$ × ١٠٠ =

وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً سلبياً كما أن انخفاضها يعتبر مؤشراً إيجابياً .

مثال : من معطيات ميزانية الشركة المذكورة في الشكل رقم (١-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي :

نسبة التمويل الخارجي للأصول الثابتة = $\frac{٢٥٠}{٥٥٠}$ × ١٠٠ = ٤٥,٤٥٪

ومن خلال المقارنة والتحليل مع النسبة السابقة نجد أن كل رأس المال العامل الصافي ممول بديون طويلة الأجل . ومع ذلك يعتبر وضع الشركة طبيعياً .

٨- نسبة تمويل الأصول المتداولة :

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأصول المتداولة}}$ × ١٠٠ =

وبالعودة الى قاعدة التوازن المالي نقول أن مصدر تمويل الأصول المتداولة هو الخصوم المتداولة ورأس المال العامل الصافي وانخفاض هذه النسبة يعني ارتفاع رأس المال العامل الصافي والعكس صحيح .

وارتفاع هذه النسبة عن الواحد يعتبر مؤشراً سلبياً لان ذلك يعني أن جزءاً من الأصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل وهذا غير مقبول ، ويمكننا حساب هذه النسبة على الشكل التالي = $\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$ × ١٠٠ =

وتشير هذه النسبة الى رأس المال العامل الصافي على شكل نسبة ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد .

مثال : يمكننا حساب هذه النسبة من معطيات الميزانية المذكورة في الشكل رقم (١-٣) كما يلي :

$$\text{نسبة تمويل الاصول المتداولة} = \frac{٣٥٠}{٥٥٠} \times ١٠٠ = ٦٣,٦٣\%$$

وتعتبر هذه النسبة طبيعيه

$$\text{ويمكننا حساب الشكل الاخر لهذه النسبة كما يلي} = \frac{٥٥٠}{٣٥٠} \times ١٠٠ = ١٥٧\%$$

وتعتبر هذه النسبة طبيعيه

ثانياً : نسب الربحية (العائد على الأموال المستثمرة) :

Return on Investment or Profitability Ratios

الربحية تعني قياس مقدرة المنشأة الكسبية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت انجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة .

ويلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايداً وخاصة من قبل المالكين (المساهمين) والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي .

ويمكننا دراسة الربحية من خلال نقطتين هما :

أ- دراسة ربحية الأموال المستثمرة .

ب- دراسة ربحية المبيعات .

أ - دراسة ربحية الأموال المستثمرة :

وتتم دراسة ربحية الأموال المستثمرة من خلال عدة نسب مالية وهي :

$$\text{١- معدل العائد على الأموال المستثمرة} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{رأس المال المستثمر}} \times ١٠٠ =$$

وتظهر هذه النسبة ربحية الاموال المستثمرة وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً ويجب أن لا تنخفض إلى مستوى سعر الفائدة في السوق أو أقل لأن

ذلك يعتبر مؤشراً سلبياً ويكون عندئذ من الأفضل استثمار الأموال بإيداعها في بيوت المال والحصول على الفائدة أفضل من تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية .

ومن أجل الدقة في النتائج نرى ضرورة استخدام متوسط رأس المال المستثمر لان الاموال المستثمرة في بداية الفترة المالية تختلف عن الأموال المستثمرة في نهاية الفترة المالية ، والأرباح هي نتيجة النشاط من بداية الفترة المالية إلى نهايتها . وباستخدام متوسط رأس المال المستثمر تصبح النسبة كما يلي :

معدل العائد على الاموال المستثمرة = $\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{متوسط رأس المال المستثمر}} \times ١٠٠ =$

ويحسب متوسط رأسمال المستثمر كما يلي = $\frac{\text{رأس المال المستثمر أول المدة + رأس المال المستثمر آخر المدة}}{٢}$

مثال : حسب معطيات الميزانية المذكورة في الشكل رقم (١-٣) يمكننا حساب معدل العائد على الأموال المستثمرة كما يلي :

معدل العائد على الاموال المستثمرة = $\frac{٧٤}{٧٥٠} \times ١٠٠ =$ ٩,٨٦٪

ولايمكننا الحكم على هذه النسبة إلا من خلال المقارنة مع النسبة ذاتها للمنشآت المماثلة أو القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنشأة أو مع السنوات السابقة وكذلك مع سعر الفائدة السائد في السوق .

ملاحظة : لم نستخدم متوسط رأس المال المستثمر لعدم توفر رأس المال المستثمر في بداية المدة أو نهايتها في العام السابق .

٢- معدل العائد على الأموال الخاصة : (حقوق الملكية)

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{الأموال الخاصة (حقوق الملكية)}} \times ١٠٠ =$

وتظهر هذه النسبة ربحية الاموال الخاصة ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك ايجابياً وتهم هذه النسبة مالكي المنشأة (المساهمين) لأن صافي الربح سوف يوزع عليهم بالنتيجة ، والطبيعي أن يكون معدل العائد على الأموال الخاصة أكبر من معدل العائد على رأس المال المستثمر ، وإذا كانتا متساويتان فهذا يعني أن عائد الأموال الخاصة يساوي معدل الفائدة المدفوع للديون .

وإذا كان معدل العائد على الأموال الخاصة أقل من العائد على رأس المال المستثمر فهذا يعني أن معدل الفائدة أعلى من معدل العائد على الأموال الخاصة .

ويفضل من أجل دقة المعلومات أيضاً أن نستخدم متوسط الأموال الخاصة ،كما سبق وأشرنا الى ذلك أثناء معالجة العائد على رأس المال المستثمر ، وتصبح عندئذ النسبة كما يلي

$$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{متوسط الأموال الخاصة}} \times ١٠٠ =$$

مثال : وفق معطيات الميزانية المذكور في الشكل رقم (١-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الاموال الخاصة} = \frac{٧٤}{٦٠٠} \times ١٠٠ = ١٢,٣٣\%$$

٣- نسبة الربح الموزع :

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{الارباح الموزعة}}{\text{متوسط الأموال الخاصة}} \times ١٠٠ =$

وتظهر هذه النسبة الأرباح الموزعة على الأموال الخاصة ، ولا تعتبر هذه النسبة ذات دلالة عالية ذلك لأن الأموال الخاصة تضم الى جانب رأس المال الاحتياطيات والارباح المحتجزة ، والطبيعي أن تكون هذه النسبة أقل من معدل العائد على الأموال الخاصة ، لأن المنشآت في العادة تقوم بتكوين الاحتياطيات وحجز مبلغ من الارباح ومن ثم تقوم بتوزيع الباقي ، وقد يكون ذلك تنفيذا لسياسة الادارة في توزيع نسب من الارباح بشكل متساوي تقريباً سنويا من أجل المحافظة على استقرار السمعة المالية للمنشأة في السوق .

والنسبة الافضل في هذا الاطار هي :

$$\text{معدل ربحية السهم} = \frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{عدد الاسهم}} \times ١٠٠ =$$

حيث تظهر هذه النسبة ربحية السهم والتي تعتبر مؤشراً هاما يهم المستثمرين والمساهمين أيضاً وكذلك أسواق المال وتعتبر مؤشراً مؤثراً على اتخاذ القرارات بالنسبة للأطراف المعنية (المساهمين ، المستثمرين ، اسواق المال) .

مثال : من معطيات الميزانية المذكورة في الشكل رقم (١-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي:

مع افتراض ان صافي الربح سيوزع كله على المساهمين فأن معدل ربحية السهم سيكون :

$$= \frac{٧٤}{٤٠٠} \times ١٠٠ = ١٨,٥\%$$

٤- نسبة التوظيف الذاتي :

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{الاحتياطيات}}{\text{رأس المال}} \times ١٠٠ =$

وتظهر هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة على المصادر الداخلية في تمويل التوسعات التي تريد المنشأة تنفيذها وإرتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً إيجابياً لانه أولاً دليلاً على ارتفاع ربحية المنشأة لان الاحتياطيات لايمكن تكوينها الا إذا تحققت الارباح وثانياً مؤشراً على سياسة المنشأة في الاعتماد على التمويل الذاتي للاستثمار الرأسمالي الجديد في المنشأة .

مثال : من معطيات الميزانية المذكورة في الشكل رقم (١-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي :

نسبة التوظيف الذاتي = $\frac{٧٥}{٤٠٠} \times ١٠٠ = ١٨,٧٥\%$

ب - دراسة ربحية المبيعات (القوة الايرادية) :

وتهدف دراسة ربحية المبيعات أو كما تسمى أحياناً (القوة الإيرادية للمنشأة) الى معرفة مقدرة المنشأة على توليد الارباح من خلال المبيعات وتتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية :

١-نسبة ربحية المبيعات : $\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠ =$

وتحسب هذه النسبة كما يلي =

وتظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق (توليد) الارباح، وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشرا ايجابيا للمنشأة .

مثال : من معطيات قائمة الدخل المذكورة في الشكل رقم (٢-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي : $\frac{٧٤}{١٢٠٠} \times ١٠٠ =$ ٦,١٦٪

نسبة ربحية المبيعات =

ولايمكننا الحكم على هذه النسبة إلا من خلال مقارنتها مع نسب السنوات السابقة أو مع نسب المنشآت المماثلة أو مع النسب الخاصة بالقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنشأة .

٢- حافة مجمل الربح :

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠ =$

وتظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق (توليد) مجمل الارباح، وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشراً ايجابيا للمنشأة . وتعتبر هذه النسبة أكثر دلالة وأفضل لتقييم الاداء وخاصة عند المقارنة مع المنشآت المماثلة لانها تعبر عن نتيجة النشاط التشغيلي الاساسي للمنشأة .

مثال : من معطيات قائمة الدخل المذكورة في الشكل (٢-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي :

حافة مجمل الربح = $\frac{٣٨٢}{١٢٠٠} \times ١٠٠ =$ ٣١,٨٪

٣- حافة ربح النشاط :

وتحسب هذه النسبة كما يلي = (ربح النشاط قبل الفوائد والضرائب ÷ صافي المبيعات) × ١٠٠ =

وتظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق (توليد) الربح قبل خصم الفوائد والضرائب وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً ايجابياً للمنشأة .

وتعتبر النسبتان الثانية والثالثة أفضل لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تظهر للمنشأة وخاصة فيما يتعلق بتغير أسعار السلع أو تغير تكاليف الانتاج أو تغير حجم المبيعات.

مثال : من معطيات قائمة الدخل المذكورة في الشكل رقم (٢-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي :

حافة ربح النشاط = (١٤٢ ÷ ١٢٠٠) × ١٠٠ = ٪١١,٨٣

والطبيعي أن تكون هذه النسبة في موقع الوسط بين نسبة ربحية المبيعات وحافة مجمل الربح .

٣- حافة ربح النشاط :

وتحتسب هذه النسبة كما يلي = (ربح النشاط قبل الفوائد والضرائب ÷ صافي المبيعات) × ١٠٠ =

وتظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق (توليد) الربح قبل خصم الفوائد والضرائب . إن إرتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً ايجابياً للمنشأة وتعتبر السنتان الثانية والثالثة أفضل لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تظهر للمنشأة وخاصة فيما يتعلق بتغير اسعار السلع أو تغير تكاليف الانتاج أو تغير حجم المبيعات

مثال : من معطيات قائمة الدخل المذكورة في الشكل رقم (٢-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي :

حافة ربح النشاط = $\frac{\text{١٤٢}}{\text{١٢٠٠}} \times \text{١٠٠} = \text{١١,٨٣٪}$

ومن الطبيعي أن تكون هذه النسبة في موقع الوسط بين نسبة ربحية المبيعات وحافة مجمل الربح ، ويمثل رقم صافي المبيعات قيمة المبيعات مطروحاً منها مردوداتها ومسموحاتها كذلك فأن القوة الايرادية للمنشأة تعتمد على حافة ربح النشاط ومعدل دوران الاصول العاملة .

وقد سبق لنا أن أوضحنا أن معدل دوران الاصول العاملة يمثل حاصل قسمة صافي المبيعات على صافي الاصول العاملة . كذلك فإن صافي الاصول العامل تساوي الاصول العاملة ناقصاً المخصصات مثل الاستهلاك ومخصص الديون المشكوك فيها.

وعليه فإن القوة الايرادية للمنشأة يمكن أن تحتسب بالشكل التالي :

القوة الايرادية = حافة ربح النشاط × معدل دوران الاصول العاملة

$$= \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الاصول العاملة}}$$

ولذلك فأن القوة الايرادية = $\frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي الاصول العاملة}}$

إلا أن القياس الاخير ليس كافياً للدلاله لأنه يخفق في ابراز العوامل الرئيسية التي تشارك في تقدير القوة الايراداية للمشروع لأنه لايوضح كيفية استخراج العناصر الفعليه المشتركة فيها * .

* فؤاد توفيق ، حسين . محمد شفيق ، حسني ، محمود محمد ،، تحليل ومناقشة الميزانيات مديرية مكتبات الوثائق الوطنية ، عمان – الأردن ، ١٩٨٤ ، ص ٤١ .

مثال محلول :

فيما يلي بعض المعلومات عن إحدى الشركات العاملة في القطاع الصناعي :

إجمالي المبيعات	١٢١٠٠٠٠	دينار	
- مردودات المبيعات	١٠٠٠٠	دينار	
تكلفة البضاعة المباعه	٨٠٠٠٠٠	دينار	
نفقات تشغيلية	١٦٠٠٠٠	دينار	من ضمنها ٤٠٠٠ دينار فوائد قروض و ٢٠٠٠٠ دينار استهلاك اصول ثابتة
ايرادات أخرى	٢٤٠٠٠	دينار	
نفقات أخرى	٨٠٠٠	دينار	
مجموع الاصول	١٦٠٠٠٠٠	دينار	ومن ضمنها ٤٠٠٠٠ دينار استثمارات في اوراق مالية طويلة الاجل و ١٦٠٠٠ دينار أصول مؤجرة للغير

المطلوب :

١- استخراج القوة الايرادية للشركة المذكورة .

٢- استخراج العائد على الاموال المستثمرة .

الحـــل :

إجمالي المبيعات	١٢١٠٠٠٠	
(-) مردودات المبيعات	١٠٠٠٠	
صافي المبيعات		١٢٠٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٨٠٠٠٠٠	
نفقات تشغيلية	١٦٠٠٠٠	
		(٩٦٠٠٠٠)
صافي الربح التشغيلي قبل الضرائب		٢٤٠٠٠٠
(+) الفوائـــــد		٤٠٠٠

البيان		
صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب		٢٤٤٠٠٠
ايرادات أخرى	٢٤٠٠٠	
(–) نفقات أخرى	٨٠٠٠	
		١٦٠٠٠
صافي الربح التشغيلي قبل الضرائب		٢٦٠٠٠٠
مجموع الاصول	١٦٠٠٠٠٠	
(–) الاهتلاكات	٢٠٠٠٠	
صافي الاصول		١٥٨٠٠٠٠
الإستثمارات	(٤٠٠٠٠)	
اصول مؤجرة للغير	(١٦٠٠٠٠)	
		(٢٠٠٠٠٠)
صافي الاصول العاملة		١٣٨٠٠٠٠

الحافة = $\frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$ × ١٠٠٪

= $\frac{٢٤٤٠٠٠}{١٢٠٠٠٠٠}$ × ١٠٠٪ = ٢٠,٣٪

معدل الدوران الاصول العاملة = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الاصول العاملة}}$

= $\frac{١٢٠٠٠٠٠}{١٣٨٠٠٠٠}$ = ٠,٨٧ مرة

القوة الايرادية = حافة ربح النشاط × معدل دوران الاصول

= ٢٠,٣ × ٠,٨٧ = ١٧,٧٪

معدل العائد على الاموال المستثمرة = $\frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{مجموع الاموال المستثمرة}}$ × ١٠٠٪

= $\frac{٢٤٠٠٠٠٠}{١٥٨٠٠٠٠}$ × ١٠٠٪ = ١٥,٣٪

ثالثاً : نسب السيولة : *Liquidity Ratios*

إن تحليل مقدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها المالية الجارية عند استحقاقها تعتبر من النواحي المهمة حيث تهم عدة أطراف وعلى رأسها الدائنين والبنوك ، وتعتبر نسب السيولة من أقدم النسب أستخداماً والتي كانت موضع الدراسة والاهتمام ، فالدائن يهتم بسداد دينه عند الإستحقاق ، وكذلك فإن البنك يهتم بدراسة المركز المالي للمنشأة عند رغبته بتقديم التسهيلات الإئتمانية للمنشأة .

وكذلك الامر فإن إدارة المنشأة تحاول المحافظة على سمعة المنشأة وذلك عن طريق رسم السياسات المالية الكفيلة بضمان استقرار الوضع المالي للمنشأة وإمكانية سداد الديون المستحقة عليها عند حلول آجالها وبانتظام .

وبشكل عام يمكننا تعريف السيولة على أنها مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية .

وتتوقف سيولة المنشأة على مقدرتها على تحويل اصولها المتداولة الى نقدية وبالسرعة المناسبة ، وعادة تسدد الالتزامات الجارية (الخصوم المتداولة) من الاصول المتداولة ولذلك فإن تحليل المقدرة على السداد يدور أساساً حول تحليل هذه الاصول ومدى قدرتها على القيام بذلك .

وهنا لابد من الاشارة الى أن السيولة تتأثر الى حد كبير بالظروف الاقتصادية للبلاد ، فما هو داخل في حساب الاموال المتداولة قصيرة الاجل يمكن أن يجمد على حاله مدة طويلة لذلك لايمكن إعطاء قواعد عامة ثابتة في هذه الناحية .

والجدير بالذكر هنا أن كل عنصر من عناصر الاصول المتداولة يتمتع بسيولة خاصة به ، أي له مدة خاصة يتحول بعدها الى أموال جاهزة ، ويمكننا ترتيب الاصول المتداولة حسب درجة السيولة كما يلي :

١- الاموال النقدية (البنك – الصندوق)

٢– الاوراق المالية (وخاصة المسعرة في البورصة)

٣– اوراق القبض (وخاصة القابلة للخصم لدى البنك) .

٤– المدينون .

٥– البضاعة الجاهزة .

٦– المواد الاولية والمستلزمات الانتاجية .

ومن جهة أخرى يمكننا تقسيم الديون المترتبة على المنشأة حسب مدة استحقاقها كما يلي :

١– الديون المستحقة فوراً : ومدة هذه الديون حتى ٣٠ يوم كحد أقصى .

٢– الديون قصيرة الأجل : ومدة هذه الديون حتى السنة .

٣– الديون متوسطة الاجل : ومدة هذه الديون من السنة حتى الثلاث سنوات .

٤– الديون طويلة الأجل : ومدة هذه الديون أكثر من ثلاث سنوات .

والمهم من أجل ضمان سيولة المنشأة هو توازن سرعة تحول الاصول الثابتة الى نقدية مع تواريخ استحقاق الديون القصيرة الاجل ، والتوازن هنا يعني توازن المبالغ وتوافق التواريخ ويتم دراسة السيولة من خلال النسب التالية :

١- نسبة التداول : *Current Ratio*

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$ ×١٠٠=

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الاصول المتداولة للخصوم المتداولة ، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي ، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الاجل والمصادر المالية قصيرة الاجل وبكلمة أخرى أن يكون لدى المنشأة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية فوراً مع ضمان استمرار النشاط . لقد حظيت هذه النسبة باهتمام المحللين في بداية هذا القرن وخاصة لأغراض تقييم الإئتمان ، وتم تحديد معياراً عاماً لهذه النسبة وهو ٢:١ أي أن تكون الاصول المتداولة ضعف الخصوم

المتداولة ، ولكن في الوقت الحالي ضعفت أهمية هذه النسبة لأن العبرة ليس في مبلغ الاصول المتداولة وإنما في تركيبة الاصولة المتداولة وسرعة تحولها إلى نقدية هذا بالاضافة الى أن هذه النسبة تدرس عنصرين من عناصر قائمة المركز المالي (الاصول المتداولة والخصوم المتداولة) والتي تم إعدادها في وقت معين وبالتالي فإن هذه النسبة قد تتغير بعد لحظات من إعداد القوائم المالية .

مثال : ومن خلال معطيات الميزانية المذكورة في الشكل رقم (١-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي :

نسبة التداول = $\frac{٥٥٠}{٣٥٠}$ × ١٠٠ = ١٥٧٪

٢- نسبة السيولة السريعه : *Quick Acid Ratio*

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{الاصول المتداولة – اصعبها تحولاً الى نقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$ × ١٠٠ =

تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة التداول وتظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأة في وقت محدد ، ولقد تم استبعاد اصعب العناصر تحولاً الى نقدية كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمنشأة ، والسؤال الذي يطرح نفسه : من هو العنصر الذي يعتبر أصعب العناصر تحولاً الى نقدية ؟

أغلب أدبيات المحاسبة اعتبرت المخزون هو أصعب العناصر تحولاً الى نقدية بمعنى آخر أبطئها في التحول لذلك نجد أن هذه الادبيات أظهرت المخزون مباشرة في بسط هذه النسب ، ولكننا نرى ضرورة دراسة هذا العناصر قبل الحكم عليها فلربما كانت إحدى العناصر أكثر بطئاً في التحول الى نقدية كأوراق القبض غير القابلة للخصم لدى البنوك على سبيل المثال ، عندئذ يجب إضافتها الى عنصر المخزون في بسط النسبة، وأحيانا قد يكون المخزون السلعي من البضائع الجاهزة من العناصر السريعة التحول الى نقدية كما في منشآت النفط والغاز (منشآت تصفية وتكرير وتوزيع

المنتجات النفطية) عندئذ لايمكننا اعتبار هذا المخزون بطيء التحول الى نقدية ويجب أن لايظهر في بسط النسبة أيضاً .

إذاً فإن اعتبار عنصر المخزون هو الاصعب تحولاً الى نقدية بسبب تعرضه للخسائر (تلف ، هبوط اسعار ، تغير اذواق الجمهور) لايمكن اعتباره صحيحا في كافة الاحوال ، فكما ذكرنا فأن المخزون السلعي قد يكون من العناصر السريعة التحول إلى نقدية بسبب قلة العرض قياسا الى الطلب ، وكذلك الامر فقد توجد أحياناً اسهم أو سندات أو ارصدة مدينين لايمكن تحصيلها بالسرعة المطلوبة .

مثال : من خلال معطيات الميزانية المذكورة في الشكل رقم (١-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي:

مع افتراض ان المخزون السلعي هو اصعب العناصر تحولاً الى نقدية

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times ١٠٠ =$$

$$\frac{٥٥٠ - ٢٥٠}{٣٥٠} \times ١٠٠ = \frac{٣٠٠}{٣٥٠} \times ١٠٠ = ٨٥,٧١\%$$

وهنا يمكننا ملاحظة الفرق بين النسبة السابقة (نسبة التداول) وهذه النسبة ، ويرى البعض أن هذه النسبة أقرب إلى الدقة من سابقتها ، ولكن البعض يرى ضرورة المزيد من الحيطة والحذر ولذلك اقترحوا النسبة التالية .

٣- نسبة السيولة النقدية : *Cash Ratio*

$$\text{وتحسب هذه النسبة كما يلي} = \frac{\text{الاصول النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times ١٠٠ =$$

وتظهر هذه النسبة مقدرة المنشأة النقدية المتاحة في لحظة معنية لتسديد الإلتزامات قصيرة الأجل ، وهذه النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين لانها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط. وهذا يعتبر إمعاناً في سياسة الحيطة والحذر ،

وتفترض استحقاق الخصوم المتداولة قبل تحصيل مبالغ المدينين وأوراق القبض وبيع المخزون السلعي .

وهنا لابد من ذكر النقطتين التاليتين :

١- المقصود بالأصول الشبه نقدية بالاصول التي تستطيع المنشأة من تحويلها الى نقدية بسرعة عالية كأوراق القبض القابلة للخصم لدى البنك ، فالمنشأة تستطيع خصمها والحصول على النقدية الجاهزة متى تشاء ، وكذلك الامر بالنسبة للأوراق المالية المسعرة في البورصة ، حيث تستطيع المنشأة التخلي عنها مقابل نقدية متى ترغب .

٢- كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً عن سيولة المنشأة ويعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً للوضع المالي للمنشأة لانها دليل على انخفاض مخزونها السلعي بسبب ارتفاع الطلب عليه ، واعتمادها سياسة البيع النقدي ولذلك يكون عنصر المدينين منخفض أيضا وكذلك الامر قد تكون الخصوم المتداولة منخفضة بسبب اعتماد سياسة الشراء نقدي للسلع والخدمات .

مثال : من معطيات الميزانية المذكورة في الشكل رقم (١-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي :

أ- بإفتراض أن اوراق القبض غير قابلة للخصم والأوراق المالية غير مسعرة في البورصة .

فالنسبة تكون = $\frac{٥٠}{٣٥٠}$ × ١٠٠ = ١٤,٢٨٪

ب- بإفتراض أن أوراق القبض قابلة للخصم والأوراق المالية مسعرة في البورصة، عندئذ تكون النسبة كما يلي = $\frac{٣٠٠}{٣٥٠}$ × ١٠٠ = ٨٥,٧١٪

رابعاً : نسب معدلات الدوران (نسب الكفاية) : *Turnover Ratios*

تتكون جميع نسب معدلات الدوران من رقم صافي المبيعات كبسط في النسبة وقيمة العنصر المراد قياس معدل دورانه كمقام لهذه النسبة ، وتهتم هذه المجموعة من النسب بإظهار مدى كفاية تشغيل عناصر الاصول ونسب معدلات الدوران هي :

١- نسبة معدل دوران رأس المال المستثمر :

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال المستثمر}}$

وتظهر هذه النسبة مساهمة كل دينار من الاموال المستثمرة في المبيعات ، ولكن ارتفاع معدل دوران رأس المال المستثمر لايعني بالضرورة زيادة أرباح المنشأة ، حيث لابد من دراسة ربحية رأس المال المستثمر لانه قد يكون هناك جزءاً من رأس المال المستثمر عاطلاً عن العمل كالأصول الثابتة العاطلة عن العمل أو الاصول قيد الانشاء .

مثال : من معطيات الميزانية وقائمة الدخل المذكورين في الشكلين رقم (١-٣) ورقم (٢-٣) يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي :

نسبة معدل دوران رأس المال المستثمر = $\frac{١٢٠٠}{٧٥٠}$ = ١,٦ مرة

ولايمكننا الحكم على هذه النسبة إلا بعد مقارنتها مع السنوات السابقة أو المشاريع المماثلة أو المؤشر الميعاري للقطاع الذي تنتمي اليه المنشأة .

٢- نسبة معدل دوران الأموال الخاصة (حقوق الملكية) :

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الأموال الخاصة}}$

وتظهر هذه النسبة إمكانية الدينار من الاموال الخاصة على تحقيق مبيعات المنشأة ، وارتفاع هذه النسبة مؤشر على كفاءة الاستثمار ، وطبيعي أن تكون هذه النسبة أعلى من النسبة السابقة في نفس المنشأة لان المقام أصغر في هذه النسبة (الاموال الخاصة) عن المقام في النسبة السابقة (رأس المال المستثمر) .

مثال : من معطيات الميزانية وقائمة الدخل المذكورين في الشكلين المذكورين أعلاه يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي :

نسبة معدل دوران الأموال الخاصة = $\frac{١٢٠٠}{٥٠٠}$ = ٢,٤

وكما قلنا في النسبة السابقة لا يمكننا الحكم على هذه النتيجة إلا بعد المقارنة .

٣- **معدل دوران المخزون** : ***Inventory Turnover***

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$

وتظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشر على كفاءة المنشأة ، إلا أنه لابد من التنويه هنا أن معدل دوران المخزون يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسة المنشأة ، فمعدل الدوران في المنشآت الصناعية هو دائماً أقل من معدلات الدوران في المنشآت التجارية ، وعلى مستوى المنشآت الصناعية فمعدلات الدوران في الصناعات الاستخراجية والصناعات الثقيلة (كصناعة السفن) هو دائما أقل من معدلات الدوران في الصناعات الغذائية والتحويلية .

وهنا لابد من إتمام نسبة معدل الدوران بحساب متوسط فترة التخزين والتي يمكن حسابها كما يلي :

متوسط فترة التخزين = $\frac{\text{٣٦٠ يوما}}{\text{معدل الدوران}}$

وكلما قلت فترة التخزين كلما كان ذلك أفضل للمنشأة ، فتكاليف التخزين تصبح أقل ، وسيولة المنشأة تتحسن ، وحاجة المنشأة إلى الأموال تقل .

مثال : من معطيات الميزانية وقائمة الدخل المذكورين في الشكلين المذكورين أعلاه يمكننا حساب هاتين النسبتين كما يلي

معدل دوران المخزون = $\frac{٨١٨}{٢٥٠}$ = ٣,٢٧٢ مرة

متوسط فترة التخزين = $\frac{٣٦٠}{٣,٢٧٢}$ = ١١٠ يوم

وللحكم على النتائج لابد من إجراء المقارانات اللازمة مع السنوات السابقة والمنشآت المماثلة والمؤشر المعياري للقطاع الذي تنتمي إليه المنشأة .

٤- **معدل دوران المدينين** : ***Accounts Receivable Turnover***

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط المدينين}}$

وتظهر هذه النسبة معدل دوران المدينين ، وتصبح هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التحصيل (فترة الإئتمان الممنوحة للمدينين) ، ومتوسط فترة التحصيل

تحسب كما يلي = $\frac{\text{٣٦٠ يوما}}{\text{معدل الدوران المدينين}}$

وكما هو معروف فإن معدل الدوران وفترة الإئتمان يتعلقان بالسيولة ، فكلما ارتفع المعدل وانخفضت فترة الإئتمان كلما دل ذلك على كفاءة أكبر في استخدام الموارد المالية للمنشأة بحيث يدل على أن المنشأة تحصل ديونها بسرعة وتعيد استثمارها مرة أخرى وهو ما يحسن سيولة المنشأة ويقلل من حاجتها الى التمويل وعلى الاخص الخارجي ، كما يمكننا قراءة نشاط المنشأة الانتاجي والتسويقي على أنه يعتبر جيد لانها لا تضطر الى منح المدينين فترات إئتمان طويلة .

٥- **معدل دوران الدائنين :**

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{صافي المشتريات الاجلة}}{\text{متوسط الدائنين}}$

وتظهر هذه النسبة معدل دوران الدائنين ، وتصبح هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التسديد (فترة التسديد الممنوحة للمنشأة من قبل الدائنين)، ومتوسط فترة التسديد

تحسب كما يلي = $\frac{\text{٣٦٠ يوما}}{\text{معدل دوران الدائنين}}$

وفترة التسديد تظهره الفترة الزمنية التي يمنحها الدائنون للمنشأة ولدراسة وضع المنشأة يفضل إجراء مقارنة بين الفترة الممنوحة للمدينين والفترة المتحصل عليها من الدائنين ، فإذا كانت الفترة الممنوحة للمدينين اقصر من الفترة المتحصل عليها من الدائنين يكون وضع المنشأة جيد وخاصة من زاوية السيولة المالية ، والعكس صحيح أيضاً .

٦- معدل دوران الأصول المتداولة : Current Assets Turnover

وتحسب هذه النسبة كما يلي = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الاصول المتداولة}}$

وتظهر هذه النسبة مدى كفاءة الادارة في استثمار مواردها المالية (رأس المال العامل) المتاحة في الأصول المتداولة ، وكذلك الامر مساهمة هذه الاصول في المبيعات المحققة .

وارتفاع هذه النسبة مؤشر جيد على كفاءة المنشأة .

مثال : من معطيات الميزانية وقائمة الدخل المشار إليها آنفاً يمكننا حساب هذه النسبة كما يلي :

معدل دوران الاصول المتداولة = $\frac{١٢٠٠}{٥٥٠}$ = ٢,١٨ مرة

مثال : فيما يلي الميزانيات المقارنة للثلاث سنوات ٩٧- ١٩٩٩ وقائمة الدخل لشركة «مها»، والتي توضحها الاشكال (٣-٣) و (٤-٣) وسنقوم بحساب كافة النسب المحاسبية المتعلقة بدراسة الهيكل المالي ونسب الربحية ونسب السيولة ونسب معدل الدوران.

الشكل (٣-٣)

الميزانية العمومية لشركة مها للسنوات ٩٧ - ١٩٩٩

المبالغ بآلاف الدنانير

١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	البيان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	البيان
			أصول ثابتة				**حقوق الملكية**
٢١٠	٢١٠	٢١٠	مباني	٣٨٤	٤٥٠	٤٥٠	رأس المال
٢٤٠	٤٨٦	٥٤٠	آلات	٦٠	١٥٠	١٨٠	احتياطيات
(٦٩)	(٢٦١)	(٣٠٦)	مخصص إهتلاك	٣٠	٣٠	٣٩	أرباح مرحلة
٣٨١	٤٣٥	٤٤٤	صافي الأصول الثابتة	٤٧٤	٦٣٠	٦٦٩	مجموع حقوق الملكية
				٣٦	٣٦	٣٦	خصوم طويلة الاجل
				٥١	٧٨	٨٤	خصوم متداولة
			الأصول المتداولة				
٧٥	١٥٩	١٧٤	بضاعة				
٩١,٥	١٢٦	١٢٦	مدينون				
١,٥	٣	١٥	أوراق قبض				
٦	٩	١٢	صندوق				
٦	١٢	١٨	بنك				
٥٦١	٧٤٤	٧٨٩	مجموع الاصول	٥٦١	٧٤٤	٧٨٩	مجموع الخصوم

الشكل (٤-٣) قائمة الدخل
المبالغ بآلاف الدنانير

البيـــان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
صافي المبيعات	٣٢٤	٦٣٩	٦٧٨
(-) تكلفة المبيعات	٢٢٥	٤٢٦	٤٥٠
مجمل الربح	٩٩	٢١٣	٢٢٨
مصاريف البيع والتوزيع	٢٤	٣٩	٤٢
مصاريف ادارية	٥١	٨١	٨٤
مجموع المصاريف	٧٥	١٢٠	١٢٦
صافي الربح	٢٤	٩٣	١٠٢
الضرائب	٩,٦	٣٧,٢	٤٠,٨
صافي الربح بعد الضرائب	١٤,٤	٥٥,٨	٦١,٢
الأرباح الموزعة	١٤	٥٤	٦٠

الحل :

أ- حساب نسب الهيكل المالي :

١- نسبة التمويل الخارجي للأصول = $\frac{\text{ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}}$

العام	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
النسبة	٪١٥,٥	٪١٥,٣٢	٪١٥,٢

وتشير هذه النسبة الى الانخفاض المستمر للتمويل الخارجي للأصول وهذا مؤشر إيجابي إذ يدل على ازدياد التمويل الداخلي .

٢- نسبة التمويل الداخلي للأصول = $\frac{\text{رأس المال + الاحتياطيات + الارباح المرحلة}}{\text{مجموع الأصول}}$

العام	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
النسبة	٪٨٤,٥	٪٨٤,٦٨	٪٨٤,٨

وتشير النتائج الى ازدياد نسبة التمويل الداخلي .

٣– نسبة تغطية الديون طويلة الأجل = صافي الأصول الثابتة / الديون طويلة الأجل

العام	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
النسبة	١٠٥,٨٪	١٢٠,٨٪	١٢٣,٣٪

إن هذه النسبة تزداد باضطراد وهذا مؤشر على ازدياد ضمانات تسديد الديون طويلة الأجل .

٤– نسبة المديونية الكاملة = اجمالي الديون / الأموال الخاصة

العام	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
النسبة	١٨,٣٥٪	١٨٪	١٧,٩٪

وتشير هذه النسبة الى الانخفاض المستمر لاجمالي الديون بالنسبة للأموال الخاصة وهو مؤشر إيجابي .

٥– نسبة المديونية قصيرة الأجل = خصوم متداولة / الأموال الخاصة

العام	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
النسبة	١٠,٧٥٪	١٢,٣٨٪	١٢,٥٥٪

تشير هذه النسبة الى وجود ضمانات جيدة للدائنين .

٦– نسبة تمويل الاصول الثابتة = الأموال الدائمة / صافي الأصول الثابتة

العام	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
النسبة	١٣٣,٨٪	١٥٣٪	١٥٨,٧٪

إن دراسة هذه النسبة مع نسبة تغطية الديون طويلة الاجل تظهر أن الأصول الثابتة بكاملها ممولة من مصادر التمويل الداخلي وهو مؤشر إيجابي كما تشير دراسة هذه النسبة الى الازدياد المضطرد لرأس المال العامل الصافي .

٧- نسبة تمويل الاصول المتداولة = خصوم متداولة / صافي الأصول المتداولة

العام	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
النسبة	٢٨,٣٣٪	٢٥,٢٪	٢٤,٣٪

تشير هذه النسبة الى ارتفاع رأس المال العامل الصافي واعتماد الاصول المتداولة في تمويلها عليه .

ب) نسب الربحية : استناداً الى الارقام المذكوره في السؤال فإنه يمكن بناء الجدول التالي لتحليل نسب السيولة :

تسلسل	العام / النسبة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
١	معدل العائد على الأموال المستثمرة	٢,٦٪	٨,٥٪	٨٪
٢	معدل العائد على الأموال الخاصة	٣٪	١٠٪	٩,٤٪
٣	نسبة الربح الموزع	٢,٩٪	٩,٧٪	٩,٢٪
٤	نسبة التوظيف الذاتي	١٥,٦٪	٣٣,٣٣٪	٤٠٪
٥	ربحية المبيعات	٤,٤٪	٨,٧٪	٩٪
٦	حافة مجمل الربح	٣٠,٥٪	٣٣,٣٣٪	٣٣,٦٪
٧	حافة ربح النشاط	٧,٤٪	١٤,٥٥٪	١٥٪

تشير النسبة الأولى الى تحسن معدل العائد على الاموال المستثمرة في العامين ٩٨-١٩٩٩ قياساً للعام ١٩٩٧ والتحسن واضح وإن كان في ١٩٩٨ أفضل الاعوام .

وتشير النسبة الثانية أيضاً الى التحسن الملحوظ على معدل العائد على الأموال الخاصة وعام ١٩٩٨ كان أفضل الاعوام .

وكذلك الامر للنسبة الثالثة ولقد أظهرت النسبة الرابعة ازدياداً مضطرداً لنسبة التوظيف الذاتي .

ونفس الشيء يقال على نسبة ربحية المبيعات وحافة مجمل الربح وحافة ربح النشاط حيث يلاحظ ازدياداً مضطرداً في هذه النسب .

جـ- نسب السيولة :

تسلسل	العام / النسبة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
١	نسبة التداول	٪٣٥٣	٪٣٩٦	٪٤١٠
٢	نسبة السيولة السريعة	٪٢٠٥	٪١٩٢	٪٢٠٣
٣	نسبة السيولة النقدية	٪٢٦	٪٣٠,٧	٪٥٣,٥

بينما اظهرت نسبة التداول ونسبة السيولة النقدية ازديادا مضطرداً وتحسناً في السيولة وهو مؤشر ايجابي ، اظهرت نسبة السيولة السريعة تذبذب هذه النسبة في الأعوام الثلاثة .

د- نسب معدلات الدوران (نسب الكفاية) :

تسلسل	العام / النسبة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
١	معدل دوران راس المال المستثمر	٥,٧٧ مرة	٩,٨ مرة	٨,٨٥ مرة
٢	معدل دوران الأموال الخاصة	٦,٨ مرة	١١,٥٧ مرة	١٠,٤٣ مرة
٣	معدل دوران المخزون السلعي	٣ مرة	٥,٤٦ مرة	٤,١ مرة
٤	متوسط فترة التخزين	١٢٠ يوم	٦٥,٩ يوم	٨٧,٨ يوم
٥	معدل دوران الأصول المتداولة	١,٨ مرة	٣ مر	٢,٩٦ مرة

معايير التحليل المالي : *Financial Analysis Standards*

مما تقدم يتضح أن النسب المالية إنما تمثل حصلية قسمة فقرة حسابية في القائمة المالية على فقرة أخرى ، ولذلك فأن دراستها بشكلها الرقمي المطلق قد لايوفر أي مدلولات فعليه ، فمثلاً أن نسبة صافي الربح الى المبيعات هي ١٥٪ في منشأة معينة ، قد لايوضح الكثير لقارىء المعلومة ، وما إذا كانت هذه النسبة جيدة أم لا ، طبيعية أو

استثنائية ، ولذلك فأن تقييم مدى أهمية النسبة المعنية التي يتم التوصل إليها يقتضي مقارنتها بمعيار معين لغرض التأكد من ملائمتها .

من المعروف عموماً أن هنالك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة للوصول الى التقييم الموضوعي بشأنها ، هذه المعايير هي :

١- المعايير المطلقة «المعايير النمطية» *Absolute Standards*

ويعني المعيار المطلق ، حالة متفق عليها بأنها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين ، وهي لذلك تمثل خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معنية مشتركة بين كافة المنشآت وتقاس بها التقلبات الواقعية .

ويعتبر استخدام هذا النوع من المعايير قليلاً لابتعادها عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المنشآت ، وهي لذلك قد تنفع في بعضها وقد لاتكون مؤشراً جيداً في البعض الآخر ومثالها أن نسبة التداول مثلاً كمعيار مطلق ٢ : ١ ، ويمكن اللجوء إلى هذه النسب عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب التي تحققها المنشأة .

٢- معايير الصناعة أو المعايير القطاعية : *Sector or Indastry Standards*

وهي المعايير التي تصدرها الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط ، وهي لذلك أكثر قربا الى الواقع من المعايير المطلقة لانها تأخذ بالاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة أو القطاع المهني ، ولكنها تنتقد أيضا في انها تعطي معايير موحدة لكافة المنشآت في ذلك القطاع أو الصناعة ولا تأخذ بالاعتبار الخصائص الخاصة بالمنشآت بشكل إنفرادي.

٣- المعايير التاريخية : *Historical Standard*

وهي المعايير المستقاة من فعاليات المنشأة ذاتها للسنوات السابقة ، ولذلك فإنها

تساعد في قياس مدى التطور أو التراجع الذي حدث في نشاط المنشأة ، وهي في الوقت الذي تأخذ واقع حال المنشأة وطبيعة الخصائص التي تميزها عن غيرها ، إلا أنها تفشل في مواجهة متطلبات الواقع المتجدد والمتطور باستمرار والذي يشير الى وضع الصناعات المماثلة .

٤- المعايير الادارية (معايير التخطيط) *Managerial (Planning) Standards*

وهي المعايير المصممة من قبل إدارة المشروع والمبنية على الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المشروع المختلفة كالمبيعات والمشتريات (المواد) والاجور والتكاليف الصناعية غير المباشرة والتكاليف التسويقية والادارية وكذلك المعايير التي تضعها الادارة للإيرادات والارباح (الدخل) وفقرات النشاط المختلفة ، وهذه المعايير تصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشراً للإداء والتقييم وتحديد الانحرافات . كذلك فأن هذه المعايير قد تشمل تفاصيل اخرى لأداء المنشأة كتحديد النسب التي تجدها الادارة مناسبة لانشطتها في شتى المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية ، وفي الوقت الذي تمثل هذه المعايير حالة واقعية لنشاط المشروع وتستند الى خبراته السابقة وإمكانياته ، فأنها تفتقد في أنها قد لا تمثل المعايير المثلى للمقارنة وتقييم الاداء لانها لا تأخذ بنظر الاعتبار واقع الاداء العام في المشاريع المماثلة الداخلية والخارجية . وبالتالي فأن هذه المعايير قد تخفق عند مقارنتها بالاداء العام للقطاع العام الذي تعمل ضمن المنشأة أو المنشآت المماثلة في الخارج .

حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي : *

على الرغم من الاهمية التي تحظى بها النسب المالية كأداة من أدوات التحليل المالي إلا أنها تعاني القصور من زوايا عديدة تحد من فاعليتها ودورها ، ويمكننا حصر اهم نواحي القصور في النقاط التالية :

* د. قلوح ، صافي ، المحاسبة الادارية ودراسة الميزانيات ، منشورات جامعة دمشق ، مطبعة الاتحاد ، ١٩٩٧

١- اختيار الاساس السليم للمقارنة :

إن إجراء أية مقارنة لايمكن أن تتم بشكل سليم إلا بتوفر وحدة قياس محددة تستخدم في عملية المقارنة ووحدات القياس متعددة كالمتر والكيلو والعدد الخ ، واستخدام مثل هذه الوحدات لا تجعل هناك مجالا للخطأ في عملية المقارنة .

إلا أن المقارنة بواسطة النسب المحاسبية لا تتميز بمثل هذا الوضوح والتحديد ، فعلى سبيل المثال ليس هناك ما يؤكد على أن ارتفاع نسبة التداول هي دليل على وضع أفضل من الوضع الذي تدل عليه نسبة التداول المنخفضه . واستطرداً للأمر نستطيع القول أن الزيادة في نسبة التداول قد تكون في بعض الاحيان مثلها مثل النقص دليل خلل في وضع المنشأة .

وإذا نظرنا الى مؤشر ربحية المبيعات فإن ارتفاع هذه النسبة يدل مبدئياً على كفاءة عالية للمنشأة ولكن من زاوية أخرى يبدو لنا أن هذه النسبة لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل العائد على الأموال الخاصة أو رأس المال المستثمر وقد يكون من الافضل تخفيض هامش الربحية بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة المبيعات وبالتالي زيادة صافي الربح وهذا سيؤدي الى ارتفاع معدل ربحية الأموال الخاصة أو الأموال المستثمرة .

٢- اختلاف ظروف المقارنة :

إن أهمية النسب المالية ودورها يظهران بوضوح من خلال إجراءات المقارنة المختلفة ومنها المقارنة عبر الزمن أو المقارنة مع المنشأت المماثلة .

وحتى تكون نتائج المقارنة سليمة وصحيحة يجب أن تتم في ظروف متشابهة ، ولكن المعروف أن هناك عوامل إجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة تؤثر على نشاط المنشأة ولكن تأثيرها يختلف من عام إلى آخر من حيث حجم التأثير وفترة التأثير ونوعية التأثير ، كل هذا يجعل من الصعب الاعتماد على نتائج المقارنة .

٣- التغير في القوة الشرائية للنقد :

يتم إعداد النسب المالية من واقع عناصر القوائم المالية المقومة حسب الفرض

المحاسبي المعروف « ثبات وحدة النقد » . ولقد ثبت عدم صحة هذا الافتراض في ظل ظروف التضخم السائدة في العالم وبالتالي نجد أن نتائج النسب المالية ومقارنتها لايمكن الاعتماد عليها وتغير القوة الشرائية للنقد يؤثر على دقة وصدق الصورة التي تفرضها هذه النسب .

٤- الاختلاف في المصطلحات والمفاهيم المحاسبية :

قد تختلف المنشآت في أسس تصنيف العناصر وكذلك أسس الاعتراف بالاصول والخصوم ومعالجة الايرادات والمصروفات كما تختلف في المبادىء والسياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية ، كل هذا يؤثر على عملية المقارنة وصدق ودقة نتائجها .

٥- مشكلة تغير المعطيات في الأجل القصير :

تعتمد النسب المالية في إعدادها على عناصر القوائم المالية وخاصة قائمة المركز المالي التي تعبر عن الوضع في المنشأة في لحظة ما هي لحظة اعدادها وبالتالي فإن القيام بأي إجراء سيؤثر على عناصر الميزانية وبالتالي على النسب المالية وهذا التغير السريع يؤثر على مصداقية النسب المالية كأداة للتخطيط والرقابة المستقبلية

أسئلة وتمارين الفصل الثالث

EXERCISES OF CHAPTER (3)

الأسئلة : *Questions*

السؤال الأول : ما المقصود بالتحليل باستخدام النسب المالية ، وكيف يمكن تكون النسب؟

السؤال الثاني : حدد أصناف النسب المالي وما هي وظائف وأهمية كل صنف ؟

السؤال الثالث : هل تعتقد أن التحليل المالي بواسطة النسب المالية يغني عن بقية أنواع التحليل .

السؤال الرابع : ما هو المقصود بنسب الذمم ، وما هي الحقائق التي تكشفها ؟

السؤال الخامس : ما هو المقصود بنسب المديونية ، وما هي الحقائق التي توضحها؟

السؤال السادس : ما هو المقصود بنسب النشاط ، وما هي منافعها ؟

السؤال السابع : ما هو المقصود بنسب الربحية والاداء ، وما هي منافعها ؟

السؤال الثامن : ما هو الفرق بين نسبة السيولة ونسبة السيولة السريعة وما هي اسباب هذا الاختلاف ؟

السؤال التاسع : ما هي علاقة نسب النشاط بنسب السيولة ، وضح الاسباب ؟

السؤال العاشر : ما هي علاقة نسب المديونية بنسب السيولة ، وضح الاسباب؟

السؤال الحادي عشر : ما علاقة نسب النشاط بنسب الربحية ، وضح الاسباب ؟

السؤال الثاني عشر : ما هي علاقة نسب الربحية بنسب السيولة ، وضح الاسباب؟

السؤال الثالث عشر : أي النسب افضل لقياس المديونية ، هل هي نسب دوران الذمم ونسب التغطية أم نسب السيولة ؟

السؤال الرابع عشر : كلما زادت نسبة التدوال فأن ذلك يعني ك

أ- وضعاً جيداً للإدارة في كل الاحوال .

ب- وضعاً جيداً للإدارة في حالة كون هذه النسبة مقاربة لنسبة الصناعة

جـ- وضعاً سيئاً من وجهة نظر أصحاب المشروع بشكل عام .

د- الاجابة الصحيحة هي ب+جـ .

السؤال الخامس عشر : من محددات نسبة التداول انهامؤشر ساكن والذي يعني :

أ- نسبة التداول لاتوضح أي الاصول المتداولة أكثر أهمية في التقييم .

ب- نسبة التداول لاتعطي مؤشراً واضحاً حول قدرة الشركة على وضع الفوائد.

جـ- نسبة التداول تعبر عن علاقة في نقطة زمنية محددة فقط .

د- نسبة التداول لا تعطي معلومات حول زيادة الاصول المتداولة عن الالتزامات المتداولة .

السؤال السادس عشر : أكتب معادلة النسب التالية :

١- نسبة هامش الربح .

٢- معدل العائد على حقوق الملكية .

٣ح- طول الدورة التشغيلية .

٤- متوسط فقرة التحصيل .

٥- نسبة السيولة السريعة .

السؤال السابع عشر : حدد أنواع النسب المالية حسب مضدر العناصر .

السؤال الثامن عشر : حدد أنواع النسب المالية على أساس نوع العلاقات المنسوبة.

السؤال التاسع عشر : تحدث عن غاية النسب الهيكلية .

السؤال العشرون : تحد عن الهدف من نسب السيولة وعرف السيولة .

السؤال الواحد والعشرون : ناقش العلاقات بين ما يلي :

أ- نسب الربحية مع نسب السيولة .

ب- نسبة الربحية مع نسب معدلات الدوران .

جـ- نسب السيولة مع نسب معدلات الدوران .

السؤال الثاني والعشرون : ناقش النسب التالية وتحدث عن دلالتها :

$$\frac{\text{الديون طويلة الاجل}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

$$\frac{\text{الديون طويلة الاجل}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال المستثمر}}$$

$$\frac{\text{صافي المشتريات الآجلة}}{\text{متوسط الدائنين}}$$

السؤال الثالث والعشرون : أجب عن جميع الاسئلة التالية

كانت نسبة التداول للشركة الدولية ٤ : ١ أي العمليات التالية قد تزيد من هذه النسبة في الاوضاع الطبيعية للشركة (وضع تحقيق الارباح) :

أ- شراء بضاعة على الحساب ✓ ب- بيع بضاعة على الحساب

جـ- تحصيل نقدية من المدينين د- شراء آلات نقدا

السؤال الرابع والعشرون : كيف يتم استخدام المدينين في حساب كل من

	نسبة السيولة السريعة	معدل دوران المدينين
أ-	في المقام	في المقام
ب-	لايستخدم	في البسط
جـ-	في البسط	في البسط
✓ د-	✓ في البسط	في المقام

التمرين الخامس والعشرون : خلال عام ١٩٩٨ قامت الشركة العالمية بشراء بضاعة بمبلغ ٩٦٠٠٠٠ دينار وكانت كلفة المبيعات لعام ١٩٩٨ ٩٠٠٠٠٠ دينار وكانت بضاعة آخر المدة لعام ١٩٩٨ ١٨٠٠٠٠ دينار ما هو معدل دوران المخزون لعام ١٩٩٨

أ- ٦,٤ ب- ٦ جـ- ٥,٣ د- ٥

التمرين السادس والعشرون : إذا كانت متوسط فترة المخزون ٦١ يوم ومتوسط فترة المدينين ٣٣ يوم ما هو طول الدورة التشغيلية .

أ- ٣٣ يوم ب- ٤٧ يوم جـ- ٦١ يوم د- ٩٤ يوم

التمرين السابع والعشرون : كيف يتم استخدام كل من المبيعات النقدية والمبيعات الآجلة في حساب معدل دوران المدينين

	المبيعات النقدية	المبيعات الآجلة
أ-	لا تستخدم	البسط
ب-	لاتستخدم	المقام
جـ-	البسط	البسط
د-	المقام	المقام

التمرين الثامن والعشرون : كيف يتم استخدام متوسط المخزون في حساب مايلي:

	نسبة السيولة السريعة	معدل دوران المخزون
أ-	البسط	البسط
ب-	البسط	المقام
جـ-	لا تستخدم	المقام
د-	لا تستخدم	البسط

التمرين التاسع والعشرون :

فيما يلي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للشركة التجارية العربية عن عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ .

المبالغ بآلاف الدنانير

قائمة المركز المالي	١٩٩٨	١٩٩٩
الأصول المتداولة		
النقدية وشبه النقدية	١٠٠	٩٣,٤
المدينون	١٠٠	٢٢٠
المخزون السلعي	١٥٠	٢٥٣,٢
مجموع الاصول المتداولة	٣٥٠	٥٦٦,٦
الأصول الثابتة		
عقارات (صافي)	٣٥٠	٤٠٠
آلات ومعدات (صافي)	٢٠٠	٣٣٣,٤
مجموع الأصول	٩٠٠	١٣٠٠
الخصوم المتداولة		
أوراق الدفع	٣٥	٤٦,٦
مستحقات أخرى	٦٥	٨٦,٦
قروض قصيرة الإجل	٧٥	١٨٠,٢
مجموع الخصوم المتداولة	١٧٥	٣١٣,٤
قروض طويلة الأجل	٢٢٥	٣٢٠
حقوق الملكية		
رأس الملك	٤٠٠	٤٠٠
٤٠٠٠٠٠ سهم		
احتياطيات	١٠٠	٣٠٠
ارباح محتجزة	—	٦٦,٦
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	٩٠٠	١٣٠٠

قائمة الدخل :

المبالغ بآلاف الدنانير

البيان	١٩٩٨	١٩٩٩
صافي المبيعات	١٢٠٠	١٦٠٠
تكلفة المبيعات	(٨١٨)	(١٠٩٠)
مجمل الربح	٣٨٢	٥١٠
المصاريف الادارية	١٠٠	١٣٣,٢
اهتلاك	١٠٠	١٣٣,٢
مجمل ربح التشغيل	١٨٢	٢٤٣,٦
الفوائد المدينة	٢٥,٥	٤١,٤١٤
صافي الربح قبل الضريبة	١٥٦,٥	٢٠٢,١٨٦
ضريبة الدخل	٧٥,١٢	٩٧,٠٥
صافي الربح بعد الضريبة	٨١,٣٨	١٠٥,١٣٦

المطلوب : دراسة الهيكل المالي للمنشأة وكذلك ربحية المنشأة وسيولتها ومعدلات الدوران من خلال النسب المحاسبية اللازمة والتعليق على النتائج .

التمرين الثلاثون : فيما يلي الميزانية العمومية وقائمة الدخل لشركة الشرق التجارية عن العام ١٩٩٩ .

الميزانية العمومية في ١٩٩٩/١٢/٣١

المبلغ الكلي	المبلغ الجزئي		الاصول	المبلغ الكلي	المبلغ الجزئي	الخصوم
			الاصول الثابتة	١٢٠٠٠٠		رأس المال (١٢٠٠٠٠ سهم)
		٣١٠٠٠٠	آلات ومعدات	٦٢٠٠٠		احتياطيات
	٢١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	م.أ.آلات	١٨٠٠٠		أرباح محتجزة
		٥٠٠٠٠	سيارات	٢٠٠٠٠٠		مجموع حقوق الملكية
	٤٢٥٠٠	٧٥٠٠	م.أ. سيارات	١٤٠٠٠٠		قرض طويل الاجل
		١٠٠٠٠	أثاث			ديون قصيرة الاجل
٢٦٠٠٠٠	٧٥٠٠	٢٥٠٠	م.أ.الأثاث		١٢٠٠٠	دائنون
			الاصول المتداولة		٢٨٠٠٠	أوراق دفع
		٦٠٠٠٠	المخزون السلعي	٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	مستحقات أخرى
		٤٠٠٠٠	مدينون			
		٣٠٠٠٠	أوراق مالية			
١٤٠٠٠٠		١٠٠٠٠	نقد (بنك وصندوق)			
٤٠٠٠٠٠				٤٠٠٠٠٠		

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٩

البيـــــان	المبالغ	المبالغ
صافي المبيعات	٦٠٠٠٠٠	
– تكلفة المبيعات	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
مجمل الربح		
المصاريف البيعية والتوزيعية		
مصاريف نقل المبيعات	٤٠٠٠	
عمولة وكلاء الشراء	٣٠٠٠	
دعاية وإعلان	١٠٠٠	
	٨٠٠٠	
مصاريف إدارية	١٥٠٠٠	
مصاريف أخرى متنوعة	٤٥٠٠	
الاهتلاكات	١٥٠٠٠	
		٤٢٥٠٠
صافي ربح النشاط الجاري		٥٧٥٠٠
– فوائد القروض		٧٥٠٠
صافي الربح بعد الضرائب		٥٠٠٠٠
ضرائب الدخل بنسبة ٤٠٪		٢٠٠٠٠
صافي الربح بعد الضرائب		٣٠٠٠٠

فإذا علمت :

١– كانت أرصدة المدة :

المخزون السلعي ٥٠٠٠٠ ، المدينون ١٠٠٠٠٠ ، الدائنون ٨٠٠٠ .

٢– نسبة المبيعات الأجلة تعادل ١/٣ من المبيعات

٣– نسبة المشتريات الاجلة ٥٠٪ من تكلفة المبيعات

المطلوب : حساب كل النسب المحاسبية ومن ثم دراسة النتائج المترتبة عليها .

التمرين الواحد والثلاثون :

أستخرجت البيانات التالية من دفاتر إحدى الشركات في ٣١/١٢/١٩٩٩ (المبلغ بآلاف الدنانير) :

الاصول : البنك (٤٠) ، أوراق النقد (٧٠) ، العملاء (٥٠) ، مخزون آخر المدة (١٨٠)، أثاث (٣٠) ، السيارات (١٠٠) ، الآلات (٧٠) .

الخصوم : ٨٠٠ - (منها ٧٠٪ مبيعات آجلة) ، المشتريات ٥٠٠ (منها ٦٠٪ مشتريات آجله) ، بضاعة أول المدة (٨٠) ، تكلفة المبيعات (٤٠٠) .

المطلوب : إحتساب كل من المعادلات التالية :

أ- معدل دوران النقدية

ب- معدل دوران الاصول الثابتة

جـ- معدل دوران المخزون السلعي

د- معدل دوران الاصول المتداولة

هـ- معدل دوران الذمم المدينة وأوراق القبض

و- فترة التحصيل

ز- فترة السداد

حـ- معدل دوران الذمم الدائنة وأوراق الدفع .

التمرين الثاني والثلاثون : توفرت لديك المعلومات التالية المستخلصة من سجلات إحدى الشركات ، والمطلوب الإجابة على الاسئلة اللاحقة لها :

	١٩٩٨	١٩٩٩
النقدية	٩٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠
المدينون	٤٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

المخزون	٤٢٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠
الدائنون	١٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
أوراق الدفع	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

من خلال المعلومات المذكورة بين :

١- في عام ١٩٩٩ تكون نسبة التداول :

أ- ٦,٣ مرة ب- ٥,٨ مرة جـ- ٣,١ مرة د- لا شيء مما ذكر

٢- على افتراض أن الشركة نسيت خلال عام ١٩٩٩ تسجيل قيد يمثل دفعة نقدية من أحد المدينين بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار فأن نسبة التداول تصبح .

أ- ٥,٨ مرة ب- ٣,١ مرة جـ- ٦,٣ مرة د- لا شيء مما ذكر

التمرين الثالث والثلاثون : كانت بيانات الشركتين أ ، ب والتين تنتميان لنفس الصناعة كما يلي :

	أرباح سنة ١٩٩٧	ارباح سنة ١٩٩٨
شركة (أ)	(٤٠٠)	٢٠٠
شركة (ب)	١٠٠	٢٠٠

ومن خلال البيانات المذكورة أجب عن الاسئلة التالية :

١- أن التغير المطلق في أرباح الشركة (ز) من سنة ١٩٩٧ إلى سنة ١٩٩٨ هو :

أ- (٢٠٠) ب- ٢٠٠ جـ- ٦٠٠ د- لا شيء مما ذكر

٢- أن التغير النسبي في أرباح الشركة (أ) من سنة ١٩٩٧ إلى سنة ١٩٩٨ هو :

أ- (١٥٠٪) ب- ١٥٠٪ جـ- (٥٠٪) د- لا شيء مما ذكر

٣- أن اسلوب قياس التغير في الارباح المناسب لأتخاذ قرار أي الشركتين أفضل في أدائها من عام ١٩٩٧ الى عام ١٩٩٨ هو :

أ- التغير المطلق ب- التغير النسبي جـ- القيمة المطلقة للتغير النسبي

د- القيمة المطلقة لارباح سنة ١٩٩٦ .

٤- أن الشركة الافضل أداء في سنة ١٩٩٧ على حدة هي

أ- شركة (أ) ب- شركة (ب)

جـ- كلا الشركتين لهما نفس الاداء د- لاشيءمما ذكر

٥- أن الشركة الافضل أداء في سنة ١٩٩٨ مقارنة بنسبة ١٩٩٧ هي

أ- شركة (أ) ب- شركة (ب)

جـ- كلا الشركتين لهما نفس الاداء د- لاشيءمما ذكر

التمرين الرابع والثلاثون :

توفرت لديك المعلومات التالية عن شركة المها لصناعة الانسجة للنصف الأول والثاني من العام ١٩٩٩ .

البيــــــــان	النصف الأول	النصف الثاني
الصندوق	١٠٠	٢٠
مدينون	٢٠٠	٦٠٠
أوراق القبض	١٠٠	١٨٠
مخزون	٤٠٠	١٠٠
مخصص	٢٠٠	١٠٠
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠

المطلوب : باعتبار المحلل المالي للشرقة فقط طلب إليك القيام بما يلي :

أ- إحتساب نسبة التداول في الشركة على أن المطلوبات المتداولة كانت ٤٠٠٠٠ دينار لنصفي السنة ؟

ب- بيان أياً من النصفين أكثر سيولة ؟

التمرين الخامس والثلاثون : أستخدم المعلومات التالية والخاصة بشركة النصر في إحتساب النسب اللاحقة :

قائمة المركز المالي

المبالغ	الموجودات	المبالغ	المطلوبات
٢٠٠٠٠	النقدية	١٥٠٠٠	الدائنون
٣٠٠٠٠	أوراق القبض	٣٠٠٠٠	أوراق الدفع
٧٥٠٠٠	المخزون	٥٥٠٠٠	قروض طويلة الاجل ١٠٪
٧٥٠٠٠	الموجودات الثابتة (بالصافي)	٧٥٠٠٠	رأس المال
		٢٥٠٠٠	المخصصات
٢٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠	

كما توفرت لديك المعلومات الإضافية التالية :

المبيعات : ٢٧٥٠٠٠ دينار ، كلفة البضاعة المباعة : ١٦٢٥٠٠ دينار ، مصاريف البيع والتوزيع : ٢٥٠٠٠ دينار ، المصاريف الادارية : ٣٧٥٠٠ دينار ، فوائد مدفوعة عن القروض : ٥٥٠٠٠ دينار ، الضرائب بمعدل ٢٠٪ من صافي الربح .

المطلوب : إحتساب كل من المؤشرات التالية مفسراً النتائج :

١- نسبة التداول .
٢- نسبة السيولة السريعة .
٣- نسبة تغطية الموجودات .
٤- نسبة المديونية .
٥- مجمل الربح الى المبيعات .
٦- دوران الذمم
٧- فترة التحصيل
٨- العائد به حقوق الملكية

التمرين السادس والثلاثون :

ظهرت قائمة المركز المالي لشركة المها لصناعة الموبيليا والآلات في ١٩٩٩/١٢/٣١ بالشكل التالي

المطلوبات	المبالغ	المطلوبات	المبالغ
البنك	١٠٠٠٠	دائنون	٢٠٠٠٠
مدينون	٣٠٠٠٠	أوراق الدفع	١٠٠٠٠
بضاعة	٥٠٠٠٠	المستحقات	٢٠٠٠٠
سيارات	١٠٠٠٠	السندات ٥٪	٢٠٠٠
مكائن	٣٠٠٠٠	قروض طويلة الاجل ٦٪	٤٠٠٠
مباني	١٠٠٠٠	حقوق الملكية	٨٤٠٠٠
المجموع	١٤٠٠٠٠	المجموع	١٤٠٠٠٠

المطلوب : ١- تحديد كل من النسب التالية وتفسيرها :

أ- نسبة التداول ب- نسبة السيولة السريعة

جـ- نسبة تغطية الموجودات د- نسبة المديونية

هـ- مجمل الربح الى المبيعات و- دوران الذمم

ز- فترة التحصيل ح- العائد على حقوق الملكية

٢- تحسين نسبة التداول وجعلها (٢:١) مصوراً قائمة ميزانية لكل حالة .

٣- توضيح ما إذا كا بأمكان الشركة رفع حد الائتمان إذا كان من بين الشروط السائدة في سوق الأئتمان أن الحد الأدني للنسبة هي (١,٥ – ١).

٤- ناقش وضع السيولة النقدية والمديونية في الشركة بضوء المؤشرات الوارده أعلاه ، وما هو مقدار الأئتمان الاضافي الذي تستطيع الادارة الحصول عليه في ضوء الشروط المطلوبة أعلاه .

التمرين السابع والثلاثون : بلغت مبيعات إحدى الشركات ٤٠٠ ألف دينار وحافة الربح ١٠٪ والقوة الايرادية ٢٠٪ ، وعليه فأن صافي الأصول العاملة يبلغ :

أ- ٢ مرة ب- ٤٠ ألف دينار

جـ- ٢٠٠ دينار د- ٤ مرات

التمرين الثامن والثلاثون : توفرت لديك المعلومات التالية عن نشاط شركة الصناعة المتحدة لعام ١٩٩٧

١- نسبة هامش الربح الصافي = ٩,٥٪

٢- نسبة هامش الربح التشغيلي = ٢٠٪

٣- نسبة هامش الربح الإجمالي = ٣٠٪

٤- معدل دوران إجمالي الأصول = ٥ مرات

٥- معدل دوران المخزون = ٢٠ مره

٦- نسبة الدين = ٣٥ ٪

٧- نسبة التداول = ٢ : ١

٨- معدل دوران الاصول الثابتة = ١٠ مرات

٩- متوسط فترة تحصيل الديون = ٩ أيام

* استعن بالنماذج التاليه في الاجابة على الاسئلة التي تليها :

الميزانية العمومية كما في ٣١/١٢/١٩٩٧

	الاصول		الخصوم
٠٠٠	نقدية وارصده لدى البنوك	٠٠٠	اجمالي الخصوم المتداوله
٠٠٠	مدينون + أ.ق	٠٠٠	قروض طويلة الاجل
٠٠٠	مخزون	٠٠٠	حقوق الملكية
٠٠٠	إجمالي الاصول المتداولة	٠٠٠	رأسمال الاسهم (١٠٠,٠٠٠)
١٠,٠٠٠	استثمارات طويلة الاجل	٣٠,٠٠٠	احتياطيات وأرباح محتجزه
٠٠٠	الاصول الثابتة	٠٠٠	اجمالي حقوق الملكية
٠٠٠	اجمالي الاصول	٠٠٠	اجمالي الخصوم

قائمة الدخل عن السنة المالية ١٩٩٧

المبيعات	١,٠٠٠,٠٠٠
تكلفة المبيعات	(٠٠٠٠)
اجمالي الربح	٠٠٠٠
مصاريف تشغيلية	(٠٠٠٠)
الربح التشغيلي	٠٠٠٠
فوائد	(٠٠٠٠)
الربح قبل الضريبة	٠٠٠٠
الضريبة ٥٠٪	(٠٠٠٠)
الربح الصافي	٠٠٠٠

* وضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة فيما يلي :

١- بلغ رصيد المدينون + أ . ق في ٣١/١٢/٩٧ :

أ- ١٠,٠٠٠ ب- ١٥,٠٠٠ جـ- ٢٠,٠٠٠ د- ٢٥,٠٠٠ هـ- لاشيء مما ذكر

٢- بلغ رصيد المخزون في ٣١/١٢/٩٧ :

أ- ١٠,٠٠٠ ب- ١٥,٠٠٠ جـ- ٢٠,٠٠٠ د- ٢٥,٠٠٠ هـ- لاشيء مما ذكر

٣- بلغ رصيد النقدية وارصده لدى البنوك :

أ- ١٠,٠٠٠ ب- ١٥,٠٠٠ جـ- ٢٠,٠٠٠ د- ٢٥,٠٠٠ هـ- لاشيء مما ذكر

٤- بلغ رصيد اجمالي الاصول الثابتة في ٣١/١٢/١٩٩٧

أ- ٧٠,٠٠٠ ب- ٨٠,٠٠٠ جـ- ٩٠,٠٠٠ د- ١٠٠,٠٠٠ هـ- لاشيء مما ذكر

٥- بلغ رصيد الاصول المتداولة في ٣١/١٢/١٩٩٧ :

أ- ٧٠,٠٠٠ ب- ٨٠,٠٠٠ جـ- ٩٠,٠٠٠ د- ١٠٠,٠٠٠ هـ- لاشيء مما ذكر

٦- بلغ رصيد قروض طويلة الاجل في ٣١/١٢/١٩٩٧ :

أ- ٣٥,٠٠٠ ب- ٤٠,٠٠٠ جـ- ٤٥,٠٠٠ د- ٥٠,٠٠٠ هـ- لاشيء مما ذكر

٧- بلغ رصيد اجمالي الخصوم المتداولة في ٣١/١٢/١٩٩٧

أ- ٣٥,٠٠٠ ب- ٤٠,٠٠٠ جـ- ٤٥,٠٠٠ د- ٥٠,٠٠٠ هـ- لاشيء مما ذكر

٨- بلغ رصيد اجمالي الاصول في ٣١/١٢/١٩٩٧

أ- ١٠,٠٠٠ ب- ١٥,٠٠٠ جـ- ٢٠,٠٠٠ د- ٢٥,٠٠٠ هـ- لاشيء مما ذكر

٩- بلغ رصيد رأسمال الاسهم في ٣١/١٢/١٩٩٧:

أ- ١٠,٠٠٠ ب- ١٥,٠٠٠ جـ- ٢٠,٠٠٠ د- ٢٥,٠٠٠ هـ- لاشيء مما ذكر

١٠- بلغ رصيد تكلفة المبيعات حتى ٣١/١٢/١٩٩٧

أ- ٥٠٠,٠٠٠ ب- ٦٠٠,٠٠٠ جـ- ٧٠٠,٠٠٠ د- ٨٠٠,٠٠٠ هـ- لاشيء مما ذكر

١١- بلغت قيمة الارباح الصافية التي حققتها الشركة خلال ١٩٩٧ :

أ- ١٠٠,٠٠٠ ب- ١٥٠,٠٠٠ جـ- ٢٠٠,٠٠٠ د- ٢٥٠,٠٠٠ هـ- لاشيء مما ذكر

١٢- بلغت قيمة الارباح التشغيلية المحققة خلال ١٩٩٧

أ- ١٠٠,٠٠٠ ب- ١٥٠,٠٠٠ جـ- ٢٠٠,٠٠٠ د- ٢٥٠,٠٠٠ هـ- لاشيء مما ذكر

١٣- بلغت حصة السهم الواحد من الاربح المحققة EPS :

أ- ١ دينار ب- ١,٥ دينار جـ- ٢ دينار د- ٢,٥ دينار هـ- لاشيء مما ذكر

١٤- بلغت قيمة المصاريف التشغيلية التي تحملتها الشركة خلال ١٩٩٧

أ- ١٠,٠٠٠ ب- ١٥,٠٠٠ جـ- ٢٠,٠٠٠ د- ٢٥,٠٠٠ هـ- لاشيء مما ذكر

التمرين التاسع والثلاثون : في ٣١/١٢/١٩٩٨ قامت الشركة العصرية بتحصيل مبلغ من أحد المدينين الكبار . أي من النسب التالية ستزداد نتيجة لهذه العملية :

أ- معدل دوران المخزون ب- معدل دوران المدينين

جـ- نسبة التداول د- نسبة السيولة السريعة

التمرين الأربعون : البيانات المالية التالية مأخوذة من قوائم الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم لعامي ٩٧ و ١٩٩٨

	١٩٩٧	١٩٩٨
رأس مال الاسهم الممتازة (عائد ٢٠٪) مجمعة	١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠

رأس مال الاسهم العادية	٦٤٨٠٠٠	٨٤٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة	١٩٢٠٠٠	٣٦٠٠٠٠
الارباح الصافية بعد الضريبة	١٤٤٠٠٠	٢٤٠٠٠٠

المطلوب : ما هو معدل العائد على حقوق حملة الاسهم العادية لعام ١٩٩٨ من الحالات التالية ، علما أنه تم توزيع الارباح لعام ١٩٩٧ :

أ- ١٦٪ ب- ٢٠٪ جـ- ٢٣,٥٪ د- ٢٦٪

التمرين الواحد والأربعون : البيانات التالية تخص الشركة الأردنية لصناعة الألمنيوم لعام ١٩٩٨ :

٤٥٠٠٠٠٠ دينار اسهم عادية في ١٩٩٨/١٢/٣١

١٢٠٠٠٠٠ دينار صافي ربح بعد الضريبة لعام ١٩٩٨

٣٠٠٠٠٠ دينار ارباح موزعة على الاسهم الممتازة لعام ١٩٩٨

٧٢ دينار السعر السوقي للسهم العادي في ١٩٩٨/١٢/٣١

١٠٠٠٠٠ سهم عدد الاسهم العادية في ١٩٩٧/١٢/٣١ وكذلك في ١٩٩٨/١٢/٣١

٥٠٠٠٠ سهم عدد الاسهم الممتازة غير المجمعة وغير القابلة للتحويل في ١٩٩٧/١٢/٣١ وكذلك في ١٩٩٨/١٢/٣١.

المطلوب : تحديد ما هي نسبة سعر السهم العادي الى ربحيته في ١٩٩٨/١٢/٣١ من الحالات التالية :

أ- ٥:١ ب- ٦:١ جـ- ٨:١ د- ٩:١

التمرين الثاني والأربعون : في ١٩٩٧/١٢/٣١ كان رصيد الاسهم العادية ١٠٠٠٠٠ سهم عادي ورصيد الاسهم الممتازة ١٠٠٠٠ سهم ممتاز بمعدل عائد ٥٪ وقيمة اسمية للسهم الممتاز الواحد ١٠٠ دينار ومجمعة للأرباح ولم يتم الاعلان عن أرباح في عام ١٩٩٧ وكان صافي الربح لعام ١٩٩٧ ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار فإن ربحية

السهم الاساسية لعام ١٩٩٧ تكون :

أ- ١٠ دنانير　　ب- ٩,٥ دينار　　جـ- ٩ دنانير　　د- ٥ دنانير

التمرين الثالث والأربعون : كان رصيد الاسهم العادية في شركة عمان لصناعة مواد الزينة ١٠٠٠٠٠ سهم عادي في ٣١/١٢/١٩٩٧ وخلال عام ١٩٩٨ حدثت العمليات التالية على الاسهم العادية :

١/٤/١٩٩٨ تم إصدار ٢٠٠٠٠ سهم عادي

١/٧/١٩٩٨ تم تجزئة الاسهم بنسبة ٢:١

وكانت أرباح عام ١٩٩٧ ٣٥٠٠٠٠ دينار وأرباح سنة ١٩٩٨ ٤٦٠٠٠٠ دينار فما هي ربحية السهم الاساسية لعامي ١٩٩٧، ١٩٩٨؟

	١٩٩٧	١٩٩٨
أ-	٣,٥ دينار	٢ دينار
ب-	١,٧٥ دينار	٢ دينار
جـ-	١,٧٥ دينار	٢,٣٤ دينار
د-	٣,٥ دينار	٢,٣٤ دينار

التمرين الرابع والأربعون :

كان معدل العائد على الاصول لشركة النور ١٠٪ ومعدل الفائدة الذي تخضع له الشركة ٧٪ ومعدل الضريبة ٤٠٪ وإجمالي اصول الشركة ١٠٠٠٠٠٠ دينار وحقوق الملكية ٥٠٠٠٠٠ دينار فما هو معدل العائد على حقوق الملكية لشركة النور ، حدد ذلك من الخيارات التالية :

أ- ١٥,٨٪　　ب- ١٨,٧٪　　جـ- ١٢,٩٪　　د- ١٠٪

التمرين الخامس والأربعون :

عند حساب ربحية السهم المبدئية تعالج توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة المجمعة للأرباح غير القابلة للتحويل الى اسهم عادية بأن :

أ- تهمل

ب- يتم اعادتها الى صافي الدخل سواء أعلن عنها أم لا .

جـ- يتم طرحها من صافي الدخل فقط إذا تم الاعلان عنها .

د- يتم طرحها من صافي الدخل سواء أعلن عنها أم لا .

التمرين السادس والأربعون :

عند حساب ربحية السهم يتم معالجة الفوائد المدفوعة عن السندات (بعد الضريبة) القابلة للتحويل إلى أسهم عادية والتي تم اعتبارها معادلة ومخفضة بأن :

أ- يتم ارجاعها الى صافي الدخل بالنسبة لربحية السهم المبدئية وتجاهلها بالنسبة لربحية السهم المخفضة .

ب- يتم ارجاعها الى صافي الدخل بالنسبة لكل من ربحية السهم المبدئية والمخفضة .

جـ- يتم طرحها من صافي الدخل بالنسبة لربحية السهم المبدئية وتجاهلها بالنسبة لربحية السهم المخفضة .

د- يتم طرحها من صافي الدخل بالنسبة لكل من ربحية السهم المبدئية والمخفضة .

التمرين السابع والأربعون : إن من أهم محددات معدل العائد على الاصول :

أ- اختلاف طرق الاهتلاك

ب- صوعبوة تفسير هذه النسبة

جـ- تأثرها في حالة استخدام الديون لتمويل الاصول .

د- عدم وضوح طريقة احتسابها

التمرين الثامن والأربعون : البيانات التالية تتعلق كحالات مستقلة للشركة العربية لعام ١٩٩٦ .

المطلوب م تحديد الحالات الصحيحة من الاجابات اللاحقة :

المبيعات ٦٨٠٠٠٠ دينار نصفها آجلة

صافي الربح ٣٤٠٠٠ دينار

متوسط الاصول ٢٠٠٠٠٠ دينار (رصيد ١/١=رصيد ١٢/٣١)

متوسط حقوق الملكية ٥٠٠٠٠ دينار (رصيد ١/١=رصيد ١٢/٣١)

السعر السوقي للسهم الواحد ٢٨ دينار

ربحية السهم ٠,٨ دينار

متوسط المخزون ٢٠٠٠٠ دينار

متوسط المدينون ٣٤٠٠٠ دينار

١- إن نسبة هامش الربح تكون :

أ- ٩٪ ب- ٧,٧٪ جـ- ٥٪ د- ٥,٧٪

٢- إن معدل العائد على حقوق الملكية يكون :

أ- ٦٨٪ ب- ٧٨٪ جـ- ٥٨٪ د- ٤٨٪

٣- إن معدل العائد على الاصول يكون :

أ- ١٥٪ ب- ١٦٪ جـ- ١٧٪ د- ١٨٪

٤- إن نسبة سعر السهم إلى ربحية تكون .

أ- ٣٥ مرة ب- ٤٥ مرة جـ- ٢٥ مرة د- ٠,٠٢٨ مرة

٥- على افتراض ان نسبة هامش الربح كانت ١٠٪ فإن المبيعات تصبح :

أ- ٢٤٠٠٠٠ ب- ٣٤٠٠٠٠ جـ- ٤٤٠٠٠٠ د- ٥٤٠٠٠٠

٦- إذا كان معدل ذوران الاصول يساوي ٢ مرة فإن متوسط الاصول يصبح

أ- ٣٤٠٠٠٠ ب- ٢٢٠٠٠٠ جـ- ١٢٠٠٠٠ د- ٢٠٠٠٠

٧- إذا زادت حقوق الملكية بنسبة ١٠٠٪ فإن معدل العائد على حقوق الملكية تصبح

أ- ٣٠٪ ب- ٣٢٪ جـ- ٣٤٪ د- ٣٦٪

٨- إذا علمت أن إجمالي الربح يساوي ٤٠٠٠٠ دينار فإن معدل دوران المخزون يكون :

أ- ٢٢ مرة ب- ٣٢ مرة جـ- ٤٢ مرة د- ٥٢ مرة

٩- إن معدل دوران المدينين يكون

أ- ٢٠ مرة ب- ١٠ مرات جـ- ٥ مرات د- ٢ مرة

١٠- إن طول الدورة التشغيلية يكون (اجمالي الربح = ٤٠٠٠٠ دينار)

أ- ٤٧,٢٥ يوم ب- ٥٧,٢٥ يوم جـ- ٦٧,٢٥ يوم د- ٥٠ يوم

التمرين التاسع والأربعون :

فيما يلي الأصول والخصوم في إحدى الشركات كما هي في ٣١/١٢/١٩٩٩

الاصول : ٢٠٠ ألف دينار أصول ثابتة (بالصافي ، ١٨٠ ألف دينار مخزون سلعي، ٥٠ ألف دينار مدينون ، ٧٠ ألف دينار أوراق قبض ، ٣٠ ألف دينار بنك ، ١٠ آلاف دينار صندوق .

الخصوم : ٣٧٠ ألف دينار رأس المال والاحتياطيات ، ٥٠ ألف دينار قرض طويل الاجل ، ١٠٠ ألف دينار دائنون ، ٢٠ ألف دينار مخصص ضريبة .

فإذا علمت أن المبيعات هي ٨٠٠ ألف دينار (منها ٧٠٪ آجله) ، ٥٠٠ ألف دينار تكلفة مشتريات منها ٦٠٪ آجله ، ٨٠ ألف دينار بضاعة ١/١/١٩٩٩ ، ٤٠٠ ألف دينار تكلفة المبيعات .

بناء على المعلومات المؤشرة أعلاه ، إختر الإجابة الصحيحة لكل من الحالات التالية :

١- معدل دوران الذمم المدينة هي تقريباً :

أ- ٤ مرات ب- ٦ مرات جـ- ٤,٦٧ مرة د- ٩ مرات

٢- فترة التحصيل هي :

أ- ١٧٧ يوم ب- ٩٠ يوم جـ- ١٢٠ يوم د- ٧٧ يوم

٣– فترة السداد هي :

أ– ١٢٠ يوم ب– ٨٨ يوم جـ– ٧٠ يوم د– لاشيء مما ذكر

٤– معدل دوران الذمم الدائنة هي :

أ– ٢ مرة ب– ٣ مرات جـ– ٤ مرات د– ١٣ مرة

٥– معدل دوران الاصول الثابتة هي :

أ– ١٤ مرة ب– ١٢ مرة جـ– ٤ مرات د– ٢٠ مرة

٦– معدل دوران المخزون السلعي هو تقريباً :

أ– ٧ مرات ب– ١٣ مرة جـ– ٥ مرات د– ٣ مرات

التمرين الخمسون : توفرت لديك المعلومات التالية عن شركة المعدات الزراعية :

	١٩٩٩	٢٠٠٠
النقدية	٥٠٠٠٠	؟
المدينون	؟	٢٥٠٠٠٠
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
شهرة المحل	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الدائنون	٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
أوراق دفع	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠

المطلوب : تحديد الحالات الصحيحة من كل مما يلي :

١– في عام ٢٠٠٠ إذا كانت نسبة التداول ٣,٥ مرة فأن النقدية في عام ٢٠٠٠ ستكون :

أ– ١٥٠٠٠٠ دينار ب– ٥٠٠٠٠ دينار جـ– ١٠٠٠٠٠ دينار د– صفر

٢– على افتراض أن مبلغ النقدية في عام ٢٠٠٠ كان ٥٠٠٠٠ دينار فأن نسبة التداول لعام ٢٠٠٠ تصبح :

أ– ٢,٥ مرة ب– ٣ مرة جـ– ٣,٥ مرة د– ٢ مرة

التمرين الواحد والخمسون :

عند زيادة كل من الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة بنسبة ١٠٪ فأن اثر ذلك على نسبة التداول ستكون :

أ- زيادة نسبة التداول

ب- نقصان نسبة التداول .

جـ- عدم تأثر نسبة التداول .

د- لايمكن تحديد الاثر .

التمرين الثاني والخمسون : إن نسبة التداول تعبر عن :

أ- عدد الدنانير من الاصول المتداولة التي تغطي كل دينار من الالتزامات المتداولة .

ب- الفرق المطلق بين الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة .

جـ- نسبة الاصول المتداولة الممولة بالتزامات متداولة .

د- الإجابة صحيحة في أ + جـ   هـ- لا شيء مما ذكر .

التمرين الثالث والخمسون : توفرت لديك المعلومات التالية عن ميزانية شركة الأردن كما هي في ١٩٩٩/١٢/٣١

الميزانية كما هي في ١٩٩٩/١٢/٣١

اسم الحساب	الرصيد	اسم الحساب	الرصيد
نقدية في الصندوق	٦٤؟٠٠٠	الدائنون	٨١٢٥٠٠٠ ؟
اوراق القبض	٢٠؟١٠٠	مصاريف مستحقة الدفع	٤٣٧٥٠٠
المدينون	١٦٢؟٥٠٠	مجموع الالتزامات المتداولة	١٢٥٠٠٠٠
المخزون	٩١؟٠٠٠	قرض طويل الاجل	٥٠٠؟٠
مصاريف مدفوعة مقدما	٢٦؟٠٠٠	مجموع الالتزامات	١٢٠٠؟٠٠
مجموع الاصول المتداولة	١٧٥؟٠٠٠	حقوق الملكية	٥٢؟٠٠٠٠
آلات ومعدات	٢٧٥٠٠٠٠	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٦٥؟٠٠
إجمالي الاصول	٦٥؟٠٠٠		

كما توفرت لديك المعلومات الإضافية التالية عن الشركة للعام المذكور :

١- معدل دوران المخزون (١٠)

٢- نسبة السيولة السريعة (٢ : ١)

٣- مجمل الربح ٣٩٠٠٠٠٠

٤- صافي الربح ١٠٤٠٠٠٠

٥- نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية ١ : ٤

٦- معدل دوران الاصول ٢

٧- نسبة هامش الربح ٨٪

٨- معدل دوران المدينون ٨

٩- أرصدة حسابات المدينون ، المخزون ، حقوق الملكية ، إجمالي الاصول في ٣١/١٢/٩٩ مساوية لارصدتها في ٣١/١٢/١٩٩٩ .

١٠- تتكون الاصول سريعة التحول الى نقدية من ٢٧٪ نقداً في الصندوق ، ٨٪ أوراق قبض ، ٦٥٪ مدينون

١١- جميع المبيعات والمشتريات على الحساب .

المطلوب :

١- إيجاد الارصدة المشار إليها بعلاقة استفهام (؟)

٢- إيجاد معدل العائد على الاصول .

٣- إيجاد معدل العائد على حقوق الملكي (الاموال الخاصة)

٤- إيجاد طول الدورة التشغيلية .

الفصل الرابع
تحليل المركز المالي قصير الاجل
The Analysis of Short - Term Financial Position

يعتبر التحليل المركز المالي قصير الأجل من الوظائف المهمة للتحليل المالي ، حيث يسلط الضوء على ذلك الجانب من نشاط المنشأة المتعلق برأس المال العامل وصافي رأس المال العام وإجمالي رأس المال العامل والمتصل بالتغيرات في الاصول المتداولة والخصوم المتداولة وعلاقة ذلك بمصادر تمويل الاصول ومكونات كل منهما ودوره في توفير السيولة النقدية للمنشأة ، كذلك فأن دراسة المركز المالي قصير الاجل يسلط الضوء على قائمة مصادر الاموال واستخداماتها والمعلومات التي توفرها وكذلك قائمة التغير في المركز المالي للمنشأة وأهمية المعلومات التي توفرها كل منها

أهداف الفصل :

١– ما هي التغيرات التي تطرأ على الاصول المتداولة والخصوم المتداولة للمنشأة خلال دورة نشاطها الاعتيادي وأثر ذلك على صافي رأس المال العامل ؟

٢– كيفية قياس وتحديد المركز المالي قصير الأجل للمنشأة ؟

٣– ما هي فوائد قوائم مصادر الأموال واستخداماتها والتغير في المركز المالي للمنشأة وكيفية إعداد كل منها والمعلومات التي توفرها كل منها ؟

٤– ما هي أهمية تحليل المركز المالي قصير الاجل في تقييم وضع السيولة النقدية والقدرة على الايفاء بالتزامات في المنشأة ؟ وبالتالي توفير المعلومات التنبؤية عن مستقبل نشاط المنشأة ؟

تحليل المركز المالي قصير الأجل :

Analysis of short - term financial positcial

المقدمة : *Introduction*

يقصد بالمركز المالي قصير الاجل المتداول «مقدار الاصول المتداولة التي يمتلكها مشروع معين في تاريخ معين ، ومقدار الالتزامات المتداولة المقابلة للأصول المتداولة في نفس التاريخ ، بهدف تحديد إمكانية المشروع على تغطية التزاماته الجارية » * ١

كما يقصد بتحليل المركز المالي قصير الاجل دراسة التغيرات الطارئة على الاصول المتداولة والخصوم المتداولة بهدف معرفة الامور التالية :

١- صافي رأس المال العامل من حيث كفايته والتغيرات الطارئه عليه وأسباب هذه التغيرات وأثرها .

٢- قدرة المنشأة الاقتصادية على سداد الالتزامات المترتبة عليها .

٣- تحليل التدفقات النقدية : *Cash flows*

ولذلك فأن دراسة وتحليل المركز المالي قصير الاجل إنما تمثل دراسة وتحليل رأس المال العامل وكيفية إحتسابه وأستخلاص المؤشرات المرتبطة به - كما أن تحليل المركز المالي قصير الاجل يرتبط بالتمويل قصير الاجل وكيفية قيام المنشأة بتوفير مصادر الاموال التي تمكنها من توفير السيولة النقدية الضرورية لمواجهة إلتزاماتها المتداولة قصيرة الاجل .

أولاً : مفهوم رأس المال العامل *The concept of working capital*

يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الاصول المتداولة ويطلق عليه أيضاً رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر ، أما صافي رأس المال العامل Net working capital فيعني الاصول المتداولة ناقصاً الخصوم المتداولة ولذلك فأن تحديد صافي رأس المال العامل ينبغي له الاهتمام بالعناصر المكونة لكل من هاتين الجانبين ومكونات كل منها وطبيعته وقدرته على التحول السريع الى نقدية ، كما أنه يأخذ

* الحيالي ، وليد ناجي والبطمة ، محمد عثمان « الاطار النظري وتطبيقاته العملية » دار حنين مكتبة الفلاح ، عمان ، ١٩٩٦ ، ص ٢٤٣ .

بالاعتبار جميع السياسات التي تتبعها المنشأة في سياسة المدينون والديون المشكوك في تحصيلها والمبيعات النقدية والاجلة والمشتريات النقدية والاجله وسياسة التحصيل وسياسة الاحتفاظ بالخزين وغيرها من السياسات المؤثرة في تكوين عناصر الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة .

إن رأس المال العامل الصافي يعني عملياً ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممول بأموال دائمة * لأن قاعدة التوازن المالي تعني التوازن بين أجال استحقاق الخصوم ودرجة سيولة الاصول ، وعملياً فأنه لايوجد من يضمن تحقق هذه القاعدة بشكل دائم، وذلك بسبب التغيرات التي تحدث في عناصر الاصول المتداولة مثل :

١- تدني أسعار المخزون .

٢- عدم إمكانية تحصيل بعض المدينين .

٣- انخفاض اسعار الاوراق المالية .

٤- عدم تحصيل بعض أوراق القبض .

لهذه الأسباب ، ولغرض عدم تعرض المنشأة لأزمة ماليه تتمثل بعدم مقدرتها على سداد التزاماتها في الوقت المناسب لابد من توفر هامش آمان يتمثل في فائض الاصول المتداولة عن الخصوم المتداولة ، وهذا الهامش يدعى رأس المال العامل الصافي .

وإليك مثالاً بسيطاً على تحديد رأس المال العامل الصافي يمكن أن يوضح كيفية إحتسابه ، نفرض أن الميزانية العامة لاحدى المنشآت أظهرت أن الاصول المتداولة لها في نهاية الفترة هي (٦٠٠٠٠٠) دينار وأن الخصوم المتداولة هي (٢٥٠٠٠٠) دينار فأن صافي رأس المال العامل هو :

صافي رأس المال العامل = إجمالي الاصول المتداولة – إجمالي الخصوم المتداولة

= ٦٠٠٠٠٠ – ٢٥٠٠٠٠ = ٣٥٠٠٠٠ دينار

أما نسبة الاصول المتداولة الى الخصوم المتداولة فيمكن استحصالها بقسمة الاول على الثاني ، أي :

---

* الشماع ، خليل محمد حسن ، الادارة المالية ، الطبعة الرابعة ، جامعة بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ١٨٧ – ١٨٨ .

نسبة الاصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة = الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة

= ٦٠٠٠٠٠ / ٢٥٠٠٠٠ = ٢,٤ مرة

وهو ما يعني أن كل (٢,٤) دينار من الاصول المتداولة يواجهها (١) دينار من الخصوم المتداولة ، ورغم أن هذه النسبة تبدو جيداً إلا أن من الضروري لغرض تقييمها والحكم عليها مقارنتها مع النسب القطاعية أو المقبولة الموضوعة من قبل الجهات القطاعيه والمهنية أو الدولية لغرض التقييم ، وهي تختلف وفقاً لطبيعه الصناعات التي تعمل ضمنها المنشأة وحجم المنشأة وغيرها من العوامل التي تحكم ضرورات توفر السيولة والقدرة على الابقاء .

ثانياً : إجمالي رأس المال العامل ***Gross Working Capital***

سبق وأن أشرنا الى أن رأس المال العامل الصافي يعني ذلك الجزء من الاصول المتداولة الممول بأموال دائمة (الاموال الخاصة + الديون طويلة الاجل) . وهذا يعني أن عملية إحتساب وتحديد رأس المال العامل رغم استنادها إلى حساب الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة إلا أنها لا تنفصل عن الجزء الاخر من ميزانية المنشأة الممثل بالاصول الثابتة ومصادر تمويلها ، ووجهه النظر هذه إنما تعطي الفكرة بأن رأس المال العامل هو مجموع الاصول المتداولة ، ومن ثم فأنهم لا يعطون أهمية للخصوم المتداولة ، وهو ما يقوم على التمييز أو المقارنة بين الاصول المتداولة والاصول الثابتة ..

لذلك فأن رأس المال العامل الصافي يمكن إحتساب بطريقتين ، وكما توضحه الميزانية التالية :

الميزانية

الأصول	الخصوم
صافي الاصول الثابتة	أموال دائمة
الأصول المتداولة	خصوم متداولة
مجموع الاصول	مجموع الخصوم

حيث يحتسب بالطريقة الاولى بواسطة القسم العلوي من الميزانية حيث يساوي الاموال الدائمة ناقصاً صافي الاصول الثابتة ، أما الطريقة الثانية فأن رأس المال العامل الصافي يحتسب من القسم السفلي للميزانية ويساوي الاصول المتداولة ناقصا الخصوم المتداولة .

وعند دراسة مصادر التمويل والتناسق بينهما فإن أهمية رأس المال العامل الاجمالي في التحليل تكمن في معرفة مدى التناسق بين مصادر التمويل الداخلي ومصادر التمويل الخارجي ، ولذلك فأن قياس النسبة المكونه لعملية التناسق المذكورة توفر مؤشراً عن درجة كفاية رأس المال العامل الاجمالي في تغطية رأس المال الثابت أي :

$$\text{رأس المال العامل الاجمالي} = \frac{\text{رأس المال العامل الاجمالي}}{\text{رأس المال الثابت}} = \text{...... مرة}$$

ويمثل رأس المال الثابت مقدار المبالغ التي تم إنفاقها من رأس المال الاجمالي للحصول على الاصول طويلة الاجل (الاصول الثابتة) والممثلة لعناصر الانتاج الاساسية في المنشأة كالآلات والمباني ووسائط النقل وغيرها والذي غالباً ما يظل ثابتا باستمرار نشاط المنشأة .

ثالثاً - العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل الصافي :

يؤثر على حجم رأس المال العامل الصافي عدة عوامل أهمها :

١- طبيعة الانتاج : فكلما كانت دورة الانتاج طويلة كانت الحاجة الى رأس مال

عامل أكبر وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج الى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا .

٢- طبيعة المواد الاولية المستخدمة : هل أن المواد الضرورية للأنتاج متوفرة في الاسواق بشكل دائم وبالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينها أم أنها موسمية يجب شرائها عند موسمها وتخزينها كالاقطان مثلاً .

٣- طبيعة العملية التسويقية : هل تسوق المنتوجات بسرعة بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات وهذا يعني انخفاض حجم رأس المال العامل والعكس صحيح .

٤- طبيعة الائتمان والتحصيل : هل تحصل الوحدة على فترة ائتمان من الدائنين كما تعطي هي لمدينيها فترة ائتمان للسداد؟ ذلك أنه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة الى الى حجم رأس المال العامل أقل والعكس صحيح .

رابعاً - التغيرات في صافي رأس المال العامل وأسبابها :

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى ويكون التغير أحياناً بالزيادة وأحياناً أخرى بالنقص ولابد لادارة الوحدة من دراسة هذه المتغيرات ومعرفة أسبابها وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية .

ويمكننا تلخيص اسباب النقص والزيادة في رأس المال العامل الصافي كما يلي :

أ- اسباب نقص رأس المال العامل الصافي :

١- النقص في الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل ، توزيع جزء من الإحتياطيات)

٣- قائمة التدفق النقدي والتي تطلبها المعيار رقم (٩٥) SAS. NO.95 ١* الصادر عن FASB عام ١٩٨٧ وكذلك المعيار الدولي رقم IAS No. 7 الصادر عن IASC ٢* عام ١٩٩٢ .

أولاً - قائمة مصادر الأموال واستخداماتها :

تعرف هذه القائمة بأنها القائمة التي تبين المصادر المختلفة للأموال التي حصلت عليها الوحدة خلال فترة زمنية معينة والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الأموال . وتعد هذه القائمة عن طريق دراسة التغيرات الطارئة على الاصول والخصوم لميزانيتين متتاليتين وتعد هذه القائمة على أساس ميزانيات فعلية كما يمكن أن تعد على أساس الموازنات التخطيطية .

ويمكننا إيجاز المصادر الرئيسية للموارد المالية وكذلك أوجه استخدامها في المنشأة بالشكل الذي يوضحه الشكل رقم (١-٤)

الشكل رقم (١-٤)

نموذج قائمة مصادر الاموال واستخداماتها

الاستخدامات	الموارد
١- صافي الخسارة السنوية	١- صافي الربح السنوي
٢- نقص الاموال الخاصة	٢- زيادة الاموال الخاصة
٣- نقص القروض طويلة الأجل	٣- زيادة القروض طويلة الاجل
٤- شراء أصول ثابتة	٤- بيع اصول ثابتة
٥- الأرباح الموزعة	٥- استهلاكات الاصول الثابتة
مجموع الاستخدامات	مجموع الموارد
الرصيد : (زيادة رأس المال العامل الصافي)	الرصيد : (نقص رأس المال العامل الصافي)

والجدير بالذكر هنا أنه بالنسبة لقائمة المصادر المالية واستخداماتها فقد توقفت غالبية المنشآت عن استخدامها منذ زمن نظراً لمحدودية المعلومات التي تفصح عنها .

*1 SAS : Statement of Accounting standards بيان المعايير المحاسبية

*2 IASC is the "Internateional Accounting Standard Committee " . مجلس معايير المحاسبة الدولية

٣- قائمة التدفق النقدي والتي تطلبها المعيار رقم (٩٥) SAS. NO.95 *١ الصادر عن FASB عام ١٩٨٧ وكذلك المعيار الدولي رقم IAS No. 7 الصادر عن IASC *٢ عام ١٩٩٢.

أولاً - قائمة مصادر الأموال واستخداماتها :

تعرف هذه القائمة بأنها القائمة التي تبين المصادر المختلفة للأموال التي حصلت عليها الوحدة خلال فترة زمنية معينة والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الأموال. وتعد هذه القائمة عن طريق دراسة التغيرات الطارئة على الاصول والخصوم لميزانيتين متتاليتين وتعد هذه القائمة على أساس ميزانيات فعلية كما يمكن أن تعد على أساس الموازنات التخطيطية.

ويمكننا إيجاز المصادر الرئيسية للموارد المالية وكذلك أوجه استخدامها في المنشأة بالشكل الذي يوضحه الشكل رقم (١-٤)

الشكل رقم (١-٤)

نموذج قائمة مصادر الاموال واستخداماتها

الاستخدامات	الموارد
١- صافي الخسارة السنوية ٢- نقص الاموال الخاصة ٣- نقص القروض طويلة الأجل ٤- شراء أصول ثابتة ٥- الأرباح الموزعة	١- صافي الربح السنوي ٢- زيادة الاموال الخاصة ٣- زيادة القروض طويلة الاجل ٤- بيع اصول ثابتة ٥- استهلاكات الاصول الثابتة
مجموع الاستخدامات الرصيد : (زيادة رأس المال العامل الصافي)	مجموع الموارد الرصيد : (نقص رأس المال العامل الصافي)

والجدير بالذكر هنا أنه بالنسبة لقائمة المصادر المالية واستخداماتها فقد توقفت غالبية المنشآت عن استخدامها منذ زمن نظراً لمحدودية المعلومات التي تفصح عنها.

*1 SAS : Statement of Accounting standards بيان المعايير المحاسبية

*2 IASC is the "Internateional Accounting Standard Committee". مجلس معايير المحاسبة الدولية

ثانياً - قائمة التغير في صافي رأس المال العامل (أو قائمة التغير في المركز المالي) .

وتظهر هذه القائمة التغير الطارىء على صافي رأس المال العامل ويتم استخراج هذا التغير من خلال دراسة مقارنة لعناصر الاصول المتداولة والخصوم المتداولة لميزانيتين متتاليتين ، ومقدار التغير هذا إما أن يكون زيادة في رأس المال العامل الصافي أو نقص في رأس المال العامل الصافي . ولكن هذه القائمة لا تظهر اسباب هذا التغير ومن أجل معرفة اسباب هذا التغير فلا بد من إعداد قائمة الموارد المالية واستخداماتها وتعد هذه القائمة كما يلي والتي يوضحها الشكل رقم (٢-٤)

الشكل رقم (٢-٤)

نموذج قائمة التغير في صافي رأس المال العامل

البيـــــان	سنوات الدراسة		الاثر على صافي رأس المال العامل	
			الزيادة	النقصان
الاصول المتداولة				
المخزون السلعي	xxx	xxx	xxx	xxx
المدينون	xxx	xxx	xxx	xxx
النقدية	xxx	xxx	xxx	xxx
مصروفات مدفوعة مقدماً	xxx	xxx	xxx	xxx
المجموع	xxx	xxx	xxx	xxx
الخصوم المتداولة	xxx	xxx		
دائنون	xxx	xxx	xxx	xxx
مصروقات مستحقة	xxx	xxx	xxx	xxx
المجموع	xxx	xxx		
صافي رأس المال العامل	xxx	xxx	xxx	xxx
الزيادة في صافي رأس المال العامل أو النقصان			xxx	xxx

ورغم أن بعض المشاريع لازالت تعد هذه القائمة إلا أن الكثير منها قد توقف عن استخدامها بسبب افتقارها إلى التغيرات التي تجري في رأس المال العامل وبسبب محدودية هذه المعلومات أيضاً ، وكذلك بسبب ظهور قائمة التدفقات النقدية التي حلت محلها واصبحت قادرة على توفير الكثير من المعلومات ذات الاهمية الخاصة للكثير من الجهات ذات العلاقة بالمنشأة ، والتي سيتم توضيحها في الفصل اللاحق .

ولغرض بيان التطبيقات الخاصة بقائمة مصادر الأموال واستخداماتها وقائمة التغيير في صافي رأس المال العامل فإن المثال الشامل التالي يوضح خطوات إعداد القوائم المذكورة .

مثال :

أدناه قائمتي المركز المالي لشركة صناعة الأدوات المنزلية لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وكذلك قائمة الدخل للشركة المذكورة لعام ١٩٩٩ (المبالغ بآلاف الدنانير) .

١٩٩٨	١٩٩٩	الاصـــــول	١٩٩٨	١٩٩٩	الخصوم وحقوق الملكية
		الاصول المتداولة :			**الالتزامات قصيرة الاجل**
٢١٦	١٣٢	النقدية	١٠٥	١٢٠	الدائنون
٦٣	١٠٥	المدينون	١٥٠	٢٢٥	اوراق الدفع
٨٧	٢٠٧	أوراق القبض	١٦٥	١٠٥	قرض مصرفي
١٨٣	١٥٣	استثمارات قصيرة الاجل	٤٦٥	٦٦٦	مخصص ضريبة الدخل
١٠٦٥	٩١٥	المخزون السلعي	٨٨٥	١١١٦	
١٦١٤	١٥١٢				**التزامات طويلة الاجل :**
		الاصول الثابتة	٩١٥	٦١٥	قروض طويلة الاجل
٧٥	٧٥	السيارات	٢٨٦٥	٢٣٨٥	سندات
(٣٠)	(٣٦)	(–) مخصص اهتلاك السيارات	٣٧٨٠	٣٠٠٠	
١٠٥	١٢٠	الاثاث			**حقوق الملكية**
(٦٠)	(٩٠)	(–) مخصص اهتلاك الاثاث	١٥٠٠	١٥٠٠	رأس المال
٢٢٦٥	٢٢٦٥	المباني	٣١٥	٤٧١	الاحتياطي الاجباري
(٣٧٥)	(٤٠٥)	(–) مخصص اهتلاك المباني	١٦٥	٣٠٦	الاحتياطي الاختياري
٣٠٤٥	٣٢٠١	الاراضي	٣٦	١٨٣	الارباح المحتجزة
٥٠٢٥	٥١٣٠		٢٠١٦	٢٤٦٠	
		ارصدة مدينة اخرى :			**ارصدة دائنة اخرى**
٨١	٦٠	ايرادات مستحقة القبض	٩٩	١٨٠	مصاريف مستحقة الدفع
٦٠	٥٤	مصاريف مدفوعة مقدماً			
١٤١	١١٤				
٦٧٨٠	٦٧٥٦		٦٧٨٠	٦٧٥٦	

قائمة الدخل لشركة صناعة المواد المنزلية

عن الفترة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٩

المبالغ بآلاف الدنانير

صافي المبيعات		٤٨٠٠
(–) تكلفة المبيعات		(٢٤٠٠)
مجمل الربح		٢٤٠٠
(–) المصاريف الادارية	٦٧٥	
(–) أهتلاك السيارات	٣٠	
(–) اهتلاك الاثاث	٦	
(–) أهتلاك المباني والعقارات	٣٠	
(–) مصاريف متنوعة	٦٩	
صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب		(٨١٠)
		١٥٩٠
(–) الفوائد المدينة		(٣٠)
صافي الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب (الخاضع للضريبة)		١٥٦٠
(–) الضريبة		(٤٥٠)
صافي الربح بعد الضريبة		١١١٠

معلومات إضافية :

١- جرى توزيع ارباح على المساهمين خلال عام ١٩٩٩ بلغت ٦٣٠ ألف دينار ..

٢- كانت مكافأة أعضاء مجلس الادارة خلال عام ١٩٩٩ ٣٦ ألف دينار .

المطلوب :

١- إعداد قائمة مصادر الأموال وأستخداماتها .

٢- إعداد قائمة التغير في صافي رأس المال العامل .

٣- إعداد قائمة التغير في المركز المالي بالطريقة التقليدية .

٤- إعداد قائمة التغير في المركز المالي وفقاً لتأثيرها على صافي رأس المال العامل.

الحـــل :

١- إعداد قائمة مصادر الأموال وأستخدامتها لشركة صناعة الأدوات المنزلية للفترة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٩ (المبالغ بآلاف الدنانير) .

المبلغ	استخدامات الأموال	المبلغ	موارد الأموال
٤٨٠	تسديد سندات	١١١٠	صافي الأرباح
٣٠٠	تسديد قروض طويلة الأجل	٦٦	الاهتلاكات
١٥٦	شراء أراضي		اهتلاك السيارات
١٥	شراء أثاث		اهتلاك الاثاث
٦٦٦	توزيعات الأرباح		اهتلاك المباني
	(توزيعات المساهمين ، مكافأة مجلس الإدارة)		
١٦١٧	مجموع الاستخدامات	١١٧٦	مجموع الموارد
		٤٤١	النقص في رأس المال العامل الصافي

٢- إعداد قائمة التغير في صافي رأس المال العامل :

البيـــــان	سنوات الدراسة		الاثر على صافي رأس المال العامل	
	١٩٩٨	١٩٩٩	الزيادة	النقصان
الاصول المتداولة :				
النقدية	٢١٦	١٣٢	-	٨٤
المدينون	٦٣	١٠٥	٤٢	-
أوراق القبض	٨٧	٢٠٧	١٢٠	-
استثمارات قصيرة الاجل	١٨٣	١٥٣	-	٣٠
مخزون	١٠٦٥	٩١٥	-	١٥٠
ايرادات مستحقة القبض	٨١	٦٠	-	٢١
مصاريف مدفوعة مقدماً	٦٠	٥٤	-	٠٦
مجموع الاصول المتداولة	١٧٥٥	١٦٢٦		
الخصوم المتداولة				
الدائنون	١٠٥	١٢٠	-	١٥
أوراق الدفع	١٥٠	٢٢٥	-	٧٥
قرض مصرفي	١٦٥	١٠٥	٦٠	-
مخصص ضريبة الدخل	٤٦٥	٦٦٦	-	٢٠١
مصاريف مستحقة الدفع	٩٩	١٨٠	-	٨١
مجموع الخصوم المتداولة	٩٨٤	١٢٩٦		
رأس المال العامل	٧٧١	٣٣٠	٢٢٢	٦٦٣
نقصان رأس المال العامل الصافي			٤٤١	

٣- إعداد قائمة التغير في رأس المال العامل بالطريقة التقليدية .

البيـــــان	التغير	١٩٩٩	١٩٩٨
الأصول المتداولة :			
النقدية	(٨٤)	١٣٢	٢١٦
المدينون	٤٢	١٠٥	٦٣
أوراق القبض	١٢٠	٢٠٧	٨٧
استثمارات قصيرة الاجل	(٣٠)	١٥٣	١٨٣
المخزون السلعي	(١٥٠)	٩١٥	١٠٦٥
		١٥١٢	١٦١٤
الاصول الثابتة			
السيارات	صفر	٧٥	٧٥
(-) مخصص اهتلاك السيارات	٦	(٣٦)	(٣٠)
الاثاث	صفر	١٠٥	١٠٥
(-) مخصص اهتلاك الاثاث	٣٠	(٩٠)	(٦٠)
المباني والعقارات	صفر	٢٢٦٥	٢٢٦٥
(-) مخصص اهتلاك المباني والعقارات	٣٠	(٤٠٥)	(٣٧٥)
الأراضي	١٥٦	٣٢٠١	٣٠٤٥
		٥١٣٠	٥٠٢٥
ارصدة مدينة اخرى			
ايرادات مستحقة القبض	(٢١)	٦٠	٨١
مصاريف مدفوعة مقدماً .	(٦)	٥٤	٦٠
	٢٤	١١٤	١٤١
		٦٧٥٦	٦٧٨٠
الالتزامات قصيرة الاجل :			
الدائنون	١٥	١٢٠	١٠٥
أوراق الدفع	٧٥	٢٢٥	١٥٠
قرض مصرفي	(٦٠)	١٠٥	١٦٥
مخصص ضريبة الدخل	٢٠١	٦٦٦	٤٦٥
		١١١٦	٨٨٥
الالتزامات طويلة الاجل :			
قرض طويل الاجل	(٣٠٠)	٦١٥	٩١٥
سندات	(٤٨٠)	٢٣٨٥	٢٨٦٥
		٣٠٠٠	٣٧٨٠
حقوق الملكية			
رأس المال	صفر	١٥٠٠	١٥٠٠
الاحتياطي الاجباري	١٥٦	٤٧١	٣١٥
الاختياطي الاختياري	١٤١	٣٠٦	١٦٥
الارباح المحتجزة	١٤٧	١٨٣	٣٦
		٢٤٦٠	٢٠١٦
ارصدة دائنة اخرى :			
مصاريف مستحقة الدفع	٨١	١٨٠	٩٩
	٢٤	٦٧٥٦	٦٧٨٠

التعليق على قائمة التغير في المركز المالي :

أولاً : كانت أحتياجات الشركة من الاموال هي مليوناً ، ٨٣٩ ألف دينار وقد كانت الشركة توفر هذه الاموال من المصادر التالية

حصلت على مبلغ مقداره مليوناً ، ١٧٦ ألف دينار من المصادر الذاتية ، والمتمثلة بالارباح .

كذلك حصلت على مبلغ مقداره ٣٧٢ ألف دينار عن طريق الاقتراض بواسطة الذمم الدائنة (الدائنون وأوراق الدفع) ومخصص الضريبة والمصاريف المستحقة .

كما عملت على تغطية بعض موجوداتها كالنقدية والاستثمارات قصيرة الاجل والمخزون السلعي والمصاريف المدفوعة مقدماً والايرادات مستحقة القبض بمبلغ مقداره ٢٩١ ألف دينار .

ثانياً : قامت الشركة بإستخدام الاموال التي حصلت عليها في أوجه الاستخدام التالية :

توزيع الارباح على المساهمين مقداره ٦٣٠ ألف دينار .

قامت بمنح أعضاء مجلس الأدارة مكافئات مقدارها ٣٦ ألف دينار

سددت جزء من القروض المصرفية مقدارها ٦٠ ألف دينار

سددت جزءا من قروضها طويلة الاجل مقدارها ٣٠٠ ألف دينار .

قامت بأسترداد سندات وسددت قيمتها البالغة ٤٨٠ ألف دينار .

زادت موجوداتها في حساب المدينون وأوراق القبض والأثاث بمقدار ٣٢٣ ألف دينار .

ثالثاً : يلاحظ وجود نقص مقداره ١٥٠ ألف دينار في المخزون السلعي وهو ما يتطلب دراسة أسباب النقص وما إذا كان ناجماً عن حجم المبيعات أم نتيجة أسباب التلاعب والتلف .

رابعاً : يلاحظ وجود زيادة كبيرة في حساب المدينون وأوراق القبض الامر الذي يلفت النظر ويتطلب الدراسة والتقييم لمعرفة الاسباب ، والاثر على جوانب السيولة والربحية في الشركة .

خامساً : وجود ربح كبير لنتائج نشاط الشركة في ١٩٩٩ ولكن قبل الحكم على

مدى أيجابية ذلك بشكل نهائي ، فأن الامر يستدعي المقارنة مع السنوات السابقة للشركة ومع الشركات المماثلة لمعرفة العوامل التي أدت الى هذا الحجم من الارباح وما إذا كان ذلك ظاهره طبيعية أم استثنائية .

سادساً : يلاحظ وجود إنخفاض في الاستثمارات قصيرة الاجل مما يعني أن الشركة قامت ببيع جزء منها لتمويل إحتياجاتها من السيولة النقدية ، وما يدعم هذا الرأي وجود إنخفاض كبير في رصيد النقدية ، وهو ما يعني ضرورة دراسة وضع السيولة في الشركة والعمل على توفير المستوى المناسب لمواجهتها لالتزاماتها .

سابعاً : يلاحظ أن الشركة استخدمت جزءً من أموالها لتسديد الالتزامات المترتبة عليها كالقروض المصرفية سواء القصيرة الأجل أو الطويلة الاجل وكذلك السندات المصدرة سابقاً لتمويل أنشطتها .

٢-إعداد قائمة التغير في المركز المالي مصنفة حسب تأثيرها على صافي رأس المال العامل :

يمكن إعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس مدى تأثيرها في صافي رأس المال العامل ،كما أشير اليه في الصفحات السابقة ، ذلك أن دراسة التوازن ما بين مصادر الاموال واستخداماتها ، وهي الحالة الطبيعية للشركة ، إنما تمثل جانباً مهماً من المعلومات التي تحتاجها الادارة ، إن إعداد القائمة وفقاً لتأثيرها على رأس المال العامل يتطلب تحديد مصادر الاموال التي تؤثر في صافي رأس المال العامل ، وهي جميع المصادر المتداولة سواء كانت في جانب الاصول أم الخصوم ، كما يتطلب تحديد الاستخدامات التي تؤثر على صافي رأس المال العامل ، وكذلك الامر بالنسبة للمصادر والاستخدامات التي لا تؤثر في صافي رأس المال العامل .

وفي التالي توضيحاً لكيفية إعداد قائمة التغير في المركز المالي مصنفة وفقاً لتأثيرها على صافي رأس المال العامل .

٤-إعداد قائمة التغير في المركز المالي مصنفة وفقاً لتأثيرها على صافي رأس المال العامل .

مصادر الأموال	كلي	كلي	الاستخدامات	كلي	كلي
مصادر تؤثر على صافي رأس المال			**استخدامات تؤثر في صافي رأس**		
النقص في الاصول المتداولة			**المال العامل :**		
النقدية	٨٤		**الزيادة في الاصول المتداولة :**		
استثمارات قصيرة الاجل	٣٠		المدينون	٤٢	
المخزون السلعي	١٥٠	٢٦٤	أوراق القبض	١٢٠	
الزيادة في الخصوم المتداولة			**النقص في الخصوم المتداولة :**		١٦٢
الدائنون	١٥		قروض مصرفية	٦٠	٦٠
اوراق الدفع	٧٥		مجموع الاستخدامات التي تؤثر في		٢٢٢
مخصص ضريبة الدخل	٢٠١	٢٩١	صافي رأس المال العامل		
مجموع المصادر المؤثرة في صافي		٥٥٥	**استخدامات لا تؤثر في صافي رأس**		
رأس المال العامل			**المال العامل :**		
مصادر لا تؤثر في صافي رأس المال العامل			الأرباح الموزعة على المساهمين		
صافي الربح مضاف إليه الاهتلاك			توزيعات ارباح	٦٣٠	
صافي الربح بعد الضرائب	١١١٠		مكافاة أعضاء ومجلس الادارة	٣٦	
قسط اهتلاك السيارات	٣٠		النقص في رأس المال		٦٦٦
قسط اهتلاك الاثاث	٦		**الزيادة في الاصول الثابتة :**		
قسط اهتلاك المباني	٣٠	١١٧٦	الاراضي	١٥٦	
النقص في الاصول الثابتة		–	الاثاث	١٥	
الزيادة في رأس المال		–	**النقص في الخصوم طويلة الاجل**		١٧١
النقص في الارصدة المدينة الاخرى			قروض طويلة الاجل	٣٠٠	
مصاريف مدفوعة مقدماً	٦		سندات	٤٨٠	٧٨٠
ايرادات مستحقة القبض	٢١		النقص في الارصدة الدائنة الاخرى		–
الزيادة في الارصد الدائنة الاخرى		٢٧	الزيادة في الارصد المدينة الاخرى		–
مصاريف مستحقة الدفع	٨١	٨١			
مجموع المصادر التي لاتؤثر في		١٢٨٤	مجموع الاستخدامات التي لاتؤثر		١٦١٧
صافي رأس المال العامل			في صافي رأس المال العامل		
مصادر الاموال		١٨٣٩	أستخدامات الاموال		١٨٣٩

أسئلة وتمارين الفصل الرابع

EXERCISES OF CHAPTER (4)

Questions : الأسئلة

السؤال الأول : ما المقصود بالمركز المالي قصير الأجل ؟

السؤال الثاني : ما هي أهمية تحليل المركز المالي قصير الأجل ؟ وما هي المؤشرات التي يوفرها لمنفعه الادارة ؟

السؤال الثالث : ما علاقة المركز المالي قصير الاجل بالمركز المالي طويل الاجل ومكوناته ؟

السؤال الرابع : ما هي العناصر المؤثرة مباشرة في المركز المالي قصير الاجل ؟

السؤال الخامس : ما هي علاقة سياسات التحصيل والائتمان بالمركز المالي قصير الاجل ؟

السؤال السادس : هل لسياسة المخزون ونسب الاحتفاظ به أثر على تحسين المركز المالي قصير الاجل ؟

السؤال السابع : ما هي أهمية التنسيق بين سياسات الشراء والبيع الاجل للمركز المالي قصير الاجل ؟

السؤال الثامن : ما هو مفهوم رأس المال العامل ، وما المقصود بها في رأس المال العامل ؟

السؤال التاسع : ما المقصود بأجمالي رأس المال العامل وكيف يمكن إحتسابه؟

السؤال العاشر : ما هي العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل ؟

السؤال الحادي عشر : هل تعتقد أن لعمليات الانتاج والتسويق أثر مباشر في حجم رأس المال العامل ؟

السؤال الثاني عشر : ما هي التغيرات التي يمكن أن تجري في صافي رأس المال العامل وأسبابها ؟

السـؤال الثـالث عـشـر : مـا هي قـوائم تغـيـر المركـز المالي وكـيـف يمكن أن تعـد والمعلومات التي توضح عنها ؟

السؤال الرابع عشر : أختر الإجابة الصحيحة للحالات التالية :

أ- ان الاسـتـخـدام الذي لايؤثر في صـافي رأس المال العـامل من الاسـتـخـدامـات التالية هو ؟

١- النقص في القروض قصيرة الاجل

٢- الزيادة في الذمم المدينة

٣- الزيادة في أوراق القبض

٤- الزيادة في الاثاث .

ب- إن المصدر الذي لايؤثر على صافي رأس المال العامل من المصادر التالية هو :

١- الزيادة في الذمم المدينة .

٢- الزيادة في أوراق الدفع .

٣- النقص في البضاعة .

٤- النقص في الاستثمارات طويلة الاجل .

جـ- إن العبارة الصحيحة من العبارات التالية هي :

١- الزيادة في رأس المال من مصادر الاموال .

٢- الزيادة في الموجودات من مصادر الاموال .

٣- الزيادة في رأس المال من استخدامات الاموال .

٤- الزيادة في المطلوبات من استخدامات الأموال .

السؤال الخامس عشر :

أ- أذكر ثلاث مصادر للأموال تؤثر في صافي رأس المال العامل .

ب- أذكر ثلاثة مصادر للأموال لاتؤثر في صافي رأس المال العامل .

جـ- أذكر ثلاثة استخدامات تؤثر في صافي رأس المال العامل .

د- أذكر ثلاثة استخدامات لا تؤثر في صافي رأس المال العامل .

السؤال السادس عشر :

ضع أشارة (صح) أمام كل عبارة في الخانة المناسبة في الجدول التالي :

الرقم	الحــالـة	مصدر يؤثر في صافي رأس المال العامل	مصدر لايؤثر	استخدام يؤثر في صافي رأس المال العامل	استخدام لايؤثر
١	النقص في الانتاج تحت التشغيل آخر المدة				
٢	النقص في الاستثمارات قصيرة الاجل				
٣	الزيادة في أوراق الدفع				
٤	الزيادة في الموردون				
٥	الزيادة في رأس المال				
٦	الزيادة في النقدية				
٧	النقص في أوراق الدفع				
٨	الزيادة في بضاعة تامة الصنع آخر المدة				
٩	الزيادة في الاصول الثابتة				
١٠	النقص في الأرباح المحتجزة				

السؤال السابع عشر :

عند زيادة صافي رأس المال العامل بنسبة ٢٠٪ فأن أثر ذلك على نسبة التداول :

أ- زيادة نسبة التداول . ب- نقصان نسبة التداول .

جـ- لايمكن تحديد الاثر بزيادة أو نقصان د- لا شيء مما ذكر .

تمرين الثامن عشر :

من البيانات التالية صور قائمة المركز المالي على شكل تقرير بأستخدام الطريقة التي تظهر رأس المال العامل (المبالغ بآلاف الدنانير) :

أوراق دفع ١٢٠٠ ، قـرض طويل الاجل ٢٠٠٠ ، رأس المال المدفـوع ٤٨٠٠ ، الاحتياطيات ٢٠٠٠ ، أراضي ٩٢ ، مباني ٤٠٠ ، آلات ومعدات ١٢٠٠ ، دائنون ٥٠٠ ، موردون ٥٠٠ ، نقدية ١٢٠٠ ، أوراق مالية ٦٠٠ ، ذمم مدينة ٢٢٠٠ ، مخزون سلعي ٥٣٠٨ .

التمرين التاسع عشر :

أظهرت شركة الأنوار التجارية الارصدة التالية لعام ١٩٩٩ (المبالغ بآلاف الدنانير) :

أراضي ٣٠٤٥ ، مباني ٢٢٦٥ ، موردون ١٠٥ ، الصندوق ٢١٦ ، الذمم المدينة ٦٣ ، أوراق القبض برسم التحصيل ٨٧ ، بضاعة في المخازن ١٠٦٥ ، أوراق الدفع ١٥٠ ، رأس المال ١٥٠٠ ، إحتياطي إجباري ٣١٥ ، سندات ٢٨٦٥ ، قرض مصرفي يستحق السداد عام ٢٠٠١ بقيمة ٩١٥ ، مخصص مكافأة أعضاء مجلس الادارة ٣٦ ، قروض مصرفي منذ بداية عام ١٩٩٧ ويستحق السداد بعد ثلاثة أعوام من الحصول عليه بقيمة ٣٤ ، قرض من المصرف العربي بقيمة ٥٥ تأريخه ١/ ١/ ١٩٩٦ ويستحق السداد في ١/ ١/ ٢٠٠٠ .

المطلوب : تبويب الاصول والخصوم المؤشرة أعلاه بشكل تقرير يوضح صافي رأس المال العامل وإجمالي الاموال المستثمرة .

التمرين العشرون :

المعلومات التالية تتعلق بالميزانيات المقارنة لشركة الاتحاد لعامي ٩٨ ، ١٩٩٩ وكذلك حساب الدخل لعام ١٩٩٩ (المبالغ بآلاف الدنانير) .

الميزانية العامة لشركة الإتحاد

١٩٩٨	١٩٩٩	الاصول	١٩٩٨	١٩٩٩	الخصوم وحقوق الملكية
٦٠	٨٠	الصندوق	١٠	٢٠	أوراق الدفع
–	٣٦	أ. قبض برسم التحصيل	٨٠	٥٠	المجهزين
١٤٠	١٢٠	العملاء (ذمم مدينة)	–	٦٠	العميل خالد
–	٢٠	المجهز محمود	٤٠	١٣٠	قرض طويل الاجل
–	٤	حساب معلق	٨٠٠	٨٠٠	رأس المال
٣٠٠	٤٨٠	المخزون السلعي	٤٠	٦٠	الاحتياطي النظامي
٥٠٠	٤٦٠	الأراضي	٣٠	٨٠	الأرباح المحتجزة
١٠٠٠	١٢٠٠	اجمالي الأصول	١٠٠٠	١٢٠٠	إجمالي الخصوم وحقوق

قائمة الدخل لشركة الإتحاد

	لـعـام ١٩٩٩
صافي المبيعات	٨٠٠,–
(–) تكلفة المبيعات	(٥٥٠,–)
مجمل الربح	٢٥٠
(–) الفوائد الدائنة	(٢٥,–)
صافي الربح الخاضع للضريبة	٢٢٥,–

كما توفر المعلومات التالية :

١– أن معدل الضريبة السنوي هو ٢٠٪ من صافي الربح .

٢– توزع الشركة ما نسبته ١٠٪ من القيمة الاسمية للأسهم ربحاً على المساهمين كل عام .

٣- تبلغ مكافأة أعضاء مجلس الادارة السنوية (٣٠) ألف دينار .

٤- بعد معرفة سبب النقص خلال عام ٢٠٠٠ تم أقفال حساب المعلق .

٥- صافي المبيعات المقدرة لعام ٢٠٠٠ تبلغ ١٢٠٠ ألف دينار .

٦- تم تحصيل كافة الكمبيالات المرسلة الى المرضف لغرض التحصيل في مواعيد أستحقاقها خلال عام ٢٠٠٠ .

٧- تم استلام باقي قيمة البضاعة المجهزة الى العميل خالد والتي سبق

التمرين الواحد والعشرون .

التالي هو الميزانيات العامة لاحدى الشركات لعام ٩٨ و ١٩٩٩ :

١٩٩٨	١٩٩٩	الموجودات	١٩٩٨	١٩٩٩	المطلوبات ورأس المال
٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠	مباني	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	رأس المال
٣٣٦٠٠	٢٤٠٠٠	آلات	١٧٤٤٠	٢٤٤٠٠	أرباح مرحلة
١٧٦٠٠	٢٣٢٠٠	بضاعة	١١٣٦٠	٩٨٠٠	أهتلاك آلات ومباني
١٠٠٠٠	١٣١٠٠	عملاء	٢٤٠٠٠	١٧٦٠٠	موردون
٣٢٠٠	٤٨٠٠	المصرف	٤٠٠	٥٠٠	مخصص ديون مشكوك فيها
			٣٢٠٠	٤٨٠٠	أوراق دفع
٨٨٤٠٠	٨٩١٠٠		٨٨٤٠٠	٨٩١٠٠	المجموع

كما توفرت المعلومات الاضافية التالية :

١- اشترت الشركة في ١/ ١/ ١٩٩٩ آلة جديدة بمبلغ ٦٠٠٠ دينار وباعت آله كلفتها ٩٦٠٠ دينار بمبلغ ٤٥٠٠ دينار في ١/ ١/ ١٩٩٩ مشتراة في ١/ ١/ ١٩٩٣.

٢- معدل الإهتلاك السنوي ١٠٪ للالات و ٥٪ للمباني . كما كانت الارباح الموزعة في عام ١٩٩٩ ٤٨٠٠ دينار .

٣- بلغ الربح الصافي لعام ١٩٩٩ ١١٧٦٠ دينار .

المطلوب :

١– إعداد قائمة التغير في رأس المال العامل .

٢– إعداد قائمة مصادر الاموال واستخداماتها عن عام ١٩٩٩ .

٣– حساب معدل العائد على رأس المال المستثمر لعام ١٩٩٩ .

التمرين الثاني والعشرون :

أظهرت سجلات شركة الفلاح المعلومات التالية المتعلقة بالاصول والخصوم في ١٩٩٩/١٢/٣١

	الأصول (آلاف الدنانير)		الخصوم (آلاف الدنانير)
٢٠٠	أصول ثابتة (بالصافي)	٣٧٠	رأس المال والاحتياطيات
١٨٠	مخزون سلعي	٥٠	قرض طويل الاجل
٥٠	مدينون	١٠٠	دائنون
٧٠	أوراق قبض	٢٠	مخصص الضريبة
٣٠	بنك		
١٠	صندوق		

كما توفرت لديك المعلومات التالية عن نشاط الشركة خلال السنة (المبالغ بآلاف الدنانير) :

٨٠٠ المبيعات (٧٠٪ بالأجل)

٥٠٠ تكلفة المشتريات (٦٠٪ بالاجل)

٨٠ بضاعة ١٩٩٩/١/١

٤٠٠ تكلفة المبيعات

المطلوب : تحديد الحالات الصحيحة مما يلي :

١– أن معدل دوران صافي رأس المال العامل هو تقريباً

أ- ٣,٦٤ مرة ب- ٣٠ مرات جـ- ٧ مرات د- لا شيء مما ذكر

٢- معدل دوران النقدية هو :

أ- (٨) مرات ب- (٦) جـ- (٤) د- لا شيء مما ذكر

التمرين الثالث والعشرون :

استخلصت المعلومات التالية من سجلات شركة المدينة المنورة لعام ١٩٩٩ (بآلاف الدنانير) النقدية (١٢٠٠) ، أوراق مالية (٦٠٠) ، الذمم المدينة (٢٢٠٠) ، آلات ومعدات (١٢٠٠) ، الدائنون (٥٠٠) . موردون (٥٠٠) ، أوراق الدفع (١٢٠٠) ، قرض طويل الاجل (٢٠٠٠) ، رأس المال المدفوع (٤٨٠٠) ، الاحتياطيات (٢٠٠٠) .

المطلوب :

استخدم المعلومات المذكورة في تصوير قائمة المركز المالي على شكل تقرير بأستخدام الطريقة التي تظهر رأس المال العامل .

التمرين الرابع والعشرون :

أظهرت حسابات شركة النور الارصدة التالية في ميزانياتها لسنتي ٩٨ و ١٩٩٩

	١٩٩٨	١٩٩٩
شهرة المحل	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الدائنون	٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
أوراق الدفع	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
مخصص ديون مشكوك فيها	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
المدينون	؟	٢٥٠٠٠٠
النقدية	٥٠٠٠٠	؟

المطلوب : تحديد الحالات الصحيحة من الحالات التالية :

١- في عام ١٩٩٨ ، إذا كان صافي رأس المال العامل يساوي ٢٠٠٠٠٠ دينار فأن

المدينون لعام ١٩٩٨ يبلغ :

أ- ٣١٠٠٠٠ ب- صفر جـ- ٢٥٠٠٠٠ د- ٢٨٠٠٠٠

٢- على أفتراض أن مبلغ المدينون في عام ١٩٩٨ كان ٣٠٠٠٠٠ دينار فأن صافي رأس المال العامل في العام المذكور يصبح :

أ- ٢٦٠٠٠٠ ب- ٣٠٠٠٠٠ جـ- ٢٥٠٠٠٠ د- ٢٢٠٠٠٠

التمرين الخامس والعشرون :

إن التحول من طريقة LIFO إلى طريقة FIFO في حالة إرتفاع الأسعار :

أ- يؤدي الى تحسين نسبة التداول .

ب- يؤدي إلى تحسين صافي رأس المال العامل .

جـ- يعتبر أحد أساليب التلاعب في نسبه التداول من قبل الادارة .

د- الإجابة الصحيحة هي أ+ب

هـ- الإجابة الصحيحة هي أ + ب + جـ .

التمرين السادس والعشرون :

أظهرت سجلات إحدى الشركات البيانات التالية في ٣١/١٢/١٩٩٨ (المبالغ بآلاف الدنانير) :

الأصول : المصرف (٢٠) ، العملاء (٢٥) ، أوراق القبض (٣٥) ، مخزون آخر المدة (٩٠) ، الأثاث (١٥) ، السيارات (٥٠) ، الآلات (٣٥) .

الخصوم : مخصص ضريبة الدخل (١٠) ، ذمم دائنة (٥٠) ، قرض طويل الأجل (٢٥) ، رأس المال (١٨٥) .

المبيعات (٤٠٠) منها ٧٠٪ مبيعات آجله ، المشتريات (٢٥٠) منها ٦٠٪ مشتريات آجله ، بضاعة أول المدة (٤٠) ، تكلفة المبيعات (٢٠٠) .

المطلوب : إحتساب كل من المعدلات التالية :

أ- معدل دوران صافي رأس المال العامل .

ب- معدل دوران إجمالي رأس المال العامل .

التمرين السابع والعشرون .

توفرت لديك المعلومات التالية المستحصلة من سجلات إحدى الشركات ، والمطلوب الإجابة على الأسئلة اللاحقة .

١٩٩٦	١٩٩٧	
٤٥٠٠٠	٨٥٠٠٠	النقدية
٢٢٥٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	المدينون
٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
٢١٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	المخزون
٦٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	الدائنون
٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	أوراق الدفع

من خلال المعلومات المتقدمة المطلوب :

١- سيكون صافي رأس المال العامل في عام ١٩٩٧ .

أ- ٤٨٠٠٠٠ ب- ٥٣٠٠٠٠ جـ- ٢٦٠٠٠٠ د- لاشيء مما ذكر

٢- على افتراض أن الشركة قامت في ١/ ١/ ١٩٩٨ بعملية واحدة وهي سداد الدائنين بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار نقداً فأن صافي رأس المال العامل في ١/ ١/ ١٩٩٨ سيكون :

أ- ٥٣٠٠٠٠ ب- ٤٨٠٠٠٠ جـ- ٢٦٠٠٠٠ د- لاشيء مما ذكر

التمرين الثامن والعشرون :

أستخلصت البيانات التالية من شركة الأفراح للسنة المنتهية في ٣١/ ١٢/ ٩٨ و ٣١/ ١٢/ ١٩٩٩

الميزانية

أسم الحساب	الرصيد في ٣١/١٢/٩٨	الرصيد في ٣١/١٢/٩٩	التغير المطلق
النقدية	؟	؟	٥٠٠
المدينون	؟	؟	٥٠٠
المخزون	؟	؟	١٠٠
الاصول المتداولة	؟	؟	
اصول ثابتة	١٧٥٠	٢١٥٠	٤٠٠
مجموع الاصول	؟	؟	
الالتزامات المتداولة	؟	؟	٥٠٠
قرض طويل الأجل	٥٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠
حقوق الملكية	؟	؟	صفر
مجموع الخصوم			

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٨ :

الرصيد	أسم الحساب
؟	صافي المبيعات (آجلة)
؟	(-) تكلفة المبيعات
؟	مجمل الربح
(٨٨٠٠)	المصروفات التشغيلية
؟	مصروف الفائدة
؟	الضريبة ٥٠ ٪
	صافي الربح (الدخل) بعد الضريبة

معلومات إضافية :

١- صافي رأس المال العامل لعام ١٩٩٨ = ١٢٥٠ دينار

٢- نسبة التداول لعام ١٩٩٨ = ٣,٥ مرة .

٣- معدل العائد على الأصول لعام ١٩٩٩ = ١,٢ مرة .

٤- معدل دوران المدينين لعام ١٩٩٩ = ٢٧,٢ مرة .

٥- معدل دوران الأصول لعام ١٩٩٩ = ٨

٦- عدد مرات تغطية الفوائد لعام ١٩٩٩ = ٢

٧- معدل دوران المخزون لعام ١٩٩٩ = ٥٠

المطلوب : تحديد الأرصدة المفقودة في القوائم أعلاه والمؤشرة بعلامة ؟

التمرين التاسع والعشرون :

التالي عناصر الميزانية العمومية لشركة الأنوار في نهاية العامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وبالمبالغ بآلاف الدنانير :

١٩٩٨	١٩٩٩	الأصول	١٩٩٨	١٩٩٩	الخصوم وحقوق الملكية
–	١٠	المورد سالم	–	٣٠	العميل ناصر
–	٢	المعلق	٤٠	٢٥	الموردين
٣٠	٤٠	الصندوق	٥	١٠	أ. الدفع
–	١٨	أ. قبض برسم التحصيل	٢٠	٦٥	قرض طويل الأجل
٧٠	٦٠	العملاء (ذمم مدينة)	٤٠٠	٤٠٠	رأس المال
١٥٠	٢٤٠	المخزون السلعي	٢٠	٣٠	الاحتياطي الإجباري
٢٥٠	٢٣٠	الأراضي	١٥	٤٠	الأرباح المحتجزة
٥٠٠	٦٠٠	إجمالي الأصول	٥٠٠	٦٠٠	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

والتالي عناصر قائمة الدخل لشركة الأنوار عن عام ١٩٩٩ والمبالغ بآلاف الدنانير.

المبلغ	البيـــــــان
٤٠٠	صافي المبيعات
(٢٧٥)	تكلفة المبيعات
١٢٥	مجمل الربح
(١٢,٥)	الفوائد المدينة
١١٢,٥	صافي الربح الخاضع للضريبة

وإذا علمت أن :-

١- توزع الشركة ١٠٪ من القيمة الاسمية للأسهم ربحاً على المساهمين في كل عام .

٢- مكافأة أعضاء مجلس الادارة السنوية تبلغ ١٥ ألف دينار .

٣- معدل الضريبة السنوية ٢٠٪ من صافي الربح .

٤- المبيعات الصافية المقدرة لعام ٢٠٠٠ تبلغ ٦٠٠ ألف دينار .

٥- تم إقفال حساب المعلق بعد معرفة سبب العجز خلال عام ٢٠٠٠ .

٦- البضاعة المتفق على بيعها إلى العميل ناصر والتي سبق وأن استلمت الشركة عربوناً بقيمة ٣٠ ألف دينار تم إرسالها له واستلام باقي القيمة نقداً خلال عام ٢٠٠٠م.

٧- البضاعة المتفق على شرائها من المورد سالم والتي سبق وأن دفعت الشركة عربوناً لها بقيمة ١٠ آلاف دينار تم إستلامها وإرسال باقي القيمة للمورد نقداً خلال عام ٢٠٠٠ م .

٨- تم تحصيل كافة الكمبيالات المرسلة إلى البنك بهدف التحصيل في مواعيد

استحقاقها خلال عام ٢٠٠٠ م .

٩- من المتوقع شراء أراضي جديدة في ١/٧/٢٠٠٠م بقيمة ٣٠ ألف دينار علماً بأن الاصول الثابتة القابلة للإستهلاك تستهلك في الشركة بمعدل ١٠٪ سنوياً حسب طريقة القسط الثابت .

١٠- تنوي الشركة زيادة رأسمالها في ١/١٠/٢٠٠٠ بما يعادل ١٠٪ من قيمة رأس المال الحالي .

١١- صافي الأرباح المتوقعة لعام ٢٠٠٠ يبلغ ٢٠٪ من صافي المبيعات .

المطلوب :

أ- إعداد قائمة التغير في المركز المالي (قائمة مصادر الأموال واستخداماتها) للفترة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٩ مصنفه حسب تأثيرها في صافي رأس المال العامل؟

ب- إعداد الموازنة العمومية التقديرية لشركة الأنوار وذلك عن عام ٢٠٠٠م ؟

جـ- تحديد الإحتياجات المالية المستقبلية لعام ٢٠٠٠م وبيان مصادر تمويل هذه الاحتياجات ؟

الفصل الخامس
تحليل قائمة التدفقات النقدية
The Analysis of Cash Flow Statement

يعتبر تحليل قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات التي يمكن استخلاصها منها من الوظائف المهمة للتحليل المالي ، وقد تزايدت هذه الاهمية خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين بعد أن ثبت أن القوائم المالية التقليدية المتمثلة بقائمتي الدخل والمركز المالي لا توفران بما فيه الكفاية المعلومات الضرورية سواء لأغراض الإدارة أو الاستثمار . ولذلك فأن الفصل الحالي يسلط الضوء على التدفقات النقدية الداخلة للمشروع والخارجه منه ، ومدى القدرة على إيفاء المنشأة بألتزاماتها النقدية . كذلك فأن الفصل يوضح التطور التاريخي لنشوء هذه القائمة والمراحل التي مرت بها ، والخصائص التي تتميز بها عن قائمتي مصادر الاموال واستخداماتها وقائمة التغير في المركز المالي موضحاً الخطوات والمتطلبات الأساسية لأعداد قائمة التدفقات النقدية وكيفية الاستفادة من المعلومات التي توفرها .

أهداف الفصل :

يهدف الفصل الحالي إلى توفير المعلومات الضرورية التي تمكن القارىء من الإجابة عن التساؤلات التالية :

١- ما المقصود بالتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة والعناصر المكونة لكل منها وأثرها في تحديد السيولة النقدية للمنشأة ومدى القدرة على الإيفاء بالالتزامات النقدية ؟

٢- ما هي مفاهيم قائمة التدفقات النقدية ودورها في تحديد كفاءة إدارة العمليات

النقدية وطبيعة المعلومات التي توفرها ؟

٣- ما هي الخطوات ومتطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة وغير المباشرة.

٤- ما هي الإختلافات بين التطبيقات الخاصة بأعداد قوائم مصادر الأموال وأستخداماتها والتغير في المركز المالي والتدفق النقدي في المنشأة .

التحليل باستخدام قائمة التدفقات النقدية

Analysis Using Cash Flow Statement (C.F.S)

المقدمة : *Introduction*

أوضحت التطبيقات التي مرت بها مشاريع الاعمال المختلفة أن قوائم الدخل والارباح المحتجزة والميزانية العامة لا تستطيع الإجابة على جميع التساؤلات التي يضعها مستخدمي القوائم المالية مثل ؛ ما هو حجم النقدية التي ولدتها الشركة من خلال عملياتها ؟ وهل تستطيع الشركة دفع حصص الارباح للمساهمين عندما تتعرض للخسارة ؟ وكم تم انفاقه على المعدات المشتراة حديثاً مثلاً ؟ ومتى تستطيع الشركة استرداد المبالغ النقدية التي أنفقتها ؟ وغيرها من الاسئلة المرتبطة بالنقدية وقدرة الشركة على توليد السيولة التي تمكنها من مواجهة التزاماتها الجارية .

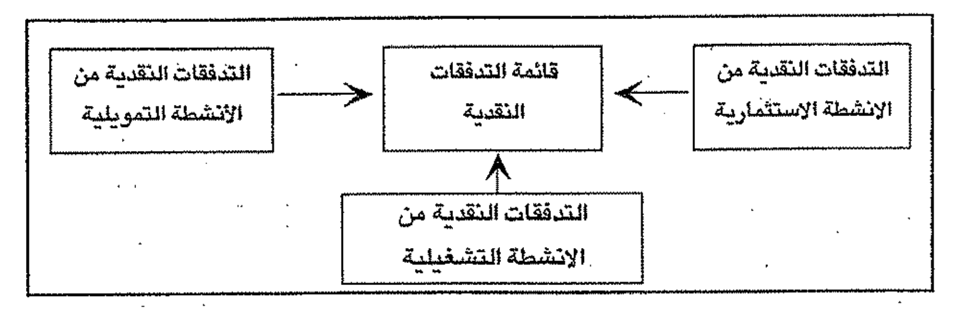
ولذلك فقط ظهرت قائمة التدفق النقدي للإجابة على مثل هذه التساؤلات ، وتعتبر حالياً من القوائم المالية الاساسية والتي توفر معلومات مهمة لاتوفرها قوائم الدخل والارباح المحتجزة والميزانية العامة .

الغرض من قائمة التدفق النقدي The Purpose of Cash Flow Statemnt

إن الغرض الاساسي من إعداد قائمة التدفق النقدي هو الاعلان عن المستلمات النقدية والمدفوعات النقدية للشركة خلال الفترة المحاسبية . ويعرف النقد ضمن هذا الاطار على أنه يتضمن النقدية ومكافئات النقدية كالاستثمارات قصيرة الاجل، وسندات الخزينة والاوراق التجارية أي تلك الأدوات المالية القابلة للتحول إلى نقد بسرعة . والغرض الثاني لاعداد هذه القائمة هو نشر المعلومات عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للشركة للفترة المعنية، وكما يظهره الشكل رقم (١-٥) فأن قائمة التدفقات النقدية تظهر آثار الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد خلال الفترة المالية . أما الآثار المهمة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية التي لا تؤثر على النقدية فأن على الشركة أظهارها في قائمة مستقلة .

الشكل رقم (٥-١)

آثار الأنشطة على قائمة التدفقات النقدية



أما العناصر المكونة لكل نوع من الأنشطة الثلاثة المذكورة فأن الشكل رقم (٥-٢) يقدم تفصيلاً لها .

الشكل رقم (٥-٢)

عناصر الانشطة المكونة لقائمة التدفق النقدي

أ- **الانشطة التشغيلية** : وتمثل الآثار النقدية للمعاملات والاحداث الاخرى التي تدخل ضمن تحديد صافي الدخل ويمكن تلخيص المعاملات المتعلقة بهذا الجانب بما يلي :

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
مبيعات السلع والخدمات	مشتريات البضاعة
الفوائد المستلمة	الرواتب والاجور
حصص الأرباح المستلمة	الفوائد المدفوعة
بيع (تظهير) الأوراق التجارية مقابل النقدية	شراء الاوراق التجارية نقداً (عند تظهيرها)
مصادر الايراد الاخرى غير المتعلقة	المصاريف الاخرى
بالانشطة الاستثمارية والتمويلية	الفقرات الاخرى المرتبطة
(مثل تصفيات قضايا التأمين)	بالانشطة الاستثمارية والتمويلية
	(أي المساهمات أو التبرعات)

ب- **الأنشطة الاستثمارية** : وتمثل الانشطة التي تتعلق بأقتناء أو استبدال أو بيع الموجودات غير المتداولة :

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجه
بيع الممتلكات ، المعمل ، والمعدات	شراء ممتلكات ، المعمل ، والمعدات
بيع الاوراق المالية الوقتية والطويلة الأجل	شراء الاوراق المالية الوقتية والطويلة الاجل
تحصيل القروض	منح قروض

جـ- **الانشطة التمويلية** :

المعاملات التجارية مع الدائنين والمالكين :

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
إصدار اسهم رأس المال	شراء سندات الخزينة
إصدار سندات (للإقتراض بالرهن أو كأوراق ماليه	دفع الديون (اصل الديون فقط)
أو أي اسلوب للإفتراض النقدي طويل الاجل).	دفع حصص الأرباح النقدية .

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في عام ١٩٨٧ بيانا بالمعيار رقم (٩٥) بأسم « قائمة التدفقات النقدية» *(١) والتي اصبحت نافذة المفعول إعتبارا من السنة المالية المنتهية بعد ١٥/٧/١٩٨٨ . وقد حلت هذه القائمة محل قائمة التغيرات في المركز المالي والتي عرفت بموجبها الاموال بشكل عام على انها رأسمال التشغيل .

كما أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية « IASC » المعيار رقم (٧) عام ١٩٩٢ حول نفس الموضوع مؤكداً أهمية الاخذ بقائمة التدفقات النقدية .

استخدامات قائمة التدفقات النقدية ***Uses of Cash flow Statement***

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل من الجهات الداخلية للمشروع والجهات الخارجية .

---

(1) * : FASB. "Statement of finaincal Accunting Standard No,95 "Statement of Cash Flows" Stamford, Conn,1987). Copyright the finanicial Accounting Standard Board, High Rielge Park, Stamford, U.S.A.

أ- استخدامات الادارة :

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات المهمة للإدارة المتخذة سابقاً مثل إصدار اسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الاجل، وغيرها من المعلومات التي لايمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الاخرى إلا بشكل بسيط . إن القائمة تظهر أن التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية كاف لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخلياً بدلاً من الاقتراض الخارجي طويل الاجل بأصدار اسهم أو سندات . وبالعكس ، فإذا ما أظهرت القائمة عجزاً في النقدية ، فأن الادارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز . وباستخدام قائمة التدفق النقدي ، تستطيع الادارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض حصص الارباح للإحتفاظ بالنقدية .

ب- استخدامات المستثمرين والدائنين :

تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي .

١- قابلية المنشأة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية .

٢- قابلية المنشأة على مواجهة التزاماتها الجارية .

٣- قابلية المنشأة على دفع حصص الارباح للمساهمين .

٤- مدى حاجة المنشأة للتمويل الخارجي .

٥- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة.

٦- آثار الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمنشأة خلال الفترة (والتي يكشف عنها عادة بقائمة مستقلة).

طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية «C.F.S.» The Methads of preparing

إن قائمة التدفقات النقدية المستحصلة من الانشطة التشغيلية توضح صافي المبالغ النقدية المستلمة والمدفوعة خلال الفترة المالية للفقرات التي تظهر عادة في قائمة الدخل .

إن هذه التدفقات يمكن إحتسابها بطريقتين . :

١- الطريقة المباشرة Direct Method

٢- الطريقة غير المباشرة : Indirect Method

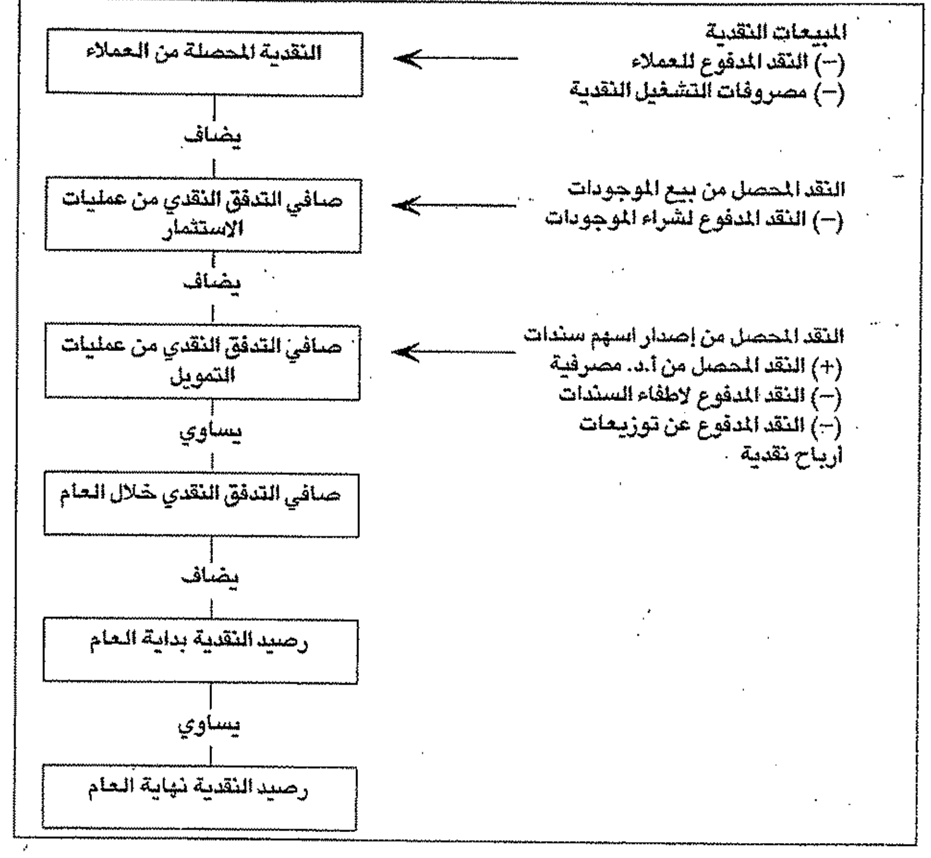
أولاً : الطريقة المباشرة *Direct Method*

بموجب هذه الطريقة يجري أولاً تنزيل المشتريات النقدية والمصاريف التشغيلية النقدية من المبيعات النقدية للوصول الى صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل كخطوة أولى . بعدها يضاف صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار وصافي التدفق النقدي من عمليات التمويل للوصول الى صافي التدفق النقدي خلال العام ، ثم يضاف رصيد النقدية أول العام للوصول الى رصيد النقدية في نهاية العام .

يوضح الشكل رقم (٣-٥) العناصر المؤثرة في إعداد قائمة التدفق النقدي بموجب الطريقة المباشرة .

الشكل رقم (٢-٥)

العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية المعدة بموجب الطريقة المباشرة



الطريقة غير المباشرة *Indirect Method*

تبدأ الطريقة غير المباشرة لاحتساب التدفقات النقدية مع صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق وتقوم بشكل غير مباشر بتعديله بضوء الفقرات غير النقدية التي أثرت على تحديده ، وهو ما يعني أن الطريقة غير المباشرة تعدل صافي الدخل بدلاً من تعديل الفقرات الظاهرة في قائمة الدخل بشكل إنفرادي وتتضمن عملية التعديل .

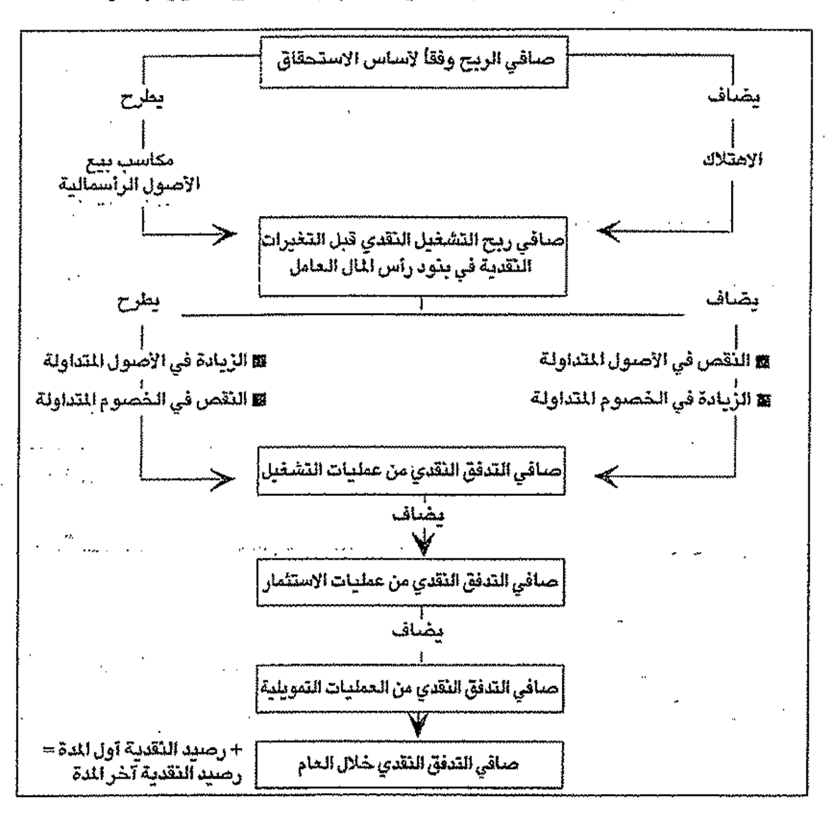
(١) : التغيرات في الأصول المتداولة (غير النقدية) وكذلك الخصوم المتداولة

(٢) : الفقرات المضمنة بموجب صافي الدخل والتي لاتؤثر على النقدية .

إن من الأمثلة على المصاريف التشغيلية التي لا تؤثر على النقد هي مصاريف الأهتلاك ، لانها لا تستلزم عمليات دفع نقدي ، ولذلك ينبغي استبعاده عند قياس النقدية . وبما أن صافي الدخل هو نقطة البدء في قياس التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية ، بموجب الطريقة غير المباشرة فأن مصاريف الاهتلاك ينبغي أن يعاد إضافتها الى صافي الدخل. ويوضح الشكل رقم (٤-٥) العناصر المؤثرة في إعداد قائمة التدفق النقدي بموجب الطريقة غير المباشرة .

الشكل رقم (٤-٥)

العناصر المكونة لقائمة التدفق النقدي المعدة بموجب الطريقة غير المباشرة



ويوضح المثال التالي كيفية تطبيق الطريقتين المباشرة وغير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية .

مثال (١) :

أدناه الموازنات المقارنة لشركة (×) لسنتي ٩٨ و ١٩٩٩ مع قائمة الدخل للشركة المذكورة لسنة ١٩٩٩ :

الميزانيات العمومية لشركة (×) كما هي في ٣١/١٢/٩٨ ، ١٩٩٩

البيـــــان	١٩٩٩ دينار	١٩٩٨ دينار	الفرق الزيادة (النقص) دينار
الموجودات			
النقد	٢١٠٠٠	١٠٠٠٠	١١٠٠٠
الذمم المدينة (بالصافي)	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠
مخزون آخر المدة	٢٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	(٤٠٠٠)
المعدات	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
مجمع الاهتلاك المعدات	(١٠٠٠٠)	(٥٠٠٠)	(٥٠٠٠)
مجموع الموجودات	١٣٧٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٣٢٠٠٠
المتطلبات وحقوق الملكية			
الذمم الدائنة (الدائنون)	٩٠٠٠	١٥٠٠٠	(٦٠٠٠)
الالتزامات المستحقة (واجبة الدفع)	٢٠٠٠	صفر	٢٠٠٠
اسهم رأس المال (١٠ دنانير قيمه اسميه)	٩٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
الارباح المحتجزة	٣٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	١٣٧٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٣٢٠٠٠



قائمة الدخل الشركة (×) للسنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١

المبيعات		١٤٠٠٠٠
(−) كلفة البضاعة		(١٠٠٠٠٠)
إجمالي الربح (الدخل)		٤٠٠٠٠
(−) المصاريف التشغيلية (عدا الاهتلاك)	٢٥٠٠٠	
مصاريف الاهتلاك	٥٠٠٠	(٣٠٠٠٠)
صافي الدخل (الربح الصافي)		١٠٠٠٠

بيانات إضافية :

١− اشتريت المعدات نقداً خلال ١٩٩٩ بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار .

٢− رأسمال الاسهم بقيمة ٣٠٠٠٠ دينار . اصدرت للبيع نقداً بالقيمة الاسمية .

٣− حصص ارباح نقدية أعلن عنها ودفعت في ١٩٩٩ نقداً بمبلغ ٤٠٠٠ دينار .

الحـــــل : لغرض توضيح كيفية تحويل الفقرات المعدة وفق أساس الاستحقاق الى الاساس النقدي تتبع المعادلات التالية :

المتحصلات من العملاء :

صافي المبيعات [(+) النقص في رصيد حساب العملاء
أو
(−) الزيادة في رصيد حساب العملاء] = النقدية المحصلة من العملاء

النقدية المدفوعة للمشتريات :

١− تكلفة البضاعة المبيعة [(+) الزيادة في المخزون السلعي
أو
(−) النقص في المخزون السلعي] = صافي المشتريات

٢− صافي المشتريات [(+) النقص في حساب الموردين وأوراق الدفع
أو
(−) الزيادة في حساب الموردين وأوراق الدفع] = النقدية المدفوعه في المشتريات

النقدية المدفوعة في المصروفات :

المصروفات [(+) زيادة في المصروفات المقدمة أو (−) النقص في المصروفات المقدمة] و [(+) النقص في المصروفات المستحقة أو (−) الزيادة في المصروفات المستحقة] = النقدية المدفوعة في المصروفات

وكقاعدة عامة فأن الزيادة في الاصل المتداول (غير النقدي) يخفض التدفق النقدي الداخل أو يزيد التدفق النقدي الخارج . ولذلك فعندما تزداد الذمم المدينة ، فأن ايرادات المبيعات النقدية تنخفض – وعندما يزداد المخزون السلعي ، فإن كلفة البضاعة المباعة بموجب الاساس النقدي تزداد (أي تؤدي الى زيادة التدفق النقدي الى الخارج) . وعندما تزداد المصاريف المدفوعة مقدماً ، فأن مصاريف التشغيل المعدة على الأساس النقدي تزداد.

وكذلك فأن الزيادة في الالتزامات المتداولة تزيد التدفق النقدي الداخل أو تخفض التدفق الخارج . ولذلك فعندما تزداد الحسابات المستحقة الدفع ، تنخفض تكلفة البضاعة بموجب الاساس النقدي (أي بدلا من دفع نقد ، فأن المشتريات تكون على الحساب)، وعندما تنخفض الالتزامات المستحقة (مثل الرواتب مستحقة الدفع)، فأن مصاريف التشغيل المرتبطة بها والمعدة على الاساس النقدي تزداد. إن الانخفاض في الالتزامات المتداولة يكون لها أثر معاكس على التدفقات النقدية ، ولذلك فأن تحويل قائمة الدخل من أساس الاستحقاق الى الاساس النقدي للمثال المتقدم وهو ما تتطلبه الطريقة المباشرة سيكون كما هو موضح بالتالي:

تحويل قائمة الدخل من اساس الاستحقاق الى الاساس النقدي

الطريقة المباشرة

	أساس الاستحقاق		الاساس النقدي (التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية) نضيف	نطرح		
المبيعات		١٤٠٠٠٠ دينار	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠		١٣٠٠٠٠ دينار
كلفة البضاعة المباعة	١٠٠٠٠٠		٦٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٢٠٠٠	
مصاريف التشغيل	٢٥٠٠٠			٢٠٠٠	٢٣٠٠٠	
مصاريف الاهتلاك	٥٠٠٠			٥٠٠٠	-	
		١٣٠٠٠٠				١٢٥٠٠٠ دينار
صافي الدخل		١٠٠٠٠				٥٠٠٠ دينار

كذلك نستطيع ان نصل الى نفس النتيجة بواسطة الطريقة غير المباشرة ، ولكن بأستخدام الاسلوب التالي :

تحويل قائمة الدخل من أساس الاستحقاق إلى الاساس النقدي

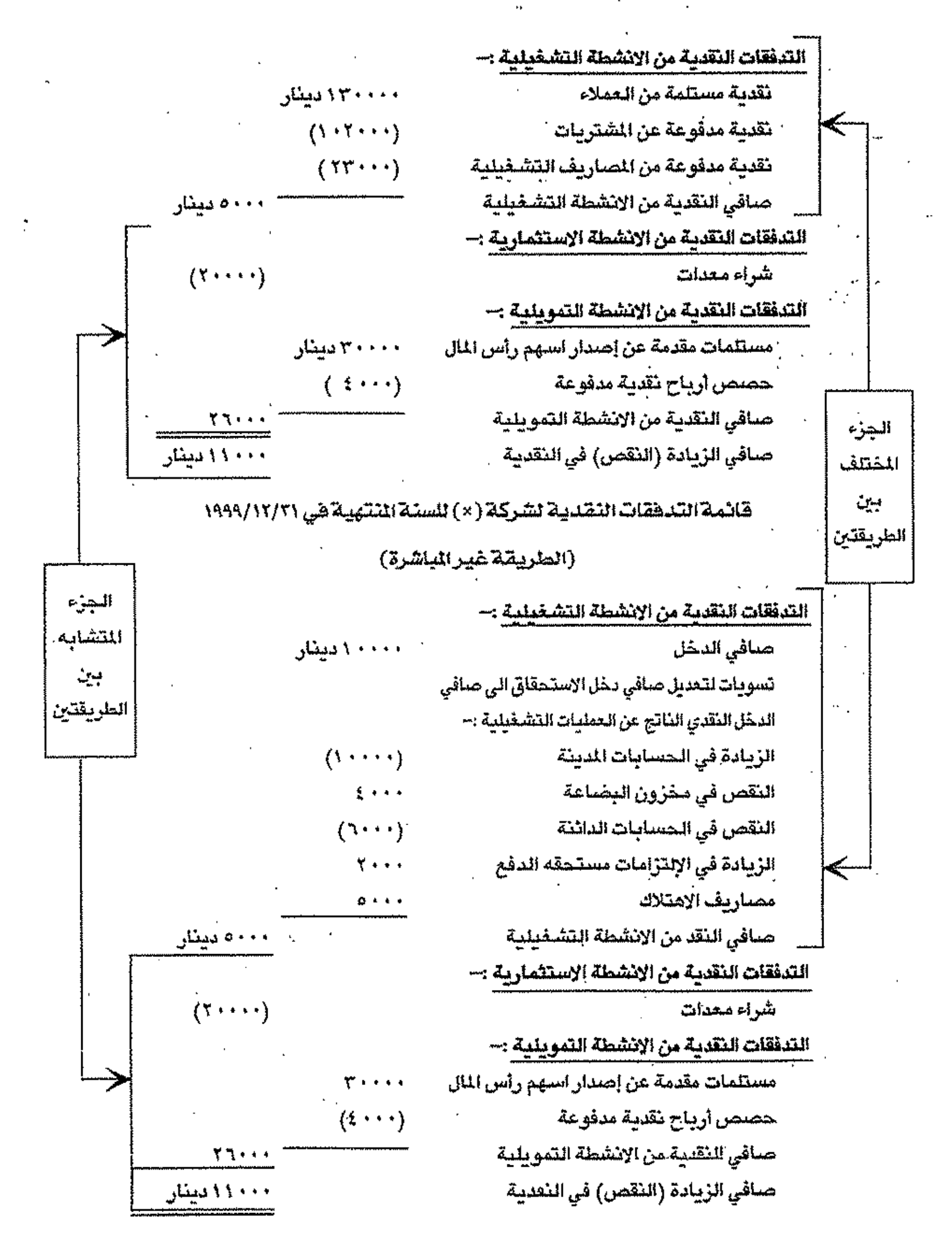
الطريقة غير المباشرة

صافي الدخل		١٠٠٠٠ دينار
تسوية صافي الدخل الى صافي نقدية مستحصل من الانشطة التشغيلية :		
■ الزيادة في الحسابات المدينة	(١٠٠٠٠)	
■ النقص في المخزون السلعي	٤٠٠٠	
■ النقص في الحسابات الدائنة	(٦٠٠٠)	
■ الزيادة في الإلتزامات مستحقة الدفع	٢٠٠٠	
■ مصاريف الاهتلاك	٥٠٠٠	(٥٠٠٠)
صافي النقد من العمليات التشغيلية		٥٠٠٠

ويلاحظ أن كلا الطريقتين قد أوصلتنا إلى نفس النتيجة وهي أن صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية هي ٥٠٠٠ دينار ، وبمعالجة بقية الانشطة الاستثمار والانشطة التمويلية بنفس الاسلوب الذي سبق توضيحه نصل الى قائمة التدفقات النقدية التي يوضحها الشكل رقم (٥-٥) للطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

الشكل رقم (٥-٥)

قائمة التدفقات النقدية لشركة (×) للسنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ (الطريقة المباشرة)



البيان		
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية :-		
نقدية مستلمة من العملاء	١٣٠٠٠٠ دينار	
نقدية مدفوعة عن المشتريات	(١٠٢٠٠٠)	
نقدية مدفوعة من المصاريف التشغيلية	(٢٣٠٠٠)	
صافي النقدية من الانشطة التشغيلية		٥٠٠٠ دينار
التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية :-		
شراء معدات		(٢٠٠٠٠)
التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية :-		
مستلمات مقدمة عن إصدار اسهم رأس المال	٣٠٠٠٠ دينار	
حصص ارباح نقدية مدفوعة	(٤٠٠٠)	
صافي النقدية من الانشطة التمويلية		٢٦٠٠٠
صافي الزيادة (النقص) في النقدية		١١٠٠٠ دينار

قائمة التدفقات النقدية لشركة (×) للسنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١

(الطريقة غير المباشرة)

البيان		
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية :-		
صافي الدخل	١٠٠٠٠ دينار	
تسويات لتعديل صافي دخل الاستحقاق الى صافي الدخل النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية :-		
الزيادة في الحسابات المدينة	(١٠٠٠٠)	
النقص في مخزون البضاعة	٤٠٠٠	
النقص في الحسابات الدائنة	(٦٠٠٠)	
الزيادة في الإلتزامات مستحقه الدفع	٢٠٠٠	
مصاريف الاهتلاك	٥٠٠٠	
صافي النقد من الانشطة التشغيلية		٥٠٠٠ دينار
التدفقات النقدية من الانشطة الإستثمارية :-		
شراء معدات		(٢٠٠٠٠)
التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية :-		
مستلمات مقدمة عن إصدار اسهم رأس المال	٣٠٠٠٠	
حصص أرباح نقدية مدفوعة	(٤٠٠٠)	
صافي النقدية من الانشطة التمويلية		٢٦٠٠٠
صافي الزيادة (النقص) في النقدية		١١٠٠٠ دينار

الأختلافات عن قائمة مصادر الاموال واستخداماتها وقائمة المركز المالي :

كما أشير اليه في الصفحات السابقة فإن قائمة مصادر الأموال واستخداماتها أقرت في عام ١٩٦٣ من قبل المعهد الامريكي للمحاسبين المجازين (AICPA) بموجب الرأي رقم (٣) الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية المالية (APB) التابع للمعهد المذكور. وقد كان الهدف منها بيان المصادر التي حصلت الوحدة الاقتصادية من خلالها على الاموال خلال الفترة الزمنية المعنية والقنوات والاستخدامات التي وجهتها إليها ، ولذلك فانها سلطت الضوء على الأموال (Funds) بشكلها العام بغض النظر عن مدى توفر النقدية ، ورغم أنها وفرت بعض المعلومات النافعة التي لم تكن القوائم المالية الاساسية تكشف عنها ، إلا أن ضآلة هذه المعلومات وتطور الحاجة إلى معلومات جديدة قلل من قيمتها وأبعدتها عن الاستخدام منذ سنوات .

أما قائمة التغير في المركز المالي والتي أقرت بموجب المعيار رقم (٩٥) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في عام ١٩٨٧ فأنها تهتم بتوضيح الجوانب المرتبطة أساسا برأس المال العامل – رأسمال التشغيل ، وصافي رأس المال العامل ، وبالتالي فأنها تعنى بجانب مهم من السيولة النقدية ومكوناتها ، ولكن بسبب تركيزها على جزء من النشاط المالي والنقدي للمشروع والمتمثل بالاصول والخصوم المتداولة فقد ضعف الاهتمام بها لتحل محلها قائمة التدفقات النقدية "Cash Flow Statement" التي اهتمت بجميع الأنشطة الأساسية للمشروع التشغيليه والاستثمارية والتمويلية ، والتي سلطت الضوء على جانب السيولة النقدية بكل أبعادها ووفرت بذلك معلومات كانت القوائم المالية الاساسية قد أغفلتها رغم الحاجة الماسة لها .

ولغرض توضيح التطبيقات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة وغير المباشرة وكذلك الإختلافات بينها وبين تلك الخاصة بقائمة مصادر الأموال

وأستخداماتها وقائمة التغيرات في المركز المالي للمنشأة فأن المثال الشامل التالي يوضح ذلك .

مثال (٢) فيما يلي الميزانيات المقارنة لشركة عمان كما هي في ٣١/١٢/٩٨ و ٣١/١٢/١٩٩٩ وكذلك قائمة الدخل للفترة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٩ :

البيـــــان	١٩٩٨	١٩٩٩
اصول متداولة		
نقدية .	١٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
مدينون (بالصافي)	٤٢٥٠٠٠	٥٢٥٠٠٠
مخزون	٦٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
مصروفات مدفوعة مقدماً	٦٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠
المجموع	١٢٦٠٠٠٠	١٧٢٥٠٠٠
اصول ثابتة :		
أراضي	١٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
معدات وآلات	١٩٠٠٠٠٠	٢٣٥٠٠٠٠
الاهتلاك المتراكم	٦٢٥٠٠٠	٩٦٢٥٠٠
المجموع	٢٢٧٥٠٠٠	٢٨٨٧٥٠٠
مجموع الاصول	٣٥٣٥٠٠٠	٤٦١٢٥٠٠
خصوم متداولة :		
دائنون	٢١٠٠٠٠	١١٢٥٠٠
خصوم طويلة الأجل		
أوراق دفع مصرفية طويلة الاجل	٤٥٠٠٠٠	٧٢٥٠٠٠
أوراق دفع أخرى	١٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠
سندات طويلة الاجل	٩٢٥٠٠٠	٥٥٠٠٠٠
المجموع	١٤٧٥٠٠٠	٢١٢٥٠٠٠
مجموع الخصوم	١٦٨٥٠٠٠	٢٢٣٧٥٠٠
حقوق المساهمين		
رأس المال (القيمة الاسمية ١٠ دنانير للسند)	٣٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
علاوة الاصدار	٥٠٠٠٠٠	٧٧٥٠٠٠
ارباح محتجزة	١٠٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠
مجموع حقوق المساهمين	١٨٥٠٠٠٠	٢٣٧٥٠٠٠
مجموع الخصوم وحقوق المساهمين	٣٥٣٥٠٠٠	٤٦١٢٥٠٠

قائمة الدخل لشركة عمان للفترة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٩

البيـــــان	مبالغ
المبيعات	٤٥٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	(٢٥٠٠٠٠)
مجمل ربح العمليات	٢٠٠٠٠٠
مصروفات التشغيل والفوائد المدينه	(١٧٠٠٠٠)
صافي ربح التشغيل	٣٠٠٠٠
مكاسب بيع اراضي	١٠٠٠٠
صافي الربح قبل الضريبة	٤٠٠٠٠

كما توفرت المعلومات الاضافية التالية :

١- تم إصدار اسهم جديدة عددها ١٠٠٠ سهم بسعر اصدار ٣٢,٥ دينار للسهم .

٢- تم شراء اراضي بمبلغ ٧٥٠٠٠ دينار سدد ثمنها بورقة دفع طويلة الاجل .

٣- تم بيع أراضي تكلفتها ٢٥٠٠٠ دينار بمبلغ ٣٥٠٠٠ دينار .

٤- جرى إطفاء سندات قيمتها الاسمية ٣٧٥٠٠ دينار .

٥- تم شراء معدات بمبلغ ٤٥٠٠٠ دينار نقداً .

٦- كان مصروف الاهتلاك عن السنة والداخل ضمن مصاريف التشغيل ٣٣٧٥٠ دينار.

٧- أعلنت الشركة عن توزيع ارباح بنسبة ٥٠٪ من رأس المال ، وجرى توزيع ارباح نقداً قيمتها ٢٠٠٠٠ دينار .

المطلوب :

١- إعداد قائمة مصادر الاموال واستخداماتها .

٢- إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي للمشروع وفقاً لمدخل رأس المال العامل.

٣- إعداد قائمة التدفقات النقدية بموجب الطريقتين المباشرة وغير المباشرة .

الحل : أولاً : إعداد قائمة مصادر الاموال واستخداماتها للسنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١.

البيــــــان	جزئي	كلي
مصادر الاموال من العمليات التشغيلية		
صافي الدخل (من قائمة الدخل)	٤٠٠٠٠	
(+) مصروف الاهتلاك	٣٣٧٥٠	
مصادر الاموال من العمليات		٧٣٧٥٠
الاموال من مصادر أخرى (الزيادة في الخصوم ورأس المال):		
نقص النقدية	١٠٠٠٠	
الزيادة في أ.د مصرفية طويلة الاجل	٢٧٥٠٠	
الزيادة في أ.د الاخرى	٧٥٠٠٠	
الزيادة في رأس المال	٣٢٥٠٠	١٤٥٠٠٠
مجموع مصادر الاموال		٢١٨٧٥٠
استخدامات الأموال (الزيادة في الاصول والنقص في الخصوم وتوزيعات الأرباح		
زيادة المدينين	١٠٠٠٠	
زيادة المخزون	٤٠٠٠٠	
زيادة المصروفات المدفوعة مقدماً	٦٥٠٠	
زيادة الاراضي	٥٠٠٠٠	
زيادة المعدات	٤٥٠٠٠	
نقص السندات	٣٧٥٠٠	
نقص الدائنون	٩٧٥٠	
توزيعات أرباح	٢٠٠٠٠	
مجموع استخدامات الاموال		٢١٨٧٥٠

ويلاحظ هنا أن الزيادة في رأس المال جاءت عن طريق جمع الزيادات في فقرات حقوق المساهمين مطروحاً منها مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار عن توزيعات الارباح .

٢- إعداد قائمة التغيرات في صافي رأس المال العامل (قائمة التغيرات في المركز المالي) للسنة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٩

البيـــــان	١٩٩٨	١٩٩٩	الاثر على صافي رأس المال العامل
الموجودات المتداولة :			
نقدية	١٧٥٠٠	٧٥٠٠	(١٠٠٠٠)
مدينون	٤٢٥٠٠	٥٢٥٠٠	١٠٠٠٠
مخزون	٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
مصروفات مدفوعة مقدماً	٦٠٠٠	١٢٥٠٠	٦٥٠٠
المجموع	١٢٦٠٠٠	١٧٢٥٠٠	٤٦٥٠٠
المطلوبات المتداولة :			
دائنون	٢١٠٠٠	١١٢٥٠	٩٧٥٠
المجموع	٢١٠٠٠	١١٢٥٠	٩٧٥٠
صافي رأس المال العامل	١٠٥٠٠٠	١٦١٢٥٠	
الزيادة في صافي رأس المال العامل			٥٦٢٥٠

البيـــــان	جزئي	كلي
مصادر الاموال من العمليات التشغيلية		
صافي الربح بعد الضريبة	٤٠٠٠٠	
(-) مكاسب بيع الأراضي	(١٠٠٠٠)	
(+) مصروف الاهتلاك	٣٣٧٥٠	
		٦٣٧٥٠
مصادر رأس المال العامل من عمليات الاستثمار :		
بيع أراضي		٣٥٠٠٠
مصادر رأس المال العامل من عمليات التمويل :		
أ.د مصرفية طويلة الاجل		٢٧٥٠٠
أ.د اخرى		٧٥٠٠٠
إصدار اسهم		٣٢٥٠٠
مجموع مصادر رأس المال العامل		٢٣٣٧٥٠
استخدامات رأس المال العامل في عمليات الاستثمار :		
شراء أراضي	٧٥٠٠٠	
شراء معدات	٤٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠
أستخدامات رأس المال العامل في عمليات التمويل :		
إطفاء سندات	٣٧٥٠٠	
توزيع أرباح	٢٠٠٠٠	٥٧٥٠٠
مجموع أستخدامات رأس المال العامل		١٧٧٥٠٠
الفرق ويمثل الزيادة في صافي رأس المال العامل		٥٦٢٥٠

٣- إعداد قائمة التدفق النقدي

أ- بموجب الطريقة المباشرة : *Direct Method*

بالعودة الى الشكل رقم (٣-٥) ، نجد أن إعداد قائمة التدفق النقدي بموجب الطريقة المباشرة يتطلب إعادة إحتساب النقد المحصل من العملاء (المبيعات + التغير في رصيد المدينون) والنقد المدفوع للمجهزين (المشتريات + التغير في رصيد الدائنون) بعد الاخذ بالاعتبار التغير في رصيد البضاعة وكذلك النقد المدفوع عن مصروفات التشغيل النقدية والفوائد وذلك بأخذ أرصدة أول وآخر المدة للحسابات المعنيه وذلك كالتالي :

١- النقد المحصل من العملاء = ٤٥٠٠٠٠ + (٤٢٥٠٠ - ٥٢٥٠٠) = ٤٤٠٠٠٠ دينار .

٢- النقد المدفوع للمجهزين = مشتريات عام ١٩٩٩ + التغير في رصيد الدائنون

وبما أن المشتريات النقدية لعام ١٩٩٩ تتأثر بأرصدة مخزون أول وآخر المدة .

عليه فأن مشتريات عام ١٩٩٩ النقدية هي :

تكلفة البضاعة المباعة لعام ١٩٩٩ + مخزون آخر المدة - مخزون أول المدة

= ٢٥٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ = ٢٩٠٠٠٠ دينار

عليه فإن النقد المدفوع للمجهزين = ٢٩٠٠٠٠ + ٢١٠٠٠ - ١١٢٥٠ = ٢٩٩٧٥٠ دينار

٣- النقد المدفوع عن مصروفات التشغيل والفوائد :

إن مصروفات التشغيل النقدية تتأثر بالمصروفات المدفوعة مقدماً أول المدة وآخر المدة . ولذلك ينبغي معالجة فرق أرصدة هذا الحساب ، كذلك فأن من الضروري استبعاد مصروفات الاهتلاك لانها مصروفات غير نقدية . عليه فأن النقد المدفوع عن مصروفات التشغيل النقدية هو

(مصروفات التشغيل لعام ١٩٩٩ - الاهتلاك) + رصيد المصروفات المقدمة آخر المدة - رصيد المصروفات أول المدة

(١٧٠٠٠٠ - ٣٣٧٥٠) + ١٢٥٠٠ - ٦٠٠٠ = ١٤٢٧٥٠ دينار

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١

«الطريقة المباشرة»

التدفق النقدي من عمليات التشغيل :		
– النقد المستحصل من العملاء (١)		٤٤٠٠٠٠
– النقد المدفوع الى المجهزين (٢)		(٢٩٩٧٥٠)
– النقد المدفوع عن مصروفات التشغيل (٣)		(١٤٢٧٥٠)
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل		(٢٥٠٠)
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :		
– النقد المحصل من بيع الاراضي	٣٥٠٠٠	
– النقد المدفوع لشراء معدات	(٤٥٠٠٠)	
صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار		(١٠٠٠٠)
التدفق النقدي من عمليات التمويل :		
– النقد المحصل من إصدار اسهم	٣٢٥٠٠	
– النقد المحصل من أوراق دفع مصرفية	٢٧٥٠٠	
– النقد المدفوع لاطفاء سندات	(٣٧٥٠٠)	
– توزيعات أرباح نقدية	(٢٠٠٠٠)	
صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل		٢٥٠٠
صافي التدفق النقدي خلال العام		(١٠٠٠٠)
يضاف رصيد النقدية في بداية العام		١٧٥٠٠
رصيد النقدية في نهاية العام		٧٥٠٠

ب– بموجب الطريقة غير المباشرة ***Indirect Method***

استناداً الى الطريقة غير المباشرة يتم تحويل صافي الربح المحدد على أساس الاستحقاق إلى الاساس النقدي ، وهو ما يتطلب إجراء التسويات التالية :

١– اضافة مصاريف الاهتلاك الى صافي الربح (المعد بموجب مبدأ الاستحقاق)

٢- طرح مكاسب بيع الأراضي .

مع ملاحظة أن صافي التدفق النقدي المستخرج بموجب الطريقة غير المباشرة سيكون مساوياً لصافي التدفق المستحصل بواسطة الطريقة المباشرة .

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١

الطريقة غير المباشرة

البيان		
صافي الربح وفقاً لأساس الاستحقاق		٤٠٠٠٠
(+) مصروف الاهتلاك		٣٣٧٥٠
(-) مكاسب بيع الأراضي		(١٠٠٠٠)
صافي ربح التشغيل النقدي قبل التغيرات النقدية في رأس المال العامل :		٦٣٧٥٠
(+) نقص الاصول المتداولة وزيادة المطلوبات المتداولة		صفر
(-) زيادة الاصول المتداولة ونقص المطلوبات المتداولة :		
- زيادة المدينين		(١٠٠٠٠)
- زيادة المخزون		(٤٠٠٠٠)
- زيادة المصروفات المدفوع مقدماً		(٦٥٠٠)
- نقص الدائنين		(٩٧٥٠)
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل		(٢٥٠٠)
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :		
- النقد المحصل من بيع الاراضي	٣٥٠٠٠	
- النقد المدفوع لشراء المعدات	(٤٥٠٠٠)	
صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار		(١٠٠٠٠)
التدفق النقدي من عمليات التمويل :		
- النقد المحصل من إصدار الاسهم	٣٢٥٠٠	
- النقد المحصل من أ.د مصرفية	٢٧٥٠٠	
- النقد المدفوع لإطفاء السندات	(٣٧٥٠٠)	
- توزيعات أرباح نقدية	(٢٠٠٠٠)	
صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل		٢٥٠٠
صافي التدفق النقدي خلال العام		(١٠٠٠٠)
(=) رصيد النقدية في بداية العام		١٧٥٠٠
رصيد النقدية في نهاية العام		٧٥٠٠

أستخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي :

تعتبر قائمة التدفق النقدي صلة الوصل بين قائمتي الدخل والميزانية العامة ، ولذلك فأنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة من خلال المعلومات المهمة التي تكشفها ، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية توفر أداة مهمة لتقييم سياسات المنشأة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفق النقدي يمكن أستخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المنشأة وأختبار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية . ويعتقد البعض أن أهمية قائمة التدفقات النقدية في توفير المؤشرات عن نشاط المنشأة ومستقبلها لا تقل أهمية عما توفره قائمتي الدخل والميزانية ، ولذلك أقترحت دراسة Ketz and Largry , 1987 *1 دمج قائمتي الدخل والتدفقات النقدية بقائمة واحدة يطلق عليها قائمة الدخل والتدفقات النقدية ، كما توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة قوية بين مقاييس التدفقات النقدية تعتبر مكمله للقوائم المالية الأخرى Prnches et -al- 1975 *2 . ولذلك فأن بعض الدراسات الأخرى التي أجراها (Sunder 1973) *3. توصلت إلى إستنتاج أن المستثمرين والمهتمين مالياً المشمولين بالدراسة قد أبدوا أهتماماً بالتدفقات النقدية وليس بالعائد المحاسبي ، وهو ما يؤشر أهمية هذه التدفقات للمستثمرين بدلاً من العائد المحاسبي على الاستثمار ، وهو نفس الاستنتاج الذي توصلت إليه (Ijiri,1980) *4 و (Gomoblalo and Ketz , 1983) *5 في دراستهم حول نفس الموضوع . كما أن هذا الجانب كان موضع أهتمام دراسة (Largary and Stickneg 1980) *6 التي ربطت بين أهمية التدفقات النقدية وإفلاس الشركات الأمريكية التي لم تهتم بالتمييز بين صافي الدخل

1* Ketz. Edward J. and Largry. James. A. . "Reporting Income and cash flows from operation" Accounting Review, June. 1987

2* Pinches. G.E. et.al.. "The Hierarchical classification of financial Ratios" Journal of Business Research. oct.. 1975 pp. 295-310.

3* Sunder. S.. "Relationship between Accounting changes. and stock prices: Problems of Mensurment and some Empirical Evidence: , Emperical Reseatch in Accounting Selected studies. 1973, pp. 1-45

4* Ijiri. Y., :Recivety and cash flow Accounting", Financial Executive. March 1980. pp. 54-60 .

5* Gomobalo. N. J. and Ketz J.E.. "Notes on cash flow and classification patterns of financial Ratios". The Accounting Review . January 1983, pp. 105-114 .

6* Largary J.. and stickney. C.. "Cash flow. Ratio Analysis and W. T crant Company Bankruptcy". Finacincial Analysis Journal . July - August. 1980. pp. 54.

وصافي التدفقات النقدية ، هذه الاهمية تبلورت أيضاً في دراسة (Lielke and Giaco-mine 1988) * التي أكدت حقيقة أن قائمة التدفق النقدي والمؤشرات التي يمكن أشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات الدخل ببيانات التدفقات النقدية حيث يمكن تقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل .

أ- مقاييس التدفقات النقدية :

إن أهم المقاييس المستخدمة في قياس كفاءة الأنشطة المختلفة والنسب التي تمثلها هي.

١- مقاييس جودة الربحية :

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل المعدل على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المعد على الأساس النقدي . وهذا المقياس يؤشر مدى أهمية أرتفاع النقدية المستحصلة خلال السنة من الأنشطة التشغيليه للمنشأة ، فكلما إرتفع صافي التدفق النقدي كلما أرتفعت نوعية وجودة الأرباح ، بينما نجد أنه في حالة تحقق الدخل بموجب مبدأ الاستحقاق فأن ذلك لايعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع. كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمنشأة تمكن من تقييم إدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة مع المنشآت المماثلة. إن من أهم النسب التي يمكن أشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي ثلاث نسب :

١/١ نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / متطلبات النقدية الأولية (قصيرة الاجل)

The adequity of Cash flows from operating

تدفقات نقدية خارجة تشغيلية

ويقصد «بمتطلبات النقدية الأولية» التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية والفوائد المدفوعة وسداد الديون المستحقة (قصيرة الاجل)

٢/١ مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (قصيرة الاجل) / صافي الدخل

Operating Cash Index

عائد التدفق النقدي

* Lielke. Daoide F. and Giacomino "Ratio Analysis using the new statment of cash flows" . Coifoiate Accounting, winter, 1988, pp. 10-16

٣ / ١ نسبة التدفق النقدي = $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$

Oprating Cash flow Ratio

٢- مقاييس جودة السيولة : *Measures of quality of Liquidity*

توفر السيولة لجميع المنشآت جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الإلتزامات النقدية الجارية ، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة ، فأن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب ، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة . إن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة هي :

٢ / ١ نسبة تغطية النقدية : Cash Ceverage Ratio

وتقاس هذه النسبة بواسطة المعادلة التالية :

نسبة تغطية النقدية = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$

وتؤشر هذه النسبة ما إذا كانت المنشأة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة إلتزاماتها الاستثمارية والتمويلية ، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال كلا الطريقتين .

٢ / ٢ مؤشر التدفقات النقدية الضرورية

وتقاس هذه النسبة بموجب المعادلة التالية :

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الديون المستحقة الاداء ومدفوعات التاجير (قصيرة الاجل)}}$

ويعكس هذا المؤشر على مدى قدرة المنشأة في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية

بشكل يكفي لمواجهة إحتياجاتها التمويلية الضرورية .

٣ / ٢ نسبة الفائدة المدفوعة : Payable Interest Ratio

وتقاس بموجب المعادلة التالية :

نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتوفر هذه النسبة مؤشراً عن مدى إستفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض . إن إرتفاع هذه النسبة يؤشر حقيقة إحتمال تعرض المنشأة لمشاكل السيولة .

٣- مقاييس تقييم السياسات المالية للمنشأة

Meaurse of the Evaluation of the company's financial policies

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية . ومن أهم هذه النسب :

٣/١ نسبة التوزيعات النقدية : Cash Distribution Ratio

وتقاس هذه النسبة بالمعادلة :

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتعكس هذه النسبة سياسة توزيع الارباح على المساهمين ، ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة إلتزامات المنشأة في توزيع الأرباح واستقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى .

٣/٢ نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات Interest and devidends Receivables

وتوفر هذه النسبة مؤشراً عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الاسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمنشأة من أنشطتها التشغيلية وهي تقاسب بالنسبة التالية :

نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات = $\frac{\text{متحصلات الفوائد والتوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التشغيلية}}$

٣/٣ نسبة الانفاق الرأسمالي Capital Expenditurs Ratio

إن قياس هذه النسبة يوفر مؤشراً عن مدى مساهمة مصادر التمويل في الاستثمار في الاصول الثابتة ، وأنخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية . ولذلك فأن هذه النسبة توفر مؤشراً للمستثمرين والمقرضين عن كيفية أستخدام أستثماراتهم من قبل الادارة . وتقاس هذه النسبة بموب المعادلة :

نسبة الانفاق الرأسمالي = $\frac{\text{الاتفاق الرأسمالى}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من إصدار اسهم وقروض طويلة الأجل}}$

إن أستخدام النسب والمقاييس المتقدمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية ومقارنتها بتلك الخاصة بالمنشآت المماثلة ، إضافة إلى مقارنتها بالنتائج التي تظهرها عمليات تحليل قائمة الدخل والمركز المالي في المنشأة ستوفر بلا شك إطار أوسعاً ويمكن من تقييم ادائها بشكل أكثر موضوعية من الاعتماد على النسب المستخدمة في تحليل قوائم الدخل والمركز المالي لوحدها .

أسئلة وتمارين الفصل الخامس

EXERCISES OF CHAPTER (5)

Questions : الأسئلة

السؤال الاول : ما المقصود بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، وما هي أهمية هذه التدفقات في التأثير على نشاط المشروع ومواجهته لالتزاماته الجارية ؟

السؤال الثاني : ما هي مبررات وأغراض ظهور قائمة التدفقات النقدية ، وما هي الفروقات عن قائمتي الدخل والمركز المالي ؟

السؤال الثالث : ما هي الاختلافات بين المعلومات التي تكشفها قائمة التدفقات النقدية وقائمتي مصادر الاموال واستخداماتها والتغير في المركز المالي ؟

السؤال الرابع : ينص المعيار المحاسبي رقم (٧) على الكيفية التي تعد بها قائمة التدفقات النقدية والمحاور الاساسية التي تتضمنها ، وضح هذه المحاور وعناصرها ؟

السؤال الخامس : حدد طرق إعداد قائمة التدفق النقدي ، والفروقات بينهما ومزايا ومتطلبات كل منهما ؟

السؤال السادس : من المعروف أن الخلاف بين طريقتي إعداد قائمة التدفق النقدي المباشرة وغير المباشرة يدور حول جانب أساسي واحد ، ما هو هذا الجانب ، وضحه؟

السؤال السابع : توفر قائمة التدفق النقدي مجموعة من النسب والمؤشرات ، وضح هذه النسب والمؤشرات وهدف كل منهما ومزاياها التي توفرها والتي تفوق تلك النسب التي توفرها النسب المستحصلة من قوائم الدخل والمركز المالي في مجال السيولة ؟

السؤال الثامن : وضح بعض المتغيرات في بعض البنود والتي لا تؤثر في قائمة التدفق النقدي ؟

السؤال التاسع : ما هي المنافع التي تقدمها معلومات قائمة التدفقات النقدية لكل من الادارة والمستثمرين ؟

السؤال العاشر : فيما يلي بعض العمليات التي حدثت في احدى المنشآت ، وضح ما إذا كانت هذه العمليات تمثل (١) مصدراً للنقد ، (٢) أستخداماً للنقد (٣) لا تؤثر على النقد .

١- تسديد قرض طويل الأجل .

٢- إصدار أسهم مجانيه للمستثمرين كجزء من عملية توزيع الارباح .

٣- شراء معدات بشيك .

٤- تحصل دين من أحد العملاء خلال الفترة .

٥- تسديد دين لاحد العملاء خلال الفترة .

٦- اصدارات اسهم مقابل الحصول على قطعة ارض .

السؤال الحادي عشر : لماذا يعتبر تمويل صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق الى صافي الدخل المعد على الاساس النقدي ضروزياً لاعداد قائمة التدفقات النقدية .

التمرين الثاني عشر : خلال عام ١٩٩٩ ، إزداد رصيد حساب المدينين في شركة البساط الاخضر بمبلغ (١٧٥) ألف دينار ، وإزداد رصيد حساب الدائنين بمبلغ (٢٠٠) ألف دينار . وقد أعلنت الشركة عن صافي دخل مقداره (١٧٥٠) ألف دينار ، وكان مصرف الاهتلاك لتلك السنة يساوي مبلغ (٢٦٠) ألف دينار .

المطلوب : حساب صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية باستخدام الطريقة غير المباشرة ؟

التمرين الثالث عشر : كان مبلغ حصص ارباح الاسهم المقرر توزيعها في شركة الاتحاد الوطني (٥٢٠) ألف دينار خلال السنة المالية الحالية ، فاذا كان

رصيد حساب حصص أرباح الاسهم مستحقة الدفع في أو المدة هو (١٦٤) ألف دينار ، ورصيد آخر المدة هو (١٤٠) ألف دينار .

المطلوب : تحديد مبلغ النقدية الذي دفع كحصص أرباح اسهم خلال تلك السنة ؟

التمرين الرابع عشر : كانت مبيعات شركة مكة المكررة لعام ١٩٩٩ هو مليون دينار ، وقد أنخفض رصيد حساب المدينين خلال تلك السنة بمبلغ (١٥٠) ألف دينار ، كما إزداد رصيد حساب الدائنين هو (١٠٠) ألف دينار .

المطلوب : حساب المبيعات النقدية يفرض أن عمليات المدينين والدائنين متعلقة بالعمليات التشغيلية .

التمرين الخامس عشر : أعلنت شركة عمان لصناعة الأثاث المنزلي عن مبيعات مقيارها (٢٠٠) ألف دينار وهي مقدرة على أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي ، فإذا إزداد رصيد حساب المدينين بمقدار (٦٠) ألف دينار ، وإزداد حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى (٢٤) ألف دينار ، وذلك بعد إعدام دين مقداره (١٤) ألف دينار .

المطلوب : إحتساب مبلغ المبيعات النقدية :

التمرين السادس عشر : كان صافي الدخل لشركة الاخوان لعام ١٩٩٩ هو (٦٤٠) ألف دينار ، وكان هنالك خسارة مقدارها (٣٠) ألف دينار عن بيع أرض ، وكان مصروف الاهتلاك هو (١٨٠) ألف دينار عن أصول المصنع ومبلغ إطفاء الشهرة هو (٨٠) ألف دينار .

المطلوب : إحتساب صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية .

التمرين السابع عشر : في عام ١٩٩٩ ، كانت النقدية المستحصلة من الأنشطة التشغيلية والظاهرة في قائمة التدفقات النقدية هي (١) مليون دينار في شركة بغداد للصناعات الهندسية وقد توفرت لديك المعلومات التالية عن بعض الأنشطة التي حصلت خلال العام المذكور :

٢٥٠٠٠ دينار أرباح بيع موجودات ثابتة

٥٠٠٠٠ دينار مدفوعات نقدية عن حصص أرباح الاسهم

١٥٠٠٠ دينار النقص في حساب المدينين

٧٥٠٠ دينار الزيادة في رصيد حساب المخزون السلعي

٢٠٠٠٠ دينار مصروف إطفاء الشهرة

٧٥٠٠٠ دينار مصروف الاهتلاك للسنه

المطلوب : تحديد مبلغ صافي الدخل للشركة لعام ١٩٩٩ .

التمرين الثامن عشر : أظهرت قائمة الدخل لشركة الصيانة الحديثة لعام ١٩٩٨ المعلومات التالية :

(١٨٢) ألف دينار صافي الدخل

(٣,٥) ألف دينار مكاسب بيع أصول ثابتة

(٢٢,٥) ألف دينار مصروف اهتلاك

(٤,١) ألف دينار مصروف إطفاء اصول غير ملموسة

وقد وضح بعد مراجعة الاصول والخصوم في الشركة أن هنالك تغيرات قد حصلت بسبب الانشطة التشغيلية وبالشكل التالي :

١- أن هنالك نقصاً مقداره (٩) آلاف دينار في رصيد حساب المدينين

٢- أن هنالك نقصاً مقداره (٢٦) ألف دينار في رصيد حساب المخزون السلعي

٣- أن هنالك زيادة مقدارها (١,٨٥٠) الف دينا في رصيد المصروفات المدفوعه مقدماً

٤- أن هنالك زيادة مقدارها ٧٠٠ دينار في رصيد حساب الالتزامات المستحقة.

المطلوب : إحتساب التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة .

التمرين التاسع عشر :

البيانات التالية أستخلصت من سجلات شركة المدينة المنورة لعام ١٩٩٩:

قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٩

صافي المبيعات		٨٩٠٠٠٠
(-) تكلفة المبيعات		
+ بضاعة ١/١/٩٩	؟	
صافي المشتريات	٥١٩٠٠٠	
- بضاعة ٣١/١٢/٩٩	؟	
تكلفة المبيعات		٤٦٥٠٠٠
المصروفات التشغيلية		٢٢١٠٠٠
منها (٣٣٠٠٠) اهتلاك		
مصاريف الفائدة		١٢٠٠٠
خسائر بيع معدات		٢٠٠٠
صافي الربح قبل الضريبة		١٩٠٠٠٠
(-) الضريبة		٦٥٠٠٠
صافي الربح بعد الضريبة		١٢٥٠٠٠

بعض عناصر الميزانية العامة كما هي في نهاية ٩٨ و ١٩٩٩

البيان	١٩٩٩	١٩٩٨
النقدية	٥٤٠٠٠	٣٧٠٠٠
الاراضي	٤٥٠٠٠	٧٠٠٠٠
المباني	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
(-) مجمع اهتلاك المباني	(٢١٠٠٠)	(١١٠٠٠)
المعدات	١٩٣٠٠٠	٦٨٠٠٠
(-) مجمع اهتلاك المعدات	(٢٨٠٠٠)	(١٠٠٠٠)
قرض طويل الاجل (إلتزام)	١١٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
رأس المال	٢٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
الأرباح المتحجزة	٢٠٦٠٠٠	١٣٦٠٠٠

كما توفرت لديك المعلومات التالية عن التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية للسنة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٩ (بالطريقة المباشرة)

٨٤٨٠٠٠	النقدية المحصلة من العملاء
١٨٦٠٠٠	المصروفات التشغيلية المدفوعة
٥٢٦٠٠٠	النقدية المدفوعة للموردين
١٢٠٠٠	الفائدة المدفوعة
٦٥٠٠٠	الضرائب المدفوعة
٥٩٠٠٠	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية

معلومات أخرى إضافية :

١- بيعت الارض بقيمتها الدفترية نقداً .

٢- دفعت توزيعات ارباح لعام ١٩٩٩ بمبلغ ٥٥٠٠٠ دينار .

٣- تم شراء معدات بمبلغ ١٦٦٠٠٠ دينار نقداً .

٤- كانت قيمة المعدات المباعة بقيمتها الدفترة ٣٦٠٠٠ .

المطلوب : إعداد قائمة التدفقات النقدية لشركة المدينة المنورة بالطريقة غير المباشرة عن السنة المنتهية ٣١/١٢/١٩٩٩ .

التمرين العشرون :أظهرت سجلات شركة النقليات المتحدة البيانات التالية عن أنشطتها للعام ١٩٩٩ :

قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ /١٢/١٩٩٩

٦٠٠٠٠٠	المبيعات
(٣٦٠٠٠٠)	تكلفة البضاعة المباعة
(٨٠٠٠)	مصروف الاهتلاك
(١٢٨٠٠٠)	مصروفات تشغيليلة أخرى
١٠٤٠٠٠	صافي الدخل

الميزانية المقارنة كما هي في ٣١/١٢/١٩٩٨ و ٣١/١٢/١٩٩٩

البيان	١٩٩٩	١٩٩٨	الزيادة (النقصان)
الارصدة المدينة			
النقدية	١٦٠٠٠	٦٨٠٠٠	٥٢٠٠٠
حساب المدينين (الصافي)	٢٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	١٦٠٠٠
المخزون السلعي	٤٠٠٠٠	٤٨٠٠٠	٨٠٠٠
استثمارات طويلة الاجل	٨٠٠٠	–	(٨٠٠٠)
اصول ومعدات وممتلكات المصنع	١٢٠٠٠٠	١٨٨٠٠٠	٦٨٠٠٠
مجموع الارصدة المدينة	٢٠٤٠٠٠	٣٤٠٠٠٠	١٣٦٠٠٠
الارصد الدائنة			
مجمع الاهتلاك	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٨٠٠٠
حساب الدائنين	١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٨٠٠٠
أوراق دفع قصيرة الاجل – غير تجارية	١٦٠٠٠	١٢٠٠٠	(٤٠٠٠)
اوراق دفع طويلة الاجل	٤٠٠٠٠	٧٢٠٠٠	٣٢٠٠٠
رأس مال الاسهم	١٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
الأرباح المجمعة	١٦٠٠٠	٤٨٠٠٠	٣٢٠٠٠
مجموع الارصدة الدائنة	٢٠٤٠٠٠	٣٤٠٠٠٠	١٣٦٠٠٠

وقد توفرت أيضاً المعلومات التالية :- .

١- توزيع حصص أرباح اسهم بأصدار اسهم بدلاً من توزيعها نقداً .

٢- تم سداد ورقة دفع طويلة الأجل قيمتها ١٦٠٠٠ دينار عن طريق إصدار اسهم عادية بالمقابل ، القيمة السوقية لهذه الاسهم هي ١٦٠٠٠ دينار .

٣- اشتريت معدات للمصنع (إنتاجية) بتكلفة ٦٨٠٠٠ دينار ، وسددت بموجب ورقع دفع طويلة الاجل بمبلغ ٤٨٠٠٠ دينار والباقي ومقداره ٢٠٠٠٠ دينار سددت نقداً

٤ – تم الإعلان عن حصص أرباح اسهم دفعت نقداً ومقدارها ٢٨٠٠٠ دينار .

٥ – بيعت الاستثمارات طويلة الاجل بسعر التكلفة الاصلية نقداً .

المطلوب : إعداد قائمة التدفقات النقدية لعام ١٩٩٩ بأستخدام الطريقة المباشرة .

التمرين الواحد والعشرون :

توفرت لديك البيانات والمعلومات التالية عن نشاط شركة الأضواء المتلئلئة والتي تأسست في ١/ ١/ ١٩٩٩ .

قائمة الدخل	
ايراد المبيعات	١٥٠,٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٦٠,٠٠٠
مصروف الاهتلاك	٤,٠٠٠
مصروفات تشغيلية أخري	٥٤,٠٠٠
صافي الدخل	٣٢,٠٠٠
قائمة المركز المالي	
النقدية	١١٦,٠٠٠
حساب المدينين (صافي)	٤٠,٠٠٠
حساب المخزون السلعي (الجرد المستمر)	٢٠,٠٠٠
الآلات (صافي)	٤٦,٠٠٠
المجموع	٢٢٢,٠٠٠
حساب الدائنين	٢٠,٠٠٠
مصروفات مستحقة الدفع	٣٤,٠٠٠
حصص أرباح اسهم مستحقة الدفع	٨,٠٠٠
أوراق دفع قصيرة الأجل (مقابل الحصول على النقدية)	٢٠,٠٠٠
أوراق دفع طويلة الاجل (مقابل شراء معدات)	٤٠,٠٠٠
رأس مال الاسهم العادية	٨٠,٠٠٠
الارباح المجمعة	٢٠,٠٠٠
المجموع	٢٢٢,٠٠٠

وفيما يلي تحليل لبعض الحسابات والعمليات المختارة .

أ- لقد تم اصدار وبيع ٤,٠٠٠ دينار سهم عادي، القيمة الاسمية ١٠ دنانير للسهم الواحد وبسعر ٢٠ دينار للسهم الواحد نقداً .

ب- اقترض مبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار لمدة سنة واحدة ، وبمعدل فائدة ٩٪ سنوياً واعطى بالمقابل كمبيالة (ورقة دفع) بتاريخ ١/١/١٩٩٩ .

جـ- اشتريت الآلات خلال عام ١٩٩٩ ، بتكلفة ٥٠,٠٠٠ دينار ، دفع منها ١٠,٠٠٠ دينار نقداً واعطي بالباقي كمبيالة بمبلغ ٤٠,٠٠٠ دينار ، تحمل فائد بمعدل ١٠٪ سنوياً ، ولمدة سنة واحدة .

د- شراء بضاعة بتكلفة ٨٠,٠٠٠ دينار (جعل حساب المخزون السلعي) مديناً بها بموجب نظام الجرد المستمر ، دفع من ثمنها مبلغ ٦٠,٠٠٠ دينار نقداً ، وجعل حساب الدائنين دائناً بالمبلغ الباقي ومقداره ٢٠,٠٠٠ دينار .

هـ- اعلنت الشركة عن توزيع حصص ارباح الاسهم النقدية في ٣١/١٢/١٩٩٩ بمبلغ ١٢,٠٠٠ دينار ، دفع منها ٤,٠٠٠ دينار في شهر ١٢ ، وسوف يدفع الباقي في ١/٣/٢٠٠٠ .

المطلوب :

١- إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة .

٢- إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة .

الفصل السادس

أستخدام التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي

Using Financial Analysis To Forcast The Financial Failure

تعرفنا في الفصول السابقة على كيفية أستخدام النسب المالية في التحليل المالي وفي تحليل المركز المالي قصير الاجل في منشآت الاعمال . وفي الفصل الحالي سوف نتعرف الى كيفية أستخدام النسب المذكورة في التنبؤ بالفشل المالي . فقد أظهرت العقود الاخيرة مدى أهمية الاستفادة من التحليل المالي بأستخدام النسب المذكورة ليس في تقييم النشاط السابق للمنشآت وإنما أيضاً في التنبؤ بمدى الكفاءة المالية لانشطتها المستقبلية وفي توفير وسيلة الإنذار المبكر للمنشأة لمساعدتها في الاحتياط المطلوب لأحتمالات الفشل المستقبلي .

أهداف الفصل :

بعد قراءة هذا الفصل يفترض بالطالب أن يكون قادراً على الاجابة على التساؤلات التالية :

١- ما هي أهمية أستخدام التحليل المالي بأستخدام النسب في التنبؤ بالفشل المالي في مشاريع الاعمال ؟

٢- ما هي نماذج التنبؤ بالفشل ؟

٣- كيفية أستخدام النماذج عملياً للوصول الى تقييم مدى الكفاءة المالية المستقبلية للمشروع ؟

أستخدام التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي

Using Financial Analysis For Forcasting Financial Failure

المقدمة : *Introduction*

لقد بدأ المدققون باجراء هذه الاختبارات وخاصة عندما تتوفر لديهم الشكوك بإمكانية استمرارية الوحدة الاقتصادية بمزاولة نشاطها ويقع هذا الاختبار ضمن إطار المراجعة التحليلية .

كما أن دراسات الائتمان من أجل منح القروض والتي تجريها البنوك على المنشآت الطالبة للقروض ساعدت على تطوير هذا الاختبار لضرورة معرفة مدى قدرة المنشآت في الاستمرار في مزاولة نشاطها والضمانات التي يمكن الحصول عليها من أجل ضمان الحصول على قيمة القروض الممنوحة ، ولا ننسى هنا أيضاً مالدراسات الجدوى الاقتصادية ، التي يتم أجراءها بقصد الحصول على التسهيلات المصرفية ، من أهمية في هذا المجال

وبشكل عام نستطيع القول أن الفشل المالي له وجهان :

الاول مالي ويتمثل في العجز المالي للوحدة الى درجة اعلان الافلاس ووضع المنشأة في حالة التصفية .

والعجز المالي يعني أن القيمة الدفترية لالتزامات المنشأة تكون أكبر من القيمة الدفترية لاصولها . وبالتالي تكون المنشأة في حال عجز عن تسديد التزاماتها .

الثاني اقتصادي : ويتمثل في عجز المنشأة عن تحقيق عائد الاستثمار المطلوب على الاموال المستثمرة أي أن عائد الاستثمار في المنشأة أقل من عائد استثماره في مجالات أخرى أو أقل من تكلفة الاموال المستثمرة في المنشأة .

نماذج دراسة التنبؤ بالفشل المالي :

لقد اهتم الامريكيين قبل غيرهم بمثل هذه الدراسات وتم ذلك بتشجيع منالمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين A1CPA وهيئة البورصات SEC وذلك على اعقاب

ازمة الافلاسات الكبيرة التي اجتاحت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية وتحميل مدققو الحسابات المسؤولية عن التضليل الحاصل . ولقد انحصر النقاش حول مسؤولية مدقق الحسابات عن اجراء اختبار استمرارية المنشأة بالعمل أو إعطائه الانذار المبكر حول فشل وإفلاس المنشآت موضوع الدراسة ، ولقد انجز الباحثين العديد من النماذج لاجراء مثل هذه الدراسة نذكر منها :

١- دراسة Altman 68

٢- دراسة Deakin 1972

٣- دراسة Altman and Mc Cough , 1974

٤-دراسة Argenti , 1976

٥- دراسة Ohlson , 1980

٦- دراسة Kida 1981

٧- دراسة Casey 1986

٨- دراسة Sherrod , 1987

٩- دراسة Cammpell , 1993

ومن خلال الاطلاع على هذه النماذج نجد أنها تعتمد على النسب المحاسبية المركبة في أغلبها وكذلك نجد أنها اعتمدت على مؤشرات كمية يتم اشتقاقها من القوائم المالية المنشورة وأحياناً غير المنشورة أيضاً .

ونقطة الاختلاف الجوهرية بين هذه النماذج هو اختلافها في الوزن النسبي المعطى لكل نسبة مالية يتم استخدامها .

والجدير بالملاحظة هنا أنه من الضروري دراسة ظروف كل وحدة على حدى من كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والظروف البيئية المحيطة بها عن اجراء هذا الاختبار واستخدام احدى النماذج المقترحة ، فلا يمكننا استخدام نفس النموذج لكل

الحالات ولكل المنشآت دون مراعاة الظروف المحيطة بكل وحدة . وسوف نقوم بشرح ثلاثة نماذج تعتبر من النماذج الاكثر شيوعاً واستخداماً وهم :

١- نموذج Altman and Mc Cough 1974

٢- نموذج Sherrord , 1987

٣- نموذج Kida 1981

نموذج Altman and Mc Cough 1974 :

يعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية معروفة تدرس خمسة متغيرات مستقلة ومتغير تابع يرمز له بالرمز (Z) ويعتبر هذا النموذج تعديلاً لنموذج Altman الذي تم وضعه عام ١٩٦٨ .

ويعبر عن هذا النموذج رياضياً بالمعادلة التالية

$$Z = 0.012\,x_1 + 0.014\,x_2 + 0.033\,x_3 + 0.006\,x_4 + 0.010\,x_5$$

والنسب المستخدمة في هذا النموذج هي :

$$X1 = \frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$X2 = \frac{\text{الارباح المحتجزة في الميزانية}}{\text{مجموع الاصول}}$$

$$X3 = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

$$X4 = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق المساهمين}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

$$X5 = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

Z = دليل الاستمرارية

وبموجب هذا النموذج فإن المنشآت تصنف إلى ثلاثة فئات من أجل قياس قدرتها على الاستمرارية وهذه الفئات هي :

الفئة الاولى : فئة الوحدات القادرة على الاستمرارية (المنشآت الناجحة) وهي تلك المنشآت التي تكون قيمة (Z) فيها ٢,٩٩ وأكثر .

الفئة الثانية : فئة المنشآت المشكوك في امكانية استمراريتها أي التي يحتمل افلاسها وهي تلك المنشآت التي تكون قيمة (Z) فيها أقل من ١,٨١ .

الفئة الثالثة : فئة المنشآت التي يصعب التنبؤ بوضعها وهي التي تكون قيمة (Z) فيها بين ١,٨١ و ٢,٩٩ ومن أجل تقرير وضعها لا بد من اجراء دراسة تفصيلية لوضعها .

ويعتبر هذا النموذج من النماذج الجيدة لاجراء دراسة الفشل المالي ، حيث أثبت قدرته على التنبؤ بالفشل المالي بنسبة عالية قبل حدوث الافلاس بسنة .

مثال :

مجموع الاصول	٥٠٠
مجموع الخصوم	٣٠٠
الأرباح المحتجزة	١٥٠
صافي ربح التشغيل	١٧٥
القيمة السوقية للاسهم	٣٥٠
أصول متداولة	٤٠٠
خصوم متداولة	٢٥٠
المبيعات	١٢٠٠

$$Z = 0.012\left(\frac{150}{500}\right) + 0.014\left(\frac{150}{500}\right) + 0.033\left(\frac{175}{500}\right) + 0.006\left(\frac{350}{500}\right) + 0.010\left(\frac{1200}{500}\right) =$$

$$= 0.0036 + 0.0042 + 0.01155 + 0.00699 + 0.024 = 0.05034$$

وبمقارنة نتائج الدراسة بمؤشرات الفئات الثلاث المذكورة أعلاه نجد أن احتمال فشل الشركة مؤكد حيث أن $0.05034 \geq 1.81$ بكثير

نموذج *Sherrord , 1987* :

يمتاز هذا النموذج باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في البنك إضافة لدوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المنشأة (الفشل المالي).

ويعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية رئيسية ولكل نسبة وزنها النسبي الخاص بها :

المتغير	النسبة المالية المستحق فيها	الوزن النسبي / بالنقاط
= X 1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	١٧
= X 2	الاصول النقدية / مجموع الاصول	٩
= X 3	حقوق المساهمين / مجموع الاصول	٣,٥
= X 4	صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الاصول	٣٠
= X 5	مجموع الاصول / مجموع الخصوم	١,٢
= X 6	حقوق المساهمين / الاصول الثابتة	٠,١

ويتم تمثيل معادلة هذا النموذج رياضياً كما يلي :

$$Z = 17\,x_1 + 9\,x_2 + 3.5\,x_3 + 20\,x_4 + 1.2\,x_5 + 0.1\,x_6$$

وكما ذكرنا يساعد هذا النموذج على إجراء اختبار دراسة استمرارية المنشأة في مزاولة عملها (الفشل المالي) كما يساعد البنوك على تقييم المركز الائتماني للمنشآت

المتقدمة بطلبات الاقتراض وكذلك يعتبر هذا النموذج أداة مساعدة لادارة البنوك من أجل دراسة المخاطر المحيطة بالقروض الممنوحة وخاصة من أجل تكوين مخصص القروض المشكوك فيها .

ومن ناحية استخدام هذا النموذج لاغراض الاقراض من البنوك تصنف القروض حسب درجة المخاطرة في خمس فئات رئيسية كما يلي :

الفئــــات	مؤشر Z
– الفئة الأولى (قروض ممتازة)	$Z \geq 25$
– الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطرة)	$25 \geq Z \geq 20$
– الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	$20 \geq Z \geq 5$
– الفئة الرابعة (قروض عالية المخاطرة)	$5 \geq Z \geq -5$
– الفئة الخامسة (قروض خطرة جداً)	$Z < 5-$

مثال : من سجلات إحدى المنشآت الاقتصادية ظهرت البيانات التالية :

– مجموع الأصول	١٢٠٠
– مجموع الخصوم	٨٠٠
– الاصول النقدية	٣٠٠
– صافي الربح قبل الضريبة	٤٠٠
– حقوق المساهمين	٦٠٠
– صافي رأس المال العام	٤٠٠
– الأصول الثابتة	٨٠٠

جدول تقييم مخاطرة الاقراض

التسلسل	النسبة	القيمة النسبية 1	الوزن النسبي بالنقاط 2	الحصيلة بالنقاط 2 X 1
1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	0.333	17	5.66
2	الاصول النقدية / مجموع الاصول	0.25	9	2.25
3	حقوق المساهمين / مجموع الخصوم	0.75	3.5	2.625
4	صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الاصول	0.333	20	6.66
5	مجموع الاصول / مجموع الخصوم	1.5	1.2	1.8
6	حقوق المساهمين / الاصول الثابتة	1	0.1	0.1
	مجموع النقاط			19.095

وبالمقارنة مع جدول الفئات نجد مؤشر جودة الاقراض لهذه الوحدة يقع ضمن الفئة الثالثة أي قروض متوسطة المخاطره . ومن أجل منح القرض لابد من إجراء دراسة على أمور لايبرزها التحليل المالي مثل أداء الشركة ومركزها التنافسي في السوق وخبرة إدارة الشركة وربحية الشركة وظروف السوق المحيطة بالشركة .

نموذج *kida 1981*

ويبنى هذا النموذج أيضاً على خمسة متغيرات مرجحة بأرقام مبنية على خمسة نسب مالية رئيسية وهذه المتغيرات هي :

$X_1 = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$

$X_2 = \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{مجموع الخصوم}}$

$X_3 = \frac{\text{الاصول النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

$X_4 = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الاصول}}$

$X_5 = \frac{\text{الاصول النقدية}}{\text{مجموع الاصول}}$

وتكون معادلة هذا النموذج الرياضية كما يلي :

$$Z = 1.042\,X_1 + 0.42\,X_2 - 0.461\,X_3 - 0.463\,X_4 + 0.271\,X_5$$

وحسب هذا النموذج إذا كانت النتيجة (Z) ايجابية تكون الوحدة في حالة أمان من الفشل المالي أما إذا كانت النتيجة (Z) سالبة فتكون احتمالات الفشل مرتفعة ..

ويعتبر هذا النموذج من النماذج الجيدة التي أثبت مقدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي للمنشآت موضوع الدراسة .

مثال : من سجلات احدى المنشآت الاقتصاية ظهرت الارصدة التالية :

مجموع الاصول	1500
مجموع الخصوم	900
المبيعات	2000
الاصول النقدية	400
الخصوم المتداولة	600
حقوق المساهمين	1000

صافي الربح بعد الضريبة 75

المطلوب : اجراء اختبار Kida 1981 للتنبؤ حول مدى قدرة المنشأة على الأستمرار

$$Z = 1.042 \left(\frac{75}{1500}\right) + 0.42 \left(\frac{1000}{900}\right) - 0.461 \left(\frac{400}{600}\right) - 0.463 \left(\frac{2000}{1500}\right) + 0.271 \left(\frac{400}{1500}\right)$$

$$= 0.0521 + 0.466 - 0.307 - 0.617 + 0.072 = 0.3339 -$$

وحسب هذا النموذج نجد أن النتيجة أوضحت أن المنشأة موضوع الدراسة تقع تحت احتمالات فشل مرتفعة لإن نتيجة (Z) سالبة بقيمة 0.3339 .

نتائج الدراسات حول التنبؤ بالفشل المالي :

ولغرض توضيح أهمية الدراسات الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي المستقبلي لمنشآت الأعمال ودور التحليلي المالي فيها نعرض فيما يلي ملخصاً للدراسات السابقة في هذا المجال . ويلاحظ أن بعضاً من هذه الدراسات قد سعى للتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه بخمس سنوات، وبعضها لاربع سنوات وبعضها لسنة واحدة ، كما سعى بعضها لمعرفة النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بأحتمال الفشل في المنشآت صغيرة الحجم والمعايير والوسائل التي يمكن وضعها موضوع التقييم كالقوائم المالية . كذلك توضح الدراسات حجم العينة التي أخضعت للتحليل والاسلوب الاحصائي الذي أستخدم في ذلك والنتائج التي توصلت إليها كل دراسة ومضامين هذه النتائج للتنبؤ بالفشل المالي في منشآت الأعمال .

ملخص الدراسات السابقة والنتائج التي توصلت إليها

اسم الباحث	السنة التي اجريت فيها الدراسة	هدف الدراسة	الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة	حجم عينة الدراسة	اساس التماثل في اختيار المجموعات	متغيرات الدراسة	الاسلوب الاحصائي المستخدم	مدى وجود عينة اختبارية	معدلات الخطأ	درجة الثقة
بيفر Beaver	١٩٦٦	التنبؤ بإحتمال حدوث الفشل قبل وقوعه بخمس سنوات	١٩٥٤- ١٩٦٤	٧٩ شركة فاشلة يقابلها ٧٩ شركة ناجحة	نوعية الصناعة وحجم الاصول وسنة الحصول على البيانات	التدفق النقي / مجموع الالتزامات ، وصافي الربح بعد الضريبة / مجموع الاصول ، ومجموع الأموال المقترضة / مجموع الاصول ، وصافي رأس المال العامل / مجموع الاصول ، ونسبة التداول ، والاصول سريعة التحويل إلى نقدية مطروحاً منها الخصوم المتداولة / تكاليف العمليات مطروحاً منها قسط الاهتلاك .	إختبار التصنيف المزدوج Dichotomous Classification test	لا يوجد	١٠٪، ١٨٪، ٢١٪، ٢٤٪، ٢٢٪ على مدار السنوات الخمس السابقة للفشل	٩٥٪ على الاقل
التمان Altman	١٩٦٨	التنبؤ بإحتمال حدوث الفشل قبل وقوعه بخمس سنوات	١٩٤٦- ١٩٦٥	٣٣ شركة فاشلة يقابلها ٣٣ شركة ناجحة	نوعية الصناعة وحجم الاصول وسنة الحصول على البيانات	رأس المال العامل / مجموع الاصول ، والارباح المحتجزة / مجموع الاصول والربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الاصول والقيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لاجمالي المديونية والمبيعات / مجموع الاصول .	تحليل التمايز الخطي Linear Discriminant Analysis	يوجد للسنة السابقة على الفشل مباشرة	٥٪، ٢٨٪، ٥٢٪، ٦٩٪، ٦٤٪ على مدار السنوات الخمس السابقة للفشل	٩٥٪ على الاقل للسنتين السابقتين على الفشل

ملخص الدراسات السابقة والنتائج التي توصلت إليها

اسم الباحث	السنة التي اجريت فيها الدراسة	هدف الدراسة	الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة	حجم عينة الدراسة	اساس التماثل في اختيار المجموعات	متغيرات الدراسة	الاسلوب الاحصائي المستخدم	مدى وجود عينة اختبارية	معدلات الخطا	درجة الثقة
ديكن Deakin	١٩٧٢	التنبؤ بإحتمال حدوث الفشل قبل وقوعه بخمس سنوات	١٩٦٤ - ١٩٧٠	٣٧ شركة فاشلة يقابلها ٣٢ شركة ناجحة	لايوجد	التدفق النقدي / إجمالي الاموال المقترضة ، وصافي الربح ، مجموع الاصول ، ومجموع الاموال المقترضة / مجموع الاصول والاصول المتداولة / مجموع الاصول ، والاصول السريعة التحول الى نقدية / مجموع الاصول ونسبة التداول ، والاصول سريعة التحويل الى نقدية / الخصوم المتداولة والنقدية / المبيعات ، والاصول سريعة التحويل الى نقدية / المبيعات ، وصافي راس المال العامل / المبيعات ، والنقدية / المبيعات	تحليل التمايز الخطي	يوجد	٣٪، ٤،٥٪، ٤،٥٪، ٢١٪، ١٧٪ على مدار السنوات الخمس السابقة للفشل	١٥٪ على الأقل

ملخص الدراسات السابقة والنتائج التي توصلت إليها

اسم الباحث	السنة التي اجريت فيها الدراسة	هدف الدراسة	الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة	حجم عينة الدراسة	اساس التماثل في اختيار المجموعات	متغيرات الدراسة	الاسلوب الاحصائي المستخدم	مدى وجود عينة اختبارية	معدلات الخطا	درجة الثقة
ادمستر Edmister	١٩٧٢	تحديد النسب المالية التي يمكن إستخدامها للتنبؤ باحتمال حدوث الفشل للشركات صغيرة الحجم	١٩٥٨ – ١٩٦٥	٤٢ شركة فاشلة يقابلها ٤٢ شركة ناجحة	لايوجد	التدفق النقدي / الخصوم المتداولة وحق الملكية / المبيعات ، وصافي راس المال العامل / المبيعات والخصوم المتداولة / حق الملكية ، والمخزون / المبيعات . والاصول سريعة التحويل إلى نقدية / الخصوم المتداولة	تحليل التمايز الخطي	لا يوجد	٧٪ في السنة السابقة للفشل	٩٥٪ على الاقل
ولككس Wilcox	١٩٧٣	التنبؤ باحتمال حدوث الفشل قبل وقوعه بخمس سنوات	١٩٤٩ – ١٩٧١	٥٢ شركة فاشلة يقابلها ٥٢ شركة ناجحة	نوعية الصناعة وحجم الاصول وسنة حصولها على البيانات	متغير واحد مركب يتمثل في التدفق النقدي المعدل	اسلوب الاستنتاج الاحصائي	لا يوجد	٦٪، ١٠٪ ١٢٪، ١٠٪ ٢٤٪ على مدار السنوات الخمس السابقة للفشل	٩٥٪ على الاقل
بلوم Blum	١٩٧٤	تحديد المتغيرات التي يمكن استخدامها للتنبؤ باحتمال حدوث الفشل	١٩٥٤ – ١٩٦٨	١١٥ شركة فاشلة يقابلها ١١٥ شركة ناجحة	نوعية الصناعة وحجم الاصول وسنة حصولها على البيانات	الاصول سريعة التحويل الى نقدية / الاصول المتداولة ، والاصول سريعة التحويل الى نقدية / المخزون ، والتدفق النقدي / مجموع الاموال المقترضة ، وصافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية ، والانحراف المعياري لصافي الربح ومعدل التغير في الانحراف المعياري لنسبة الاصول سريعة التحويل الى نقدية / المخزون	تحليل التمايز الخطي	لا يوجد	٧٪، ٢٢٪ ٢٠٪، ١٤٪ ١٧٪ على مدار السنوات الخمس السابقة	٩٥٪ على الاقل

ملخص الدراسات السابقة والنتائج التي توصلت اليها

اسم الباحث	السنة التي اجريت فيها الدراسة	هدف الدراسة	الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة	حجم عينة الدراسة	اساس التماثل في اختيار المجموعات	متغيرات الدراسة	الاسلوب الاحصائي المستخدم	مدى وجود عينة اختبارية	معدلات الخطا	درجة الثقة
التمان وزملاؤه Altman et. al	١٩٧٧	تحديد المتغيرات التي يمكن استخدامها للتنبؤ بالفشل قبل وقوعه والمفاضلة بين اسلوب تحليل التمايز الخطي، وتحليل التمايز التربيعي	١٩٦٩– ١٩٧٥	٥٣ شركة فاشلة يقابلها ٥٨ شركة ناجحة	نوعية الصناعة وحجم الاصول وسنة حصولها على البيانات	الارباح المحتجزة / مجموع الاصول ، الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الاصول ، والقيمة السوقية لحقوق المساهمين خلال خمس سنوات / مجموع راس المال ، ولو غاريتم مجموع الاصول الملموسة ، ونسبة التداول ، ولو غاريتم معدل تغطية الفوائد ، والربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الاصول الملموسة .	تحليل التمايز الخطي	لا يوجد	٧٪ في السنة السابقة للفشل	٩٥٪ على الاقل
نورتون وسميث Norton and Smith	١٩٧٩	التنبؤ باحتمال حدوث الفشل قبل وقوعه باربع سنوات باستخدام القوائم التاريخية والقوائم المالية المعدلة	١٩٧١– ١٩٧٥	٣٠ شركة فاشلة يقابلها ٣٠ شركة ناجحة	نوعية الصناعة وحجم الاصول وسنة حصولها على البيانات	النقدية ، الخصوم المتداولة ، والنقدية / مجموع الاصول ، والاصول سريعة التحويل الى نقدية / مجموع الاصول والاصول المتداولة / مجموع الاصول ، والتدفق النقدي / مجموع الاصول ، والتدفق النقدي / مجموع الالتزامات ، وصافي الربح / المبيعات والخصوم المتداولة / مجموع الاصول ، ربح سرع الالتزامات / مجموع الاصول ، ومجموع الالتزامات مضافاً اليها الاسهم الممتازة / مجموع الاصول ، وحقوق الملكية / مجموع الالتزامات وحقوق الملكية ، الالتزامات طويلة الاجل وحقوق الملكية، والمبيعات / النقدية ، والمبيعات / الذمم ، والمبيعات . المخزون ، والمبيعات / الاصول المتداولة سريعة التحول الى نقدية المبيعات / راس المال العامل ، والفاصل النقدي ، والفاصل الدفاعي .	تحليل التمايز الخطي	لا يوجد	١١,٥٪ ١٦,٧٪ ١٦,٧٪ ١٨,٣٪ في السنوات الاربع السابقة للفشل	٩٥٪ على الاقل

ملخص الدراسات السابقة والنتائج التي توصلت إليها

اسم الباحث	السنة التي اجريت فيها الدراسة	هدف الدراسة	الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة	حجم عينة الدراسة	اساس التماثل في اختيار المجموعات	متغيرات الدراسة	الاسلوب الاحصائي المستخدم	مدى وجود عينة اختبارية	معدلات الخطا	درجة الثقة
اولسن Ohlson	١٩٨٠	التنبؤ بإحتمال حدوث الفشل قبل وقوعه	١٩٧٠ ١٩٧٦	١٠٥ شركة فاشلة يقابلها ٢٠٥٨ شركة ناجحة	لايوجد	لوغاريتم إجمالي الاصول / مستوى التغير في الاسعار ، ومجموع الاموال المقترضة / مجموع الاصول ، وصافي رأس المال العامل / مجموع الاصول ، والخصوم المتداولة / الاصول المتداولة ، وصافي الربح / مجموع الاصول ، وصافي الاموال المتولده من العمليات / اجمالي الخصوم ، ومتغير اعتباري بقيمة تساوي الواحد الصحيح إذا كان إجمالي اصول الشركة أكبر من خصومها وبقيمة تساوي الصفر إذا كان العكس ، ومتغير اعتباري بقيمة تساوي الواحد الصحيح إذا كان صافي الدخل رقم سالب وبقيمة تساوي الصفر إذا كان رقم موجب ومقياس للتغير في صافي الدخل.	التحليل اللوغاريتمي Logit. Analysus	لايوجد	٥٠١٪ في السنة الوحيد التي اجريت فيها الدراسة	٩٥٪ على الاقل
شارما ومهاجان Norton and Smith	١٩٨٠	تحديد المتغيرات التي يمكن استخدامها للتنبؤ بالفشل قبل وقوعه	١٩٧٠ ١٩٧٦	٢٣ شركة فاشلة يقابلها ٢٣ شركة ناجحة	نوعية الصناعة وحجم الاصول	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الاصول وصافي الربح قبل الفوائد والضرائب / الفوائد المستحقه ، التدفق النقدي / اجمالي الاموال المقترضه ، والقيمة السوقية لحقوق الملكية / مجموع الموارد المالية ، ونسبة التداول ، وصافي المبيعات / النقدية وصافي المبيعات / الذمم ، وصافي المبيعات / المخزون وصافي المبيعات / صافي رأس المال العادل ، والارباح المحتجزة / اجمالي الاصول ، وقيمة إجمالي الاصول .	تحليل التمايز الخطي	يوجد	٨٪، ٢٢٪ ٢٨٪، ٢٧٪ ١٩٪ على مدار السنوات الخمس السابقة	٩٥٪ على الاقل

ملخص الدراسات السابقة والنتائج التي توصلت إليها

اسم الباحث	السنة التي اجريت فيها الدراسة	هدف الدراسة	الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة	حجم عينة الدراسة	اساس التماثل في اختيار المجموعات	متغيرات الدراسة	الاسلوب الاحصائي المستخدم	مدى وجود عينة اختبارية	معدلات الخطأ	درجة الثقة
لاني وزملاؤه Lana et. al	١٩٨٦	بناء نموذج للتنبؤ باحتمال حدوث الفشل للبنوك قبل وقوعه بعامين على الاقل	١٩٧٩ ١٩٨٣	١٣٠ بنك فاشل يقابلة ٣٣٤ بنك ناجح	الموقع الجغرافي والوضعية القانونية وحجم الاصول وعدد فروع البناء ، وعمر البنك	لوغاريتم مجموع رأس المال / مجموع الاصول ، ولوغاريتم مجموع القروض / مجموع رأس المال ولوغاريتم المبيعات ومن المون الخزانة والمشتريات من الاوراق المالية / مجموع الاصول ، وصافي القروض المسترده / مجموع القروض ، ولوغاريتم احتياطي خسائر القرض/ مجموع مصروفات العمليات ؛ ولوغاريتم مجموع تكاليف القروض / صافي الدخل مضافا إليه خسائر القروض ، ولوغاريتم القروض التجارية والصناعية / مجموع القروض ، والقروض برهن العقارات الثابتة / مجموع القروض ، وعائد القروض/ صافي القروض واجمالي دخل العمليات / مجموع الاصول ، وفوائد الودائع / الودائع الرقميه والادخارية والضرائب الدخلية / الربح قبل الضرائب ومعاملات الاوراق المالية ولوغاريتم مجموع مصروفات العمليات / مجموع دخل العمليات ، وصافي الدخل / مجموع الاصول وصافي الدخل / مجموع رأس المال ، وصافي الدخل / مجموع دخل العمليات ، ومجموع القروض / مجموع الودائع ، ومجموع القروض / مجموع الاصول ، ولوغاريتم النقدية والاوراق المالية / مجموع الاصول ولوغاريتم الاوراق المحلية / مجموع الاصول ، ولوغاريتم المشتريات من اخر الخزانة والمبيعات من الاوراق المالية / مجموع الاصول .	تحليل التمايز الخطي وتحليل التمايز التربيعي وأحد اساليب الاحتمالات The Proportional hazards model	يوجد	١٣٪ ١٦٪ وفقاً لتحليل التمايز الخطي ١٣٪ ٢١٪ وفقاً لتحليل التمايز التربيعي ١١٪ ١٫٩٪ وفقاً لاسلوب الاحتمالات	٩٥٪ على الاقل

ملخص الدراسات السابقة والنتائج التي توصلت إليها

اسم الباحث	السنة التي أجريت فيها الدراسة	هدف الدراسة	الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة	حجم عينة الدراسة	أساس التماثل في اختيار المجموعات	متغيرات الدراسة	الأسلوب الاحصائي المستخدم	مدى وجود عينة اختبارية	معدلات الخطأ	درجة الثقة
ثيدوسير Theodassiou	١٩٩١	بناء نموذج التنبؤ بالفشل قبل وقوعه	١٩٧٥ ١٩٨٦	٤٥ شركة فاشلة يقابلها ٣٠٩ شركة ناجحة	نوعية الصناعة وحجم الشركة وقد استخدام حجم التداول وعدد العمال كمقياس للحجم	نسبة التداول ، وصافي رأس المال العامل / مجموع الاصول ، والاصول سريعة التحويل إلى نقدية / الخصوم المتداولة ، والقروض طويلة الاجل / مجموع الاصول ، واجمالي المديونية / مجموع الاصول وصافي الدخل / مجموع الاصول ومجمل الربح / مجموع الاصول وصافي حق الملكية / مجموع الاصول .	نموذج الاحتمالات الخطي Linear Probability النموذج اللوغاريتمي Logit Model	يوجد	٧,٣٪ في السنة الوحيدة التي أجريت فيها الدراسة	٩٥٪ على الاقل
هندي	١٩٩١	بناء نموذج يتنبأ بالتآكل الكامل لرأسمال الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في مصر	١٩٨١ ١٩٨٧	١٨ شركة تآكل رأسمالها بالكامل يقابلها ١٨ شركة ناجحة	طبيعة النشاط وحجم الاصول وسنة الحصول على البيانات	مجموع الاموال المقترضة / مجموع الاصول وصافي الربح قبل الضريبة / المبيعات وحق الملكية مضافا إليه القروض طويلة الاجل / الاصول الثابتة بما فيها المشروعات تحت التنفيذ ومعدل العائد على المتاجره بالملكية ، والمخزون السلعي / الاصول المتداولة ورصيد السحب على المكشوف / حق الملكية .	تحليل التمايز الخطي	يوجد	٨,٣٪ ١١,٨٪ ١٨,٢٪ ١٤,٧٪ ٣٢٪على مدار السنوات الخمس السابقة للفشل	٩٥٪ على الاقل في السنوات الأربع الأولى، ٩٠٪ على الاقل في السنة الخامسة

ملخص الدراسات السابقة والنتائج التي توصلت إليها

اسم الباحث	السنة التي اجريت فيها الدراسة	هدف الدراسة	الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة	حجم عينة الدراسة	اساس التماثل في اختبار المجموعات	متغيرات الدراسة	الاسلوب الاحصائي المستخدم	مدى وجود عينة اختبارية	معدلات الخطا	درجة الثقة
بلات وبلات Platt and Platt	١٩٩١	بناء نموذج التنبؤ بالفشل قبل حدوثه	١٩٧٢ - ١٩٨٧	١٨٣ شركة فاشلة يقابلها ١٨٣ شركة ناجحة	حجم الاصول وسنة الحصول على البيانات	التدفق النقدي / المبيعات وصافي الاصول الثابتة / مجموع الاصول والمديونية قصيرة الاجل / اجمالي الميزانية ، ومعدل النمو في المبيعات ، ومخرجات الصناعة / التدفق النقدي من المبيعات ، ومخرجات الصناعة / نسبة الاقتراض الى مجموع الاصول	النموذج اللوغاريتمي Logit Model	لايوجد	١٤,٥٪ في السنة الوحيدة التي اجريت فيها الدراسة	٩٥٪ على الاقل
تام وكيانج Tam and Kiang	١٩٩٢	بناء نموذ للتنبؤ بفشل البنوك قبل حدوثه	١٩٨٥ - ١٩٨٧	٥٩ بنك فاشل يقابله ٥٩ بنك ناجح	حجم الاصول وعدد فروع البنك ، وعمر البنك ، الوضعية القانونية للبنك	رأس المال / حجم الاصول ، وقروض المزارعين بضمان انتاج الزراعي ، قروض عقارية بضمان اراضي زراعية / صافي القروض والايجار ، وقروض تجارية وصناعية / صافي القروض والايجار ، وقروض الافراد / صافي القروض والايجار ، وقروض عقارية / صافي القروض والايجار ، واجمالي القروض التي تستحق بعد ٩٠ يوم او اكثر / صافي القروض والايجار ومجموع القروض غير المتراكمة مضافا اليها قيمة الايجار / صافي القروض والايجار واحتياطي خسائر القروض / متوسط قيمة القروض وصافي قيمة الودائع عند الاقفال / متوسط قيمة القروض ، ومعدل العائد على الاصول ، والفوائد المدفوعة على الودائع / مجموع الودائع ، واجمالي المصاريف ، مجموع الاصول ، وصافي الدخل / مجموع الاصول والفوائد والمصاريف ، القروض ، الدخل على ايجار المالي / صافي القرض والايجار واجمالي الدخل / اجمالي التكاليف والنقدية الخزانة والاوراق الحكومية / مجموع الاصول واجمالي القروض والايجال المالي / مجموع الاصول واجمالي القروض والايجار / مجموع الودائع	تحليل التمايز الخطي واحد اساليب الانحدار الخاصة Logistic Model	يوجد	١١٪ ٦٪ في سنتي الدراسة	٩٥٪ على الاقل

أسئلة وتمارين الفصل السادس

EXERCISES OF CHAPTER (6)

الأسئلة : ***Questions***

السؤال الأول : ما أهمية أن تتميز المعلومات المحاسبية بقدرة تنبؤية ؟

السؤال الثاني : وضح أهمية فرض أستمرارية المشروع في المحاسبة ؟

السؤال الثالث : هل تعتقد أن النماذج الرياضية المتعارف عليها في التنبؤ بالفشل المالي يمكن أن تطبق عملياً على مشاريع الأعمال ، وما هي فرصتها في النجاح؟

السؤال الرابع : هل من الضروري التنبؤ بالفشل وما هي أهمية المعلومات التي يمكن جمعها ضمن هذا الهدف وما هي طبيعة مثل هذه المعلومات ؟

السؤال الخامس : وضح العلاقة بين القدرة التنبؤية للنموذج وطول فترة التنبؤ وما إذا كانت هذه العلاقة عكسية أم طردية ؟

التمرين السادس : استحصلت المعلومات التالية من قوائم شركة الإتحاد المساهمة العامة في ٣١/١٢/١٩٩٩ :

البيـــــان	المبلغ	البيـــــان	المبلغ
مجموع المطلوبات المتداولة	٨٠٠	صافي المبيعات	٣٦٠٠
مجموع الأصول	١٩٥٠	صافي الربح قبل الفوائد	
مجموع المطلوبات	١٢٠٠	والضريبة	٦٠٠
حقوق المساهمين بالقيمة		فوائد مدينة	١٥٠
الدفترية	١٥٠	الارباح المحتجزة	
حقوق المساهمين لون	٩٠	٩٩/١٢/٣١	٢٤٠
المخزون	٢٤٠	النقدية	٢٧٠
الأصول المتداولة	٧٥٠	الاصول الثابتة (بالصافي)	١٢٠٠

كما أن معدل الضريبة هو ٤٠٪

المطلوب : ١- تحديد قيمة (Z) بموجب النماذج الثلاث Sherrod. Kida, Altman and McCough بعد سنة من تاريخ الميزانية .

٢- بإستخدام نموذج Sherrod صنف درجة المخاطرة المحيطة بالقرض ، لو قامت الشركة بالإقتراض من أحد المصارف .

التمرين السابع :

في ٣١/١٢/١٩٩٩ ، قامت شركة المعدات المنزلية الأردنية بأعداد حساب الدخل والميزانية العمومية لأنشطتها للسنة المالية المذكورة والموضحة أدناه ، كما قامت الشركة بأعداد موازناتها التخطيطية التي اتضح من خلالها أنها ستكون بحاجة إلى قرض مصرفي معين لمواجهة إلتزاماتها خلال العام ٢٠٠٠ . وقد قامت الشركة بتقديم المعلومات التالية للمصرف للغرض المذكور :

الميزانية العمومية لشركة المعدات المنزلية

كما هي في ٣١/١٢/١٩٩٩

المبالغ بآلاف الدنانير

الأصـــــول		المطلوبـــــات	
الأصول المتداولة		**الخصوم المتداولة**	
النقدية	٤٣٢٠	دائنون	٨٦٢٥
أوراق مالية مدرجة بالبورصة	١٩٢٠	أوراق دفع	٩١٠٠
المدينون (بالصافي)	١٧٦٠٠	ضرائب مستحقه	٣١٥٠
المخزون	٢٨٥٧٠	مطلوبات متداولة أخرى	٢٤٠٦
		اقساط قروض مستحقة الدفع	٢١٥٠
مجموع الأصول المتداولة	٥٢٤١٠	مجموع المطلوبات المتداولة	٢٥٤٣١
الأصول الثابتة			
آلات ومعدات (بالصافي)	٢٩٨٩٠	قروض طويلة الأجل	٢٣١٥٠
	٨٢٣٠٠	مجموع المطلوبات	٤٨٥٨١
		راس المال اسهم عادية (١٠ دنانير للسهم / قيمة اسميه)	١٢٠٠٠
		راس المال الإضافي	٩٠٠٠
		ارباح محتجزة	١٢٧١٩
		مجموع حقوق المساهمين	٣٣٧١٩
		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٨٢٣٠٠

قائمة الدخل لشركة المعدات المنزلية الأردنية

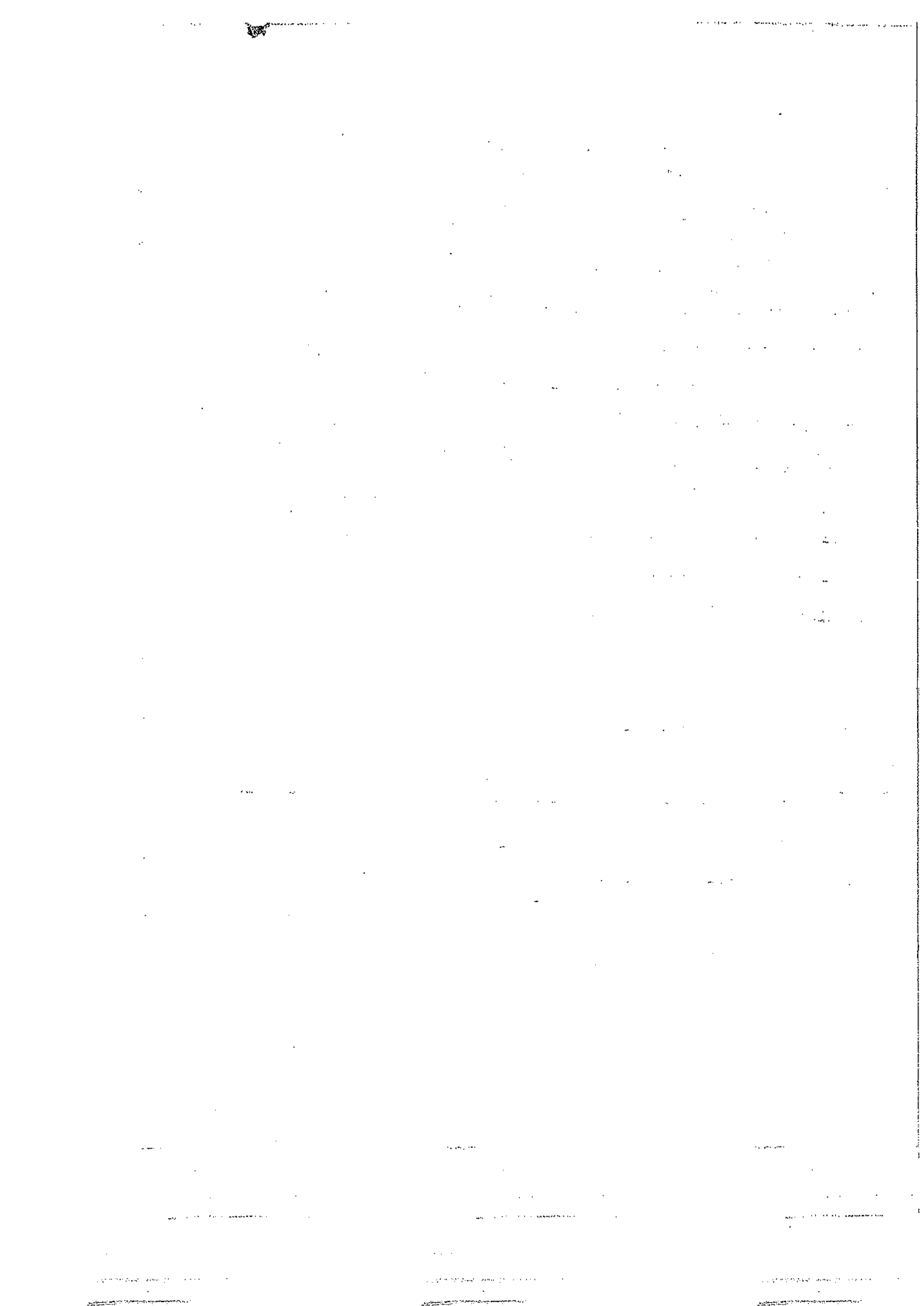
في ٣١/١٢/١٩٩٩

البيان	جزئي	كلي
صافي المبيعات		١١٠٩٩٠
تكلفة المبيعات		٨٣٩٠٠
مجمل الربح		٣٧٠٩٠
مصروفات التشغيل		
مصاريف تسويقية	٧٠٥٠	
مصاريف إدارية	٨٩٥٠	
المجموع		١٦٠٠٠
صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة		٢١٠٩٠
فوائد مدينة		٣٥٢٠
صافي الربح قبل الضريبة		٧٥٧٠
ضريبة الدخل ٥٠٪		٣٧٨٥
صافي الربح بعد الضريبة		٣٧٨٥
توزيع حصص أرباح متوقعة		٢٠٠٠
الزيادة في الأرباح المحتجزة		١٧٨٥

علماً أن سعر السهم في السوق كان ٢١ دينار .

المطلوب :

إستخدام نموذج Sherrorrd ، هل ينبغي على المصرف الموافقة على منح القرض أم لا ؟



الفصل السابع
تحليل علاقات التكلفة - الحجم - الربح
Cost - Volume - Profit Analysis

تناولت الفصول السابقة بالتحليل جوانب التغير والاتجاه (التحليل الرأسي والتحليلي الأفقي) وكذلك تحليل النسب الماليه لأغراض التقييم وتحليل المركز المالي قصير الأجل ، وكذلك استخداماتها في مجال التنبؤ بالفشل المالي .

وفي الفصل الحالي نناقش أداة أخرى من أدوات التحليل والتخطيط المالي والمتمثل بتحليل العلاقات بين التكلفة – الحجم – الربح (CVP) والذي يسمى في الكثير من الأحيان بتحليلات نقطة التعادل.

وتتضمن تحليلات العلاقة المذكورة دراسة تخطيط الارباح في منشآت الاعمال في ضل أوضاع مالية وتشغيلية مختلفة موضحين مجالات الاستفادة منها كأداة مهمة من أدوات التحليل المالي وتقييم الأداء وأثر التغير في أي عنصر من عناصر النشاط على ربحية المنشأة ومركزها المالي .

أهداف الفصل :

بعد قراءة هذا الفصل يفترض بالطالب أن يكون قادراً على الإجابة على التساؤلات التالية :

١– ما هي المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالتحليل العلاقة بين التكلفة – الحجم– الربح ومضمون كل منها ؟

٢– ما هي طرق تحليل العلاقة بين التكلفة – الحجم – الربح وما المقصود بكل منها ومقومات تطبيقها ؟

٣– ما هي المنافع المتوقع ومجالات استخدام تحليلات التكلفة –الحجم–الربح ؟

تحليل علاقات التكلفة - الحجم - الربح

Cost - Volume - Profit Analysis

المقدمة : *Introduction*

يوفر تحليل العلاقة بين التكلفة – الحجم – الربح (C.V.P. Analysis) فكرة شاملة عن التخطيط المالي . ويهدف هذا التحليل إلى إختبار سلوك الايرادات الكلية والتكاليف الكلية ودخل التشغيل عند كل تغير يحدث في مستوى المخرجات أو سعر البيع أو التكاليف المتغيرة أو التكاليف الثابتة .

وتستخدم العلاقة بين التكلفة والحجم والربح من قبل إدارات الاعمال للإجابة عن تساؤلات كثيرة حول مدى التأثر الذي يمكن أن يحدث في الارباح عند رفع الانتاج الى حد معين أو تخفيضه أو إذا ما جرى توسيع النشاط وإرتفاع التكاليف وغيرها من جوانب التغير في النشاط .

وغالباً ما يشار الى تحليل التكلفة – الحجم – الربح بتحليلات نقطة التعادل (Break Even Analysis) ، ذلك أن العلاقة المذكورة يمكن أن توفر فكرة واضحة عن المستوى الذي يمكن للمنشأة فيه أن تتعادل تكاليفها الاجمالية مع الايرادات الاجمالية ، وبالتالي معرفة المستوى الذي تكون فيه المنشأة في حالة الخسارة والمستوى الذي تتجاوز فيه هذه النقطة لتبدأ في تحقيق الارباح .

إن دراسة تحليلات التكلفة – الحجم – الربح تتطلب فهم المصطلحات والمفاهيم التالية :–

المفاهيم والمصطلحات :

الايرادات (Revenues) : وتمثل التدفقات الداخلة كموجودات نقدية أو غيرها والمستلمة مقابل المنتجات أو الخدمات المباعة .

التكاليف (Costs) : وتعرف بأنها الموارد المضحى بها لتحقيق هدف معين .

التكاليف الكلية (Total Cost) : وهي حاصل جمع جميع التكاليف المتغيرة (مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد وحدات المنتج) مع التكاليف الثابتة ، أي :–

التكاليف الكلية = التكاليف المتغيرة + التكاليف الثابتة .

وتتضمن التكاليف المتغيرة كلاً من التكاليف المتغيرة المباشرة والتكاليف المتغيرة غير المباشرة للسلعة المعينة ، كذلك فأن التكاليف الثابتة تتضمن كلا من التكاليف الثابتة المباشرة (أي المتكبدة خصيصاً للمنتج المعني) والتكاليف الثابتة غير المباشرة (حصة المنتج من التكاليف المشتركة 1* .

دخل التشغيل (Operating Income) :

ويمثل مجموع الايرادات من العمليات (الانشطة الاعتيادية) ناقصاً مجموع تكاليف العمليات (باستثناء الضرائب على الدخل) أي :

دخل التشغيل = الايرادات الكلية – التكاليف الكلية .

الدخل الصافي (Net Income) :

ويمثل دخل التشغيل زائداً الايرادات من الانشطة غير التشغيلية (غير الاعتيادية) مثل ايرادات الفوائد ، ناقصاً التكاليف غير الاعتيادية (مثل تكلفة الفوائد) ناقصاً ضرائب الدخل ، ولغرض التبسيط في النقاش القادم ، فأننا سنفترض أن الايرادات غير الاعتيادية ستكون صفراً وكذلك التكاليف غير الاعتيادية ، ولذلك فأن صافي الدخل سيكون :-

الدخل الصافي = دخل التشغيل – ضرائب الدخل

افتراضات العلاقة بين التكلفة - الحجم - الربح (Assumptions of C-V-P)

يبنى تحليل العلاقة بين التكلفة – الحجم – الربح على الافتراضات التالية :-

١– أن التكاليف الكلية يمكن تقسيمها الى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة تتغير بتغير مستوى الانتاج .

٢– ان العلاقة بين التكاليف الكلية والايرادات الكلية تكون علاقة خطية فيما يتعلق بوحدات المنتج وضمن مدى الطاقة المتاحة .

1* Horngten . et al . 1997 . p. 16.

٣– إن أسعار البيع والتكاليف المتغيرة والثابتة معروفة .

٤– أن التحليل يشمل منتج واحد أي يفترض أن مزيج العوائد للمنتجات سيظل ثابتاً بالعلاقة مع تغير مستوى الوحدات المباعة .

٥– أن جميع الايرادات والتكاليف يمكن أن تضاف وتقارن دون الاخذ بالاعتبار القيمة الزمنية للنقود .

ورغم أن هذه الافتراضات تعتبر مثالية إذا ما قورنت بواقع الحياة الخاضع للتغير المستمر ، إلا أنها تعتبر ضرورية لمنطقية التحليل النظري للعلاقة المذكورة .

تحليل نقطة التعادل (***Break Even Point Analysis*** **)**

كما سبق الاشارة اليه فأن نقطة التعادل تعرف بأنها تلك النقطة أو ذلك المستوى من الانتاج الذي تتعادل عنده الايرادات الكلية مع التكاليف الكلية أي ذلك المستوى الذي يكون عنده دخل التشغيل مساوياً صفراً . ويستخدم تحليل التعادل في هذا المجال لمعرفة مدى تأثير البدائل المختلفة على دخل التشغيل .

طرق تحديد نقطة التعادل :

هناك ثلاث طرق شائعة الاستخدام لتحديد نقطة التعادل هي طريقة المعادلة (Equation Method) أي حساب نقطة التعادل رياضياً وطريقة هامش المساهمة (Contribution Margin Method) وطريقة الرسم البياني (Craphic Method) ويوضح المثال التالي كيفية تحديد نقطة التعادل باستخدام الطرق الثلاث المذكورة .

مثال :

تخطط شركة تسويق الحاسبات لبيع أحد أنواع الحاسبات الجديدة وكان سعر شراء الوحدة الواحدة من الحاسبات هو ١٢٠ دينار، كما وفرت الشركة تجهيزات ثابتة لخزن وحفظ الحاسبات بتكلفة ٢٠٠٠ دينار . وبعد دراسة لواقع السوق وجدت الشركة أن تحديد سعر السلعة عند مستوى ٢٠٠ دينار للوحدة يمكن أن يكون أفضل

خيار ممكن ، وعلى افتراض عدم وجود تكاليف أخرى تحيط بتسويق السلعة وأن الطاقة الإنتاجية المتاحة للشركة هي ١٦٠ وحدة سنوياً .

المطلوب :

تحديد عدد الوحدات من الحاسبات المباعة التي تحقق للشركة حالة التعادل .

الحل :

أولاً : طريقة المعادلة : (*Equation Method*)

من المعلومات المشار لها سابقا يمكن وضع المعادلة التالية لنقطة التعادل :

دخل التشغيل = الايرادات – (التكاليف المتغيرة + التكاليف الثابتة)

أي أن : دخل التشغيل = (ك×س) – ((ك×غ) + ث)

بفرض أن ك = عدد الوحدات المنتجة أو المباعة .

س= سعر الوحدة الواحدة من المنتج أو السلعة المباعة .

غ= التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة من المنتج

ث– اجمالي التكاليف الثابتة .

وبما أن دخل التشغيل يكون صفراً عند نقطة التعادل ، عليه تكون المعادلة :

صفر = ٢٠٠ك – ١٢٠ك – ٢٠٠٠

٨٠ ك = ٢٠٠٠ .

ك = ٢٠٠٠ ÷ ٨٠ = ٢٥ وحدة

وهو عدد الوحدات الذي إذا ما استطاعت الشركة بيعه فأنها ستكون في حالة التعادل بين التكاليف الكلية المتكبدة وايراداتها الكلية المستحصلة من بيع السلعة ، أي :

الايرادات الكلية = التكاليف الكلية

٢٠٠ × ك = (١٢٠ × ك) + ث

٢٠٠ × ٢٥ = (١٢٠ × ٢٥) + ٢٠٠٠

٥٠٠٠ = ٥٠٠٠

فأذا عجزت الشركة عن بيع وحدات من الحاسبات تقل عن ٢٥ وحدة فانها ستكون في حالة خسارة ، أما إذا تجاوزت عدد ٢٥ وحدة فأنها ستحقق ربحا يتناسب مع عدد الوحدات الاضافية المباعة .

ثانيا : طريقة هامش المساهمة ، أو (المساهمة الحدية) Contribution Margin Method :

وهذه الطريقة تمثل تعبيراً جبريا لطريقة المعادلة . إن هامش المساهمة (هـ م) يكون مساوياً للايرادات ناقصا جميع التكاليف المتغيرة ، ويقاس بموجب المعادلة التالية :

دخل التشغيل = (ك×س) − (ك×غ) − ث

أي دخل التشغيل = (س − غ) ك − ث

دخل التشغيل + ث = (س − غ) × ك

دخل التشغيل + ث = هـ م × ك   حيث هـ م = هامش المساهمه

عليه فأن :

$$ك = \frac{ث + دخل\ التشغيل}{هـ م}$$

وطبيعي هنا فان دخل التشغيل يساوي الارباح المتحققة بعد طرح التكاليف الكلية من الايرادات الكلية .

وفي نقطة التعادل فأن دخل التشغيل أو صافي الارباح تكون مساوية للصفر ، لذلك فأن المعادلة تكون :

$$عدد\ وحدات\ نقطة\ التعادل\ (ك) = \frac{ث}{هـ م}$$

ومن خلال معلومات المثال المتقدم فأن هامش المساهمة يمثل السعر ناقصاً التكلفة المتغيرة ويساوي ٨٠ دينار (٢٠٠ دينار − ١٢٠ دينار)

ويكون ناتج المعادلة كالتالي :

$$ك = \frac{ث}{هـ م} = \frac{٢٠٠٠}{٨٠} = ٢٥\ وحدة$$

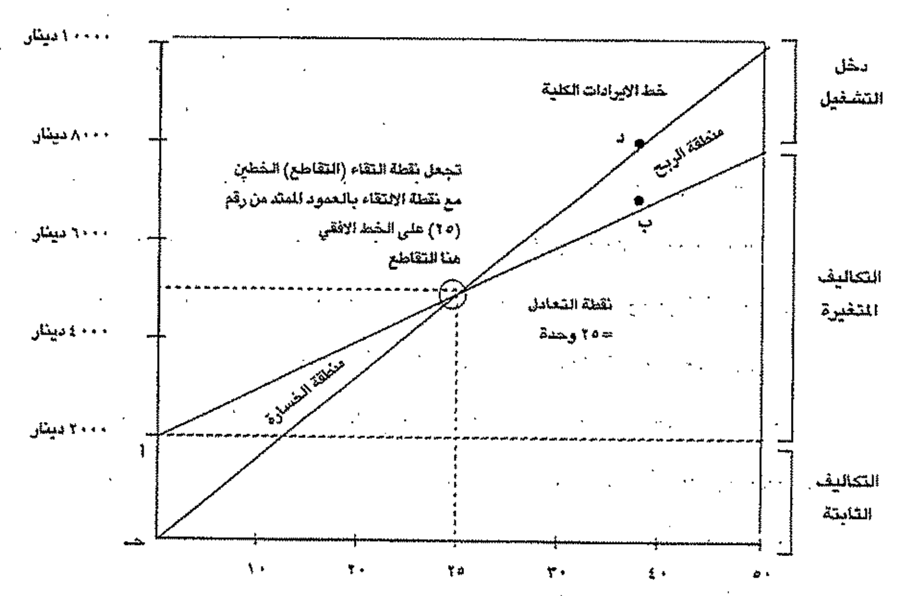
ثالثاً : الطريقة البيانية (*Graphic Method*)

بموجب الطريقة البيانية فأنه يتم رسم خطاً يمثل التكاليف الكلية وخطاً آخر يمثل الايرادات الكلية تنطلق من المحور العمودي والافقي للرسم البياني وكما يوضحه الشكل رقم (١–٧) . وتكون نقطة تقاطع الخطين ممثلة لنقطة التعادل . وفي المثال المتقدم نجد أن :

١- خط التكاليف الكلية (*Total Costs Line*) :

هو الخط الذي يمثل مجموع التكاليف الثابتة مع التكاليف المتغيرة ، وبما أن التكاليف الثابتة هي ٢٠٠٠ دينار ، فأننا نقوم برسم خط يقيس ٢٠٠٠ دينار على المحور العمودي (النقطة أ) ويستمر أفقياً بموازاة المحور الافقي لمخطط نقطة التعادل ، ولرسم خط التكاليف المتغيرة (١٢٠ دينار للوحدة) نستخدم بدء النقطة الأولى وهي ٢٠٠٠ دينار على المحور العمودي بأعتبارها نقطة البدء (عندما يكون عدد الوحدات المنتجة أو المباعة صفراً) . ثم نختار نقطة ثانية لاي مستوى مناسب من الانتاج (مثلاً ٤٠ وحدة) . ونحدد التكاليف الكلية المناظرة . إن مجموع التكاليف (الثابتة + المتغيرة) عند مستوى ٤٠ وحدة هو ٦٨٠٠ دينار أي النقطة (ب) في الشكل رقم (١–٧) . إن خط التكاليف الكلية سيكون خطاً مستقيماً وسيمر عبر النقطة (ب) .

الشكل رقم (١-٧)



٢- خط الايرادات الكلية : Total Revenue line

عندما يكون مستوى الانتاج مساوياً للصفر فأن الايرادات ستكون صفراً وهي النقطة (ج) في الشكل رقم (١-٧) نقوم بعدها بأختيار نقطة ثانية لاي مستوى آخر مناسب من الانتاج وتحدد ايراداته الكلية . فعند مستوى (٤٠) وحدة ستكون الايرادات الكلية هي ٨٠٠٠ دينار (٤٠ وحدة × ٢٠٠ دينار) وهي النقطة (د) في الشكل رقم (١-٧) . إن خط الايرادات الكلية هو خط مستقيم من نقطة (ج) ويمر عبر النقطة (د) .

وتكون نقطة التعادل هي النقطة التي يتقاطع عندها خط الايرادات الكلية مع التكاليف الكلية والتي يتعادلان عندها وهي ممثلة في الشكل المذكور بعدد (٢٥) وحدة ، ذلك أن الايرادات الكلية في هذا النقطة ستكون ٥٠٠٠ دينار (٢٥ وحدة × ٢٠٠ دينار) وتكون التكاليف الكلية لنفس عدد الوحدات هي ٥٠٠٠ دينار أيضاً (٢٥×١٢٠) + ٢٠٠٠) وهو ما يحقق التعادل. ومع ذلك فان المخطط يظهر الربح أو الخسارة لمستويات واسعة من الانتاج . حيث تحقق المستويات التي تزيد عن (٢٥) وحدة ربحاً وتحقق

المستويات التي تقل عن (٢٥) وحدة خسارة لعدم تغطيتها كامل التكاليف الكلية (الثابتة زائداً التكاليف المتغيرة) المتكبدة في إنتاجها .

مخطط العلاقة بين الربح - الحجم :

إن المخطط في الشكل (١-٧) يمكن إعادة تشكيله بصيغة مخطط للعلاقة بين الربح- الحجم. ويظهر مخطط العلاقة بين الربح والحجم أثر التغير في مستوى المنتجات على دخل التشغيل، وفي الشكل رقم (٢-٧) الجزء (أ) يظهر مخطط العلاقة لشركة تسويق الحاسبات أن التكاليف الثابتة ٢٠٠٠ دينار وسعر البيع ٢٠٠ دينار والتكلفة المتغيرة للوحدة ١٢٠ دينار . كما يمكن لخط الربح - الحجم أن يرسم بأستخدام نقطتين ، حيث تكون إحدى النقاط الملائمة (س) هو مستوى التكاليف الثابتة عند مستوى الانتاج صفر - ٢٠٠٠ دينار والذي يمثل أيضا خسارة تشغيل عند هذا المستوى من الانتاج . أما النقطة الملائمة الثانية فهي (ص) وهي نقطة التعادل حيث تساوي ٢٥ وحدة في المثال الحالي . إن خط الربح - الحجم يرسم بربط النقطتين (س) و (ص) ويتحدد الخط الى ما بعد (ص) ، وهنا فأن كل وحدة مباعة ما بعد نقطة التعادل ستضيف (٨٠) دينار إلى دخل التشغيل . وعند مستوى إنتاج (٣٥) وحدة ، مثلاً ، فأن دخل التشغيل يمكن أن يكون ٨٠٠ دينار ، أي :

(٢٠٠ دينار ×٣٥)-(١٢٠ دينار × ٣٥) - ٢٠٠٠ = ٨٠٠ دينار .

إن مقارنة مخططات الربح - الحجم تمثل احتمالات مختلفة حول تغير أياً من العوامل الداخلة ضمن المخطط ، وهوما يمكن أن يسلط الضوء على أثار هذه الاحتمالات على دخل التشغيل . ويظهر الجزء (ب) من الشكل (٢-٧) مخطط الربح - الحجم لنفس الشركة مفترضين أن التكلفة الثابتة هي ٢٣٠٠ دينار (مقارنة مع ٢٠٠٠ دينار في الجزء (أ) وتكاليف متغيرة للوحدة هو ٩٠ دينار (مقارنة مع ١٢٠ دينار في الجزء (أ)). أما سعر البيع فسيبقى كما هو ٢٠٠ دينار في كلا الحالتين . إن هامش المساهمة للوحدة

في الجزء (ب) من المخطط هو ١١٠ دينار (٢٠٠ – ٩٠) . وأن نقطة التعادل في الجزء (ب) هي ٣٠ وحدة أي أن :

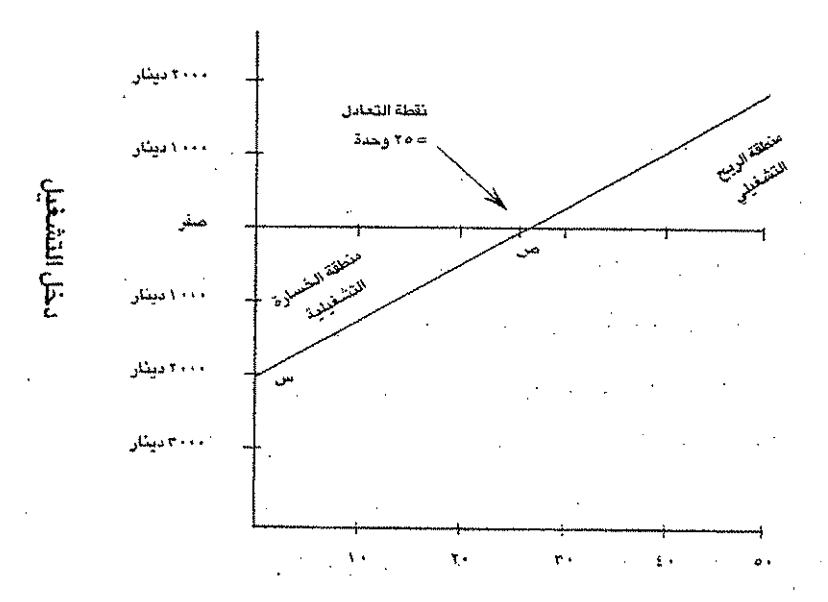
٢٠٠ ك – ٩٠ ك – ٣٣٠٠ = صفر

ك = ٣٣٠٠ / ١١٠ = ٣٠ وحدة

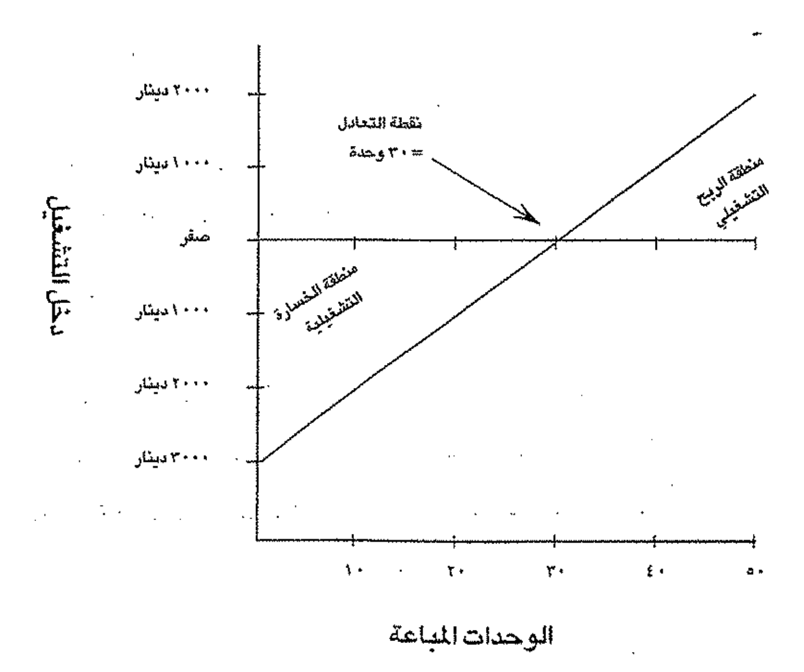
وعليه فإن كل وحدة تباع بعد نقطة التعادل ستضيف مبلغ ١١٠ دينار الى دخل التشغيل ، وسيكون لمخطط الربح – الحجم في الجزء (ب) ميل شديد الانحدار بإتجاه خط دخل التشغيل ، وهو ما يعني أن دخل التشغيل سيزداد كلما أزداد مستوى الانتاج .

الشكل رقم (٢-٦)

مخطط الربح - الحجم (الجزء أ)



مخطط الربح - الحجم (الجزء ب)



استخدامات نقطة التعادل : *Break Even Analysis Uses*

يوضح النقاش المتقدم والمتعلق بنقطة التعادل (العلاقة بين التكلفة – الحجم – الربح) أهميتها في تخطيط الربحية وفي الكثير من جوانب النشاط في المنشآت خاصة وأن المرونة التي تتمتع بها التحليلات التي تتعلق بالتكلفة والحجم والربح تشير الى مجال واسع من إحتمالات التغير لكل من هذه العناصر وما يترتب على ذلك من إحتمالات التغير في الربح لكل مستوى من مستويات التشغيل والانتاج والبيع ، وعليه فأن تحليلات العلاقة المذكورة يمكن أن تستخدم لاغراض مختلفة منها :

١– تحليل التعادل ودخل التشغيل المستهدف Target operating in income

٢– تحليل الحساسية وحالة عدم التأكيد Sensitivity Analysis and uncertainty

٣– آثار مزيج المبيعات على الدخل Effect of Sales Mix on In income

٤– تحليل التعادل والضريبة على الارباح

Break Even Analysis and Income tax

٥- تحليل التعادل ونقطة أغلاق المصنع

Break Even Analysis and Factory closing

٦- تحليل الفعالية ودرجة الرافعة Analysis of Efficiency and leverage level

وفيما يلي شرحاً مبسطاً لكل من الاستخدامات المذكورة ، عدا الفقرة السادسة والمتعلقة بتحليل الفاعلية ودرجة الرافعة فستجري مناقشتها في الفصل اللاحق نظراً لسعة الموضوع وأهميته . كذلك يلاحظ أن اسخدامات نقطة التعادل بدأت تستغل لحالات أخرى كثيرة من بينها استخدام تحليل علاقة التكلفة – الحجم – الربح في مجالات تتعلق بتكلفة رأس المال وآثار التغيرات في التكاليف والارباح على قرارات التمويل وعلى التكاليف الثابتة مما يجعل من هذه التحليلات فرصة للاستفادة منها في مجالات ابعد للتخطيط والرقابة . ※١

١- دخل التشغيل المستهدف Target Operating Income :

يمكن استغلال تحليلات العلاقة بين التكلفة – الحجم – الربح لمعرفة ما هو مستوى الانتاج المطلوب للوصول الى مستوى محدد مقدماً من الدخل . فمثلاً ما هو عدد الوحدات المطلوب إنتاجها وبيعها للوصول الى دخل تشغيل مقداره ١٢٠٠ دينار في مثل هذه الحالة فأن المعادلة التالية يمكن استخدامها :

دخل التشغيل المستهدف = الايرادات – التكاليف المتغيرة – التكاليف الثابتة .

دخل التشغيل المستهدف = (ك س) – (ك غ) – ث

١٢٠٠ دينار = (٢٠٠ ك) – (١٢٠ ك) – ٢٠٠٠ دينار

١٢٠٠ + ٢٠٠٠ = ٨٠ ك

ك = $\frac{٣٢٠٠}{٨٠}$

ك = ٤٠ وحدة

※١ فلورا جايدري ، جيمس هوريجان ، كاثي كرايكرانت «تحليل التكلفة – الحجم – الربح) نظرة جديدة » مجلة الادارة العامة ، المجلد ٣٨ ، ع ٤ يناير ١٩٩٩ ، ترجمة د. احمد محمد زامل .

كذلك فأنه يمكن استخدام طريقة هامش المساهمة ، حيث يتضمن جانب البسط التكاليف الثابتة زائدا دخل التشغيل المستهدف مقسوماً على هامش الوحدة ، أي :—

عدد الوحدات المطلوبة لتحقيق الدخل المستهدف = (ث + الدخل المستهدف) / هـ م

= (٢٠٠٠ + ١٢٠٠) / ٨٠

= ٤٠ وحدة

ويمكن توضيح ذلك بشكل بيان محاسبي كالتالي :

الايرادات	٢٠٠ × ٤٠ =	٨٠٠٠ دينار
التكاليف المتغيرة	١٢٠ × ٤٠ =	(٤٨٠٠) دينار
هامش المساهمة	(٨٠ × ٤٠) =	٣٢٠٠
التكاليف الثابتة		(٢٠٠٠)
دخل التشغيل		١٢٠٠

ويوضح الخط البياني في الشكل رقم (٢–٧) أنه عند مستوى (٤٠) وحدة من المنتج يكون الفرق بين الايرادات الكلية والتكاليف الكلية ١٢٠٠ دينار ، وهو ما يمثل ربح التشغيل.

كذلك فأنه يمكن استخدام التحليل المتقدم لمعرفة الدخل المستهدف ليس كمبلغ محدد مقدماً وإنما كنسبة مئوية من ايرادات البيع ، وهو تطبيق شائع الاستخدام ، إذ كثيراً ما ترغب منشآت الاعمال في تخطيط أنشطتها المالية على أساس تحقيق نسبه معينة من الربح وليس كمبلغ محدد ، فلو أفترضنا في المثال المتقدم أن المنشأة المعنية ترغب في تحقيق ما نسبته ٢٠٪ كنسبة عائد من ايرادات المبيعات ، فأن المعادلة التاليه يمكن استخدامها للغرض المذكور :

$$\text{عدد وحدات نقطة الربح المستهدف (ك)} = \frac{\text{التكاليف الثابتة (ث)}}{\text{المبيعات (س)} - \text{التكلفة المتغيرة (غ)} - (\text{النسبه كهدف} \times \text{س})}$$

$$\text{عليه تكون ك} = \frac{٢٠٠٠}{٢٠٠ - ١٢٠ - (٢٠\% \times ٢٠٠)}$$

$$\text{ك} = \frac{٢٠٠٠}{٢٠٠ - ١٢٠ - ٤٠}$$

$$\text{ك} = \text{٥٠ وحـــــدة}$$

وهو ما يعني أن بيع ٥٠ وحدة بسعر (٢٠٠) دينار للوحدة أي (١٠٠٠٠) دينار سيكون قادراً على تغطية التكاليف المتغيرة للإنتاج وهي ٦٠٠٠ (٥٠ × ١٢٠) دينار وتغطية التكاليف الثابتة وهي ٢٠٠٠ دينار وتحقيق هامش ربح مستهدف مقداره ٢٠٪ أي ٢٠٠٠ دينار من المبيعات البالغة ١٠٠٠٠ دينار أي ٢٠٠٠/ ١٠٠٠٠ دينار. ويلاحظ من المعادلة المتقدمة أن نسبة الربح المستهدف عولجت على أساس انها جزءٌ من التكاليف المتغيرة نظراً الى أنها تمثل عنصراً يتغير بتغير مستوى الانتاج والمبيعات.

كما يمكن استخدام المعادلة التالية لاحتساب الدخل المستهدف كنسبة مئوية بالايرادات (بالمبالغ) وليس بالوحدات كما اشرته المعادله أعلاه.

$$\text{ك س} = \frac{\text{ث}}{\left(1 - \frac{\text{غ}}{\text{س}} - \frac{\text{النسبة} \times \text{ك}}{\text{س}}\right)}$$

$$= \frac{٢٠٠٠}{\left(1 - \frac{١٢٠}{٢٠٠} - \frac{٢٠\% \times ٢٠٠}{٢٠٠}\right)}$$

$$= \frac{٢٠٠٠}{(1 - ٠,٦٠ - ٠,٢٠)}$$

$$= \frac{٢٠٠٠}{٠,٢٠}$$

$$= \text{١٠٠٠٠ دينار}$$

أي ان بيع ما قيمته ١٠٠٠٠ دينار سيؤدي الى تحقيق دخل تشغيل يشكل ما نسبته ٢٠٪ من ايرادات المبيعات وهذا التغير نجم عن الزيادة في عدد الوحدات المباعة من ٤٠ وحدة (وحدات التعادل) الى ٥٠ وحدة (وحدات الربح المستهدف).

وتستخدم تحليلات نقطة التعادل لاحتساب نسبة استغلال الطاقة الانتاجية الضرورية لتحقيق نسبة دخل مستهدف وذلك باستخدام المعادلة التالية:

نسبة استغلال طاقة الربح المستهدف = (ث × نسبة استغلال طاقة التعادل) / (ك س − ك غ)

وتوضح المعادلة أن نسبة أستغلال طاقة التعادل قد عولجت كجزء من عناصر التكاليف الثابتة . أما التكاليف المتغيرة فأنها ستزداد بنسبة الزيادة في ايرادات الربح المستهدف . أي أن معطيات السؤال هي أن التكلفة المتغيرة للوحدة هي ١٢٠ دينار مع زيادة مقدارها ٤٠ دينار عن نسبة الزيادة المطلوبة لتحقيق الربح المستهدف وهي (٢٠٪ × ٢٠٠) ، لتكون التكاليف المتغيرة ١٦٠ دينار وبما أن الطاقة المتاحة للشركة هي ١٦٠ وحدة، وعليه فأن :

نسبة استغلال الطاقة= ٢٠٠٠ × (١٥,٦٢٥٪) / ((٢٥×٢٠٠) − (٢٥ × ١٦٠))

= ٣١٢,٥ / ١٠٠٠

= ٣١,٢٥٪

وهي ما يعني أن استغلال ما نسبته ٣١,٢٥٪ من الطاقة المتاحة أي ٥٠ وحدة (٣١,٢٥٪ × ١٦٠) سيؤدي الى تحقيق دخل تشغيل يشكل ما نسبته ٢٠٪ من ايرادات المبيعات ، أي (١٠٠٠٠ × ٢٠٪) ويساوي ٢٠٠٠ دينار ذلك أن الايرادات المستحصلة من بيع ٥٠ وحدة هو ١٠٠٠٠ دينار (٢٠٠ × ٥٠). إن نسبة أستغلال طاقة التعادل وهي ١٥,٦٢٥٪ يمكن الوصول إليها من خلال المعادلة التالية :

$$\text{نسبة استغلال طاقة التعادل} = \frac{\text{ت ث} \times \text{نسبة استغلال الطاقة الكلية}}{\text{مبيعات الطاقة الكلية} - \text{التكاليف المتغيرة للطاقة الكلية}}$$

$$= \frac{٢٠٠٠ \times ١٠٠\%}{(٢٠٠ \times ١٦٠) - (١٢٠ \times ١٦٠)}$$

$$= \frac{٢٠٠٠}{١٢٨٠٠} = ١٥,٦٢٥\%$$

وللتحقق مما تقدم نعرض قائمة الدخل عند مستوى بيعي مقداره (٥٠) وحدة بالشكل الذي يوضح أن صافي الربح سيكون مساوياً لنسبة ٢٠٪ من ايرادات المبيعات

١٠٠٠٠ دينار ايرادات البيع (٢٠٠×٥٠)

٦٠٠٠ دينار (–) التكاليف المتغيرة (١٢٠×٥٠)

٤٠٠٠ دينار هامش المساهمة (٨٠ × ٥٠)

٢٠٠٠ (–) التكاليف الثابتة

٢٠٠٠ وهو ما يمثل ٢٠٪ من ايرادات المبيعات أعلاه البالغة (١٠٠٠٠) دينار .

٢- تحليل الحساسية وحالة عدم التأكد :

Senitivity Analysis and Uncertainty

أن تحليل الحساسية يمثل الطريقة التي يمكن بواسطتها إختيار كيفية تغير نتيجة معينة إذا لم يتم تحقيق البيانات الاصلية المخططة أو إذا ما تغير افتراض أساسي معين ، وفي مجال العلاقة بين التكلفة – الحجم – الربح ، فأن تحليل الحساسية يجيب على أسئلة معينة مثل ماذا سيكون دخل التشغيل إذا ما أنخفض مستوى الانتاج بـ ٥٪ من التنبؤ الاصلي ؟ أو ماذا سيكون دخل التشغيل إذا ما إزدادت التكاليف المتغيرة للوحدة بنسبة ١٠٪ . إن تحليل الحساسية لمخرجات متنوعة ممكنة يوسع آفاق ومدارك الادارة حول ماذا يمكن أن يحدث فعلاً خلافاً لما توقعوه مسبقاً .

إن الاستخدام الواسع لبرامج الجدولة الالكترونية قد عزز استخدام تحليلات العلاقة بين التكلفة – الحجم – الربح في الكثير من المنشآت ، وبأستخدام هذه الجداول ،

فإن الادارات تستطيع بسهولة إنجاز تحليلات الحساسية للعلاقة بين الحجم – التكلفة – الربح لأختيار أثر وتداخل التغيرات في أسعار البيع والتكاليف المتغيرة للوحدة والتكاليف الثابتة ومدخولات التشغيل المستهدفة ويعرض الشكل رقم (٣–٧) برنامج الجدولة للشركة موضوع المثال السابق .

ومن خلال الجدول تستطيع الشركة وبسرعة أن ترى الايرادات التي ينبغي توليدها للوصول الى مستويات دخل تشغيلي معينة ، عندما تكون هنالك مستويات بديلة للتكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة للوحدة ، فمثلاً ، تكون الأيرادات البالغة ٦٠٠٠ دينار (٣٠ وحدة×٢٠٠ دينار للوحدة) مطلوبة للوصول الى دخل تشغيل مقداره ١٠٠٠ دينار إذا كانت التكاليف الثابتة ٢٠٠٠ دينار والتكاليف المتغيرة للوحدة ١٠٠ دينار ، ويمكن الوصول إلى إيرادت المبيعات المطلوبة للوصول إلى ربح مستهدف معين (دخل التشغيل) من خلال معادلة ايرادات الربح المستهدف *١. كما تستطيع الشركة الوصول إلى ربح مستهدف مقداره ١٥٠٠ دينار مثلاً من خلال تحقيق أيرادات مبيعات مقدارها ١٣٣٣٣ دينار إذا كانت تكاليفها الثانية ٣٠٠٠ دينار وأرتفعت تكاليفها المتغيرة للوحدة الواحدة الى ١٤٠ دينار من خلال نفس طريقة الاحتساب بواسطة المعادلة المذكورة ، وهو ما يوضحه الجدول (٣–٧) تحت الربح المستهدف ١٥٠٠ دينار ، وهكذا بالنسبة لبقية الاحتمالات .

---

*١ : معادلة ايرادات الربح المستهدف هي : $\dfrac{\text{التكاليف الثابتة + الربح المستهدف}}{\left(1 - \dfrac{\text{التكاليف المتغيره}}{\text{سعر البيع}}\right)}$

الشكل (٣-٧)

تحليل برامج الجدولة للعلاقات بين التكلفة - الحجم - الربح لشركة تسويق الحاسبات

العوائد المطلوبة عند سعر بيع ٢٠٠ دينار لغرض الوصول الى دخل تشغيل يساوي

التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة للوحدة	دخل التشغيل المستهدف			
		صفر	١٠٠٠ دينار	١٥٠٠ دينار	٢٠٠٠ دينار
٢٠٠٠ دينار	١٠٠ دينار	٤٠٠٠ دينار	٦٠٠٠ دينار	٧٠٠٠ دينار	٨٠٠٠ دينار
	١٢٠	٥٠٠٠	٧٥٠٠	٨٧٥٠	١٠٠٠٠
	١٤٠	٦٦٦٧	١٠٠٠٠	١١٦٦٧	١٣٣٣٣
٢٥٠٠ دينار	١٠٠ دينار	٥٠٠٠ دينار	٧٠٠٠ دينار	٨٠٠٠ دينار	٩٠٠٠ دينار
	١٢٠	٦٢٥٠	٨٧٥٠	١٠٠٠٠	١١٢٥٠
	١٤٠	٨٣٣٣	١١٦٦٧	١٣٣٣٣	١٥٠٠٠
٣٠٠٠ دينار	١٠٠ دينار	٦٠٠٠ دينار	٨٠٠٠ دينار	٩٠٠٠ دينار	١٠٠٠٠ دينار
	١٢٠	٧٥٠٠	١٠٠٠٠	١١٢٥٠	١٢٥٠٠
	١٤٠	١٠٠٠٠	١٣٣٣٣	١٥٠٠٠	١٦٦٦٧

إن تحليل الحساسية هو أحدى الطرق لفهم حالة عدم التأكد ، والتي تعرف بأنها إمكانية تغير مبلغ فعلي معين عن المبلغ المخطط .

التشكيلات البديلة للعلاقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة :

إن تحليل الحساسية يسلط الضوء على المخاطر التي يمكن أن يتضمنها تشكيل معين للتكاليف في منشأة الاعمال . هذه المخاطرة يمكن أن تقود الادارات الى الاخذ بالاعتبار بدائل اخرى لتركيبة التكاليف ، وهنا فأن تحليلات العلاقة بين التكلفة – الحجم – الربح يمكن أن تساعد الادارة على الاختيار الافضل لتركيبة التكاليف ، وهو ما ستجري مناقشته في الفصل الاحق .

٣- آثار مزيج المبيعات على الدخل: Effect of Sales Mix on Income

إن مزيج المبيعات هو الاتحاد النسبي لكمية المنتجات أو الخدمات التي تشكل الايرادات الكلية . فأذا ما تغير المزيج ، فأن الايرادت المخططة يمكن أن يستمر تحقيقها رغم تغير نسب المزيج ، إلا أن الآثار على دخل التشغيل تعتمد على كيفية تحول أو تغير النسب الاصلية للمنتجات ضمن التشكيل الى الاعلى أو الادنى والتي تشكل هامش المساهمة .

ولنفترض في مثالنا السابق أن شركة تسويق الحاسبات تخطط لبيع نوعين من الحاسبات هما (صخر) (اليرموك) وظهرت موازنتهما بالشكل التالي :

التفاصيل	صخر	اليرموك	المجموع	
الوحدات المباعة	٦٠	٣٠	٩٠	
الايرادات ٢٠٠ دينار و ١٣٠ دينار للوحدة	١٢٠٠٠	٣٩٠٠	١٥٩٠٠	دينار
التكاليف المتغيرة ١٢٠ دينار و ٩٠ دينار للوحدة	٧٢٠٠	٢٧٠٠	٩٩٠٠	دينار
هامش المساهمه ٨٠ دينار و ٤٠ دينار للوحدة	٤٨٠٠	١٢٠٠	٦٠٠٠	دينار
التكاليف الثابتة			٢٠٠٠	دينار
دخل التشغيل			٤٠٠٠	دينار

والسؤال هنا هو ما هي نقطة التعادل ؟ إن هذه الحالة تختلف عن حالة وجود منتج واحد ، إذ ليس هنالك رقم واحد للتعادل في حالة تعدد المنتجات ذلك أن هذا الرقم يعتمد على مزيج الايرادات . إن الطريقة التالية يمكن أستخدامها عند مواجهة مثل هذه الحالة مفترضين أن مزيج العائد المخطط (٢ وحدة من صخر مقابل كل وحدة من اليرموك) سوف لن يتغير عند المستويات المختلفة للعائد الكلي :

ولنفترض أن (س) تساوي عدد وحدات اليرموك التي تحقق التعادل .

وعليه فأن (٢س) تساوي عدد الوحدات من صخر التي تحقق التعادل .

دخل التشغيل = الايرادات – التكاليف المتغيرة – التكاليف الثابتة

صفر = {٢٠٠ دينار × (٢س) + ١٣٠ دينار × س}

=(١٢٠ دينار (٢س) + ٩٠ دينار (س)) – ٢٠٠٠

٢٠٠٠ دينار = ٥٣٠ س – ٣٣٠ س

٢٠٠٠ دينار = ٢٠٠ س

س = ١٠ وحدة

٢س = ٢٠ وحدة

أي أن نقطة التعادل تكون ممثلة بعدد ٣٠ وحدة من المنتج عندما يكون مزيج المبيعات ممثل بـ(٢٠) وحدة من الحسابات صخر و (١٠) وحدات من الحاسبات اليرموك . إن مجموع هامش المساهمة هو ٢٠٠٠ دينات (للحاسبات صخر ٨٠ دينار × ٢٠ = ١٦٠٠ دينار زائداً المساهمة للحاسبات اليرموك ٤٠ دينار × ١٠ = ٤٠٠ دينار) وهو يساوي التكاليف الثابتة البالغة ٢٠٠٠ دينار عند هذا المزيج .

كما يمكن وضع مجموعة من البدائل لمزيج الايراد (بالوحدات) والتي يكون لكل منها هامش مساهمة مساوياً لـ ٢٠٠٠ دينار ويؤدي الى حالة التعادل بالشكل التالي:

حاسبات صخر	٢٥	٢٠	١٥	١٠	٥	صفر
حاسبات اليرموك	صفر	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠
المجموع	٢٥	٣٠	٣٥	٤٠	٤٠	٥٠

وهكـــذا فـإن بقـيـة العـوامل تكون متسـاوية لاي عدد كلي من وحدات السلع المباعة إذا ما تحـول المزيج بأتجاه الوحـدات الاكثـر مساهمة ، إذا ما تحـول بأتجاه الحـاسبـات صـخـر (مثلاً ٧٠٪ بدلاً من ٦٠٪) مع هامش مساهمة يساوي ضعف الهامش للحاسبات اليرموك فإن دخل التشغيل للشركة سيزداد .

ومع ذلك فأنه على الرغم من رغبة الادارات في تعظيم الايرادت من جميع المنتجات فأن من الضروري التكيف مع عدد محدد من الموارد المقيدة ،فمثلاً ، أن الطاقة الانتاجية الاضافية قد لاتكون متوفرة ولذلك فأن التساؤل الذي يظهر هو أي المنتجات ينبغي إنتاجه؟ إن من الضروري تذكر أن القرار الافضل قد لايكون بالضرورة تحقيق أعلى هامش مساهمة ممكن للوحدة ، وإنما القرار الافضل هو في إدراك هامش المساهمة الافضل بضوء العامل المقيد .

كذلك يمكن عرض المثال التالي لتوضيح كيفية تحديد أثر تغير التشكيلة أو المزيج على هامش المساهمة والربحية التي يمكن أن تصل إليها المنشأة .

مثال : تنتج إحدى المنشآت أربعة سلع تختلف في حجم مبيعاتها وتكاليفها المتغيرة وبالتالي في هامش المساهمة لكل سلعة من السلع الاربع ، ويوضح الجدول التالي التفاصيل الخاصة بسلعها الأربع :

السلع	المبيعات	التكاليف المتغير	الربح الحدي	نسبة الربح الحدي
أ	٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٣٠٪
ب	٣٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٤٠٪
جـ	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٪
د	١٠٠٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠	٣٧٪

حيث يتضح أن الربح الحدي للوحدة ككل هو ٣٧٪ في حين أن الربح الحدي للأصناف تتراوح بين ٣٠٪ – ٥٠٪ وبالتالي فأن المنشأة يمكنها أن توجه أهتمامها نحو تسويق سلعتين ب و جـ اللتين يحققان نسبة الربح الأعلى عما تحققه السلعة (أ) ، إذا تحقق ذلك بدون تكاليف ثابتة إضافية ، ويمكن أن تكون النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

السلع	المبيعات	التكاليف المتغير	الربح الحدي	نسبة الربح الحدي
أ	٤٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣٠٪
ب	٣٥٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٤٠٪
جـ	٢٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٥٠٪
د	١٠٠٠٠٠٠	٦١٥٠٠٠	٣٨٥٠٠٠	٣٨,٥٪

ويلاحظ هنا أن زيادة نسبة الربح الحدي للوحدة قد تحققت بتغير التشكيلة السلعية بزيادة مبيعات السلعة ب ، جـ على حساب السلعة (أ) حيث زادت النسبة من ٣٧٪ وبرقم مطلق مقداره ١٥٠٠٠ دينار .

٤- تحليل التعادل ونقطة إغلاق المصنع :

(Break Even Analysis and Factory Closing)

تمثل تحليلات نقطة التعادل لاغراض تحديد نقطة إغلاق المصنع حاله خاصة ، فمن المعروف أن تحليلات نقطة التعادل تجري ، شأنها شأن أي تحليل آخر ، استناداً لفرضية استمرارية المنشأة وأن للمنشأة طاقة ثابتة ضمن المدى القصير وأن تكلفة هذه الطاقة هي تكلفة ثابتة ويمكن أن تتمثل بعدة أشكال منها :

١– الاصول الثابتة كالمباني والآلات والتجهيزات .

٢– الاصول الثابتة غير الملموسة كشهرة المحل وبراءة الاختراع .

٣– الاصول البشرية الادارية والفنية .

٤- المخزون السلعي الاحتياطي :

ولغرض حيازة وإدارة وتشغيل هذه الطاقة فأن المشروع يقوم بأنفاق تكاليف ثابتة أخرى ولكن ذات طابع نقدي كالرواتب وأجور العاملين وإيجار المصنع والضرائب والتأمين على الممتلكات وغيرها من التكاليف الثابتة النقدية تمييزاً لها عن النوع الأول من التكاليف الثابتة ذات الطابع الدفتري والمشار إليها في الفقرات الأربعة أعلاه والتي تعتبر تكاليف ثابتة غارقة والتي تتمثل أيضاً بالإهتلاك .

وفي تحليلات التعادل فأن من الضروري التمييز بين هذين النوعين من التكاليف الثابتة النقدية والدفترية خاصة في ظل ظروف عدم التأكد (Uncertainty) حول ما إذا كان ينبغي إغلاق المصنع أو الاستمرار في العمل عندما تنخفض مبيعات المشروع وبالتالي ايراداته بحيث تصبح غير قادرة على تغطية جميع التكاليف الثابتة ويعجز المشروع عن الوصول الى نقطة التعادل .

ويمكن القول ان القاعدة العامة لاتخاذ القرار الملائم بهذا الاتجاه تكمن في المقارنة بين الخسارة المتوقعة نتيجة التوقف عن الانتاج والخسارة المتوقعة نتيجة الاستمرار في الانتاج ،فاذا كانت خسارة التوقف أقل من خسارة الاستمرارية ، فأن من المفضل أغلاق المصنع مؤقتاً .

ويساعد تحليل التعادل على اتخاذ القرار المناسب بأغلاق المصنع مؤقتا أو عدم اغلاقه ، ذلك ان نقطة التعادل هي نقطة تعادل الايرادات الكلية مع التكاليف الكلية ، وعند هذه النقطة يغطي هامش المساهمة التكاليف الثابته النقدية وغير النقدية (الدفترية).

إن خصوصيه تحليل التعادل لغرض اغلاق المصنع من عدمه تكمن في أن هامش المساهمة يعجز في هذه الحالة عن تغطية جميع التكاليف الثابتة وإنما يستطيع فقط تغطية التكاليف الثابتة النقدية* . أما التكاليف الثابتة الدفترية فأنها تظل دون تغطية وتمثل خسارة ، ولذلك فأن الادارة تستطيع إتخاذ قرار الإغلاق قبل الوصول الى

---

* د. رضوان حلوة حنان / جبرائيل جوزيف كحاله « المحاسبة الادارية » مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الاداء » مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع ،١٩٩٦ ،عمان – الأردن

النقطة التي تعجز فيها ايرادات المبيعات على تغطية التكاليف الثابتة النقدية .

ولو عدنا الى المثال السابق الذي استخدم في توضيح طرق تحديد نقطة التعادل وافترضنا أن ٤٠٪ من التكاليف الثابتة هي تكاليف ثابتة نقدية فأن نقطة أغلاق المصنع بالوحدات هي :

التكاليف الثابتة النقدية = ٢٠٠٠ × ٤٠٪ = ٨٠٠ دينار

ك = التكاليف الثابتة النقدية / هامش مساهمة الوحدة

ك = ٨٠٠ / (٢٠٠ − ١٢٠)

ك = ١٠ وحدة

كذلك فأن نقطة إغلاق المصنع بالمبالغ هي :

ك س = التكاليف الثابتة النقدية / نسبة هامش المساهمة

ك س = ث النقدية / (١ − غ / ع)

ك س = ٨٠٠ / (١ − ١٢٠ / ٢٠٠)

ك س = ٢٠٠٠ دينار

تحليل التعادل ودور ضرائب الدخل

Break Even Analysis and the Role of Income Taxes

عند مناقشة دخل التشغيل المستهدف في الفقرات السابقة ، فأن طريقة إحتسابه تم توضيحها بالشكل التالي :

الايرادات ٢٠٠ دينار × ٤٠ وحدة	٨٠٠٠	دينار
التكلفة المتغيرة ١٢٠ دينار × ٤٠ وحدة	(٤٨٠٠)	دينار
هامش المساهمة	٣٢٠٠	دينار
التكاليف الثابتة	(٢٠٠٠)	دينار
دخل التشغيل	١٢٠٠	دينار

وفي هذه الحـالة فـأن صـافي الدخل عن النوع المذكـور من المنتـجـات هـو دخل التشـغيل ناقـصـا ضـرائب الدخل ، ولمعرفـة عـدد الوحـدات التي ينبـغي على الشـركـة موضوع المثال السابق بيعه للوصول الى صافي دخل مقداره ١٢٠٠ دينار بفرض أن ضـرائب الدخل هي بنسبة ٤٠٪ ، فـأن التغيير الوحيد في معادلة العلاقة بين التكلفة – الحجم – الربح هو تغير دخل التشغيل المستهدف بالشكل الذي يسمح بأضافة ضرائب الدخل ، أي :–

دخل التشغيل = الايرادات – التكاليف المتغيرة – التكاليف الثابتة

وعند أخذ أثر ضريبة الدخل بنظر الاعتبار فأن :–

صافي الدخل المستهدف = (دخل التشغيل) – ((دخل التشغيل)×(معدل الضريبة))

أي : صافي الدخل المستهدف = (دخل التشغيل) (١– معدل الضريبة)

$$\text{دخل التشغيل} = \frac{\text{صافي الدخل المستهدف}}{\text{١ – معدل الضريبة}}$$

وهكذا ، فـأنه بأخـذ ضـرائب الدخل بنظر الاعـتـبار فـأن استـخـدام طريقة المعادلة سيوفر :

$$\text{الايرادات – التكاليف المتغيرة – التكاليف الثابتة} = \frac{\text{صافي الدخل المستهدف}}{\text{١– معدل الضريبة}}$$

وبالتعويض في المثال السابق فأن النتائج ستكون بالشكل التالي :

$$\text{٢٠٠ ك – ١٢٠ ك – ٢٠٠٠} = \frac{\text{صافي الدخل المستهدف}}{\text{١ – معدل الضريبة}}$$

$$\text{٢٠٠ ك – ١٢٠ ك – ٢٠٠٠} = \frac{\text{١٢٠٠}}{\text{١ – ٠,٤٠}}$$

٢٠٠ ك – ١٢٠ ك – ٢٠٠٠ = ٢٠٠٠ دينار

٨٠ ك = ٤٠٠٠ دينار

ك = ٥٠ وحدة

البرهان :

الايرادات ٢٠٠ دينار × ٥٠ وحدة =	١٠٠٠٠ دينار
التكاليف المتغيرة ١٢٠ دينار × ٥٠ وحدة =	(٦٠٠٠) دينار
هامش المساهمة	٤٠٠٠ دينار
التكاليف الثابتة	(٢٠٠٠) دينار
دخل التشغيل	٢٠٠٠
ضرائب الدخل ٢٠٠٠ × ٤٠٪	(٨٠٠)
صافي الدخل	١٢٠٠ دينار

مـثـال (٢)

إفترض أن صافي الدخل المستهدف هو ١٦٨٠ دينار ، بدلاً من ١٢٠٠ دينار . إن العدد المطلوب بيعه من الوحدات سيكون :

$$\text{دخل التشغيل} = \frac{\text{صافي الدخل المستهدف}}{\text{١ – معدل الضريبة}}$$

$$\text{٢٠٠ك – ١٢٠ك – ٢٠٠٠} = \frac{\text{١٦٨٠}}{\text{١ – ٤٠٪}}$$

٢٠٠ك – ١٢٠ك – ٢٠٠٠ = ٢٨٠٠ دينار

٨٠ك = ٤٨٠٠ دينار

ك = ٦٠ وحدة

إن وجود ضرائب الدخل لن يؤثر على عدد وحدات نقطة التعادل ، ذلك أن دخل التشغيل في نقطة التعادل هو صفر ، ولذلك فليس هنالك ضرائب ينبغي دفعها * .

هامش المساهمة والهامش الاجمالي :

Contribution Margin and Gross Margin

خلال النقاش المتقدم تم التركيز على مفهوم هامش المساهمة بأعتباره أحد المفاهيم الاساسية في تحليلات العلاقة بين التكلفة – الحجم – الربح ، ونحاول الان ربط هذا

* إن الأنواع الاخرى من الضرائب مثل ضريبة المبيعات تؤثر على نقطة التعادل ، ذلك أن هذه الضريبة تدفع من قبل البائع ، وهو ما يعني أن نسبة ثابتة من الايرادات يمكن أن يعامل كتكلفة متغيرة ولذلك فانه سيقود الى زيادة عدد وحدات نقطة التعادل .

المفهوم بمفهوم آخر هو الهامش الاجمالي ففي الوقت الذي وجدنا فيه أن :

هامش المساهمة = الايرادات – جميع التكاليف التي تتغير بتغير حجم الانتاج.

فأن :

الهامش الاجمالي = الايرادات – تكلفة البضاعة المباعة .

إن عبارة جميع التكاليف التي تتغير بتغير حجم الانتاج تشير الى التكاليف المتغيرة التي تتكبدها المنشأة في جميع المراحل التي يتطلبها النشاط الانتاجي بينما تتضمن تكلفة البضاعة المباعة في القطاع التجاري تكلفة البضاعة المشتراة لغرض إعادة البيع ، أما في القطاع الصناعي فأن تكلفة البضاعة المباعة تتضمن جميع التكاليف الصناعية ويضمنها التكاليف الصناعية الثابتة .

القطاع التجاري Merchandising Sector :

هنالك مجالين للاختلاف ما بين هامش المساهمة والهامش الاجمالي في شركات القطاع التجاري هما التكلفة الثابتة للبضاعة المباعة (مثل المدفوعات السنوية الثابتة للمجهز المتمثلة بالخيار الاستثنائي الذي يعطيه لمشتري معين بغرض تشجيع بيع البضاعة) ، وهي المبالغ المتغيرة التي تدفع بعد بيع البضاعة ، (مثل عمولة رجال البيع التي تدفع بنسبة معينة من مبالغ البيع بعد بيع البضاعة) ، إن هامش المساهمة يحتسب بعد خصم جميع التكاليف المتغيرة ، بينما يحتسب الهامش الاجمالي بطرح تكلفة البضاعة المباعة فقط من الايرادات .

ولغرض توضيح الاختلاف بين هامش المساهمة والهامش الإجمالي وبيان كيفية إحتساب كل منهما ، نقدم المثال التالي :

هامش المساهمة / آلاف الدنانير		
الايرادات		٢٠٠ دينار
التكلفة المتغيرة للبضاعة المباعة	١٢٠	
التكاليف المتغيرة الاخرى	٤٣	(١٦٣)
هامش المساهمة		٣٧
التكاليف الثابتة للبضاعة المباعة	٥	
التكاليف الثابتة الاخرى	١٩	(٢٤)
دخل التشغيل		١٣ دينار

الهامش الاجمالي / آلاف الدنانير	
الايرادات	٢٠٠ دينار
تكلفة البضاعة المباعة	
(١٢٠ + ٥)	(١٢٥)
الهامش الاجمالي	٧٥
تكاليف التشغيل	
(٤٣ + ١٩)	(٦٢)
دخل التشغيل	١٣ دينار

إن التكلفة الثابتة للبضاعة المباعة تتضمن ، في القطاع التجاري ، فقط تلك التكاليف الثابتة المرتبطة مباشرة بشراء البضاعة ، وفي المثال المتقدم فأن هذه المدفوعات تشير فقط إلى المدفوعات السنوية الثابتة لمجهز البضاعة ولذلك فأنها لا تتضمن التكاليف الثابتة الاخرى مثل الرواتب الثابتة لقسم المشتريات ، مثل هذه التكاليف يمكن وضعها مع التكاليف الثابتة الاخرى في بيان إحتساب هامش المساهمة .

القطاع الصناعي : Manufacturing Sector :

في القطاع الصناعي يكون هنالك مجالين للاختلاف بين هامش المساهمة والهامش الاجمالي هما التكاليف الصناعية الثابتة والتكاليف غير الصناعية المتغيرة ويوضح المثال التالي الفرق في احتساب كلا المفهومين في القطاع المذكور :

هامش المساهمة / آلاف الدنانير		
الايرادات		١٠٠٠ دينار
التكاليف الصناعية المتغيرة	٢٥٠	
التكاليف غير الصناعية المتغيرة	٢٧٠	(٥٢٠)
هامش المساهمة		٤٨٠
التكاليف الصناعية الثابتة	١٦٠	
التكاليف غير الصناعية الثابتة	١٣٨	(٢٩٨)
دخل التشغيل		١٨٢ دينار

الهامش الاجمالي / آلاف الدنانير	
الايرادات	١٠٠٠ دينار
تكلفة البضاعة المباعة	
(٢٥٠ + ١٦٠)	(٤١٠)
الهامش الاجمالي	٥٩٠
تكاليف غير الصناعية	
(٢٧٠ + ١٣٨)	(٤٠٨)
دخل التشغيل	١٨٢ دينار

ويلاحظ هنا أن التكاليف الصناعية الثابتة لا تخصم عند احتساب هامش المساهمة ولكنها تخصم عند إحتساب الهامش الاجمالي ، كما أن تكلفة البضاعة المباعه تتضمن في الشركات الصناعية جميع التكاليف الصناعية ويتم خصم التكاليف غير الصناعية المتغيرة من الايرادات عند إحتساب هوامش المساهمة ولكنها لا تخصم عند إحتساب الهوامش الاجمالية .

إن كلاً من هامش المساهمة والهامش الاجمالي يمكن التعبير عنهما كمجاميع ، وكمبالغ للوحدة الواحدة ، وكنسب ، إن نسبة هامش المساهمة هي مجموع هامش المساهمة مقسوماً على الايرادات ، أما نسبة التكلفة المتغيرة فهي تمثل مجموع التكاليف المتغيرة مقسوماً على الايرادات (مع الاخذ بالاعتبار عدد وحدات المنتج). إن نسبة هامش المساهمة في القطاع الصناعي (المثال أعلاه) هي ٤٨٪ (٤٨٠ دينار ÷ ١٠٠٠دينار) ، بينما نسبة التكلفة المتغيرة هي ٥٢٪ (٥٢٠ دينار÷ ١٠٠٠ دينار) ،إن نسبة الهامش الاجمالي هي الهامش الاجمالي مقسوماً على الايرادات ويساوي ٥٩٪ (٥٩٠ دينار÷ ١٠٠٠ دينار) في القطاع الصناعي في المثال السابق .

أسئلة وتمارين الفصل السابع

EXERCISES OF CHAPTER (7)

الأسئلة : *Questions*

السؤال الأول : ما المقصود بتحليل العلاقة بين التكلفة – الحجم – الربح ؟

السؤال الثاني : ما المقصود بنقطة التعادل وما هي العلاقة بتحليل التكلفة – الحجم – الربح ؟

السؤال الثالث : ما هي المفاهيم والمصطلحات الضرورية لفهم التحليلات نقطة التعادل ؟

السؤال الرابع : ما المقصود بالايرادات ؟

السؤال الخامس : ما المقصود بالتكاليف الكلية ؟

السؤال السادس : ما المقصود بدخل التشغيل ؟

السؤال السابع : ما المقصود بالدخل الصافي ؟

السؤال الثامن : ما هي افتراضات العلاقة بين التكلفة – الحجم – الربح ؟ وهل تنسجم مع واقع التطبيق العملي ؟

السؤال التاسع : عدد طرق تحديد نقطة التعادل ؟

السؤال العاشر : ما المقصود بطريقة المعادلة (الطريقة الرياضية) لتحديد نقطة التعادل وما هي متطلبات تطبيق ؟

السؤال الحادي عشر : ما المقصود بطريقة هامش المساهمة وما هي متطلبات تطبيقها ؟

السؤال الثاني عشر : ما المقصود بالطريقة البيانية وكيفية الاستفادة منها في التطبيق العملي ؟

السؤال الثالث عشر : ما هي جوانب الاستفاد من مخطط العلاقة بين الربح – الحجم؟

السؤال الرابع عشر : ما هي مجالات أستخدام نقطة التعادل ؟

السؤال الخامس عشر : ما المقصود بدخل التشغيل المستهدف وما هي المعادلة التي تحكم إحتسابه ؟

السؤال السادس عشر : ما المقصود بتحليل الحاسية وكيفية الاستفادة منه في الحالات التطبيقيه ؟

السؤال السابع عشر : وضح التشكيلات الممكنة للعلاقة بين العناصر المكونة لتحليلات نقطة التعادل ؟

السؤال الثامن عشر : هل لتغير مزيج المبيعات من أثر على الدخل ؟ وضح ذلك ؟

السؤال التاسع عشر : وضح كيف يمكن لتحليلات التعادل المساهمة في ترشيد قرار الاستمرار في الانتاج أو غلق المصنع ؟

السؤال العشرون : ما هو الدور الذي تلعبه الضرائب في التأثير على الدخل ، وما هي منافع تحليلات التعادل في هذا الجانب ؟

السؤال الواحد والعرون : ما هو الفرق بين هامش المساهمة والهامش الاجمالي؟

السؤال الثاني والعشرون : ما هي الاختلافات بين هامش المساهمة والهامش الاجمالي في القطاع التجاري؟

السؤال الثالث والعشرون : ما هي الاختلافات بين هامش المساهمة والهامش الاجمالي في القطاع الصناعي ؟

التمرين الرابع والعشرون :

تقوم شركة الصناعات الخفيفة بتقييم أنشطتها التشويقية ، ونتيجة تحليل ومقارنة التكاليف للسنوات الخمس الاخيرة وجدت التكاليف التسويقية المتغيرة تبلغ (٠,١٠) دينار عن كل دينار مبيعات . كما أن التكاليف التسويقية الثابتة للسنة كانت ٧٥٠٠٠ دينار .

المطلوب :

أ- ما هي المعادلة التي توضح التكاليف التسويقية السنوية للشركة ، وما هي التكاليف التسويقية إذا كانت المبيعات السنوية للشركة تبلغ ٢٥٠٠٠٠ دينار .

ب- أستخدم طريقة الشكل البياني لتوضيح إجمالي التكاليف التسويقية .

التمرين الخامس والعشرون :

تخطط شركة إنتاج المعدات الزراعية لأنتاج إحدى معداتها الجديدة وقد توصل الجهاز المحاسبي في الشركة إلى وضع المعلومات التالية :

١- أن التكاليف الثابتة الخاصة بالمنتج الجديد تساوي ١٠٠٠٠٠٠ دينار

٢- أن التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة ستكلفة

٢٥٠٠ دينار تكاليف المواد الخام

١٨٠٠ دينار الاجور المباشرة

٢٠٠ دينار المصاريف المباشرة الاخرى .

٣- تتوقع الشركة أن سعر الوحدة الواحد من المعدات الجديدة سيكون بحدود ٧٠٠٠ دينار .

المطلوب :

١- تحديد عدد الوحدات التي تستطيع الشركة بيعها للوصول الى نقطة التعادل كمياً وقيمياً .

٢- ما هو عدد وحدات نقطة التعادل إذا انفقت الشركة تكاليف تسويقية متغيرة تساوي ما نسبته ١٥٪ من التكلفة المباشرة لانتاج الوحدة الواحدةو وذلك بهدف تسريع عملية بيع الوحدات المنتجه .

التمرين السادس والعشرون : استخدم البيانات التالية لتوضيح المتطلبات اللاحقة المتعلقة بشركة الصباح الصناعية :

التكاليف الثابتة ١٢٠٠٠ دينار

التكاليف المتغير ٠,١٤٠ دينار

سعر البيع ٥,٠٠٠ دينار

المطلوب :أ- حساب نقطة التعادل بالوحدات

ب- رسم طريقة البيانية التي توضح التكلفة - الحجم - الربح .

التمرين السابع والعشرون : توفرت لديك المعلومات التالية عن أحد المنتجات لشركة الالبان المحلية :

١- التكاليف المتغيرة للوحدة ٠,١٢٠ دينار

٢- التكاليف الثابتة الكلية هي ٤٠٠٠٠ دينار

٣- سعر بيع الوحدة الواحدة ٢٥٠ دينار.

المطلوب :

١- تحديد عدد وحدات نقطة التعادل كمياً وقيمياً.

٢- تحديد عدد وحدات نقطة التعادل إذا إزدادت التكاليف المتغيرة للوجدة بنسبة ٢٠٪ وانخفضت التكاليف الثابتة بنسبة ١٠٪ .

٣- ما هو عدد وحدات التعادل إذا انخفضت التكاليف المتغيرة الى (٠,١٠٠) دينار وأنخفض سعر بيع الوحدة بنسبة ٢٠٪ .

التمرين الثامن والعشرون :

أظهرت المعلومات المستحصلة من قائمة الدخل لشركة الادوية الاردنية عن العام ٢٠٠٠ والارصدة التالية :

صافي الدخل ٧٠٠٠٠ دينار - المصروفات الثابتة ٢١٠٠٠٠ دينار - هامش المساهمة ٢٤٠٠٠٠ دينار - المصروفات المتغيرة ٤٤٠٠٠٠ دينار المبيعات ٧٢٠٠٠٠ دينار عن بيع (٤٠٠٠٠ وحدة)

وتخطط الادارة لإجراء بعض التعديلات لأغراض العام القادم .

١- إعداد برنامج بيعي جديد سيؤدي الى زيادة التكاليف الثابتة بمبلغ ٣٨٤٠٠ دينار والتكاليف المتغيرة بمعدل (٠,١٠) دينار لكل وحدة ويتوقع أن يؤدي البرنامج الجديد إلى زيادة وحدة المبيعات بنسبة ١٥٪ .

٢- زيادة سعر البيع بنسبة ١٥٪ لتقابل المصروفات التسويقي (البيعية) الضافية .

المطلوب :

١- تحديد نقطة التعادل

٢- تحديد صافي الدخل بعد التغيرات المقترحة

التمرين التاسع والعشرون :

تقوم شركة ألفا للببيع منتجها بسعر (١٠) دينار للوحدة ، وتبلغ التكلفة المتغيرة للوحدة (٣) دينار وإجمالي التكاليف الثابتة (٢٢٠٠٠٠) دينار مع العلم أن عدد الوحدات التي باعتها الشركة في عام ١٩٩٩ يبلغ (٤٥٠٠٠) وحدة .

المطلوب :

أ- إيجاد نقطة التعادل بالوحدات .

ب- ايجاد نقطة التعادل بالمبالغ

جـ- ما هي نسبة هامش الأمان للشركة .

التمرين الثلاثون :

يوضح الجدولان التاليان العلاقة الخطية القائمة بين التكاليف والايرادات والارباح لبديلني مختلفين ، تم عرضهما أمام إدارة إحدى الشركات الصناعية .

البديل الأول :

كمية المبيعات	إيراد المبيعات	التكلفة الكلية للمبيعات	صافي الربح أو الخسارة
صفر	صفر	٣٠٠٠ دينار	(-) ٣٠٠٠ دينار
٢٥٠ وحدة	٢٠٠٠ دينار	٤٠٠٠ دينار	(-) ٢٠٠٠ دينار
٣٥٠ وحدة	٢٨٠٠ دينار	٤٤٠٠ دينار	(-) ١٦٠٠ دينار

البديل الثاني :

كمية المبيعات	إيراد المبيعات	التكلفة الكلية للمبيعات	صافي الربح أو الخسارة
صفر	صفر	٥٠٠٠ دينار	(-) ٥٠٠٠ دينار
٢٥٠ وحدة	٢٠٠٠ دينار	٥٥٠٠ دينار	(-) ٣٥٠٠ دينار
٣٥٠ وحدة	٢٨٠٠ دينار	٥٧٠٠ دينار	(-) ٢٩٠٠ دينار

وبأعتبارك المحلل المالي في الشركة فقد طلب إليك ما يلي :

١- تحديد نقطة التعادل كمياً وقيمياً ولكل بديل على حدة ؟

٢- تحديد نقطة تماثل التكاليف للبديلين وتوضيح ذلك بيانياً ؟

٣- تحديد مجال أفضلية البديل الأول وأفضلية البديل الثاني بواسطة معيار نسبة هامش الأمان ؟

٤- إذا كان ٤٠٪ من التكاليف الثابتة هي تكاليف ثابتة نقدية فهل يفترض بالشركة غلق المصنع أم لا بضوء كلا البديلين ولماذا ؟

التمرين الواحد والثلاثون :

تواجه شركة التعاون ظروف مالية صعبة ، وبصفتك المحلل المالي فقد استعين بك لتقديم تقرير للإدارة يمكنها من التعرف على أفضل السبل لأتخاذ قراراتها بشأن

الإنتاج والبيع ، ونظراً لخبرتك الواسعة فقد وجدت أن أفضل أداة للتحليل المالي تتناسب مع إحتياجات الإدارة من المعلومات ، وبسبب الظروف الاقتصادية المحيطة بالشركة هي تحليلات نقطة التعادل . وقد توفرت لديك المعلومات التالية .

أ- تنتج الشركة أربعة منتجات هي أ - ب - جـ - د وتبيعها باسعار هي ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٤٠ دينار للوحدة على التوالي .

ب- تبلغ التكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة والمباعة ١٤ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٢ دينار للمنتجات الأربع على التوالي .

جـ- كانت التكاليف الثابتة في الشركة ٦٤٠٠٠٠ دينار ، وترغب الإدارة بتحقيق أرباح مقدارها (١٠٠٠٠٠) دينار .

د- تشكل المبيعات الخاصة بكل منتج ضمن المبيعات الكلية ما نسبته ١:٤:٣:٢ للسلع المنتجة على التوالي .

المطلوب :

١- تحديد عدد وحدات نقطة التعادل للمزيج

٢- تحديد قيمة مبيعات التعادل للمزيج

٣- تحديد نقطة التعادل لكل منتج

٤- تحديد قيمة مبيعات التعادل لكل منتج

التمرين الثاني والثلاثون :

كانت التكاليف الثابتة الخاصة بأنتاج أحد منتجات شركة الانفال هي ٧٥٠٠٠ دينار وكانت التكلفة المتغيرة مكونة من : (٥) دينار مواد خام ، (٣) دينار أجور عمل (٢) دينار مصاريف صناعية متغيرة أخرى ، وكان سعر بيع الوحدة الواحدة (١٥) دينار .

المطلوب :

١- تحديد عدد وحدات نقطة التعادل كمياً وقيمياً .

٢- عدد الوحدات المطلوب إنتاجها لتحقيق ربح مستهدف مقداره ١٠٠٠٠ دينار .

٣- ما هو حجم الربح الممكن تحقيقه عندما تقوم الشركة بأنتاج ما نسبته ٢٥٪ زيادة عن وحدات نقطة التعادل .

التمرين الثالث والثلاثون :

فيما يلي البيانات الخاصة بمنتجي الشركة الخدمية للصناعات الهندسية (س،ص) المستحصلة من سجلاتها لعام ١٩٩٧ (البيانات بالدينار)

المبيعات	سعر البيع /للوحدة	التكاليف المتغيرة	هامش المساهمة	نسبة الوحدات المباعة
س	٦	٣,٤	٢,٦	٦٠٪
ص	٨	٤,٤	٣,٦	٤٠٪

فأذا علمت أن إجمالي التكاليف الثابتة تبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار .

المطلوب :

أ- إيجاد نقطة التعادل لكل منتج بالوحدات ثم بالمبالغ .

ب- تحديد عدد الوحدات وقيمة المبيعات اللازمة لتحقيق عائد على المبيعات يساوي ٢٠٪

التمرين الرابع والثلاثون :

تنتج إحدى الشركات منتجاً نمطياً يتم تسويق الوحدة الواحدة فيه بسعر (٢٠) دينار . وقد توفرت لديك المعلومات التالية عن التكاليف التي تتكبدها الشركة :

١- يلزم لإنتاج وحدتين من المنتج النهائي (٥) مكغم مواد أوليه مباشرة بسعر معياري مقداره (٢,٥) دينار لكل كليوغرام .

٢- تحتاج الشركة لانتاج كل (٣) وحدات من المنتج النهائي (١٠٥) دقيقة عمل مباشر بمعدل أجر (١٥) دينار لكل ساعة عمل مباشر .

٣– تكلفة الوحدة الواحدة من المنتج النهائي من التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة هي (٠,٧٥٠) دينار .

٤– بلغ مجموع التكاليف الثابتة صناعياً وبيعياً واداريا (١٠٩٦٥٠) دينار .

٥– كانت نسبة الضريبة المحددة قانوناً ٢٥٪ .

المطلوب :

أ– تحديد نقطة التعادل كمياً وقيمياً .

ب– تحديد ايراد المبيعات الذي يحقق هامش أمان بمعدل ٣٧,٥٪

جـ– تحديد حجم المبيعات الذي يحقق ربحاً صافياً بعد أستبعاد الضريبة يساوي (٣٠٠٠٠) دينار .

التمرين الخامس والثلاثون :

تواجه شركة الصناعات الوطنية مشكلة تحقيق التوازن بين متطلبات الربحية والرغبة المتزايدة للعاملين في زيادة الاجور بسبب إرتفاع متطلبات الحياة المعيشية ، ويمكن تحديد المشكلة بأن إحتمال زيادة أجور العمال (وهي تكاليف متغيرة) ستؤدي الى إرتفاع تكاليف المنتج وهو ما سيؤدي إلى تخفيض هامش الربح . وبهد المحافظة على مستوى الارباح الحالي والبالغ (٢٠٠٠٠) دينار سنوياً فأن الادارة تنوي تبني إحدى الخطط التالية :

١– القيام بزيادة سعر بيع الوحدة من (١٥) دينار إلى (٢٠) دينار بسبب إرتفاع التكاليف المتغيرة من (١٠) دنانير إلى (١٥) دينار ، وهو ما يتلب تقديم تسهيلات معينة لتسهيل بيع السلعة كأنشاء معارض جديدة وتقديم خدمات ما بعد البيع وأستشارات معينه وتغيير أغلفة المنتج وإيصال المنتج إلى العميل وهو ما سيقود الى زيادة التكاليف الثابتة لتصل إلى (٥٥٠٠٠) دينار .

٢– تطوير تكنولوجيا إنتاج السلعة بأضافة مكائن أوتوماتيكية حديثة بهدف تخفيض العمالة المباشرة لإرتفاع أجورها والزيادات المطلوبة لها بأستمرار ، وسيؤدي هذا الاجراء إلى زيادة التكاليف الثابتة من (٥١٠٠٠) دينار إلى (٦٠٠٠٠) دينار ، كما سيؤدي الى تخفيض التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة بمقدار ثلاثة دنانير .

المطلوب :

أ- تحديد مبيعات التعادل للبديلين بالوحدات وبالمبالغ .

ب- إعداد تقرير لاختبار البديل الافضل مبيناً السبب .

جـ- إحتساب نسبة الأمان ، وأختيار البديل الملائم بضوء ذلك .

التمرين السادس والثلاثون :

نتنج شركة الاخاء أربعة منتجات هي أ، ب ، جـ ، د . وقد توفرت لديك البيانات التالية الخاصة بأسعار وتكلفة المنتجات :

١- البيـــان

البيـــان	أ	ب	جـ	د
سعر بيع الوحدة	٢٠	٢٥	٣٥	٣٠
التكلفة المتغيرة للوحدة	١٥	٢٠	٣٠	٢٥
نسبة التشغيلة البيعية	؟	؟	؟	؟

٢- تبلغ التكاليف الثابتة للشركة ٤٠٠٠٠ دينار

٣- تبلغ مبيعات المنتج (ب) نسبة ٣/١ من مبيعات المنتج (د) ،كما تعادل مبيعات المنتج (ب) ١٠٪ من مبيعات الشركة الكلية .

٤- المبيعات من المنتج (أ) تشكل ما نسبته ٢/١ من مبيعات المنتج (جـ) .

المطلوب :

أ- تحديد نقطة التعادل بالوحدات للمزيج البيعي ولكل منتج على حدة.

ب- تحديد نقطة التعادل بالمبالغ للمزيج البيعي ولكل منتج على حدة .

التمرين السابع والثلاثون :

بلغ الربح الصافي لاحدى الشركات (٥٠٠٠٠) دينار ، ونتيجة لدراسات وضع الخطة للعام ٢٠٠٠ تبين أنه يتوقع ظهور شركات منافسة ، لذلك قررت الشركة تخفيض سعر بيع وحدة المنتج في العام ٢٠٠٠ الى الحد الذي لا يحقق معه ربحاً أو خسارة ، وقد أعطيت البيانات التالية :

- سعر بيع وحدة المنتج في العام الماضي (٢٥) دينار .

– معدل الربح الحدي في العام الماضي ٦٠٪

– لا يوجد مخزون بضائع جاهزة لدى الشركة في بداية ونهاية المدة .

– معدل التكاليف المتغيرة في وحدة المنتج لن تتغير في العام القادم .

– بلغت التكاليف الثابتة في العام الماضي (٢٥٠٠٠) دينار ، وكان نصيب وحدة المنتج من هذه التكاليف (٥) دنانير وسوف تزداد التكاليف الثابتة في العام القادم ٣٠٠٠ بمبلغ (٥٠٠٠) دينار لغرض الدعايه والإعلان.

المطلوب :

١– تحديد سعر البيع الجديد للوحدة في العام القادم بحيث تصل الشركة الى التعادل وبنفس كمية المبيعات المحققة في العام الماضي .

ب– اثبت صحة ذلك من خلال تنظيم قائمة التكاليف الحدية للعام القادم .

التمرين الثامن والثلاثون :

تقوم أحدى الشركات بانتاج السلعة (س) جيث تبيع الوحدة منها بمبلغ (١٢) دينار ، وكانت التكلفة المتغيرة للوحدة تساوي (٩) دنانير والتكاليف الثابتة للشركة تبلغ (٢٠) ألف دينار .

المطلوب : حدد الاجابة الصحيحة في كل من الحالات التالية :

١– أن نقطة التعادل بالوحدات هي :

أ– ٦٠٠٠ وحدة ب– ٦٦٦٧ وحدة جـ– ٧٢٠٠ وحدة د– غير ذلك

٢– أن نقطة التعادل بالدينار هي :

أ– ٤٠٠٠٠ دينار ب– ١٢٠٠٠٠ دينار جـ– ٨٠٠٠٠ دينار د– غير ذلك

٣– حجم المبيعات بالدينار اللازم لتحقيق أرباح تبلغ ٤٠ ألف دينار هو :

أ– ٢٤٠٠٠٠ دينار ب– ٢٠٠٠٠٠ دينار جـ– ٤٤٠٠٠ دينار د– غير ذلك

٤– أن العبارة الخاطئة من العبارات التالية هي :

أ– زيادة التكلفة المتغيرة تؤدي الى زيادة حجم التعادل بالوحدات.

ب– زيادة التكلفة المتغيرة تؤدي إلى زيادة حجم التعادل بالدينار

جـ– زيادة التكلفة الثابتة تؤدي إلى زيادة حجم التعادل بالوحدات

د– زيادة سعر بيع الوحدة يؤدي الى زيادة حجم التعادل بالدينار

الفصل الثامن
تحليل كفاءة العمل ودرجة الرافعة
Analysis of Business Efficiency and Leverage Degree

يهتم الفصل الحالي بالتحليل المرتبط بتقييم مدى كفاءة الإدارة المعنية وقياس الرافعة. ولذلك فأن الفصل يهتم بالاستخدام الاكثر تقدماً بتحليلات نقطة التعادل وخاصة في مجال تقييم كفاءة المنشأة في أستغلال رأس المال بالشكل الذي يوفر أفضل قدر ممكن من التغطيه لاحتياطيات المنشأة وتغطية الديون الخارجية وفوائدها . كذلك فأن الفصل يناقش بتوسع درجة الرافعة التشغيلية والمالية ومجالات الاستفادة منهما في توفير الاستقرار والتطور الممكن للمنشأة . ويناقش الفصل أخيراً نماذج التخطيط المالي الشامل بضوء التحليلات المذكورة وكيفية تفسيرها .

أهداف الفصل :

بعد قراءة هذا الفصل يفترض بالطالب أن يكون قادراً على الإجابة على التساؤلات التالية :

١- ما المقصود بتقييم كفاءة النشاط في ظل تحليلات نقطة التعادل ؟

٢- ما المقصود بتحديد درجة الرفع وما هي أنواع الرافعة الثلاثة وكيفية الاستفادة من تطبيقات كل منها ؟

٣- ما هي نسب الرفع المالي وما هي عناصر كل منها وكيفية تطبيقها ؟

٤- ما هي عناصر التخطيط المالي الشامل ، وتوضيح كيفية الاستفادة من تحليلات الرافعة في هذا المجال ؟

الفصل الثامن

تحليل فاعلية العمل ودرجة الرافعة

Analysis of Business Efficiency And leverage Degree

مقدمة :

يعتبر تحليل فاعلية العمل وتحديد درجة الرافعة (Leverage Degree - LD) أحد الاستخدامات المهمة لتحليلات العلاقة بين التكلفة – الحجم – الربح التي نوقشت في الفصل السابق .

الرافعة : (Leverage)

تشير الرافعة الى الحالة المفضلة للمشروع في الوصول الى أكبر قدر ممكن من الثبات والاستقرار في عنصر التكلفة الذي يساعد في دعم مستويات مختلفة من النشاط *1 . وتقيس الرافعة سلوك المتغيرات المترابطة فيما بينها ، أي أنها تقيس العلاقة بين متغيرين ، لذلك فأن قيمة أي متغير تكون معتمدة على قيمة المتغير الاخر ، وكل متغير يجب أن يكون قادراً على تحديد أي متغير يعتمد على المتغير الآخر . *2

ويغطي مفهوم الرافعة ثلاث مجالات أساسية هي الرافعة التشغيلية والرافعة المالية والرافعة المشتركة ، وتعني الرافعة التشغيلية أن بعض التكاليف الاساسيه للعمل تكون ثابتة لمستوى معين من النشاط التشغيلي ، بينما تنشأ الرافعة المالية عندما يتضمن تركيب رأس المال إلتزامات مالية على الشركة ينبغي دفعها بمعدلات ثابتة للفائدة ، وهو ما يعني أن الارباح يمكن أن تنخفض وترتفع بشكل أكبر نسبياً من التغير في حجم النشاط ، وهذا هو نفس الاثر الذي تتركه الرافعة التشغيلية على الأرباح ،

---

*1 Erich A- Helfert , "Techniques of Finanical Analysis 1994, P218.

*2 Neveu, Royamond R.. " Fundamental of managerial finance" south - Western Publishing co. U.S.A.. 1981 P-93

ولذلك فأن الرافعة المالية والتشغيلية تمثلان وجهان لحالة واحدة ، أما الرافعة المشتركة فأنها تنشأ من التأثير المشترك لكلا الرافعتين المالية والتشغيلية .

الرافعة التشغيلية : Operating leverage - O.L

تقيس الرافعة التشغيلية العلاقة بين المخرجات (Outputs) والارباح قبل الفوائد والضرائب ، وبشكل محدد فانها تقيس المستويات المتغيرة من المخرجات على الارباح قبل الفوائد والضرائب .

وكما فهمنا من تحليلات نقطة التعادل ومن خلال التمييز بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة ، فأن المشروع يضع أسعاره بالشكل الذي يفترض أن يغطي التكاليف المباشرة للمنتج (التكاليف المتغيرة) أولاً ثم يفسح مجالاً لهامش مساهمة لتغطية التكاليف الثابتة وتحقيق بعض الربح – وعندما يتم بيع عدد من وحدات المنتج تكفي لتغطية التكاليف الثابتة ، فأن هامش المساهمة الناتج عن بيع أي وحدات أضافية سيمثل ربحاً ، مالم تكن هنالك تكاليف ثابتة أخرى يمكن أن تضاف مستقبلاً .

ولذلك فأن درجة الرافعة التشغيلية يمكن أن تقاس من خلال المقارنة بين عائد المساهمة الحدية وصافي الربح قبل الفوائد والضريبة ، أي :

$$\text{درجة الرافعة التشغيلية} = \frac{\text{عائد المساهمة الحدية}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}$$

إن فهم هذا المبدأ يوضح كيفية ارتباط المجالات التشغيلية للنشاط بالتخطيط المالي ، كما يسمح في ذات الوقت بتقييم الاثر السلبي للرافعة التشغيلية الذي قد يؤثر على مؤشرات ومقارنات التحليل المالي .

وكما هو واضح فأن وجود التكاليف الثابتة يؤدي الى تعظيم الارباح عند المستويات العاليه من النشاط بعد تغطية التكاليف المتغيرة . واعتمادا على نسبة

التكاليف الثابتة والمتغيرة في هيكل تكلفة الشركة ، فأن المساهمة الاضافية الكلية المستحصلة من الوحدات الاضافية يمكن أن تؤدي الى زيادة كبيرة في الارباح .

وحالما تتم تغطية كافة التكاليف الثابتة من خلال المساهمة من أقل عدد ممكن من الوحدات كافٍ لذلك فأن الارباح تبدأ في النمو بصورة متسارعة بنسبة أكبر من النمو في الحجم . والعكس من ذلك يمكن أن يحدث للاحجام المنخفضة من النشاط .

ويمكن توضيح المعادلات الاساسية لتحليل الرافعة كالتالي :

الربح = العوائد الكلية – التكلفة الكلية

العوائد الكلية = الحجم (الكمية) × السعر

التكلفة الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة

ولتوضيح حالات الرافعة ، فأنه يمكن بيان الاثر على الربح (ر) نتيجة لتغير الحجم (ح) بموجب المعادلة التالية :

ر = ك س – (ك م + ث) .... (١)

حيث : ر = تمثل الربح

ك = الحجم

س = السعر

غ = التكلفة المتغيرة للوحدة من المنتج

ث = التكاليف الثابتة

ويمكن إعادة كتابة هذه المعادلة بالشكل التالي :

ر = ك (س–غ) – ث .... (٢)

أي أن الربح يعتمد على عدد الوحدات المباعة مضروباً في الفرق بين سعر الوحدة والتكاليف المتغيرة لها ، والذي يمثل المساهمة التي تستخدم لتغطية عنصر التكاليف الثابتة ، وكلما تغير عدد الوحدات المباعة فأن مساهمة الوحدة (س–غ) مضروباً في التغير في الحجم سيساوي التغير الكلي في الربح .

وهنالك طريقة أخرى لأحتساب علاقات الرافعة بأستخدام الربح كنسبة من المبيعات حيث تستخدم المعادلة التالية :

$$\text{هامش الربح إلى المبيعات} = \frac{\text{الربح}}{\text{ك} \times \text{السعر}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٣)$$

وبالتعويض عن الربح في المعادلة (٢) تكون العلاقة :

$$\text{هامش الربح إلى المبيعات} = \frac{\text{ك}(\text{س} - \text{غ}) - \text{ث}}{\text{ك} \times \text{س}}$$

أو تكتب بشكل آخر :*

$$\text{هامش الربح إلى المبيعات} = \left(١ - \frac{\text{غ}}{\text{س}}\right) - \frac{\text{ث}}{\text{ك} \times \text{س}}$$

إن المعادلة المذكورة توضح أن نسبة الربح / المبيعات تعتمد على مساهمة الوحدة الواحدة من المبيعات مطروحاً منها التكاليف الثابتة كنسبة من عائد المبيعات ، وكما لاحضنا فأن التكاليف الثابتة تسبب أنخفاض هذه النسبة ، وكلما كانت هذه التكاليف أكبر كلما أدت الى تخفيض هذه النسبة ، ومن الناحية الثابتة ، فأن أي تغير في كيمة المبيعات أو السعر أو كلفة الوحدة الواحدة سيكون له تأثير غير متجانس على المبيعات لأن التكاليف الثابتة سوف لن تتغير .

ولغرض بيان أثر العناصر المتقدمة والتغير فيها على الربح فأن المثالي التالي يوضح ذلك :

مثـــال :

نفترض أن مشروعاً صغيراً يستخدم تكاليف ثابتة عالية نسبياً مقارنة بحجم

---

* إن اشتقاق المعادلة الاخيرة تم بالشكل التالي من المعادلة السابقة لها :

$$\frac{\text{ك}(\text{س} - \text{غ}) - \text{ث}}{\text{ك} \times \text{س}} = \frac{\text{ك س} - \text{ك غ} - \text{ث}}{\text{ك س}} - \frac{\text{ك س}}{\text{ك س}} - \frac{\text{ك غ}}{\text{ك س}} - \frac{\text{ث}}{\text{ك س}}$$

ويحذف البسط والمقام المتشابهان نصل إلى :

$$= ١ - \frac{\text{غ}}{\text{س}} - \frac{\text{ث}}{\text{ك س}}$$

المخرجات والتكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة . وتقدر هذه التكاليف الثابتة بـ ٢٠٠٠٠٠ دينار . وأن الطاقة الانتاجية القصوى للشركة تساوي ١٠٠٠ وحدة ، وأن سعر بيع الوحدة الواحدة هو ٧٥٠ دينار .

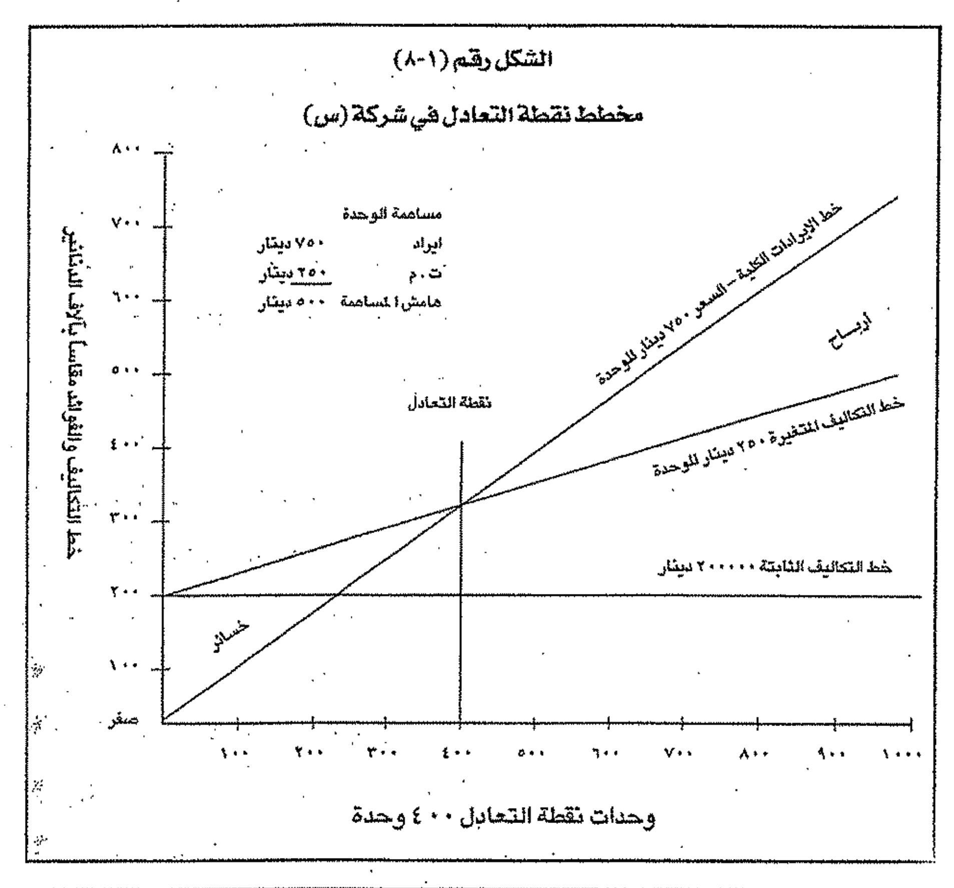
وأن مجموع التكاليف المتغيرة تقدر بـ ٢٥٠ دينار للوحدة .

وعليه فأن هامش المساهمة للوحدة من المنتج تساوي ٥٠٠ دينار (٧٥٠ – ٢٥٠) الذي سيخصص لتغطية التكاليف الثابتة والربح .

ويوضح الشكل رقم (١–٨) مخططاً لنقطة التعادل Break Even Point يوضح الحالات المتقدمة .

فعند نقطة الصفر (حالة عدم وجود أنتاج) تكون التكاليف الثابتة ٢٠٠٠٠٠ دينار ، ويضل هذا المبلغ ثابتاً مهماً زادت كمية الانتاج لغاية الوصول الى الطاقة الانتاجية القصوى . أما التكاليـــف المتغيرة فأن مجموعها للوحدة الواحدة هو ٢٥٠ دينار ، وهي كمجمـوع (لجميع الوحدات) سيتزايد لغاية الوصول الى رقم ٢٥٠٠٠٠ دينار (١٠٠٠ × ٢٥٠) وتكون التكاليف الكلية (المتغيـــرة + الثابتة) عند هذا المستوى مساوية لـ ٤٥٠٠٠٠ دينار . أما العوائد فأنها ستبدأ من نقطة الصفر والتزايد بمعدل ٧٥٠ دينار لغاية الوصول الى الأيرادات الكلية وهي ٧٥٠٠٠٠ دينار عند الطاقة الانتاجية القصوى.

ويوضح الشكل أن نقطة تقاطع خط العوائد مع خط التكاليف المتغيرة هو عند مستوى ٤٠٠ وحدة من المخرجات ، وهي النقطة التي تتحقق عندها حالة التعادل بعدم وجود ربح أو خسارة . وهو ما يعني أن مجموع العوائد المتراكمة والبالغة ٣٠٠٠٠٠ دينار في تلك النقطة تعتبر كافية لموازنة التكاليف الثابتة البالغة ٢٠٠٠٠٠ دينار زائداً مجموع التكاليف المتغيرة البالغة ١٠٠٠٠٠ دينار (٤٠٠ وحدة بسعر ٢٥٠ دينار للوحدة).



الجدول رقم (١-٨)

الحجم	الزيادة	الربح	الزيادة
٤٠٠	–	صفر	–
٥٠٠	٢٥٪	٥٠٠٠٠,٠٠٠	مالانهاية (ذلك ان الاساس هو صفر)
٦٢٥	٢٥٪	١١٢٥٠٠,٠٠٠	١٢٥٪
٧٨١	٢٥٪	١٩٠٥٠٠,٠٠٠	٦٩٪
٩٧٦	٢٥٪	٢٨٨٠٠٠,٠٠٠	٥١٪
الحجم	**النقصان**	**الخسائر**	**الزيادة**
٤٠٠	–	صفر	–
٣٠٠	٢٥٪	٥٠٠٠٠,٠٠٠	مالانهاية (ذلك ان الاساس هو صفر)
٢٢٥	٢٥٪	٨٧٥٠٠,٠٠٠	٧٥٪
١٦٩	٢٥٪	١١٥٥٠٠,٠٠٠	٣٢٪
١٢٧	٢٥٪	١٣٦٠٠٠,٠٠٠	١٨٪

فـإذا مـا إزداد حـجـم الانتـاج الى مـا بعـد ٤٠٠ وحـدة ، فـأن الوحـدة الاقـتـصـادية ستـحقق ربـحاً ، أما إذا كان حجم أقل من ٤٠٠ وحدة فأن الوحدة الاقتصاديه ستواجه خسارة .

حساب نقطة التعادل رياضياً :

إن نقطة التعادل يمكن أن تحدد رقمياً عن طريق قسمة مجموع التكاليف الثابتة ٢٠٠٠٠٠ دينار على مساهمة الوحدة الواحدة البالغة ٥٠٠ دينار وسيكون الناتج ٤٠٠ وحدة أيضاً ، أي :

$$\text{نقطة التعادل (الربح = صفر)} = \frac{\text{ت ث}}{\text{س − غ}} = \text{عدد الوحدات}$$

$$\text{صفر} = \frac{200000}{750 - 250} = 400 \text{ وحدة}$$

وينبغي ملاحظة أن نقطة التعادل يمكن أن توضح حقيقة أن الزيادة أو النقصان في الربح سوف لن تكون متجانسة مع الزيادة أو النقصان في حجم الانتاج. إن سلسلة من الزيادات بنسبة ٢٥٪ في عدد الوحدات المنتجة فوق نقطة التعادل ستؤدي الى قفزات في نسبة نمو الارباح أكبر بكثير من نسبة الزيادة في عدد الوحدات . وتوضح أرقام الجدول (١ – ٨) ذلك .

حيث تظهر أرقام الجدول الانحراف التدريجي في معدل نمو الربح من حالة اللانهاية الى نسبة ٥١٪ . وكذلك ، فكلما انخفض عدد الوحدات المنتجة الى ما تحت نقطة التعادل بنسبة ٢٥٪ ، فأن معدل النمو للخسائر سيتحرك في حالة اللانهاية الى ما يعادل ١٨٪ عندما يقترب الحجم (عدد الوحدات المنتجه) من الصفر . ولذلك فأن التغير في العمليات القريبة الى نقطة التعادل ، سواء الى الاعلى أو الى الاسفل ، من المحتمل أن تؤدي إلى تقلبات كبيرة في الأرباح ، أما التغير في العميات بعيداً عن نقطة التعادل فأنها يمكن أن تؤدي الى تقلبات أقل في الارباح .

إن تفسير هذه التغيرات يحتاج الى الدقة من المحلل المالي ، فكما هو الحال في كل تحليل للنسب ، فأن النتائج المحددة تعتمد على نقطة البداية والعلاقة النسبية للعناصر الداخلة في التحليل . فكلما كانت عمليات الشركة قريبة من نقطة التعادل كلما كان أثر الربح الناتج عن تغييرات الحجم كبيراً . ولذلك فأن المحلل المالي الذي يقوم بتقويم إداء الشركة أو وضع الخطط المالية لها يجب أن يحاول فهم أين يمكن أن تكون عملياتها الحاليه مرتبطة بحجم الانتاج الاعتيادي ونقطة التعادل لكي يمكن له تفسير النتائج .

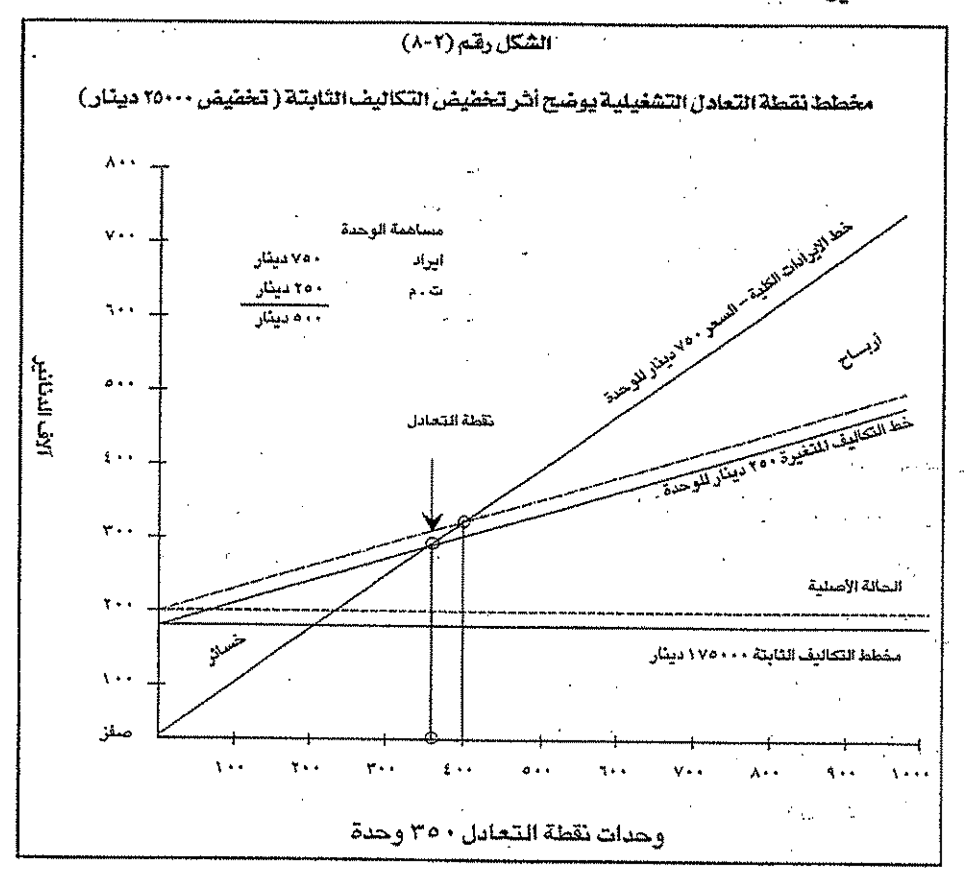
وكذلك فأنه كلما كان المستوى النسبي للتكاليف الثابتة أكبر ، فأن أثر الرافعة المالية يكون أكثر قوة ، ففي الصناعات ذات رأس المال الكبير ، (كصناعة المعادن والحديد والصناعات الثقيلة) ، تكون معظم التكاليف ثابتة لمجال واسع من الاحجام ، وتميل هذه الحالة إلى ابراز تقلبات الربح لأن هذه الشركات تبتعد عن عمليات نقطة التعادل ، وبالمقابل ، فأن الصناعات الخدمية كشركات الاستشارات يمكنها مباشرة التأثير في تكاليفها الرئيسية ، كالرواتب والأجور ، عن طريق تعديل عدد العاملين بتغير الطلب على خدماتها ، وهكذا فإن هذه الشركات تكون أقل عرضة لتقلبات الربح الناجمة عن ظاهرة الرافعة التشغيلية .

ومن خلال ما تقدم ، فأنه يلاحظ أن هنالك ثلاث عناصر رئيسية تستطيع الادارة بواسطتها التأثير في علاقة الرافعة التشغيلية وهي (١) التكاليف الثابتة (٢) التكاليف المتغيرة (٣) السعر ، وجميع هذه العناصر ترتبط بالحجم بشكل أو بآخر ، وفيما يلي توضيح لاثر التغيرات في جميع هذه العناصر عن طريق تغيير الظروف الاساسيه في المثال المتقدم .

أثر استخدام مستويات أقل من التكاليف الثابتة :

إن تخفيض التكاليف الثابتة من خلال تخفيضات الطاقة في التكاليف الصناعية غير المباشرة ، يؤدي الى تخفيض نقطة التعادل بشكل كبير ، وكنتيجة لذلك فأن أثر

تحسين الارباح سيبدأ بمستوى أقل من النشاط الانتاجي ، ويظهر الشكل رقم (٢-٨) هذا التغير .



الشكل رقم (٢-٨)

مخطط نقطة التعادل التشغيلية يوضح أثر تخفيض التكاليف الثابتة (تخفيض ٢٥٠٠٠ دينار)

الجدول (٢-٨)

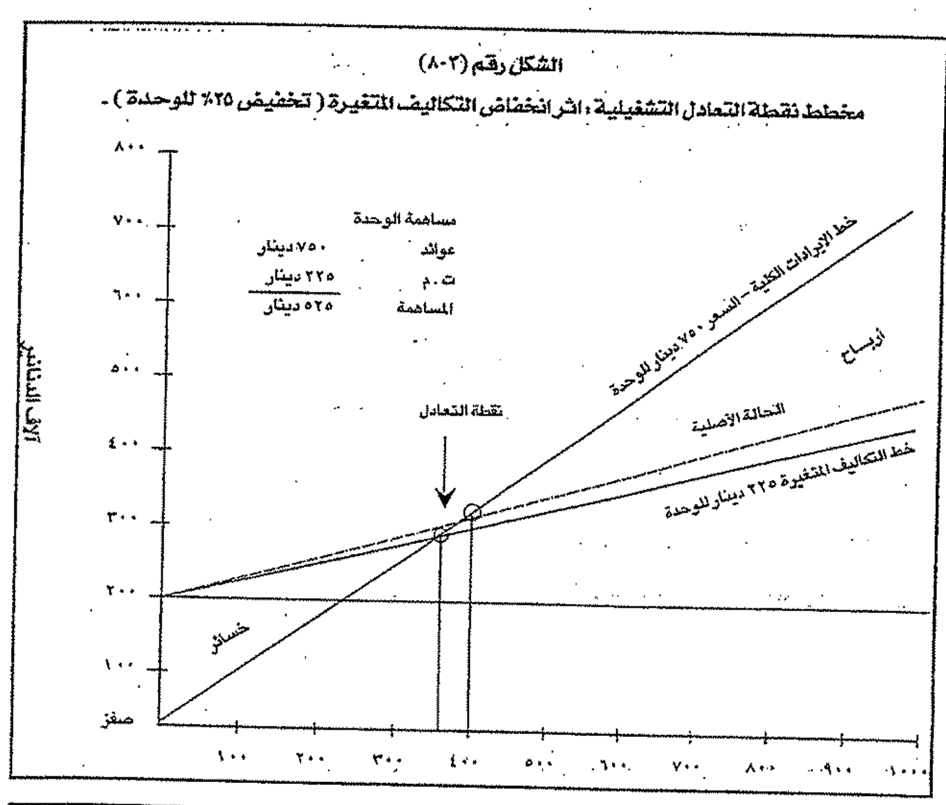
الارباح والخسائر كدالة لتغير الحجم بنسبة ٢٥٪

الحجم	الزيادة	الربح	الزيادة
٣٥٠	-	-	-
٤٣٨	٢٥٪	٤٤٠٠٠	مالانهاية (ذلك أن الاساس هو صفر)
٥٤٧	٢٥٪	٩٨٥٠٠	١٢٥٪
٦٨٤	٢٥٪	١٦٧٥٠٠	٦٩٪
٨٥٥	٢٥٪	٢٥٢٠٠٠	٥١٪
الحجم	**النقصان**	**الخسائر**	**الزيادة**
٣٥٠	-	-	-
٢٦٢	٢٥٪	٤٤٠٠٠	مالانهاية (لأن الاساس هو صفر)
١٩٦	٢٥٪	٧٧٠٠٠	٧٥٪
١٤٧	٢٥٪	١٠١٥٠٠	٣٢٪
١١٠	٢٥٪	١٢٠٠٠٠	١٨٪

ويلاحظ من الشكل أن تخفيض التكاليف الثابتة بنسبة واحد الى ثمانية ((٢٠٠٠٠٠ – ١٧٥٠٠٠)÷ ٢٠٠٠٠٠) أدى الى انخفاض مناظر في حجم نقطة التعادل ((٤٠٠ – ٣٥٠) ÷ ٤٠٠) . وستتطلب العمليه عدداً من الوحدات المنتجة أقل بنسبة واحد إلى ثمانية لتغطية تكاليف ثابتة أقل . كذلك يمكن من خلال الجدول (٢–٨) ملاحظة أن التغيرات المتعاقبة في الحجم بنسبة ٢٥٪ من نقطة التعادل المنخفضة أدى الى زيادات أو نقائص في الربح مشابهة تماماً لتلك المشار لها في المثال الأول الشكل (٢–٨) ، لذلك فأن تخفيض التكاليف الثابتة يعتبر طريقاً مباشراً ومؤثراً في تخفيض نقطة التعادل لتحسين أرباح الشركة أو الوحدة الاقتصادية .

أثر استخدام مستوى أقل من التكاليف المتغيرة :

إذا ما كانت الادارة قادرة على تخفيض التكاليف المتغيرة للإنتاج (التكاليف المباشرة) بهدف زيادة مساهمة الوحدة الواحدة ، فأن هذا الاجراء يمكن أن يؤثر أيضاً في الارباح عند المستويات الحالية للإنتاج ، وكذلك التأثير على تحرك نقطة التعادل نفسها ، الشكل (٣–٨) التغير الناتج عن ميل خط التكلفة المتغيرة والذي يؤثر في توسيع منطقة الربح ، وفي نفس الوقت فأنه يقلل من فرص حدوث الخسارة



الشكل رقم (٣-٨)

مخطط نقطة التعادل التشغيلية : اثر انخفاض التكاليف المتغيرة (تخفيض ٢٥٪ للوحدة) .

جدول رقم (٣-٨)

الارباح والخسائر كدالة على تغيرات الحجم بنسبة ٢٥٪

الحجم	الزيادة	الربح	الزيادة
٣٨١	–	صفر	–
٤٧٦	٢٥٪	٤٩٩٠٠ *١	مالانهاية *٢
٥٩٥	٢٥٪	١١٢٣٧٥	١٢٥٪
٧٤٤	٢٥٪	١٩٠٦٠٠	٦٩٪
٩٣٠	٢٥٪	٢٨٨٢٥٠	٥١٪
الحجم	**الزيادة**	**الخسائر**	**الزيادة**
٣٨١	–	صفر	–
٢٨٦	٢٥٪	٥٠١٥٠	مالانهاية *٢
٢١٥	٢٥٪	٨٧١٢٥	٧٥٪
١٦١	٢٥٪	١١٥٤٧٥	٣٢٪
١٢١	٢٥٪	١٣٦٤٧٥	١٨٪

١* اختلاف بسيط بسبب الكسور   ٢* لان الاساس = صفر

ومن ناحية أخرى ، فأن التغير في حجم نقطة التعادل الناتج عن التغير بنسبة ١٠٪ في التكاليف المتغيرة سوف لن يكون كبيراً كما كانت الحالة عند تخفيض التكاليف الثابتة بنسبة واحد الى ثمانية ، ويعود السبب في ذلك الى ان التخفيض يطبق فقط على جزء بسيط من مجموع تكلفة الانتاج ، ولأن التكاليف المتغيرة تعتبر قليلة نسبياً في هذا المثال . وهنا يوضح ما أشرنا إليه من ضرورة الاخذ بالاعتبار العلاقات النسبية في هذا النوع من التحليل .

إن اثر الربح البالغ ٢٥٠٠٠ دينار سوف لن يكون مناظرا لاثر الانخفاض البالغ ٢٥٠٠٠ دينار في التكاليف الثابتة في المثال السابق عند مستوى الطاقة الانتاجية القصوى (١٠٠٠ وحدة) . ذلك انه عند مستويات أقل من النشاط فأن أثر الاحجام الاقل من الوحدات يتحد مع أثر الانخفاض في التكاليف المتغيرة لتقليص الاثر الناشيء . ومع ذلك فأن النتيجة تمثل بشكل عام تحسنا في حالة نقطة التعادل ، والتحسن في الربح والذي يتم تحقيقه مبكرا على مستوى الحجم .

أثر الاسعار المنخفضة :

حتى الآن ، فأن النقاش المتقدم ركز على آثار التكلفة والتي تكون تحت رقابة الادارة الى حد كبير . وبالمقابل فأن تغيرات السعر تكون معتمدة الى حد غير قليل على ظروف التنافس التي تواجه الشركة .

ولذلك ، فإن الاسعار المتغيرة تؤثر عادة في حالة التوازن التنافسي وتؤثر مباشرة على حجم مبيعات الشركة . ولذلك ، فأنه ليس كافياً متابعة أثر الاسعار المنخفظة أو المرتفعة على مخطط نقطة التعادل وإنما ينبغي أيضاً تقدير التغير المحتمل في الحجم الناتج عن تغير الاسعار .

وبشكل آخر ، فأن رفع السعر قد يؤثر بصورة أكبر نسبياً على حجم الوحدات الذي يمكن للشركة بيعه بصورة تنافسية ، وإن أثر السعر قد يؤدي الى تراجع الارباح . وعلى العكس من ذلك ، فأن تخفيض السعر قد يوفر للمشروع أرباحاً أكبر من خلال تعويض فرق السعر بالكمية الاضافية من المبيعات .

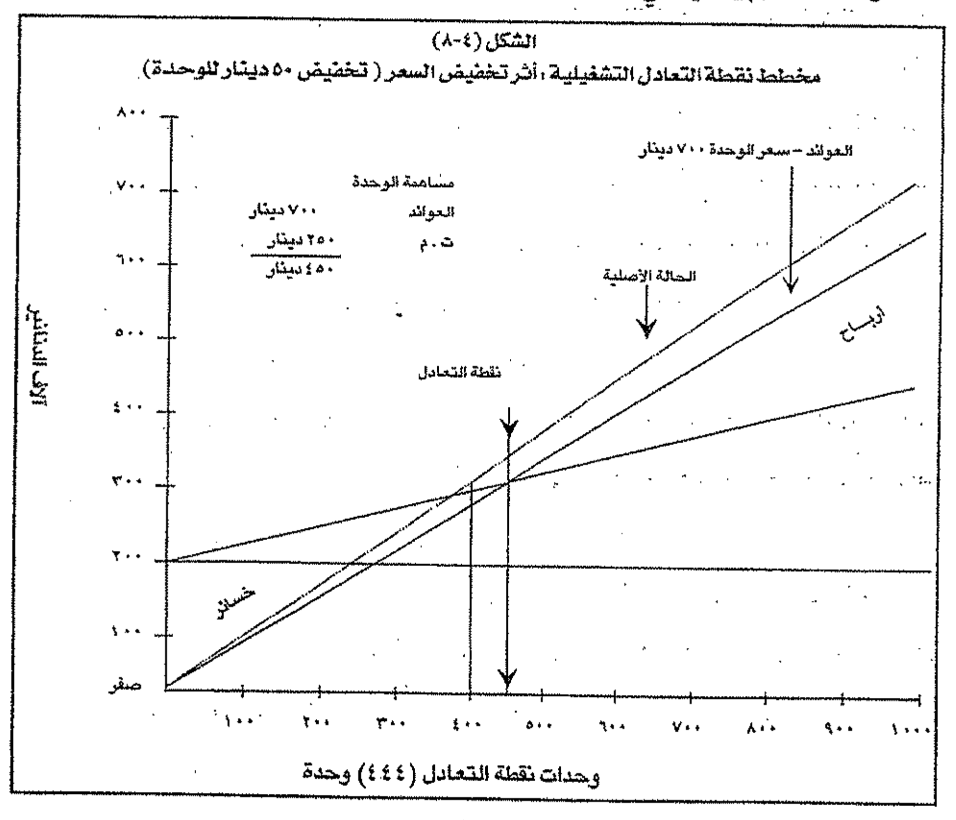
ويظهر الشكل رقم (٤-٨) أثر تخفيض السعر بـ ٥٠ دينار للوحدة ، أي بتخفيض ٦,٧٪ . ويلاحظ ان هذا التغير يرفع الحجم المطلوب للوصول الى نقطة التعادل بحوالي ١١٪ ، الى ٤٤٤ وحدة . أي أن الوحدة الاقتصادية ستكون بحاجه الى بيع ٤٤ وحدة إضافية لتعويض المساهمة المفقودة (٥٠ دينار) من مبيعات كل وحدة .

وكمثـال على ذلك فأن الحجم الحالي إذا ما كان ٨٠٠ وحـدة ، مع مساهمة بحدود ٤٠٠٠٠٠ دينار ، وربح ٢٠٠٠٠٠ دينار ، فأن تخفيض السعر بمقدار ٥٠ دينار (٤٠٠٠٠) دينـار ويكون هذا الاجراء بمواجهة هامش مساهمة منخفض بمقدار ٤٥٠ دينار.

وكنتيجة لذلك ، فأن ٨٩ وحدة إضافية (٤٠٠٠٠ ÷ ٤٥٠) والذي يمثل زيادة في الحجم بحدود ١١٪ . ويلاحظ أن هذه النتائج تمثل تغير نسبي في حجم الوحدات مقدارة ١١٪ مقابل تغير في السعر مقدارة ٦,٧٪ .

الشكل (٤-٨)

مخطط نقطة التعادل التشغيلية ، أثر تخفيض السعر (تخفيض ٥٠ دينار للوحدة)



الجدول رقم (٤-٨)
الارباح والخسائر كدالة لتغيرات الحجم بنسبة ٢٥٪

الحجم	الزيادة	الربح	الزيادة
٤٤٤	–	صفر	–
٥٥٥	٢٥٪	٤٩٧٥٠ *	مالانهاية (ذلك ان الاساس هو صفر)
٦٩٤	٢٥٪	١١٢٣٠٠	١٢٥٪
٨٦٧	٢٥٪	١٩٠١٥٠	٦٩٪
١٠٨٤	٢٥٪	٢٨٧٨٠٠	٥١٪
الحجم	**الزيادة**	**الخسائر**	**الزيادة**
٤٤٤	٢٥٪	صفر	–
٣٣٣	٢٥٪	٥٠١٥٠	مالانهاية (ذلك لأن الأساس هو صفر)
٢٤٩	٢٥٪	٨٧٩٥٠	٧٥٪
١٨٧	٢٥٪	١١٥٨٥٠	٣٢٪
١٤٠	٢٥٪	١٣٧٠٠٠	١٨٪

* اختلاف بسيط بسبب الكسور

إن تغيرات السعر يمكن أن تؤثر أيضاً في نتائج التشغيل الداخلية ، مع استمرار أثرها على الظروف التنافسية ، وإذا ما أستطاعت الوحدة الاقتصادية من الاستفادة من عملية التخفيض بزيادة حجم المبيعات ، فـانها يمكن أن تحقق تحسناً ملحوضاً في ارباحها عبر فترة زمنية معينه وهو ما يمثل تحركاً حكيماً . ولكن تخفيضات السعر قد تواجه بتصرف مماثل من قبل المنافسين الامر الذي قد يؤدي الى انخفاض في الارباح بشكل كبير أضافة الى احتمال انخفاض حصة الشركة في السوق .

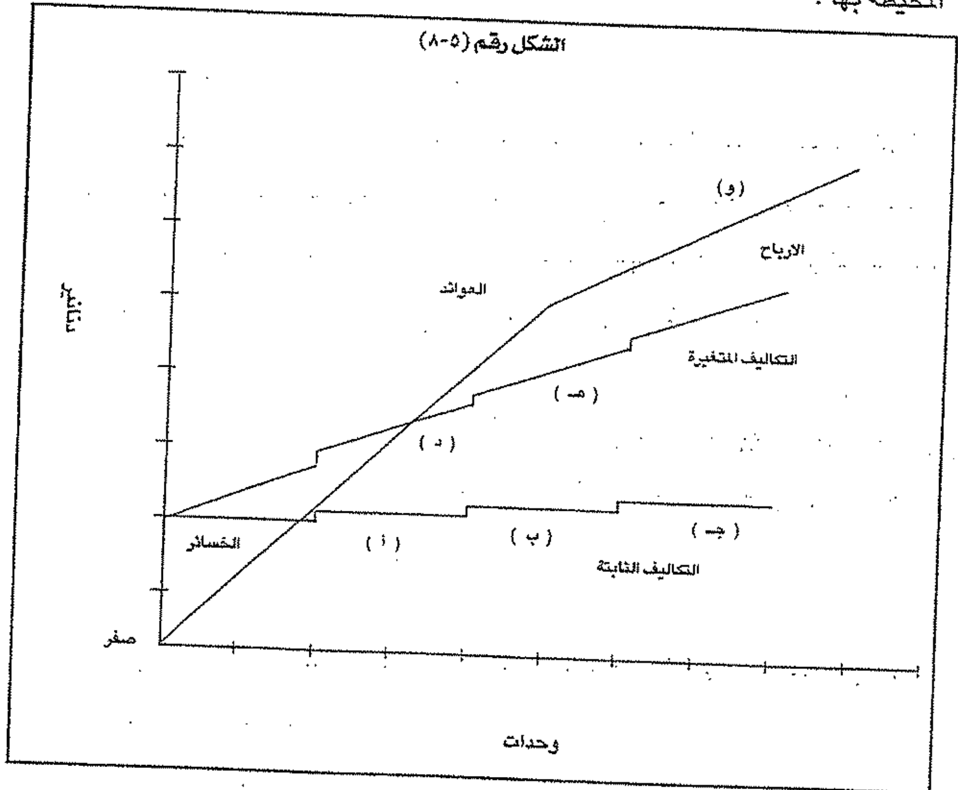
تحليل التعادل تحت ظروف العلاقة غير الخطية :

اهتم التحليل المتقدم بمضامين التكلفة والحجم والسعر وأثرها على الربح بشكل مستقل بعضها عن البعض الآخر ، ولكن في الحياة العملية ،فأن عدة حالات وضغوط قد تواجه الاعمال وغالباً ما تؤثر على هذه المتغيرات في وقت واحد .

أي أن التكلفة والحجم والسعر قد تتغير جميعها في نفس الوقت وبطريقة لايمكن قياسها ، ويكون التحليل أكثر تعقيداً عندما تكون هنالك عدة منتجات وهو ما موجود فعلاً في الكثير من الشركات .

إن الشكل رقم (٥–٨) يوضح إطاراً واقعياً يظهر التغيرات المحتملة في كلاً من التكاليف الثابتة والمتغيرة عبر إطار متكامل من العمليات . كما يظهر المخطط التغيرات الممكنة في عوائد السعر . وبشكل آخر ، فأن جميع العوامل الثلاث التي تؤثر في الرافعة التشغيلية قد تم عكسها في نفس الوقت .

كما يوضح المخطط أيضاً أن العلاقات المستقيمة البسيطة التي أوضحتها الاشكال من (١–٨) إلى (٤–٨) تمثل عادة مجرد تقريباً لدالات الخطوة (Step Functions) وأن التحولات التدريجية في التكلفة والسعر غالباً توجد في الظروف الواقعية ويشير المخطط الى التشوه الذي يحدث بسبب حالات التضخم والتغير في الاسباب والظروف المحيطه بها .



إن الأحرف المشار لها في الشكل رقم (٥–٨) تشير إلى الحالات التالية :

أ– عنصر جديد أضيف للتكاليف الثابتة بسبب الحجم المتنامي للوحدات.

ب– أضيف تحول جديد ، مع متطلبات إضافية للتكاليف الصناعية غير المباشرة.

جـ– تم تحمل مبلغ أضافي بسيط عن التكاليف الصناعية غير المباشرة بسبب أحتياج بعض العمليات للعمل الإضافي .

د– حالات الكفاءة في العمليات أدت الى تخفيض التكاليف المتغيرة للوحدة .

هـ– تحول جديد أدى الى حالات عدم كفاءة وتخفيض في الوحدات المنتجة ، مع تلف أكبر فيها .

و– الاضافات الأخيره للمخرجات ينبغي بيعها بأسعار مخفضة.

الرافعة المالية : Financial Leverage

إذا كانت الرافعة التشغيلية ترتبط بهيكل تكاليف الوحدة الاقتصادية فأن الرافعة المالية ترتبط بهيكل التمويل (Financing Structure) والرافعة المالية تعني (شراء الاصول من الاموال المقترضة أو من إصدار اسهم ممتازة) * وهو ما يعني محاولة الوحدة استثمار رأس المال المقترض بما يحقق عائد أكبر من تكلفة الاقتراض .

نسب الرفع المالي :

وتهتم هذه النسب بقياس مجموعة من العلاقات التي ترتبط بهيكل رأس المال والأعباء المرتبطة بالفوائد واجبة الدفع عن رأس المال المقترض والمخاطر المرتبطة بها وأكثر النسب شيوعاً في الاستخدام :

١- نسبة الرافعة المالية :

وتستخدم هذه النسبة لقياس مدى إعتماد المنشأة في تمويل أصولها على الأموال المقترضة ويمكن إحتسابها بالمعادلة :

---

* فالتر ميجس وروبيرت ميجس ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٤٠

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{إجمالي الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} \times ١٠٠$$

وتعتبر هذه النسبة مؤشراً لمدى توجه المنشأة في تمويل أصولها من المصادر الخارجية للتمويل وأرتفاعها يعتبر مؤشراً سلبياً ، أما انخفاضها فانه يوضح إمكانية المنشأة المالية في تمويل استثماراتها والوفاء بالتزاماتها .

ولتوضيح كيفية أحتساب النسبة المذكورة ندرس المثال التالي :

مثال : استحصلت البيانات التالية من سجلات شركة عمان لصناعة العطور لعامي ٩٨ / ١٩٩٩ :

البيـــان	١٩٩٨ / آلاف الدنانير	١٩٩٩ / آلاف الدنانير
الديون قصيرة الاجل	٤٥	٣٠
الديون طويلة الاجل	١٠٠	٨٠
حقوق الملكية	٩١٥	١١١٠
الاصول المتداولة	٤٥٠	٣١٢,٥
الاصول الثابتة	٦٠٠	٨٢٥
	٢١١٠	٢٣٥٧,٥

المطلوب :

تحديد الرافعة المالية للشركة عن العامين ٩٨ و ٩٩ مع التعليق على النتائج .

الحـل :

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{إجمالي الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} \times ١٠٠$$

$$\text{النسبة لعام ١٩٩٨} = \frac{١٠٠}{٤٥٠ + ٦٠٠} \times ١٠٠\% = ٩,٥٢\%$$

$$\text{النسبة لعام ١٩٩٩} = \frac{٨٠}{٣١٢,٥ + ٨٢٥} \times ١٠٠\% = ٧,٠٣\%$$

ويلاحظ من النتيجة أن نسبة الرافعة قد انخفضت في عام ١٩٩٩ عنه عما كانت في عام ١٩٩٨ مما يعني تحسناً في الوضع المالي للشركة ، وهو يعني تحسن قدرة أصولها في تغطية الديون طويلة الأجل كما تشير الى أرتفاع قوة هيكل رأس المال لانخفاض نسبة الاموال المقترضة من الخارج الى مجموع الأموال .

٢- نسبة الديون إلى حقوق الملكية (نسبة الديون الى الأموال الخاصة) :

وتشير هذه النسبة الى مدى قدرة أموال المنشأة على تغطية الفوائد المترتبة على اقتراضاتها من الخارج قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، وهي تقاس بالمعادلة :

$$\text{نسبة الديون الى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} \times ١٠٠\%$$

ويعتبر أنخفاض هذه النسبة مؤشراً أيجابياً على قدرة حقوق الملكية الممثلة برأسمال والاحتياطيات والارباح المحتجزة في تغطية الديون الخارجية المترتبة على المنشأة – كما أن هذه النسبة توضح مدى المخاطرة المترتبة على الشركة إذا ما أرتفعت لأنها توضح الصعوبات المتوقعة للشركة في تغطية ديونها من مصادرها الخاصة .

ولو عدنا الى المثال السابق فأن نسبة الديون إلى حقوق الملكية =

$$\text{النسبة لعام ١٩٩٨} = \frac{١٠٠ + ٤٥}{٩١٥} \times ١٠٠\% = ١٥,٨٥\%$$

$$\text{النسبة لعام ١٩٩٩} = \frac{٣٠ + ٨٠}{١١١٠} \times ١٠٠\% = ٩,٩١\%$$

وهذه النتيجة تؤشر تحسناً في نسبة تغطية الديون بواسطة الاموال الخاصة وهو ما يولد الاطمئنان لدى المقرضين بسبب إبتعادها عن درجة المخاطرة التي يمكن أن تفسر بها النسبة الأولى لعام ١٩٩٨ .

إلا أن تحليل المعطيات الرافعة لايوفر فقط المعلومات التي تتعلق بالنسب المشار إليها أعلاه ، ذلك أن الرافعة المالية تشير أيضاً إلى نسبة التغير في عائد السهم العادي نتيجة التغير بنسبة معينة في صافي الربح قبل الفوائد والضرائب ، ولذلك فأن الرافعة المالية تقاس أيضاً بالمعادلة التالية :

$$\text{درجة الرافعة المالية} = \frac{\text{التغير في عائد السهم الواحد}}{\text{التغير في صافي الربح قبل الفوائد}} \quad \text{أي} = \frac{\Delta \text{ عن السهم}}{\Delta \text{ ر ق ت ض}}$$

ويمكن قياسها مباشرة بالمعادلة=

$$\text{درجة الرافعة المالية} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي الربح قبل الضرائب}} \quad \text{أي} = \frac{\text{ر ق ف ض}}{\text{ر ق ض}}$$

إن إرتفـاع درجـة الرفع المالي (أي إزدياد نسـبة رأس المال المقتـرض ضـمن هيكل التمويل للوحد) يزيد من المخاطرة المالية فيها .

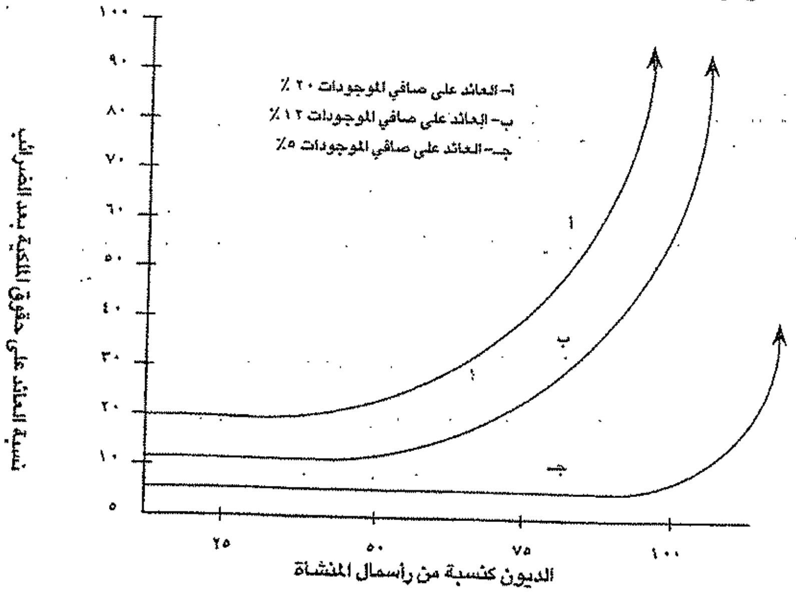
إن العلاقة الاساسية بين التكلفة المتغيرة والتكلفة الثابتة يمكن أيضاً استخدامها لفحص أثر النسب المختلفة للمديونية في الهيكل المالي للوحدة ، مع الرافعة التشغيلية في أن كليهما يوفر الفرصة للاستفادة من الطبيعة الثابتة لتكاليف معنية بالعلاقة مع الزيادات في حجم النشاط .

إن دراسة الرافعة المالية تمكننا من معرفة مدى إمكانية استخدام الاموال المقترضة بمعدل فائدة ثابت في الفرص الاستثمارية التي توفر ربحاً بمعدل فائدة أعلى من الفائدة المدفوعة وطبيعي أن الفرق يمثل ربحاً للمالكين .

ويظهر الشكل رقم (٦-٨) أثر الرافعة على العوائد على حقوق الملكية تحت ثلاث حالات مع العائد على صافي الأموال ، إن الاقواس الثلاث مبنية على أفتراض أن الاموال يمكن أقتراضها بمعدل فائدة ٤٪ سنوياً بعد الضرائب .

الشكل رقم (٦-٨)

أثر الرافعة المالية على العائد على حقوق الملكية (الفائدة على الدين بعد الضرائب ٤٪)



فإذا ما كان العائد الاعتيادي على راسمال الشركة قبل الفائدة وبعد الضرائب هو ٢٠٪ (المنحنى أ) ، فإن النسب المتنامية للمديونية تؤدي الى ارتفاع كبير في العائد على حقوق الملكية ، ويقفز هذا العائد الى المالانهاية كلما اقتربت المديونية الى نسبة ١٠٠٪ . أما المنحنيان ب ، جـ فيظهران أثر الرافعة تحت ظروف ربحية معتدلة ، ورغم أن العائد على حقوق الملكية سينخفض بعض الشيء ، فأنه لايزال يظهر بعض الزيادات الحادة في نسب المديونية .

وكما لاحظنا ، فإن الرافعة يمكن أن تعمل أيضاً في الاتجاه المعاكس ، ويمكن ملاحظة هذا الجانب من خلال المسافات بين المنحنيات أ ، ب ، جـ والتي تزداد مع مستويات المديونية العالية ، وحالما تهبط الارباح ، فأن الانخفاض في العائد على حقوق الملكية سيكون كبيراً . ويمكن التعبير عن علاقات الرافعة المالية بالمعادلة التالية :

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ع)} = \frac{\text{الربح بعد الضرائب (ر ب ض)}}{\text{حقوق الملكية (ق)}}$$

كما يمكن التعبير عن العائد على صافي الاصول (الممثل بحقوق الملكية والمديونية) بالشكل التالي :

$$\text{العائد على صافي الاصول (ع ص ا)} = \frac{\text{الربح بعد الضرائب (ر ب ض)} + \text{المديونية قبل الفوائد والضرائب (د ق ف ض)}}{\text{حقوق الملكية (ق)} + \text{المديونية طويلة الاجل (د . ط)}}$$

وبضوء ما تقدم يمكن إعادة وضع الربح بعد الضرائب (ر ب ض) وفقاً لمكونات بالشكل التالي

الربح بعض الضرائب = العائد على صافي الاصول – المديونية قبل الفوائد وبعد الضرائب

= (حقوق الملكية + المديونية طويلة الاجل) – المديونية قبل الفوائد وبعد الضرائب

او : ر ب ض = (ق + د ط) – د ق ض

والذي يمثل الفرق بين العائد على مجموع صافي الاصول (حقوق الملكية + المديونية طويلة الاجل) وتكلفة الفوائد على الدين المتبقي بعد الضرائب ، وحينئذ فأنه يمكن إعادة كتابة المعادلة بالشكل التالي :

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{العائد على صافي الاصول (حقوق الملكية + المديونية)}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\text{أو: ع ق} = \frac{\text{ع ص أ}}{\text{ق}}$$

والتي يمكن كتابتها أيضاً بالشكل التالي :

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{العائد على صافي الاصول} + \frac{\text{المديونية}}{\text{حقوق الملكية}} \times (\text{العائد على صافي الاموال} - \text{الفائد على المديونية})$$

$$\text{أو: ع ق} = \text{ع ص أ} + \frac{\text{د}}{\text{ق}} \times (\text{ع ص أ} - \text{ف})$$

هذه المعادلات تسلط الضوء على أثر الرافعة المالية الممثلة بالاشارة الموجبة بعد الفائدة (أي نسبة المديونية الى حقوق الملكية) مضروبة في الفرق بين قدرة صافي الاصول على توليد العوائد وكلفة الفوائد بعد الضرائب ، ولذلك فأن حجم المديونية ضمن تركيبة رأس المال تحدد الى حد كبير مدى التحسن الذي تولده للعائد على حقوق الملكية ، ما دامت تكلفة فائدة الاقتراض لا تتجاوز القدرة على توليد العوائد .

وعند تطبيق المعادلة المتقدمة لمجموعة واحدة من الظروف المرتبطة بالمنحنى المؤشر في الشكل (٦-٨) فأنه يمكن إحتساب النتائج بالشكل التالي ، آخذين بالاعتبار أن معدل الفائدة هو ٤٪ ، وأن العائد على صافي الاصول هو ١٢٪ :

١- عندما تكون المديونية = صفر وحقوق الملكية = ١٠٠ دينار ، فان العائد على حقوق الملكية = ١٢٪ .
٢- عندما تكون المديونية = ٢٥ دينار وحقوق الملكية = ٧٥ دينار ، فان العائد على حقوق الملكية = ١٤,٧٪ .
٣- عندما تكون المديونية = ٥٠ دينار وحقوق الملكية = ٥٠ دينار ، فان العائد على حقوق الملكية = ٢٠٪ .
٤- عندما تكون المديونية = ٧٥ دينار وحقوق الملكية = ٢٥ دينار ، فان العائد على حقوق الملكية = ٣٦٪ .

في هذا التوضيح توجد (٤) معدلات للعلاقة بين المديونية وحقوق الملكية ، تتراوح من حالة عدم وجود ديون في الحالة الأولى الى علاقة ٣:١ مديونية / حقوق ملكية في الحالة الرابعة . وعند الاخذ بالاعتبار كلفة الفائدة بعد الضرائب البالغة ٤٪ وأن الفرصة الاعتيادية للحصول على عائد ١٢٪ على صافي الموجودات المستثمرة بعد الضرائب ، فأن العائد على حقوق الملكية في الحالة الأولى يكون أيضاً ١٢٪ بعد الضرائب وذلك يعود الى عدم وجود ديون ، وأن مجموع صافي الاصول سيكون ممثلا بحقوق الملكية.

ومن الناحية الثانية ، فإنه كلما ازدادت مبالغ الديون المقترضة في تركيبة رأس المال ، فأن العائد على حقوق الملكية يمكن تعزيزه بشكل كبير ، ذلك أنه في كل حالة فأن العائد على الاستثمار يتجاوز الى حد كبير كلفة الفائدة المدفوعة الى المقرضين . وقد تم إثبات هذا الجانب في الشكل رقم (٦-٨) كما يمكن للطالب إحتساب الاثر المضاد ، ذلك أن تحميلات الفائدة تكون متجاوزة للقابلية في الحصول على عوائد الاستثمارات المستحصلة من تلك الموارد .

كذلك فأن من الملكن معرفة أثر الرافعة المالية على مؤشر العائد على صافي الموجودات من خلال المعادلة التالية التي سبق الاشارة لها :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{معدل العائد على صافي الاصول} + \frac{\text{المديونية}}{\text{حقوق الملكية}} (\text{معدل العائد على صافي الاموال} - \text{الفائدة})$$

والتي يمكن إعادة صياغتها بالشكل التالي :

$$\text{معدل العائد علي صافي الاصول} = \frac{\text{معدل العائد على حقوق الملكية} \times \text{حقوق الملكية} + \text{الفائدة على المديونية}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المديونية}}$$

$$\text{أو: ع ص أ} = \frac{\text{ع ق} \times \text{ق} + \text{ف}}{\text{ق} + \text{د}}$$

وبأخذ معدل الفائدة ٤٪ ومعدل العائد على حقوق الملكية ١٢٪ نستطيع تحديد الحد الادنى من العائد على صافي الاصول الضروري لتحصيل عائد على حقوق الملكية بمعدل ١٢٪ للحالات التالية :

١- عندما تكون المديونية = صفر وحقوق الملكية = ١٠٠ دينار ، فان العائد على حقوق الملكية = ١٢٪.

٢- عندما تكون المديونية = ٢٥ دينار وحقوق الملكية = ٧٥ دينار ، فان العائد على حقوق الملكية = ١٠٪.

٣- عندما تكون المديونية = ٥٠ دينار وحقوق الملكية = ٥٠ دينار ، فان العائد على حقوق الملكية = ٨٪.

٤- عندما تكون المديونية = ٧٥ دينار وحقوق الملكية = ٢٥ دينار ، فان العائد على حقوق الملكية = ٦٪.

وتعتبر هذه الطريقة نافعة لاختيار العائد المتوقع من الاستثمارات الجديدة ، ويمكن القول أن هذا الاسلوب يسهل العمليات الحسابية عن طريق تثبيت العائد على حقوق الملكية والسماح للعائد المتوقع على الاستثمار بالتغير . ولذلك فأن العمليات الحسابية تكون غير معقدة وواضحة ، ويجب ملاحظة أن المبلغ المطلوب عن العوائد على صافي الاصول ينخفض بشدة كلما استخدمت الرافعة إلى ان تبدأ بالاقتراب من معدل فائدة بعد الضرائب بنسبة ٤٪ . ومع ذلك ، فإنها سوف لن تصل تماماً الى هذا الرقم بسبب أن بعض المبالغ القليلة من حقوق الملكية ينبغي الاحتفاض بها ضمن هيكل رأس المال.

وفي الوقت الذي يمكن فيه ببساطة تكوين علاقات رياضية بين المتغيرات ، فأن تحويل هذه الظروف الى استراتيجيات ماليه ملائمة يعتبر معقداً جداً ، إن إدارات الأعمال لن تكون دائماً حرة في تغيير هيكل رأس المال بناء على رغبتها ، كما أن هنالك قيود عمليه وقانونية وتعاقديه على أي شركة تضطرها الاحتفاظ بقدر مناسب من الاستقرار في جانب الالتزامات في الميزانية العمومية .

إن المقرضين ، وبطبيعة المصلحة الخاصة ، كثيراً ما يفرضون حدود عليا على المبالغ الممثل لرأس المال المقترض والذي يمكن للمقترض الاستفادة منه ، وفي الشركات الصناعية فأن الديون طويلة الاجل عادة ما تكون محصورة بين صفر - ٥٪ من صافي الاصول (حقوق الملكية + رأس المال المقترض) بينما تكون في مؤسسات الخدمة العامة

ما بين ٣٠ – ٦٠٪ . أما الشركات التجارية ذات الموجودات عاليه السيولة فأن من المحتمل أن تكون لها نسب مديونية عالية جداً .

إن النقاش المتقدم اهتم بتوضيح أهمية ومضامين الرافعة المالية لمجال واسع من التخطيط المالي للشركة ، ولذلك فأن هذا الجانب يشكل أحد العوامل التي تؤثر في إداء الشركة ، وفي الفقرة اللاحقة سنناقش الرافعة المشتركة .

الرافعة المشتركة : Joint or Combined Leverage

تمثل الرافعة المشتركة الاثر الموحد للرافعة التشغيلية والرافعة المالية ولذلك فأن درجة الرافعة المشتركة تمثل مقياسا للمخاطرة الكلية Overall Risk والتي يمكن أن تواجه المساهمين من خلال مجمل مخاطرة الاعمال والمخاطرة المالية *١ . وعليه فأن درجة المخاطرة المشتركة يمكن أن تقاس بالمعادلة التالية التي سبق الاشارة لمكوناتها:

درجة الرافعة المشتركة = الرافعة التشغيلية × الرافعة المالية

أي أن :

$$\text{درجة الرافعة المشتركة} = \frac{\text{المساهمة الحدية}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}} \times \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}$$

$$= \frac{\text{المساهمة الحدية}}{\text{صافي الربح قبل والضرائب}} \quad \text{اي} \quad \frac{\text{م ح}}{\text{ر ق ض}}$$

كما تستخدم الرافعة المشتركة لقياس مدى استجابة عائد السهم الواحد للتغير الحاصل في المبيعات ، وهو ما توضحه المعادلة التالية :

$$\text{الرافعة المشتركة} = \frac{\text{التغير في عائد السهم الواحد}}{\text{التغير في المبيعات}} \quad \text{اي} \quad \frac{\Delta\ \text{ع السهم}}{\Delta\ \text{المبيعات}}$$

ويقاس التغير في العائد على السهم من خلال الفرق بين العائد قبل زيادة المبيعات أو انخفاضها ، وكذلك الحال في المبيعات حيث يقاس بين حالتين ، ويوضح المثال التالي كيفية قياس الرافعة المشتركة في الشركة (س) التي سبق الاشارة اليها.

---

١٥ مطر ، محمد ، التحليل المالي ، ١٩٩٧ ، ص ٢٦٤

مثال : في الشركة (س) نفترض أن المبيعات كانت في الحالة الأولى بحدود ١٠٠٠ وحدة وهو ما يعني تحقيق ايراد مبيعات يساوي ٧٥٠٠٠٠ دينار وأن التكاليف الثابتة هي ٢٠٠٠٠٠ دينار وأن التكاليف المتغيرة هي ٢٥٠٠٠٠ دينار (١٠٠٠ × ٢٥٠) ، وأن مصاريف الفائدة عن الاموال المقترضة كانت صفراً وأن عدد اسهم الشركة هو ٣٠٠٠٠٠ سهم وأن ضريبة الدخل كانت بنسبة ٥٠٪ ، وأن الشركة واجهت حالة من الانخفاض في المبيعات (الحالة الثانية) والتي انخفضت الى ٨٠٠ وحدة فأن تحديد درجة الرافعة المشتركة وتبعاً لذلك الرافعة التشغيلية والرافعة المالية يمكن أن يتم بالشكل التالي :

الشركة (س)

التفاصيل	الحالة (١)	الحالة (٢)
	١٠٠٠ وحدة	٨٠٠ وحدة
المبيعات	٧٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
التكاليف المتغيرة	٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
المساهمة الحدية	٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
التكاليف الثابتة	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
مصاريف الفائدة	صفر	صفر
صافي الربح قبل الضريبة	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
ضريبة الدخل ٥٠٪	١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
صافي الربح بعد الضريبة	١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
ربحية السهم الواحد	٠,٥٠٠ للسهم	٠,٣٣٣ للسهم

وعليه فأن تحليل المعلومات المتعلقة بالشركة وبضوء الحالة الأولى سيؤدي الى النتائج التالية :

١- درجة الرافعة التشغيلية = $\frac{\text{المساهمة الحدية}}{\text{صافي الربح قبل الفائدة والضرائب}}$ = $\frac{٥٠٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠٠}$ = ١,٦٧ مرة

٢- درجة الرافعة المالية = $\frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة والضرائب}}{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}$ = $\frac{٣٠٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠٠}$ = ١ مرة

٣- درجة الرافعة المشتركة = $\frac{\text{المساهمة الحدية}}{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}$ = $\frac{٥٠٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠٠}$ = ١,٦٧ مرة

٤- التغير في المبيعات = $\frac{٧٥٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠٠}{٧٥٠٠٠٠}$ = $\frac{(-)١٥٠٠٠٠}{٧٥٠٠٠٠}$ = (-) ٠,٢ مرة سالب

٥- تغير ربحية السهم الواحد = $\frac{٠,٥٠٠ - ٠,٣٣٣}{٠,٥٠٠}$ = $\frac{-٠,١٦٧}{٠,٥٠٠}$ = (-) ٠,٣٣٤ مرة سالب

٦- درجة الرافعة المشتركة × تغير حجم المبيعات = ١,٦٧ × (-) ٠,٢ = (- ٠,٣٣٤) مرة سالب

إن ما تقدم يؤشر بوضوح ما يتعلق بالرافعة التشغيلية والرافعة المالية والرافعة المشتركة بشكل مستقل . وفي الفقرة القادمة نحاول دمج النقاش المتقدم وخاصة ما يتعلق بالرافعة المالية مع بقية العوامل الرئيسية ضمن مجال التخطيط المالي للمنشأة .

خطط النمو المالي : Financial Growth Plans

تطمح أكثر الادارات الى توسيع أعمالها وإنجاحها وزيادة حصتها في السوق ، ومن الطبيعي أن غالبية حملة الاسهم يتوقع نمو المنافع الاقتصادية التي يمكن أن تعود على اسهمهم . ولذلك فأنه ليس من المستغرب أن أحد الابعاد المهمة للتخطيط المالي هو الاختبار المستمر لاثار النمو على الاستثمار ، سواء مالياً أو عملياً . إن خيارات السياسة المالية تعتبر مفتوحة للأدارة لمعرفة الاثار المختلفة على النتائج المختلفة لكل سياسة ، ولذلك ينبغي أختبارها مع المجالات التشغيلية (العملية) للخطط . وعادة ما تضع الادارة مجموعة

من الاهداف والسياسات المالية لتحديد وتوجيه جهود التخطيط في الشركة والتخطيط المالي المبني على هذه الخطط . ومن بين الاهداف المالية المهمة هو العائد على حقوق الملكية لحملة الاسهم . ولكن هذا الهدف يعتبر مشتقاً من الاهداف المحددة للجوانب التالية :

- النمو في عوائد السهم
- النمو في مجموع الارباح
- النمو في حصص الارباح الموزعة
- النمو في القيمة السوقية للاسهم .
- النمو في حقوق الملكية لحملة الاسهم

وليس هنالك واحداً من هذه الاهداف يمكن استخدامه إنفرادياً كمعيار اساسي . ومن بين جميع السياسات الماليه يعتبر مبلغ الرافعة المالية الذي تعتبره الوحدة كاحتياطي .

ولتوضيح بناء خطة مالية متكاملة تمكننا من ملاحظة أثر النمو وعلاقته بالاهداف السياسية المالية ، سنبدأ بأختبار أحد الاهداف من خلال نموذج مفاهيمي بسيط لشركة افتراضية . هذه الصيغة للنموذج هي إطار اساسي يسمح لنا لاحقا لبناء خطة مالية أكثر تفصيلاً . كما أنه يوضح أيضاً مفهوم النمو الساند أو (المساعد).

النموذج الاساسي للنمو المالي Basie Financial Growth Model :

إن الطريقة المبسطة لتوضيح العناصر المترابطة المؤثرة في نظام العمل هي استخدام هدف النمو في حقوق الملكية ، كما هي مسجله في الميزانية العامة ، إن أحتساب هذا العنصر يعتبر بسيطاً ولكنه في نفس الوقت يتضمن بصورة غير مباشرة دراسة آثار نمو الربحية ومدفوعات الحصص .

ويوضح الشكل رقم (٧-٨) النموذج المذكور والذي يسمح بمتابعة مجالات عدة تؤثر في الشركة مثل الرافعة والربحية وتحويل العوائد الى أوجه الانفاق المختلفة والتمويل . ولذلك فاننا نستطيع بواسطة مثل هذا النموذج توضيح وإثبات آثار السياسات المالية المختلفة على هدف النمو في حقوق الملكية .

الشكل رقم (٧-٨)

نموذج النمو المالي : ثلاث سياسات مختلفة

التفاصيــــــــــل	الحالة (١) دينـــار	الحالة (٢) دينـــار	الحالة (٣) دينـــار
هيكل رأس المال			
الدين كنسبة من رأس المال (الاموال المرسملة)	صفر	٥٠٪	٥٠٪
الدين	صفر	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
حقوق الملكية	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
صافي الموجودات (الاموال المرسملة)	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
الربحية (بعد الضرائب) :			
العائد الإجمالي على صافي الموجودات *١	١٠٪	١٠٪	١٠٪
مبلغ الربح	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
الفائدة بنسبة ٤٪	صفر	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
الربح بعد الفوائد	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
توزيع العوائد			
الحصص المعدة للتوزيع	صفر٪	صفر٪	صفر٪
الحصص المدفوعة	صفر	صفر	٢٠٠٠٠
إعادة الاستثمار	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
التمويل :			
الديون الاضافية	صفر	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
الاستثمارات الجديدة الممكنة (الفترة القادمة)	٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
النتائج (كنسبه) :			
صافي العائد على صافي الموجودات (المرسملة) *٢	١٠٪	٨٪	٨٪
العائد على حقوق الملكية	١٠٠٠٠	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠
النمو في حقوق الملكية *٣	١٠٠٠٠	١٦٠٠٠	٨٠٠٠

*١ الارباح قبل الفوائد وبعد الضرائب والمتعلقة بصافي الموجودات (الاموال المرسملة) كمقياس للعائد المستقبلي على الموجودات .

*٢ الارباح بعد الفوائد والضرائب والمتعلقة بصافي الموجودات ، كما هو يظهر عادة في التقارير المالية .

*٣ النمو في حقوق الملكية المثبتة في الميزانية والمبنيه على العوائد المعاد استثمارها بعد دفع حصص الارباح .

ويوضح النموذج ثلاث حالات ، الأولى تظهر شركة بحقوق ملكية مقدارها ٥٠٠٠٠٠ دينار ولا تستخدم الرافعة ولا تدفع حصص أرباح وتعيد أستثمار جميع أرباحها في العمليات المشابهة لانشطتها الحالية ، الحالة الثانية تظهر نفس الشركة ، ولكن بظروف تستخدم فيها الرافعة ممثلة بديون مقترضة تساوي ٥٠٪ من رأسمالها ، وفي الحالة الثالة استخدمنا نفس ظروف الحالة الثانية ، ولكن بأفتراض أن الشركة تدفع حصص أرباح بنسبة ٥٠٪ من عوائدها الصافية . ويفترض أيضاً ثبات جميع الظروف الاخرى .

ولنحاول متابعة بيانات الحالة الأولى ، آخذين بالاعتبار أن إجمالي العائد على صافي الاصول بعد الضرائب هو ١٠٪ ، فأن صافي الربح سيكون ٥٠٠٠٠ دينار يتم استثمارها جميعاً في استثمارات جديدة لغرض التوسع ، وفي نفس الوقت نفترض أن مبلغ الاستهلاك السنوي يتم إنفاقه على صيانة الامكانات الحالية لجعلها في وضع أفضل .

إن نتائج الحالة الأولى هي صافي عائد (بعد الفوائد التي تمثل صفراً في هذه الحالة) على صافي الموجودات ، بمقدار ١٠٪ ولذلك فأنه يمثل نمواً في حقوق الملكية بنسبة ١٠٪ وتتحقق هذه الحالة لأن جميع الارباح يتم الاحتفاض بها لغرض الاستثمار .

وفي الشكل رقم (٨-٨) قمنا بأحتساب ثلاث فترات إضافية لعمليات هذه الشركة دون تغيير الافتراضات مع استمرار ثبات السياسات والظروف ومنه يمكن ملاحظة أن النمو في حقوق الملكية سيستمر فعلاً بنسبة ١٠٪ للسنة .

أما الحالة الثانية فأنها تختلف فيما يتعلق باستخدام التمويل عن طريق الاقتراض . وبسبب أن ٢٥٠٠٠٠ دينار قد اقترضت بفائدة ٤٪ بعد الضرائب ، فأن ١٠٠٠٠ دينار فائدة ما بعد الضرائب ينبغي خصمها من مبلغ الربح على صافي الموجودات ، والذي يخفض المبلغ الموفر للاستثمارات الى ٤٠٠٠٠ دينار ، فاذا ما رغبت الشركة في الحفاض على سياستها بأبقاء الديون بمستوى ٥٠٪ من رأسمال الشركة الكلي ، فأن ٤٠٠٠٠ دينار إضافي يمكن أقتراضه ، وهو ما يرفع الاموال المتوفرة للاستثمارات الجديدة الى ٨٠٠٠٠ دينار .

وبالمقارنة مع الحالة الأولى ، فأن النتائج قد تغيرت بعدة طرق ، فقد انخفض صافي العائد على صافي الاصول الى ٨٪ بسبب تحميلات الفوائد ، وقد تحسن العائد على حقوق الملكية ليصبح ١٦٪ بسبب أثر الرافعة ، وتحت هذه الظروف ، فأن النمو في

الشكل رقم (٨-٨)

المبالغ بآلاف الدنانير

التفاصيل	الحالة (١)			الحالة (٢)			الحالة (٣)		
	الفترة (١)	الفترة (٢)	الفترة (٣)	الفترة (١)	الفترة (٢)	الفترة (٣)	الفترة (١)	الفترة (٢)	الفترة (٣)
هيكل راس المال :									
الدين كنسبة من الأموال المرسلة	صفر	صفر	صفر	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪
الدين	صفر	صفر	صفر	٢٥٠	٢٩٠	٣٣٦,٤	٢٥٠	٢٧٠	٢٩١,٦
حقوق الملكية	٥٠٠	٥٥٠	٦٠٥	٢٥٠	٢٩٠	٣٣٦,٤	٢٥٠	٢٧٠	٢٩١,٦
صافي الموجودات (الاموال المرسلة)	٥٠٠	٥٥٠	٦٠٥	٥٠٠	٥٨٠	٦٧٢,٨	٥٠٠	٥٤٠	٥٨٣,٣
الربحية (بعد الضرائب) :									
إجمالي العائد على صافي الموجودات *١	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪
مبلغ الربح	٥٠	٥٥	٦٠,٥	٥٠	٥٨	٦٧,٢٨	٥٠	٥٤	٥٨,٣٢
فائدة بنسبة ٤٪	صفر	صفر	صفر	١٠	١١,٦	١٣,٤٦	١٠	١٠,٨	١١,٦٦
الربح بعد الفائد	٥٠	٥٥	٦٠,٥	٤٠	٤٦,٤	٥٣,٨٢	٤٠	٤٣,٢	٤٦,٦٦
توزيع العوائد :									
الحصص الموزعه	صفر٪	صفر٪	صفر٪	صفر٪	صفر٪	صفر٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪
الحصص المدفوعة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٠	٢١,٦	٢٣,٣٣
المبالغ المعاد استثمارها	٥٠	٥٥	٦٠,٥	٤٠	٤٦,٤	٥٣,٨٢	٢٠	٢١,٦	٢٣,٣٣
التمويل :									
الدين الاضافي	صفر	صفر	صفر	٤٠	٤٦,٤	٥٣,٨٢	٢٠	٢١,٦	٢٣,٣٣
الاستثمارات الجديدة الممكنة (الفترة القادمة)	٥٠	٥٥	٦٠,٥	٨٠	٩٢,٨	١٠٧,٦٤	٤٠	٤٣,٢	٤٦,٦٦
النتائج (نهاية الفترة)									
صافي العائد على صافي الموجودات (المرسلة) *٢	١٠٪	١٠٪	١٠٪	٨٪	٨٪	٨٪	٨٪	٨٪	٨٪
العائد على حقوق الملكية	١٠	١٠	١٠	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
النمو في حقوق الملكية *٣	١٠	١٠	١٠	١٦	١٦	١٦	٨	٨	٨
النمو في الربح الكلي (بعد الفائدة)	—	١٠	١٠	—	١٦	١٦	—	٨	٨

*١ الربح قبل الفوائد ، بعد الضرائب المتعلقة بصافي الموجودات (المرسلة) كمقياس للعائد التشغيلي على الموجودات

*٢ الربح بعد الفوائد والضرائب المتعلقة بصافي الموجودات ، كما يظهر في القوائم المالية.

*٣ النمو في حقوق الملكية المسجلة مبنية على الارباح المعاد استثمارها .

حقوق الملكية يمكن الاحتفاظ به بصورة مشابهة بمستوى ١٦٪ ما دامت جميع الاموال التي تم توفيرها يعاد استثمارها في فرص تدر ١٠٪ ، كما يمكن تحصيل المبالغ المقابلة لموارد الدين واستثمارها بصورة مشابهة .

في الحالة الثالثة ، تقوم الشركة بتوزيع حصص الارباح . إن توزيع ٥٠٪ من الارباح يخفض الاموال الداخلية المتوفرة لاغراض إعادة الاستثمار في الفقرة (١) الى ٢٠٠٠٠ دينار ، كما يخفض الديون الاضافية الموجودة بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار الى ما تحت ٥٠٪ من نسبة الدين . وهكذا فأن الاموال التي ستكون متوفرة لغرض إعادة الاستثمار في هذه الحالة ستنخفض الى ٤٠٠٠٠ دينار .

ومنه يلاحظ أن هذا الاجراء بقيام الشركة بتوزيع الحصص يؤثر فعلياً في الهدف المفترض للنمو في حقوق الملكية ، والذي يمثل الان نصف المستوى في الحالة (٢) .

ومن خلال ما تقدم ، فأن هذا النموذج المبسط يسمح بتوضيح مجموعة من القرارات حول الاستثمار والعمليات وتوزيع العوائد واستراتيجية التمويل ، كما أنه يسمح بالتحليل السهل للتغيرات .

النمو القابل للإستمرار : Sustainable Growth :

إذا ما أعتبرنا أن النمو في حقوق الملكية يمثل هدفا اساسيا ، فأن من الممكن التعبير عن العلاقات على اساس مجموعة من المعادلات المشابهة للمعادلات التي سبق استخدامها .

ففي الحالة الاولى ، حيث لايكون هنالك دين ضمن هيكل رأس المال وعدم وجود حصص أرباح للتوزيع ، فأن العلاقة يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :

النمو في حقوق الملكية = معدل العائد على صافي الاصول بعد الضرائب .

هذه المعادلة تعبر ببساطة عن حقيقة أنه تحت الظروف الاساسية للشركة ، فأن العائد على صافي الاصول يكون مساوياً للعائد على حقوق الملكية ، وأن النمو في حقوق الملكية يكون مساوياً للعائد على حقوق الملكية .

وفي الحالة الثانية يكون الدين جزءً من هيكل رأس المال ، وينبغي أضافة أثر الرافعة الى المعادلة حيث تكون :

النمو في حقوق الملكية = معدل العائد على صافي الاصول بعد الضرائب – (الدين المقترض / حقوق الملكية) (معدل العائد على صافي الاصول بعد الضرائب – معدل الفائدة بعد الضرائب)

ن ق = معدل ع ص أ بعد الضرائب – (د / ق) (معدل ع ص أ بعد الضرائب – معدل ف بعد الضرائب)

وقد لاحضنا سابقاً أن الرافعة هي دالة مباشرة لنسبة الدين في تركيبة رأس المال أولاً وكذلك للفرق بين العائد على الاستثمار وكلفة الفائدة للموارد المقترضة ثانياً ، وكليهما بعد الضرائب . ولاننا افترضنا أن جميع الموارد يعاد استثمارها فأن معدل النمو في حقوق الملكية يجب أن يساوي ثانية العائد على حقوق الملكية ، والذي يكون في هذه الحالة ممثلاً لأتحاد العائد على صافي الاصول والدعم (الفائدة) المستحصلة من الرافعة.

في الحالة الثالثة ، فأن وجود مدفوعات للحصص يظهر النمو في حقوق الملكية . ذلك أن العوائد المحتجزة فقط هي التي يمكن أعادة استثمارها ، ويجب تسوية كلاً من هذين العنصرين للمعادلة لأظهار هذا التغير .

النمو في حقوق الملكية = معدل العائد على صافي الاصول × نسبة العوائد المحتجزة الى العوائد الكلية + (المديونية / حقوق الملكية) × (معدل العائد على صافي الاصول – معدل الفائدة بعد الضرائب) × نسبة العوائد المحتجزة) .

أو : ن ق = معدل ع ص أ × نسبة العوائد المحتجزة + (د / ق) (معدل ع ص أ – معدل ف ب ض) × نسبة العوائد المحتجزة

ومن خلال ما تقدم يمكن تكوين معادلة لمعدل النمو في حقوق الملكية والتي يمكن للمشروع إعتمادها إذا ما استمرت الظروف المستقرة والسياسات المتبعة ، وتدعى هذه المعادلة بمعادلة النمو القابل للإستمرار Sustainable Growth .

فأذا كان المشروع على المدى البعيد قادراً على استثمار موارده بالمعدل المؤشر وإذا ما احتفظت الادارة بعلاقة ثابتة النسب بين الدين / حقوق الملكية وإذا ما ظلت تكاليف الفوائد ومعدل الحصص المدفوعة ثابتة ، فأن النمو في حقوق الملكية المتحقق سيكون مستقراً بالمعدل الذي تحدده المعادلة .

التخطيط المالي المتكامل : Integrated Financial planning

لتوضيح كيفية الاستفادة من المعلومات التي توفرها النماذج المؤشرة في الاشكال ٧ و ٨ ، فإن الخطة المالية المتكاملة للشركة يمكن بنائها بضوء هذه المعلومات . ويتم التركيز في هذه الخطة على مجموعة متغيرة من الافتراضات المالية والتشغيلية . فلو أفترضنا أن شركة معينة تفكر في معرفة أثر البدائل المختلفة للخطط التشغيلية والسياسات على معدل النمو والربحية خلال السنوات الخمس القادمة ، فأن الشكل رقم (٩-٨) يوضح خطة مالية متكاملة تشير الى التغيرات في نسب الدين والعائد على صافي الاصول وتكلفة الفائدة (والتي تتغير بتغير نسبة الدين) ومدفوعات الحصص .

إن إحدى فوائد عرض العلاقات المتداخلة بهذه الطريقة هي أن أي ظروف غير ملائمة ستظهر في النتائج خاصة إذا ما كانت هذه الظروف واضحة . وكلما ظهر الاثر الغير مرغوب فيه ،فأن المحلل يستطيع دراسته بالكثير من التفصيل وما يتطلبه من افتراضات وإحتساب لأثر هذه التغيرات . ويمكن في مثل هذه الحالات إستخدام الحاسوب لتقليل أثر الحسابات المعقدة التي تتطلبها هذه الخطط .

إن الشكل رقم (٩-٨) يشير الى أن رأسمال الشركة الكلي هو (٩٠٠٠٠٠) دينار وتبدأ بدين يشكل ما نسبته ٣٣,٣٪ (أي أن كل دينار من حقوق الملكية يقابل بمبلغ ٥٠٠ فلس من الديون طويلة الأجل) ، لأن حقوق الملكية ستكون في مثل هذه الحالة

الشكل رقم (٩-٨)

الخطة المالية المتكاملة لشركة (×)

نموذج التخطيط لخمسة سنوات بضوء تأثير تغير السياسات

(المبالغ بآلاف الدنانير)

	السنة (١)	السنة (٢)	السنة (٣)	السنة (٤)	السنة (٥)
هيكل رأس المال :					
الدين كنسبة من رأس المال	٪٣٣,٣	٪٤٣	٪٤٣	٪٥٠	٪٥٠
الدين (المديونية)	٣٠٠,-	٤٧٠,٧	٤٩٢,٥	٦٨٨,٩	٧٢٨,٥
حقوق الملكية	٦٠٠,-	٦٢٤	٦٥٢,٩	٦٨٨,٩	٧٢٨,٥
صافي الموجودات (الاموال المرسملة)	٩٠٠,-	١٠٩٤,٧	١١٤٥,٤	١٣٧٧,٨	١٤٥٧,٠
الربحية (بعد الضرائب) :					
العائد على صافي الموجودات	٪٨	٪٧	٪٨	٪٨	٪٩
مبلغ الربح	٧٢,-	٧٦,٦	٩١,٦	١١٠,٢	١٣١,١
الفائدة بعد الضرائب	٪٤	٪٤	٪٤	٪٤,٥	٪٤,٥
مبلغ الفائدة	١٢,-	١٨,٨	١٩,٧	٣١	٣٢,٨
الربح بعد الفوائد	٦٠,-	٥٧,٨	٧١,٩	٧٩,٢	٩٨,٣
توزيع العوائد :					
نسبة الحصص	٪٦٠	٪٥٠	٪٥٠	٪٥٠	٪٤٠
مدفوعات الحصص	٣٦,-	٢٨,٩	٣٥,٩	٣٩,٦	٣٩,٣
المبالغ المعاد استثمارها	٢٤,-	٢٨,٩	٣٦	٣٩,٦	٥٩
التمويل والاستثمار (السنة القادمة) :					
المدين الجديد ، بالنسبة القديمة	١٢,-	٢١,٨	٢٧,٣	٣٩,٦	٥٩
الدين الجديد ، بالنسبة المعدلة	١٥٨,٧٠٠	صفر	١٦٩,٢	صفر	صفر
الاستثمار الجديد	١٩٤,٧٠٠	٥٠,٧	٢٣٢,٤	٧٩,٢	١١٨
النتائج (نهاية السنة) :					
العائد الجديد على صافي الموجودات *	٪٦,٧	٪٥,٣	٪٦,٣	٪٥,٨	٪٦,٨
العائد على حقوق الملكية	١٠,-	٩,٣	١١	١١,٥	١٣,٥
النمو في حقوق الملكية	٤,-	٤,٦	٥,٥	٥,٨	٨,١
العوائد للسهم الواحد (١٠٠٠٠٠ سهم)	٠,٦٠	٠,٥٨	٠,٧٢	٠,٧٩	٠,٩٨
الحصص لكل سهم	٠,٣٦	٠,٢٩	٠,٣٦	٠,٤٠	٠,٣٩

* العائد بعد الضرائب والفوائد

ثلثي المبلغ ٩٠٠٠٠٠ دينار أي ٦٠٠٠٠٠ دينار بينما يكون الدين هو الثلث أي ٣٠٠٠٠٠ دينار . إن العائد الحالي على صافي الاصول بعد الضرائب وقبل الفوائد هو ٨٪ وهو ما يوفر ربحاً مقداره ٧٢٠٠٠ دينار . وتكون الفوائد بعد الضرائب ١٢٠٠٠ دينار وهي بنسبة ٤٪ من مبلغ المديونية ٣٠٠٠٠٠ دينار ، وهو ما يترك مجالاً لصافي ربح مقداره ٦٠٠٠٠ دينار . ويفترض في هذه الحالة أن مجمع الاستهلاك يعاد استثماره تلقائياً للحفاض على الاصول .

وعند أفتراض قيام الشركة بتوزيع ما نسبته ٦٠٪ كحصص أرباح ، فأن مبلغ ٣٦٠٠٠ دينار سيتم دفعه للمساهمين ، والمتبقي يمثل أرباح محتجزة تمثل ٢٤٠٠٠ دينار لأغراض إعادة الاستثمار في موجودات جديدة . وهو ما يجعل مجموع حقوق الملكية يساوي ٦٢٤٠٠٠ دينار أي : (٦٠٠٠٠٠ + ٢٤٠٠٠) . فأذا كانت نسبة الدين البالغة ٣٣,٣٪ من المقرر الحفاض عليها في السنة الأولى ، فأن من الضروري أقتراض مبلغ جديد يساوي ١٢٠٠٠ دينار لغرض الإستثمار في السنة الثانية مدعوماً بالزيادة في حقوق الملكية البالغة ٢٤٠٠٠ دينار .

وعند قيام الشركة بأقرار خطط التوسع فأنها قد تقرر رفع نسبة الدين الى ٤٣٪ في السنة الثانية بدل ٣٣,٣٪ . وهذا التغيير سيسمح لها بأقتراض مبلغ إضافي مقداره ١٥٨٧٠٠ دينار إضافة الى مبلغ ١٢٠٠٠ دينار الممكن اقتراضه تحت ظروف نسبة الدين القديم . إن مجموع المبلغ للدين الجديد يمكن احتسابه ببساطه عن طريق السماح للزيادة في حقوق الملكية البالغة ٦٢٤٠٠٠ دينار أن تمثل ما نسبته ٥٧٪ من صافي الاصول للسنة الثانية ، فأن المبلغ المساوي للنسبة الجديده سيساوي تقريباً ٤٧٠٧٠٠ دينار وهو ما يعادل مبلغ المديونية السابق ٣٠٠٠٠٠ دينار زائداً مبلغ ١٢٠٠٠ دينار الممكن الاقتراض وفق نسبة المديونية للسنة السابقة زائداً مبلغ ١٥٨٧٠٠ دينار الواجب افتراضه وفقاً للزيادة الجديدة في النسبة .

إن نتائج السنة الأولى تظهر صافي عائد على صافي الاصول مقدارة ٦,٧٪ ، وعائد على حقوق الملكية يساوي ١٠٪ ونمو في حقوق الملكية ٤٪ أما الارباح قبل الفوائد للسهم الواحد فستكون ٠,٦٠ دينار وللسهم الواحد ٠,٣٦ دينار . إن تدفق الموارد الجديدة في بداية السنة (٢) يرفع رأسمال الشركة الى ما يعادل ١.١ مليون دينار تقريباً .

وللسنة الثانية ، فإننا نفترض أن العائد سينخفض ليعكس بعض حالات عدم الكفاءة كحالة استثمار الموارد الجديدة ، فأن مجموع العائد على صافي الاصول يتوقع أن يكون ٧٪ ، ويعد تخصيص سماح مناسب للفوائد واجبه الدفع ، فأن الارباح بعد الضرائب ستكون ٥٧٨٠٠ دينار .

إن الانخفاض الذي افترضناه في مدفوعات الحصص الى ٥٠٪ ، يتطلب فقط مبلغ ٢٨٩٠٠ دينار ، وهو ما يبقي مبلغ مماثل (٢٨٩٠٠ دينار) لاعادة الاستثمار . وبموجب نسبة الدين الحالية وهي ٤٣٪ ، فأن هذا المبلغ يقابل بـ ٢١٨٠٠ دينار للدين الجديد ، وهذه الموارد الموحدة تضاف الى قاعدة الاستثمار للسنة الثالثة .

وتكرر هذه العمليه كلما كانت التغيرات في السياسات المتوقعة في نهاية العمليات لكل سنة . فمثلاً ، نجد أن هنالك تدفق جديد وكبير لرأس المال في السنة (٤) ، لأن نسبة الدين تزاد أيضاً في هذا الوقت الى ٥٠٪ . إن زيادة بسيطة في معدل الفائدة بعد الضرائب الى ٤,٥٪ يفترض وضعه ، ذلك أن المقرضين سيطالبون بهذه الزيادة لأن تركيب رأس المال يصبح أكثر متأثراً بالرافعة وبذلك يصبح أكثر خطراً .

ومن الناحية الثانية ، فأن فاعلية رأس المال المستخدم (العائد على صافي الاصول بعد الضرائب) قد ترك في هذا الوقت عند نسبة ٨٪ في السنتين الثالثة والرابعة ، ولكنه رفع الى ٩٪ في السنة (٥) ليسمح ببعض الوقت للاستثمارات الجديدة لأن تصبح فاعلة .

وتشير النتائج في الحقل الاخير من الجدول المشار له في الشكل (٩) الى بعض

التقلبات في صافي العائد على صافي الاصول خلال السنوات ، لأن كل من الربحية وكلفة الفائدة لم تتغيرا . ومع ذلك فأن العائد على حقوق الملكية بعد الانخفاظ في السنة (٢) يرتفع بشكل ثابت الى نسبة كبيرة هي ١٣,٥٪ في السنة (٥) . كذلك فأن النمو في حقوق الملكية سيقفز ، بعد بعض التعزيزات الوسيطة ، إلى حوالي الضعف ، أي من معدل ٤٪ الى حوالي ٨,١٪ في السنة (٥) . إن التغيرات في إجمالي الربح بعد الفوائد تعتبر مهمة جداً لأن تغيرات السياسة من سنة إلى أخرى ستترك آثاراً مهمة . وبنفس الطريقة فأن النمو في عوائد السهم تتقلب ، كما هي الحالة بالنسبة لحصة السهم الواحد ، مشيرة الى بعض أو عدم النمو لأغلب السنين لاحتفاض الشركة بالموارد لاغراض إعادة الاستثمار .

الخلاصة :

في هذا الفصل ، حاولنا استخدام مفهوم نقطة التعادل وتحليلات العلاقة بين التكلفة والحجم والربح لأغراض تخطيط الارباح وتقييم فاعلية العمل من خلال مناقشة الرافعة وآثارها على كفاءة الاداء المالي والتشغيلي لمنشآت الاعمال . ولذلك فقد توسع الفصل في توضيح الرافعة المالية والرافعة التشغيلية لتوضيح آثار عناصر التكلفة الثابتة على الظروف التشغيلية للمنشأة . ومن خلال استخدام أسلوب النماذج المالية المبسطة أوضح الفصل الحاجة الى التنسيق والانسجام بين الاهداف والسياسات المالية والتشغيلية . وقد طبق أسلوب النماذج لحاجات وسياسات شركة مقترضة وتم تطويره بشكل خطة مالية متكاملة جرى من خلالها أختبار أثر التغير في السياسات على نمو الشركة وادائها .

وفي النهاية ، فإن الاختيار الرئيسي للتحليل المالي هو مدى امكانية تطبيق الطرق والنتائج كمؤشرات للنشاط المستقبلي ، وغالباً ما يكون الاسلوب الامثل بحاجة الى استخدام نماذج مالية تفصيليه وحساسة للاستجابة لمتطلبات التحليل . وفي الوقت الحالي فإن المحلل الخارجي وحتى الداخلي سيكون بحاجة الى مقاييس مبسطة

ونماذج تستطيع تقريب الحلول الى البدائل التخطيطيه المتاحة للشركة ، وفي هذا الاتجاه ، فأن النقاش المتقدم قد أشر عدة نقاط يمكن أن توفر للطالب والقارىء بشكل عام إطاراً مبسطاً وشاملاً للتحليل .

أسئلة وتمارين الفصل الثامن

EXERCISES OF CHAPTER (8)

الأسئلة : *Questions*

السؤال الأول : عرف الرافعة ووضح المقصود بنسبة أو درجة الرافعة ؟

السؤال الثاني : ما هي أنواع الرافعة ، حددها ، وعرف كل منها ؟

السؤال الثالث : وضح المعادلة المستخدمة لقياس درجة الرافعة التشغيلية وما هي عناصرها ؟

السؤال الرابع : حدد أهمية استخدام تحليلات نقطة التعادل لقياس الفاعليه وتحديد درجة الرافعة ؟

السؤال الخامس : ما هو أثر أستخدام مستوى أقل من التكاليف المتغيرة على نقطة التعادل عند ثبات بقية العوامل وما هو أثر استخدام مستوى أعلى ضمن نفس الظروف؟

السؤال السادس : ما هو أثر استخدام مستوى أقل من التكاليف المتغيرة على نقطة التعادل عند ثبات بقية العوامل وما هو أثر العكس ؟

السؤال السابع : وضح آثار تغير الاسعار على نقطة التعادل عند ثبات بقية العوامل المؤثرة فيها ؟

السؤالثامن : وضح منافع تحليل التعادل تحت ظروف العلاقة غير الخطية على نسبة الرافعة التشغيلية ؟

السؤال التاسع : ما هي الرافعة المالية ، وما أختلافها عن الرافعة التشغيلية ؟

السؤال العاشر : ما هي النسب التي ترتبط بالرفع المالي ، وما هي عناصرها؟

السؤال الحادي عشر : ما هي الرافعة المشتركة وكيف تنشأ ؟

السؤال الثاني عشر : ما هي علاقة تحليلات الرافعة والتخطيط المالي في المنشأة؟

السؤال الثالث عشر : وضح كيف يمكن الاستفادة من تحليلات التعادل وتحليلات

الرافعة على التخطيط المالي المتكامل في المنشأة ؟

السؤال الرابع عشر : إن دليل نجاح سياسة الرفع المالي هو :

أ- معدل العائد على الاصول أكبر من معدل العائد على حقوق الملكية .

ب- معدل العائد على الاصول أكبر من معدل الفائدة المعدل ضريبياً الذي تخضع له الشركة .

جـ- نسبة هامش الربح أكبر من معدل العائد على حقوق الملكية .

د- نسبة هامش الربح أكبر من معدل الفائدة المعدل ضريبياً الذي تخضع له الشركة .

السؤال الخامس عشر : إن نسبة العائد على حقوق الملكية لا تقل عن العائد على الأصول عند استخدام الرفع المالي في حالة :

أ- معدل الفائدة المعدل ضريبياً أقل من معدل العائد على الاصول .

ب- معدل الفائدة المعدل ضريبياً أعلى من معدل العائد على الأصول .

جـ- معدل العائد المعدل ضريبياً أعلى من نسبة الديون الى حقوق الملكية .

د- نسبة الديون إلى حقوق الملكية لا تساوي الصفر .

التمرين السادس عشر : البيانات التالية تتعلق بأحدي الشركات

المطلوب : الإجابة على الحالات المستقلة اللاحقة عن طريق تحديد الإجابة الصحيحة من الحالات المعروضة .

	متوسط الارباح للفترة من ٨٥-٩٥	الارباح لسنة ١٩٩٦	الارباح لسنة ١٩٩٧
الشركة (أ)	٣٠٠	١٠٠	٢٩٠
الشركة (ب)	١١٠٠	١٠٠٠	١٢٥٠

١- إن التغير النسبي في الأرباح من سنة ٩٦ إلى ٩٧ للشركة أ هو :

أ- ١٩٠٪ ب- ٢٩٠٪ جـ- ١٠٠٪ د- ٥٠٪

٢- إن التغير المطلق في الأرباح من سنة ٩٦ إلى سنة ٩٧ للشركة ب هو :

أ- ٤٥٠ ب- ٣٥٠ جـ- ٢٥٠ د- ١٥٠

٣– أي الطرق التالية تعتمد للمفاضلة بين الشركتين لسنة ١٩٩٧ :

أ– التغير المطلق ب– التغير النسبي

جـ– التغير المطلق والنسبي معاً د– متوسط الأرباح والتغير المطلق معاً

٤– أي الشركتين أفضل أداء في سنة ١٩٩٧

أ– الشركة أ ب– الشركة ب

جـ– للشركتين نفس الاداء د– لا يوجد فرق بين الشركتين

٥– إن المحدد الذي يوضحه المثال أعلاه هو :

أ– معيار القيمة السالبة ب– قيمة متطرفة لسنة الأساس

جـ– تجاهل حجم الشركتين د– عدم وضوح التحليل الافقي

التمرين السابع عشر :

استحصلت المعلومات التالية عن إحدى الشركات ، المطلوب إختيار الإجابة الصحيحة من الإجابات المعروضة لاحقاً :–

- ٨٠٠٠٠٠ سهم عادي رصيد ١/١/١٩٩٨
- ٤٠٠٠٠٠ سهم عادي أصدرت في ١/٤/١٩٩٨
- ٦٠٠٠٠٠ دينار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بمعدل ١ : ٤٠ (٦٠٠ سند بمعدل فائدة ٨٪ صدرت في ١/٧/١٩٩٨) .
- ١٤٢٠٠٠٠ دينار صافي أرباح بعد الضريبة في ٣١/١٢/١٩٩٨
- ٤٠٪ معدل الضريبة
- ١٠٪ معدل الفائدة على السندات للشركات ذات المركز المالي الممتاز

١– إن عدد الأسهم المستخدمة في حساب ربحية السهم المبدئية :

أ– ٨٠٠٠٠٠ ب– ١١٠٠٠٠٠ جـ– ١٢٠٠٠٠٠ د– ٤٠٠٠٠٠

٢– إن عدد الاسهم المستخدمة في حساب ربحية السهم المخفضة:

أ– ٨٠٠٠٠٠ ب– ١١١٢٠٠٠ جـ– ١١٢٢٠٠٠ د– ١١٠٠٠٠٠

٣- إن مبلغ الربح المستخدم في حساب ربحية السهم المبدئية :

أ- ١٤٣٠٠٠٠ ب- ١٤٤٤٤٠٠ جـ- ١٢٠٠٠٠٠ د- ١٤٤٠٠

٤- إن مبلغ الربح المستخدم في حساب ربحية السهم المخفضة :

أ- ١٤٣٠٠٠٠ ب- ١٤٤٤٤٠٠ جـ- ١٢٠٠٠٠٠ د- ١٤٤٠٠

٥- إن ربحية السهم الأساسية تكون :

أ- ١,١٩ ب- ١,٣ جـ- ١,٢ د- ١,٤٣

٦- إن ربحية السهم المبدئية تكون :

أ- ١,١٩ ب- ١,٣ جـ- ١,٢ د- ١,٤٣

٧- إن ربحية السهم المخفضة تكون (قرب لثلاث خانات عشرية) :

أ- ١,١٩١ ب- ١,٤٤١ جـ- ١,٢٩٩ د- ١,٤٣٩

التمرين الثامن عشر :

كانت بيانات الشركات أ ، ب ، جـ والذين ينتمون لنفس الصناعة كما يلي :

	أرباح سنة ١٩٩٥	أرباح سنة ١٩٩٦	أرباح سنة ١٩٩٧	أرباح سنة ١٩٩٨
شركة (أ)	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠
شركة (ب)	٦٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠
شركة (جـ)	٦٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠

١- إن الشركة الأكثر مخاطرة :

أ- شركة أ ب- شركة ب

جـ- شركة جـ د- الشركات متساوية في المخاطر

٢- إن متوسط أرباح الشركة ب من سنة ١٩٩٥ إلى سنة ١٩٩٨ هو :

أ- ٤٥٠٠

ب- ٣٥٠٠

جـ- مساوي لمتوسط أرباح الشركتين ب ، جـ لنفس السنوات

د- الإجابة الصحيحة أ ، جـ

هـ- لا شيء مما ذكر صحيح .

٣- إن الشركة الأفضل للأستثمار فيها من وجهة نظر المستثمر الرشيد :

أ- الشركة أ ب- الشركة ب

جـ- الشركة جـ د- الشركات متساوية من حيث الأفضلية

٤- إن المعيار المستخدم للحكم على أي الشركات أفضل للأستثمار فيها من وجهة نظر المستثمر الرشيد :

أ- استقرار الارباح عبر الزمن

ب- المخاطرة

جـ- اتجاه الأرباح

د- الإجابة الصحيحة هي أ ، ب

هـ- الإجابة الصحيحة هي أ ، ب ، جـ

٥- نعني بالمخاطرة عند تقييمنا لسلسة الأرباح عبر الزمن :

أ- درجة تذبذب الأرباح .

ب- اتجاه الأرباح نحو الزيادة

جـ- اتجاه الارباح نحو النقصان

د- متوسط الأرباح

الفصل التاسع
تحليل المركز المالي طويل الأجل وتكلفة التمويل
Analysis of Long - Term Financial position and financing Cost.

يهدف الفصل الحالي إلى تعريف الطالب على أهمية دراسة المركز المالي طويل الأجل للمنشأة وتحليل هيكل التمويل العام ومصادر التمويل الداخلي والخارجي وأهمية كل منهما والتكلفة المترتبة على كل منهما . ويسعى الفصل إلى توضيح أهمية التناسق في تشكيل هيكل رأس المال وضرورة الاستفادة من الإقتراض الخارجي والشروط الضرورية لنجاحه. ولذلك فأن الفصل يعني بتحديد تكلفة رأس المال وتوضيح أسس تقييم سياسات التمويل .

أهداف الفصل :

بعد قراءة هذا الفصل يفترض بالطالب الإجابة على التساؤلات التالية :

١- ما هي العناصر المكونة لهيكل رأس المال ؟

٢- ما هي أهمية إحتواء هيكل رأس المال على الإقتراض من مصادر خارجية وما هي شروط ذلك ؟

٣- ما هي تكلفة رأس المال المقترض وكيفية تحديد التكلفة ؟

٤- ما هي النسب التي تحكم المركز المالي طويل الأجل في منشآت الأعمال والتطبيقات المرتبطة بها ؟

تحليل المركز المالي طويل الأجل :
Analysis of Long-Term Financial Position

المقدمة : Introduction

إن التحليل المالي ينظر إلى المنشأة على أنها وحدة مستمرة في النشاط وبالتالي لابد من الاهتمام بدراسة وتحليل الهيكل العام لتمويل المنشأة وذلك من أجل تحقيق :

١- التوازن بين مصادر الأموال الداخلية والخارجية .

٢- الكفاءة في استثمار الأموال المتاحة للمنشأة .

٣- التوظيف المناسب للأموال في للمنشأة .

ويمكننا دراسة المركز المالي الطويل الأجل من خلال :

١- وجهة نظر أصحاب الديون الطويل الأجل .

٢- وجهة نظر إدارة المنشأة

ولذلك فان دراسة المركز المالي طويل الأجل إنما تعني دراسة وتحليل هيكل التمويل للمنشأة ومصادر الأموال التي تستخدمها في تسيير أنشطتها وتمويل إستثماراتها المختلفة ، وفيما يلي شرحاً للجوانب المرتبطة بتحليل المركز المالي طويل الأجل :

أولاً - وجهة نظر اصحاب الديون الطويلة الأجل : *Lender's view point*

إن ما يهم هذه الفئة من دراسة المركز المالي طويل الاجل مايلي :

أ- نسبة الديون الطويلة الاجل إلى مصادر التمويل في المنشأة .

ب- ضمان استرداد الدين بتاريخ الاستحقاق .

جـ- ضمان تحقق الفائدة السنوية وتسديدها .

ويمكننا دراسة هذه الامور من خلال النسب التالية

١- نسبة التمويل الخارجي للأصول :

وتحسب كما يلي = $\frac{\text{ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الاجل}}{\text{صافي الأصول}} \times ١٠٠$

وتظهر النسبة مساهمة الديون في تمويل الأصول وإنخفاض هذه النسبة مؤشراً إيجابياً وارتفاعها يعتبر مؤشراً سلبياً .

٢- الوزن النسبي للديون طويلة الأجل :

$$\text{وتحسب كما يلي} = \frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{\text{ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل}} \times ١٠٠$$

وتظهر هذه النسبة الوزن النسبي للديون طويلة الاجل إلى مجموع الديون أي نسبة الديون طويلة الاجل إلى مجموع الديون .

٣- نسبة تغطية الديون طويلة الاجل :

$$\text{وتحسب كما يلي} = \frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{الديون طويلة الاجل}} \times ١٠٠$$

وتظهر هذه النسبة معدل تغطية الديون طويلة الاجل من قبل صافي الاصول الثابتة وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً ايجابياً .

٤- نسبة تغطية الفائدة الثابتة :

$$\text{وتحسب كما يلي} = \frac{\text{صافي الربح (قبل خصم الفوائد الثابتة)}}{\text{الفوائد الثابتة}} \times ١٠٠$$

وتظهر هذه النسبة معدل تغطية الفوائد الثابتة للديون من الأرباح الصافية ويجب أن لا تقل عن الواحد وارتفاعها يعتبر مؤشراً ايجابياً .

مثال : من حسابات إحدى المنشأة الاقتصادية ظهرت الأرصدة التالية :

الديون طويلة الاجل	٧٥٠٠٠	دينار
الديون قصير الاجل	٥٠٠٠٠	دينار
صافي الأصول الثابتة	٢٢٥٠٠٠	دينار
صافي الأصول	٤٠٠٠٠٠	دينار
فوائد الديون الثابتة	٥٠٠٠	دينار
صافي الربح قبل خصم الفوائد الثابتة	٥٠٠٠٠	دينار

المطلوب :

حساب نسب المركز المالي طويل الأجل من خلال وجهة نظر أصحاب الديون طويلة الأجل :

الحـــل :

١- نسبة التمويل الخارجي للأصول = (٥٠٠٠٠+٧٥٠٠٠) / ٤٠٠٠٠٠ ×١٠٠ = ١٢٥٠٠٠ / ٤٠٠٠٠٠ ×١٠٠ = ٣١,٢٥٪

٢- الوزن النسبي للديون طويلة الاجل = ٧٥٠٠٠ / (٥٠٠٠٠+٧٥٠٠٠) ×١٠٠ = ٧٥٠٠٠ / ١٢٥٠٠٠ ×١٠٠ = ٦٠٪

٣- نسبة تغطية الديون الطويلة الأجل = ٢٢٥٠٠٠ / ٧٥٠٠٠ ×١٠٠ = ٣٠٠٪

٤- نسـبـة تغطيـة الفـائدة الثـابتـة = ٥٠٠٠٠ / ٥٠٠٠ ×١٠٠ = ١٠٠٠٪

ثانياً : وجهة نظر إدارة المنشأة : ***Management view point***

إن هدف الإدارة هو تحقيق عائداً يتناسب مع الأموال المستثمرة وبالتالي فإن الإدارة تسعى ومن خلال دراسة وتحليل المركز المالي طويل الاجل إلى تحقيق ما يلي :

أ- تحقيق التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية .

ب- استثمار الأموال المتاحة للمنشأة (الموجودة تحت تصرفها) بكفاءة عالية.

إن لتحقيق التوازن المالي بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية أهمية خاصة لان هذا التوازن يؤثر على استقلالية المنشأة من ناحية ويؤثر من ناحية أخرى على ربحية المنشأة وهنا تكمن أهمية هذا التوازن وعادة تحصل المنشأة على أموالها من :

أ- مصادر داخلية تتمثل في استثمار أرباحها المحتجزة أو احتياطياتها في أعمال المنشأة .

ب- مصادر خارجية وتتمثل بزيادة رأس المال عن طريق اصدار اسهم جديدة بالنسبة للشركة المساهمة أو زيادة نصيب الشركاء في شركات الاشخاص ، وكذلك عن

طريق الاقتراض (ديون طويلة الاجل) إما عن طريق البنوك أو عن طريق إصدار سندات القرض ، وكذلك الامر الحصول على ديون قصيرة الاجل .

ويهتم التحليل المالي بدراسة نصيب كل مصدر من مصادر التمويل من أجل المحافظة على التوازن بين المصادر الداخلية والخارجية ، ومن أجل أن تسدد الديون بتاريخ استحقاقها دون حدوث أي مشكلة مالية للمنشأة ، ومن أجل ذلك يمكننا استخدام النسب التالية :

١- نسبة المديونية قصيرة الاجل : *Short-Term Debt Ratio*

وتحسب كما يلي = $\frac{\text{الديون قصيرة الاجل}}{\text{حقوق الملكية}} \times ١٠٠ =$

وتظهر هذه النسبة نسبة الديون قصيرة الاجل إلى حقوق الملكية وانخفاض هذه النسبة يعتبر مؤشراً ايجابياً حيث يعتبر هذا بالنسبة للدائنين زيادة ضمان لديونهم ويجب أن لا تتجاوز هذه النسبة الواحد وهو ما يعني أن الديون قصيرة الاجل مساوية لحقوق الملكية ، حيث لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من التي يتحملها مالكي المنشأة انفسهم .

٢- نسبة المديونية الكاملة : *Total Debt Ratio*

وتحسب كما يلي = $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}} \times ١٠٠ =$

وتظهر هذه النسبة نسبة الديون إلى حقوق الملكية وأيضاً لايجوز أن تكون أكبر من الواحد لان هذا يعني أن الديون أكبر من الاموال الخاصة وهذا يؤدي الى فقدان المنشأة لاستقلالها المالي . كما أن هذا يضعف ضمانة الدائنين في تحصيل ديونهم .

٣- نسبة المديونية طويلة الاجل : *Lang-Term Debt Ratio*

وتحسب كما يلي = $\frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} \times ١٠٠ =$

وتظهر هذه النسبة نسبة الديون طويلة الاجل إلى حقوق الملكية ، وكذلك الامر حيث يجب أن لا تتجاوز هذه النسبة الواحد لان ظهورها أكثر من واحد يعني أن الديون طويلة الاجل أكبر من الاموال الخاصة وهذا يؤدي ايضاً الى فقدان المنشأة لاستقلالها المالي ويعني الاعتماد في تمويل الاصول الثابتة وبشكل كبير على الديون طويلة الاجل ، وستكون نتائجه خطيرة في حال استبعاد جزءاً من هذه الاصول خارج العمل لسبب ما.

وأي خلل في هذه النسبة سيؤثر أيضاً على رأس المال العامل الصافي

مثال :

من حسابات احدى المنشآت الاقتصادية ظهرت الارصدة التالية :

الديون طويلة الاجل	٨٠٠٠٠
الديون قصيرة الاجل	٤٠٠٠٠
الاموال الخاصة	٢٠٠٠٠٠

المطلوب :

حساب نسب المركز المالي الطويل الأجل من وجهة نظر الإدارة :

الحل :

١- نسبة المديونية قصيرة الاجل = $\frac{٤٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٢٠\%$

٢- نسبة المديونية الكاملة = $\frac{١٢٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٦٠\%$

٣- نسبة المديونية الطويلة الاجل = $\frac{٨٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٤٠\%$

تكلفة التمويل : *Cont of Financing*

تحتاج منشآت الاعمال أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي إلى الأموال من أجل تمويل استثماراتها الجديدة وانشطتها الاقتصادية ، ويجب على إدارة المنشأة أن توازن بين مصادر التمويل المتاحة وتكلفة كل منها والنتائج المترتبة عليها ، ولهذا يجب على

إدارة المنشأة دراسة الوضع المالي والهيكل التمويلي للمنشأة وكذلك المقارنة والموازنة بين التكلفة والعائد .

وبشكل عام نستطيع القول أن مصادر التمويل المتاحة لاي منشأة اقتصادية هي :

أ- مصادر التمويل الداخلية .

ب- مصادر التمويل الخارجية .

أولاً : التمويل الداخلي : *Internal Finance*

التمويل الداخلي يعني مقدرة المنشأة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وكذلك زيادة رأسمالها العامل من الأموال الذاتية للمنشأة ، ويشمل التمويل الداخلي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول الثابتة ، ومع ذلك نستطيع التمييز بين نوعين من التمويل الداخلي من خلال الهدف من التمويل وهي :

النوع الأول :

وهو التمويل الداخلي بهدف المحافظة على الطاقة الانتاجية للمنشأة.

النوع الثاني :

وهو التمويل الداخلي بهدف التوسع في نشاط المنشأة الاستثماري وبشكل عام نستطيع القول أن مصادر التمويل الداخلي هي :

١- مخصصات الاهتلاك .

٢- الاحتياطيات .

٣- الارباح المحتجزة .

مزايا وعيوب التمويل الداخلي :

أولاً مزايا التمويل الداخلي :

١- التمويل الداخلي يعطي المنشأة حرية الحركة وشبة استقلال كلي عن المالكين والغير ، وقد يؤثر ذلك على الربحية وذلك عن طريق تخفيض الفوائد الواجبة

الدفع على الديون الخارجية .

٢- تدعم الارباح المحتجزة المقدرة الافتراضية للوحدة عن طريق زيادة حقوق الملكية .

إلا أننا هنا لم نأخذ بعين الاعتبار معدل نمو توزيعات الارباح المتوقعة في المستقبل ، وبالتالي فإنه يمكننا حساب تكلفة التمويل بواسطة الأرباح المحتجزة بواسطة رسملة توزيعات الاسهم العادية كما يلي :

تكلفة التمويل الذاتي بواسطة الارباح المحتجزة = $\frac{\text{توزيعات الارباح المتوقعة لحملة الأسهم العادية في العام القادم}}{\text{السعر السوقي الحالي للسهم}}$

+ معدل النمو المتوقع في توزيعات الأرباح لحملة الأسهم العادية × ١٠٠ =

أي ت ا م = $\frac{\text{د}}{\text{س}}$ + م

مثال :

ترغب إحدى المنشأة الاقتصادية بتمويل استثماراتها عن طريق الارباح المحتجزة ، وإليك البيانات التالية :

السعر السوقي الحالي للسهم العادي ١٠ دنانير .

توزيعات الارباح للسهم العادي في نهاية العام ٠,٨ دينار

ومن المتوقع أن تزداد هذه التوزيعات وبمعدل ثابت مقداره ١٠٪ سنوياً خلال الفترات القادمة .

المطلوب : حساب تكلفة التمويل بالأرباح المحتجزة .

الحل :

تكلفة التمويل بواسطة الأرباح المحتجزة = $\frac{٠,٨ (١,١)}{١٠}$ + ٠,١ × ١٠٠ =

= $\frac{٠,٨٨}{١٠}$ + ٠,١ × ١٠٠ =

١٠٠ (٠,٠٨٨ + ٠,١) = ١٨,٨٪

ثانياً : عيوب التمويل الداخلي :

١- يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي فقط الى إبطاء التوسع مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة .

٢- قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الاموال الذاتية (الداخلية) في نشاط المنشأة كإهتمامها بمصادر التمويل الخارجية مما يؤدي الى اضعاف العائد المتحصل .

تكلفة التمويل الداخلي : *Cost of Internal Finance*

التمويل الداخلي له تكلفة كغيره من مصادر التمويل ، ولكن المشكلة الاساسية في ذلك هي صعوبة قياس تكلفة التمويل الداخلي .

ويعتبر التمويل عن طريق الارباح المحتجزة أهم مصادر التمويل الداخلي في المنشأة الاقتصادية وتكلفة الارباح المحتجزة (ت أ) تعادل نسبة المردود المطلوب من قبل المساهم العادي ، والسبب في ذلك يعود الى ضرورة أخذ تكلفة الفرصة بعين الاعتبار .

فالأرباح المحتجزة هي الارباح الصافية غير الموزعة والمتبقية في المنشأة والتي تعود في الواقع للمساهمين العاديين لان المنشأة تكون قد سددت فوائد الديون وكذلك فوائد الاسهم الممتازة .

وأمام إدارة المنشأة إحدى الخيارين التاليين .

١- توزيع هذه الأرباح على حملة الاسهم العادية .

٢- إعادة استثمارها في المنشأة

وعندما تتخذ إدارة المنشأة قراراً بإحتجاز هذه الارباح تكون بذلك قد حجبت عن المساهم العادي فرصة استثمار تلك الاموال بنفسه في أي مجال آخر ، وبالتالي فإن ذلك يرتب على الادارة ضرورة استثمار هذه الارباح المحتجزة بحيث تحقق ربحاً صافياً يعادل نسبة المردود المطلوب (كحد أدنى) من قبل المساهم العادي ، وإذا كانت

عاجزة عن تحقيق ذلك فعليها ترك فرصة ذلك الاستثمار للمساهم العادي بنفسه .

وفي حالة توازن سوق المال فإن نسبة المردود المتوقع من السهم (أرباح) يجب أن يساوي المردود من السهم العادي كحد أدنى أي (دخل س أ = دخل س ع) وبافتراض أن عائد السهم العادي يساوي ١٨٪ فإن على إدارة المنشأة أن تحقق مردوداً على سهم الارباح يساوي كحد أدنى ١٨٪ وإلا توزع الأرباح المحتجزة على المساهمين حتى يتولى كل منهم استثماره بنفسه .

ثانيا : التمويل الخارجي : ***External Financing***

التمويل الخارجي يعني تمويل الاستثمارات الجديدة في منشأة الأعمال بالإعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية ، وتحصل المنشأة على تلك الاموال بشروط وإجراءات يحدده سوق المال وعائد الفرصة البديلة وبالتالي تحتاج عمليات التمويل الخارجية إلى وقت أطول من التمويل الداخلي وذلك من أجل دراسة الوضع المالي والشروط والتكلفة والعائد المتوقع جراء ذلك .

وعادة يتوقف حجم التمويل الخارجي على العاملين التاليين :

أ- الإحتياجات المالية للوحدة .

ب- حجم التمويل الداخلي المتاح .

لان التمويل الخارجي هو مكمل للتمويل الداخلي من أجل تغطية الاحتياجات المالية (الاستثمارية ، الجارية) وعادة لايكفي التمويل الداخلي لتغطية الاحتياجات المالية للمنشأة وبالتالي تلجأ المنشأة الاقتصادية إلى التمويل الخارجي والذي يتمثل بـ :

١- زيادة رأس المال (إصدار اسهم جديدة) عادية أو ممتازة كما في الشركات المساهمة أو زيادة مبالغ الشركاء في شركات الاشخاص .

٢- الاقتراض : الحصول على قروض من البنوك أو إصدار سندات قرض.

١- تكلفة التمويل عن طريق زيادة رأس المال : *Cost of Raising Capital*

سنتعرض هنا إلى زيادة رأس المال في الشركات المساهمة والذي يتم عادة عن طريق إصدار الاسهم ، والاسهم هي نوعات : الاسهم الممتازة ، الاسهم العادية .

أ- تكلفة التمويل باصدار الاسهم الممتازة : (ت ز) : *Cost of Preferred Stock*

تختلف الاسهم الممتازة عن الاسهم العادية بأن الأولى تحصل عادة على معدل ثابت من الارباح السنوية وكذلك الامر فأن تكاليف اصدارها أعلى من تكاليف إصدار الاسهم العادية .

ويمكننا تحديد تكلفة أصدار الاسهم الممتازة بالمعادلة التالية :

$$\text{تكلفة التمويل باصدار الأسهم الممتازة} = \frac{\text{معدل العائد السنوي على الأسهم الممتازة}}{\text{السعر الحالي للسهم} - \text{تكلفة إصدار السهم}} \times ١٠٠ =$$

$$\text{ت ز} = \frac{\text{ر ز}}{\text{س} - \text{ص}} \times ١٠٠ =$$

وبالنظر الى المعادلة نجد أنها تساوي حاصل قسمة توزيعات الارباح على الاسهم الممتازة (ز) على السعر الصافي لاصدار السهم الممتاز .

مثال :

ترغب احدى المنشأت زيادة رأسمالها لتمويل لغرض الاستثمارات الجديدة وذلك عن طريق إصدار اسهم ممتازة وفيما يلي البيانات التالية :

سعر اصدار السهم ١٠ دنانير ، معدل العائد السنوي ١,١٧ دينار ونتيجة الدراسة تبين أن تكلفة اصدار السهم ٢٥٪ دينار .

المطلوب : حساب تكلفة التمويل بواسطة اصدار اسهم ممتازة .

الحل :

$$\text{ت ز} = \frac{١,١٧}{١٠ - ٠,٢٥} \times ١٠٠ =$$

$$= \frac{١,١٧}{٠,٩٧٥} \times ١٠٠ \longrightarrow \text{ت ز} = ١٢٪$$

ولايحتاج حساب تكلفة التمويل باصدار اسهم ممتازة الى معالجة ضريبية لان توزيعات الأرباح لا تعامل ضريبياً على أنها ضمن المصاريف بل تعتبر توزيعاً للأرباح الصافية .

ب- تكلفة التمويل باصدار الاسهم العادية : (ت ع) *Cost of Newly Issued Common Stock*

كما ذكرنا سابقاً فان الاسهم العادية تحصل في نهاية الفترة المالية على نسبة من الارباح تتناسب مع الأرباح القابلة للتوزيع وهذه الأرباح غير ثابتة كما في الاسهم الممتازة وبالتالي فإن تكلفة التمويل بإصدار الاسهم العادية الجديدة أعلى من تكلفة التمويل بواسطة الارباح المحتجزة نظراً لما تتحمله المنشأة الاقتصادية من تكلفة اضافية تتمثل بتكلفة اصدار السندات الجديدة .

ويمكننا استخراج تكلفة التمويل باصدار الاسهم المعادية الجديدة بموجب المعادلة التالية :

تكلفة اصدار الاسهم العادية الجديدة = (توزيعات الأرباح المتوقعة لحملة الاسهم العادية في العام القادم ÷ السعر السوقي الحالي للسهم (١ – تكلفة اصدار السهم)) + معدل النمو المتوقع في توزيعات الأرباح لحملة الأسهم العادية × ١٠٠ =

ت ع = (د ع ÷ س) + م × ١٠٠ =

مثال :

ترغب احدى منشآت الاعمال زيادة رأسمالها لتمويل استثمارات جديدة وذلك عن طريق اسهم عادية وفيما يلي البيانات التالية :

السعر السوقي الحالي للسهم ١٠,٧٥ دينار ، توزيعات الأرباح على السهم العادي في العام الحالي (١) دينار ويتوقع زيادة التوزيعات المستقبلية بنسبة ٥٪ وبمعدل ثابت وتكلفة اصدار السهم ٠,٢٥ دينار .

المطلوب : حساب تكلفة التمويل بواسطة اصدار الاسهم العادية .

الحل :

$$\text{ت ع} = \frac{١(١,٠٥)}{١٠,٧٥-٠,٢٥} + ٠,٠٥ \times ١٠٠ = \frac{١,٠٥}{١٠,٥} + ٠,٠٥ \times ١٠٠ = ١٥٪$$

٢- تكلفة التمويل عن طريق الاقتراض : ت ق : *Cost of Borrowing*

يتم التمويل عن طريق الاقتراض إما بواسطة الحصول على قروض من البنوك أو بواسطة إصدار سندات القرض ، وتكلفة التمويل عن طريق الاقتراض يتوقف على الاعتبارات التالية :

١- **الوضع الاقتصادي وحالة السوق المالية** : حيث يؤثر ذلك على شروط الاصدار والتسديد ومعدل الفائدة والتكلفة الحقيقية للقروض بالنسبة للمنشأة الاقتصادية .

٢- **الوضع القانوني للمنشأة** : حيث تتفاوت معدلات الفائدة على القروض الممنوحة وخاصة وحدات القطاع العام والقطاع الخاص .

٣- **جنسية المنشأة مصدرة القرض (المدينه)** : حيث يلاحظ تفاوت معدلات الفائدة على القروض التي تصدرها الشركات الوطنية عن تلك التي تصدرها الشركات الاجنبية رغم تماثل النشاط ودرجة المخاطرة .

٤- **حجم وسمعة المنشأة المصدرة للقرض** : وهذا يؤثر على نجاح عملية الاكتتاب وعلى معدل الفائده ، فالسمعة مؤشر على الكفاءة الادارية للمنشأة الاقتصادية .

٥- **الضمانات المقدمة لأداء القرض (عينية ، شخصية)** : فمعدلات الفائدة تختلف بين القروض المكفولة . بضمانات عينية أو شخصية عن تلك غير المكفولة بأي ضمان ، حيث يقل الخطر في الاولى عن الثانية .

والجدير بالذكر هنا أن على الوحدة الاقتصادية وقبل اتخاذ القرار بالتمويل عن طريق الاقتراض القيام بدراسة وضعها المالي ومراعات الاعتبارات التالية :

١- التأكد من قدرة المنشأة على أداء الفوائد وأقساط القرض الواجبة التسديد من مواردها الذاتية ، حيث تتوقف هذه القدرة على حجم التمويل الداخلي ودرجة خطر النشاط .

٢- هيكل رأس المال : إن إرتفاع نسبة المديونية تقلل إمكانية أو فرصة الحصول على قروض إضافية بسبب زيادة الخطر المالي وهذا يؤثر على قدرة المنشأة على أداء الفوائد وأقساط الدين ، ويختلف الوضع إذا كانت الوحدة غير مدينه حيث لا يتأثر وجودها في الأجل القصيرة بالخطر المالي لأنه لا يوجد أي توزيعات للفوائد واجبة الاداء على المنشأة تجاه الغير .

٣- القيد بسوق الأوراق المالية : أي مدى الانتماء الى سوق المال لان ذلك يعطي المنشأة الحق في اصدار السندات وطرحها للإكتتاب ، ويؤثر ذلك على تكلفة السندات . وبشكل عام يمكننا القول أن تكلفة الأموال تتوقف على المقابل الذي يُفرض على المستثمر ويحفزه على تقديم مدخراته .

ويمكننا قياس تكلفة التمويل عن طريق الاقتراض كما يلي :

تكلف التمويل عن طريق الاقتراض = معدل فائدة القرض (١- معدل ضريبة الدخل) ١٠٠ =

ت ق = ف (١- ض) ١٠٠

ويعود سبب طرح معدل ضريبة الدخل من تكلفة الفائدة لان الفائدة تعامل ضمن المصاريف التي تطرح من الايرادات لغرض حساب ضريبة الدخل ، وهذا يعني أن الدولة تتحمل جزءاً من الفوائد مساوياً لنسبة الضريبة المذكورة وبالتالي فان الوفورات الضريبية تخفض من تكلفة الفائدة وتحسن من وضع المنشأة لأن هذا يعتمد على المجرى النقدي بعد الضريبة ، كما أن تكلفة المديونية هنا هي تكلفة حدية بمعني أنها التكلفة المضافة التي تتحملها بسبب زيادة المديونية .

مثال :

ترغب احد المنشأة الاقتصادية تمويل استثماراتها الجديدة عن طريق الاقتراض ، وإليك المعلومات التالية : معدل الفائدة ٩٪ سنوياً ، معدل الضريبة على الأرباح ٣٥٪

المطلوب : حساب تكلفة الاقتراض .

الحل : ٠,٩ (١- ٠,٣٥) ١٠٠ = ٥,٨٥٪ .

المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال : Weighted Arelage of Cost of Capital

إن ما يهم الإدارة في المنشأة الاقتصادية هو تحقيق الهيكل الأمثل لرأس المال ، وكما هو معروف فأن الهيكل المالي في أي منشأة هو عبارة عن مزيج من الاسهم الممتازة والاسهم العادية والقروض (المديونية) .

ونستطيع حساب نسب توزيع (الاهمية النسبية) لكل عناصر من عناصر الهيكل المالي وذلك عن طريق نسب قيمة العنصر إلى مجموع رأس المال .

وبالتالي قد ترغب الإدارة عند التمويل الجديد للمنشأة المحافظة على توازن هيكلها المالي عندئذ نستطيع حساب المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال ويتم ذلك بالمعادلة التالية .

المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال = (معدل مزج القروض (ف٪)(١-ض)) +(معدل مزج اسهم ممتازة × تكلفة التمويل بالاسهم الممتازة) + (معدل مزج الاسهم العادية × تكلفة التمويل بالاسهم العادية)

جدول رقم (١-٩)

نوع عنصر التمويل	معدل مزج لكل عنصر	تكلفة التمويل لكل عنصر	المعالجة الضريبية للقروض	بعد المعالجة الضريبية	ترجيح التكلفة بالوزن النسبي لكل عنصر
قروض	٪٣٠	٪٩	٪٩ (١ - ٠,٣٥)	٪٥,٨٥	٪١,٧٥٥ = ٪٥,٨٥ × ٠,٣٠
اسهم ممتازة	٪١٠	٪١٢	–	٪١٢	٪١,٢ = ٪١٢ × ٠,١٠
اسهم عادية	٪٦٠	٪١٥	–	٪١٥	٪٩ = ٪١٥ × ٠,٦٠
المجموع	٪١٠٠				٪١١,٩٥٥

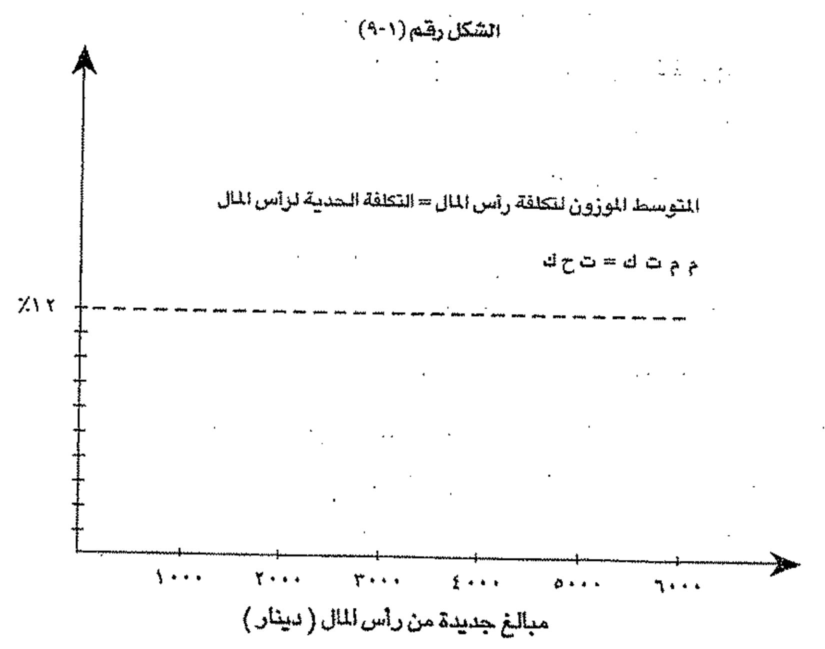
م م ت ك = (٠,٣٠ (٩٪)(١–٠,٣٥)) + (٠,١٠ × ١٢٪) + (٠,٦٠ × ١٥٪) = ١١,٩٥٥٪

ملاحظة : تم إعتماد تكلفة التمويل المحسوبة في الأمثلة المحلولة لتكلفة القروض وتكلفة الاسهم الممتازة والعادية .

إذا استمرت المنشأة في الحصول على مصادر التمويل وبنفس الأوزان وبنفس التكلفة أعلاه ، فإن المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال ستحافظ على مستواها كما في المثال أعلاه (١١,٩٥٥٪)

ويمكننا تمثيل ذلك بيانأ كما يلي :

الشكل رقم (١-٩)



كما يظهر من الشكل رقم (١–٩) فإن نسبة المتوسط الموزون لتكلفة التمويل ستبقى ثابتة على الرغم من ازدياد حصول المنشأة على رأس المال ،أي أن التكلفة الحدية لرأس المال (ت ح ك) أو تكلفة الدينار الواحد الاضافي من رأس المال ستبقى هنا ثابتة لطالما معدل المزج ثابت .

أسئلة وتمارين الفصل التاسع

EXERCISES OF CHAPTER (9)

الأسئلة : *Questions*

السؤال الأول : ما هي الغاية من دراسة المركز المالي طويل الأجل ؟

السؤال الثاني : تحدث عن أهمية دراسة المركز المالي طويل الأجل بالنسبة لأصحاب الديون الطويلة الأجل ؟

السؤال الثالث : تحدث عن أهداف الادارة من دراسة المركز المالي طويل الاجل ؟

السؤال الرابع : أذكر مصادر التمويل الطويلة الاجل ؟

السؤال الخامس : تحدث عن مزايا وعيوب التمويل الداخلي ؟

السؤال السادس : أذكر العوامل التي تؤثر على حجم التمويل الخارجي ؟

السؤال السابع : أذكر الاعتبارات التي يتوقف عليها التمويل عن طريق الاقتراض؟

السؤال الثامن : تحدث عن الاعتبارات الواجب مراعاتها من قبل الإدارة قبل إتخاذ القرار بالتمويل عن طريق الاقتراض ؟

السؤال التاسع : تحدث عن أهمية دراسة المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال ؟

السؤال العاشر : متى تبقى تكلفة الدينار الواحد الاضافي من رأس المال ثابتة؟

التمرين الحادي عشر : بلغ إجمالي الديون في إحدى الشركات ٣٥٠٠٠٠ دينار ، وكان الوزن النسبي للديون طويلة الأجل ٤٠٪ وكانت نسبة تغطية الديون طويلة الأجل ٢٥٠٪ .

المطلوب :

١- حساب قيمة الديون الطويلة الأجل .

٢- حساب قيمة صافي الأصول الثابتة .

٣- حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول - والتعليق عليها .

التمرين الثاني عشر :

كانت نسبة الديون طويلة الأجل إلى الديون قصيرة الأجل تعادل ٢/٣ وكانت نسبة المديونية الكاملة ٥٠٪.

فإذا علمت أن الاموال الخاصة بلغت ١٠٠٠٠٠ دينار .

المطلوب : حساب قيمة الديون الطويلة الأجل والديون قصيرة الأجل ؟

التمرين الثالث عشر :

ترغب إحدى المنشآت تمويل استثماراً جديداً لديها وتفكر بمصدر التمويل ، وكان المتاح للمنشأة بديلين هما :

أ- التمويل الداخلي بواسطة الأرباح المحتجزة .

ب- التمويل بواسطة أصدار أسهم .

فإذا عملت :

- أن السعر السوقي الحالي للسهم العادي ١٥ دينار.
- توزيعات الأرباح للسهم العادي في نهاية العام ٠,٨ دينار
- من المتوقع أن تزداد هذه التوزيعات وبمعدل ثابت مقداره ١٠٪ سنوياً خلال الفترات القادمة .
- معدل الفائدة السائد في السوق ١٠٪ ومعدل الضريبة على الأرباح ٣٥٪

المطلوب :

حساب تكلفة التمويل للبديلين ؟

اقتراح أي البديلين أفضل على ضوء النتائج ودراسة مزايا وعيوب التمويل الداخلي والتمويل عن طريق الاقتراض ؟

التمرين الرابع عشر :

كانت تكلفة التمويل بالأرباح المحتجزة تساوي ١٥٪

فإذا عملت أن توزيعات الأرباح للسهم العادية في نهاية العام ٠,٨

من المتوقع أن تزداد هذه التوزيعات وبمعدل ثابت مقداره ١٠٪ سنوياً خلال الفترات القادمة.

المطلوب :

- حساب السعر السوقي للسهم العادي ؟

- بفرض أن تكلفة اصدار السهم العادي تساوي (٠,٦) دينار.

المطلوب حساب تكلفة التمويل باصدار الاسهم العادية.

التمرين الخامس عشر :

كان الهيكل المالي في إحدى منشآت الاعمال موزعاً كما يلي :

اسهم عادية ٥٠٪

اسهم ممتازة ٣٠٪

قروض ٢٠٪

فإذا علمت أن السعر الحالي للسهم العادي في السوق ١٠ دينار وتوزيعات الأرباح المتوقعة لحملة الاسهم العادية في العام الحالي ٠,٨ ويتوقع أن تزداد هذه التوزيعات بمعدل ١٠٪ سنوياً، وتكاليف اصدار السهم العادي ٠,٣٠ دينار.

وأن سعر إصدار السهم الممتاز ١٢ دينار ومعدل العائد السنوي ١,٢٠ دينار وتبين أن تكلفة اصدار السهم ٠,٣٠ أيضاً.

وأن معدل فائدة القرض السائد في السوق ٩٪ ومعدل الضريبة على الأرباح ٤٠٪

المطلوب :

١- حساب تكلفة التمويل بالاسهم العادية.

٢- حساب تكلفة التمويل بالاسهم الممتازة

٣- حساب تكلفة التمويل بالقروض.

٤- حساب المتوسط الموزون لتكلفة رأسمال في حال الرغبة في المحافظة على ثبات توازن الهيكل المالي.

٢٠٧

مصادر عربية مختارة : *Selected Arabic References :*

الكتب :

١– الحسني ، صادق ، « **التحليل المالي والمحاسبي** » ، دراسة معاصرة في الاصول العملية وتطبيقاتها » مجدلاوي للنشر ، عمان – الأردن ، ١٩٩٨ .

٢– الحيالي ، وليد ناجي ، والبطمة ، محمد عثمان ، « **التحليل المالي ، الاطار النظري وتطبيقاته العملية** » ، دار حنين ، مكتبة الفلاح ، عمان – الأردن ، ١٩٩٦ .

٣– السقا ، حمدي ، « **التحليل المالي ومناقشة الميزانيات** » ، مطبعة خالد بن الوليد ، الطبعة الرابعة ، دمشق ، ١٩٧٣ .

٤– الشماع ، خليل محمد حسن ، « **الإدارة المالية** » الطبعة الرابعة ، جامعة بغداد ، ١٩٩٢ .

٥– الشمخي ، حمزة، والجزراوي ، ابراهيم ، « **الإدارة المالية الحديثة** » دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ .

٦– آل آدم ، يوحنا ، ورزق ، صالح ، « **المحاسبة المالية – اصول وخصوم وقوائم مالية** » دار الحامد للنشر ، عمان ، ٢٠٠٠ .

٧– تركي ، محمود ابراهيم عبدالسلام ، « **تحليل التقارير المالية** » جامعة الملك سعود، الرياض ، ١٩٩٧ .

٨– حسني ، فؤاد توفيق و حسين ، محمد شفيق ، ومحمد ، محمود ، « **تحليل ومناقشة الميزانيات** » مديرية مكتبات الوثائق الوطنية ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٤ .

٩– حنان ، رضوان حلوة وكحالة ، جيرائيل جوزيف ، « **المحاسبة الإدارية – مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء** » مكتبة الثقافة والنشر والتوزيع ، عمان –

الأردن ، ١٩٩٦ .

١٠- حسبو ، هشام أحمد ، « **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي** » مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

١١- دهمش ، نعيم حسني ، « **قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية** » معهد الدراسات المصرفية ، عمان - الأردن ، ١٩٩٦ .

١٢- سبع ، محمود ، « **اصول التحليل المالي** » دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٢ .

١٣- صيام ، وليد زكريا ، « **تحليل ومناقشة القوائم المالية** » الطبعة الأولى ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٤ .

١٤- فلوح ، صافي ، « **المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات** » مطبعة الاتحاد ، دمشق ، ١٩٩٧ .

١٥- مطر ، محمد ، « **التحليل المالي - الأساليب والادوات والاستخدامات العلمية** » الشركة الجديدة للطباعة والتجليد ، عمان ، ١٩٩٧ .

١٦- ميجس ، فالتر ، وميجس ، روبرت ، « **المحاسبة المالية** » ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٨ .

البحوث والدراسات :

١- جابدري ، فلورا وآخرون ، « **تحليل التكلفة - الحجم - الربح** » ، **نظرة جديدة** ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد ٣٨ ، ع ٤ يناير ، ١٩٩٩ ترجمة د. أحمد محمد زامل.

Selected Foreign References :

1- Anthony , Robert N., and James S. Reece "**Accounting** " Text and Cases 6th ed. Homewood, Ill : Richard D. Irwin , 1988 .

2- Bernstein, Leopold A. **Finanical Statement Analysis : Theory Application , and Interpretation** " 3rd ed. Homewood, Ill : Richard D. Irwin 1983 .

3- Nevey , Royamond, **Fundamental of Mangerial Finance** . South - Western Publishing , USA. 1981.

4- Brealey , Richard , and Stewart Myers. "**Principles of Corporate Finance** . 3rd ed. New york : Mcgraw. Hill, 1988 .

5- Britton , Ann and Waterston, Chris , **Financial Accounting** 2nd ed, Longman modulor Texth . 1999 .

6- Erich A. Helfert, **Techniques of Finanical Analysis** 8th ed, Irwin, Illinois, 1

7- FASB, Statement of Financial Accounting Standards No, 95 "**Statement of Cash Flows** " (Stamford , conn , 1987). Coperight by the finaincial Accounting Standard Board, High Ridge Park, stamford, USA.

8- Fraster, Lyn M. **Understanding Financial Statements : Through the Maze of Corporate Annual Report.** Reston Publishing, 1985 .

9- Gomobalo N. J. and Ketz J. E., " **Nots on Cash Flow and Classification Patterns of Financial Ratios** " , Accounting Review , January 1983 .

10- Horsgten , et al , " **Cost Accounting A Managerial Emphasis**" prentice - Hall, 1997 .

11- Ijiri, Y., "**Recovery and Cash Flow Accounting** ", Financial Executive, March , 1980 .

12- Ketz , Edward J. and Largrg , James, A. , "**Reporting Income and Cash Flows From Operations** " , Accounting Review, June, 1987.

13- Largary, J. and Stickney, C., "**Cash flow, Ratio Analysis and W. T Crant company Bankruptcy**" , Financial Analysis Journal , July - August, 1980.

14- Lielke, Daoide F. and Giacomino, D. E., "**Analsis Using the new Statement of Cash Flows**" Coifoiate Accounting Winter, 1988 .

15- Myer, Hohn , N., "**Financial Statments Analysis** " 4th ed. Prentice hall of India , New Delhi, 1972

16- Pinches, G. E. et. al., "**The Hierarchical Classifications of Finanical Ratios**" Journal of Business Research, oct. 1975 .

17- Robert Morris Associate " **Annual Statment Studies** " Philadelphia .

18- Saleem , **Mohammed Magead , Finanical Stat. Analysis**" Dar Al-Hamid, Amman , 1999 .

19- Sunder, S., "**Relationship Between Accounting Changes and Stock Prices - Problems of Measarment and Some Empirical Evidence** ", Emperical Research in Accounting Selected Studies , 1973 .

20- Van Horne , James C. **Financial Management and Policy** - 8 th ed. Englewood Cliffs, N. J. : Prentice Hall , 1989 .

21- Weston, J. Fred , and Thomas E. Copeland " **Managerial Finance**" 9th ed. Hinsdale, Ill. : Dryden Press, 1989 .

فهرس المصطلحات
GLOSSARY

A

Accounts Payable Turnover	معدل دوران الذمم الدائنة
Accounting Principles	المبادىء المحاسبية
Accounting Ratios	النسب المحاسبية
Accounts Receivable Turnover	معدل دوران الذمم المدينة
Absolute Standards	المعايير المطلقة
Assets	موجودات

B

Base Year	سنة الأساس
Basic Financial Growth Model	النموذج الأساس للنمو المالي
Borrowing	الأقتراض
Break Even Point	نقطة التعادل

C

Capital Budget	الموازنة الرأسمالية
Capital Expenditures Ratio	نسبة الأنفاق الرأسمالي
Cash Distribution Ratio	نسبة التوزيعات النقدية
Cash Flow	التدفق النقدي
Cash Inflow	التدفق النقدي الداخل
Cash Flows Statement	قائمة التدفقات النقدية

Cash Outflow	التدفق النقدي الخارج
Capital Structure	هيكل رأس المال
Cash Ratio	نسبة السيولة النقدية
Certainty	حالة التأكد
Certified Public Accountants Institution	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
Cost Of Borrowing	تكلفة الاقتراض
Cost Of Debt	تكلفة الدين (تكلفة الفائدة على الديون المقترضة)
Cost Structure	هيكل التكاليف
Cost-Volume - Profit Analysis	تحليل العلاقات بين التكلفة-الحجم-الربح
Contribution Margin Method	طريقة هامش المساهمة
Current Ratio	نسبة التداول
Current Assets Turnover	معدل دوران الأصول المتداولة

D

Debt	المدين
Debt - Asset Ratio	نسبة المديونية (الديون / الموجودات)
Debt - Service Ratio	نسبة خدمة الدين
Decompostion Analysis	تحليل المكونات
Discounted Cash Flow Analysis	تحليل التدفقات النقدية المخصومة
Discrimental Regression Analysis	تحليل الإنحدار المميز (المتصل)
Direct Method	الطريقة المباشرة
Dividends Capitalization Model (DCM)	نموذج رسملة التوزيعات
Dividends Per Share (DPS)	توزيعات السهم العادي
Dividends Payout Ratio (DRR)	نسبة توزيع الأرباح

E

Earning Assets	أصول مدرة للإيراد
Earning Continuity	إستمرارية الأرباح
Earning Per Share (Eps)	العائد على السهم الواحد
Earning Power	القوة الإيرادية
Efficiency	كفاءة
Equation Method	طريقة المعادلة
External Financing	التمويل الخارجي (التمويل من المصادر الخارجية)
External Sources	مصادر خارجية (للتمويل)

F

Factory Closing Point	نقطة أغلاق المصنع
Financial Analysis Standards	معايير التحليل المالي
Financial Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
Financial Analysis	التحليل المالي
Financial Analysis Tools	أدوات التحليل المالي
Financing Cost	تكلفة التمويل
Financial Leverage	الرافعة المالية
Financial Growth Plans	خطط النمو المالي
Financial Policies	السياسات المالية
Financial Position	المركز المالي
Financing Policies	سياسات التمويل
Forcasting The Financial Failure	التنبؤ بالفشل المالي

Fully Coverage Ratio	نسبة التغطية الشاملة
Funds Flow	تدفق مالي

G

Gearing Ratio	نسبة الديون إلى حقوق الملكية (الرافعة)
Going Concern Assumption	فرض استمرارية المشروع
Graphic Method	طريقة الخطوط البيانية
Gross Margin	الهامش الإجمالي
Gross Working Capital	إجمالي رأس المال العامل

H

Historical Data	البيانات التاريخية
Historical Standards	المعايير التاريخية
Hosizontal Analysis	التحليل الافقي

I

Income Tax	ضرائب الدخل
Indirect Method	الطريقة غير المباشرة
Industry Standards	معايير صناعية
Integrated Financial Planning	التخطيط المالي المتكامل
Internal Financing	التمويل الداخلي (من المصادر الداخلية للمنشأة)
Internal Sources	مصادر داخلية
Interest And Dividends Receivables Ratio	نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات
Interest Rate	معدل الفائدة

Inventory Turnover	معدل دوران المخزون
Investment Analysis	تحليل الاستثمار

L

Lending	إقراض
Leverage	الرافعة
Leverage Degree	درجة الرافعة
Liquidation	تصفية (تسييل المشروع)
Liquidity Ratios	نسب السيولة
Loan's Review Schedual	جدول مراجعة القروض
Long-Term Financial Position	المركز المالي طويل الأجل

M

Managerial Standards	المعايير الإدارية
Manufacturing Sector	القطاع الصناعي
Marginal Contribution	المساهمة الحدية
Marginal Weighted Cost Of Capital	التكلفة المرجحة الحدية لرأس المال
Maturity	تاريخ الاستحقاق
Measures Of Quality Of Liquidty	مقاييس جودة السيولة
Merchandising Sector	القطاع التجاري
Model	نموذج
Moving Analysis	التحليل المتحرك

N

Net Income	صافي الدخل
Newly Issued Common Stock	الاسهم العادية المصدرة حديثا
Net Working Capital	صافي رأس المال العامل
Normal Capacity	طاقة عادية

O

Operating Cash Flow	التدفق النقدي التشغيلي
Operating Income	دخل التشغيل
Operating Income Margin	هامش (حافة) الربح التشغيلي
Operating Leverage	الرفع التشغيلي
Optimum Capital Sturcture	الهيكل الأمثل لرأس المال
Overall Risk	المخاطرة الكلية

P

Payable Interest Ratio	نسبة الفائدة واجبة الدفع
Par Value	القيمة الاسمية
Percentage	النسبة المئوية
Performance Analysis	تحليل الأداء
Performance or Activity Ratios	نسب النشاط أو الأداء
Predictions	تنبؤات
Precision Of Focasts	دقة التنبؤات
Preferred Stocks	الأسهم الممتازة (المفضلة)

Price-Earnings Ratio (RER)	نسبة السعر إلى الأرباح
Preferred Stocks	الاحتياجات النقدية الاساسية
Primary Earning Per Share	العائد الأساسي على السهم
Profit Margin	هامش أو حافة الربح
Profitability Ratios	نسب الربحية

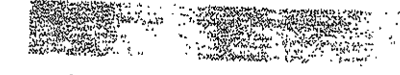
Q

Qualitative Approach	المدخل الوصفي أو النوعي
Quality Of Earnings	نوعية أو جودة الأرباح
Quick - Acid Ratio	نسبة السيولة السريعة
Quantitative Approach	المدخل الكمي

R

Ratio	نسبة مالية
Relationship	علاقة
Raise	يحصل
Raising Funds Or Capital	الحصول على الاموال أو رأس المال
Reliability	مصداقية ، موثوقية
Relevance	ملائمة
Residual Value	القيمة المتبقية
Returned Earning	الأرباح المحتجزة
Retention Ratio	نسبة احتجاز الأرباح
Return On Assets (RCR)	العائد على الأصول
Return On Equity	العائد على حقوق الملكية

Return On Investment (ROI)	العائد على الأستثمار



S

Sales Mix	مزيج المبيعات
Standard	معيار
Statement Of Sources & Application Of Funds	قائمة مصادر الأموال واستخداماتها
Statement Of Changes In Financial Position	قائمة التغيرات في المركز المالي
Sector standards	المعايير القطاعية
Sensitivity Analysis	تحليل الحساسية (تحليل تغيرات الأرباح في حالة عدم التأكد)
Short-Term Financial Position	المركز المالي قصير الأجل
Source	مصدر (مصدر التمويل) أو مصدر الحصول على الشيء)
Structure Ratios	النسب الهيكلية
Sustainable Growth	النمو القابل للأستمرار

T

Tangible Assets Turnover	معدل دوران الاصول الملموسة
Target Operating Income	دخل التشغيل المستهدف
Technical Failure	الفشل الفني
Techniques	طرق أو أساليب فنية
Total Cost	التكلفة الكلية
Total Cost Line	خط التكاليف الكلية
Total Revenue	الايرادات الكلية

Total Revenue Line	خط الإيرادات الكلية
Trading On Equity	المتاجرة بالملكية
Trend	الاتجاه
Trend Analysis	تحليل الاتجاه
Turnover Ratios	نسب معدلات الدوران (نسب الكفاية)

U

Uncertainty	حالة عدم التأكد

V

Variables	متغيرات
Vertical Analysis	التحليل العمودي

W

Weighted Average	المعدل الموزون
Weighted Average Of Cost Of Capital	المعدل الموزون لتكلفة رأس المال
Weighted Cost Of Capital	التكلفة المرجحة لرأس المال
Weighted Marginal Contribution	المساهمة الحدية المرجحة
Working Assets Turnover	معدل دوران الأصول العاملة
Working Capital	رأس المال العامل

Y

Yield Per Share (Yps)	ربح (العائد) على السهم العادي

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة

المحتويـــــــات	رقم الصفحة

المحتويـــــــات	رقم الصفحة

الفصل الخامس

تحليل قائمة التدفقات النقدية

الفصل السادس

استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي

الفصل السابع

تحليل علاقات التكلفة - الحجم - الربح

الفصل الثامن

تحليل كفاءة العمل ودرجة الرافعة

المحتويـــــات	رقم الصفحة